

VOL. 7, No. 56, July / August 1985

السنة السابعة، العدد ٥٦، تموز / آب ١٩٨٥

محور خاص
النفط وقضية فلسطين

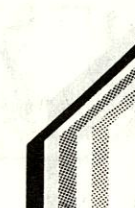
الثروة النفطية والمساهمة القومية في دعم الصمود

اسرائيل مشروع صهيوني تديره احتكارات النفط

العلاقة التاريخية بين النفط والقضية الفلسطينية

عملية تهجير الفالاشا الى الكيان الصهيوني

القوى العاملة في المناطق المحتلة واستيعابها







الاقتصادي
صامد
شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين
عن مؤسسة صامد
(جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين)

المراسلات : صامد الاقتصادي ص. ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان / الأردن صرب ١٥/٥٠٢٤ بيروت لبنان



المحتويات

السنة السابعة ـ العدد ٥٦، تموز / آب ١٩٨٥





الافتتاحية

بين ما هو قائم في علاقة النفط العربي بالقضية الفلسطينية، وبين ما يمكن ان تكون عليه هذه العلاقة بشكلها السوي، مساحة شاسعة، رغم ان هذه القضية العادلة، وتلك الثروة الهائلة، تلتقيان في رقعة جغرافية واحدة، وتنتميان الى قومية واحدة، من المفترض أن تكون موحدة في الأهداف والهموم.. والآمال.. والطموحات.

ففلسطين والنفط، كلمتان تحمل كل واحدة منهما في طياتها ايحاءات الحرارة... والاشتعال.. والتفجر، وتلتقيان في هذه البقعة من العالم لتشكل كل منهما مركز اهتمام أساسي في القضايا المثارة على الصعيد العالمي، سياسياً واقتصادياً.

فلسطين، باعتبارها واحدة من أهم القضايا الساخنة على الصعيد العالمي، سياسياً وعسكرياً.

والنفط، باعتباره واحداً من أهم الثروات التي تختزنها الأرض العربية، ومن أهم المواد التي تحتاجها أسواق الغرب الرأسمالي.

والسؤال الذي يطرح نفسه بالحاح: الى أي مدى استطاعت هذه الثروة النفطية الهائلة أن تلعب الدور المنوط بها، موضوعياً، في خدمة القضية الفلسطينية ودفعها باتجاه تحقيق المكتسبات السياسية للحق العربي في فلسطين؟

○○

يقيناً، أن الاجابة على هذا السؤال، بعلمية وموضوعية، سوف تأتي مخيبة لآمال كل الذين رفعوا ذات يوم شعار: «النفط العربي: سلاح في معركة التحرير»، غير ان خيبة الأمل هذه لا تعني بأي حال من الأحوال سقوط هذا الشعار بالتجربة، أو اسقاطاً له في المستقبل أو فقدان الأمل منه، لأن الخلل لا يكمن في الشعار نفسه او في فقدان سلاح النفط لأهميته الاستراتيجية، وانما في العجز عن ترجمته الى ممارسة عملية على صعيد الواقع الملموس.



وقد تجلى هذا العجز - وما يزال - في كون النفط العربي، أصبح مستلب الفعالية الكامنة أصلاً فيه، كأداة ضغط اقتصادية قادرة على انتزاع المطالب السياسية التي تصب في مجرى القضية والحق العربي في فلسطين.

○○

فكلنا يذكر، وفي كل الحروب العربية الاسرائيلية، حجم الآمال التي كانت تعلقها الشعوب العربية على استعمال النفط وأمواله في المعركة، كواحد من أمضى الأسلحة الضاغطة على الولايات المتحدة الامريكية، في محاولة لدفعها الى الوقوف على الحياد في تلك الحروب، والتي يمثل فيها الجانب الصهيوني شهوة التوسع والعدوان على حساب الشعوب العربية، بدلاً من ان تبقى كما هي، المصدر الأساسي في ضخ الأموال والسلاح وتقديم كل أشكال الدعم السياسي والديبلوماسي للكيان الصهيوني.

ولكن واقع الحال مع الأسف الشديد يأتي مغايرا لكل الآمال، فعلى الرغم من ان النفط قد استعمل في العام ١٩٧٣ نسبياً وبنجاح، الا ان طريقة استخدامه لم تكن فاعلة بما فيه الكفاية، وبما يشكل ردعاً حقيقياً للقوى المساندة للكيان الصهيوني، والداعمة لحروبه العدوانية والتوسعية.

ولعل اتفاقية التعاون الاستراتيجي، واتفاقية المنطقة التجارية الحرة الموقعة بين الكيان الصهيوني العنصري والولايات المتحدة الامريكية، واستمرار الادارة الامريكية في تحديها المطلق وتنكرها الفاضح لحقوق الشعب الفلسطيني، هي أكبر دليل على العجز العربي من جهة، وعدم قدرة هذا الجهد العربي على استعمال جميع أسلحته في المعركة، والتي يمثل سلاح النفط واحداً من أهم هذه الأسلحة. وقد سبق «لصامد الاقتصادي» ان أبدت اهتماماً خاصاً بموضوع اتفاقية المنطقة التجارية الحرة الموقعة بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية. وقدمت

ابحاثا حول خطورة هذه الاتفاقية على المصالح العربية برمتها، وذلك في سياق محور العدد (٥٤) الذي تناول موضوع أزمة الاقتصاد الاسرائيلي.

ان فهمنا لسلاح النفط، كسلاح استراتيجي في معارك الامة العربية، وبعيدا عن تاريخ هذه العلاقة منذ البدء، تستند الى المرتكزات التالية:

١ - النفط، دعامة اقتصادية هامة في عمليات التنمية القطرية والقومية. وان كان النفط قد مارس دوره القطري بنجاح الى حد ما.. الا ان ممارسته على الصعيد القومي ما زالت دون المستوى المطلوب، حيث ان الفجوة قد أصبحت هائلة في التركيبة الاجتماعية العربية بين قطر عربي وآخر.

٢ - تشكل عائدات النفط العربي سلاحا هاماً في التنمية العربية، فهذه العائدات يجب ان توظف على الارض العربية.

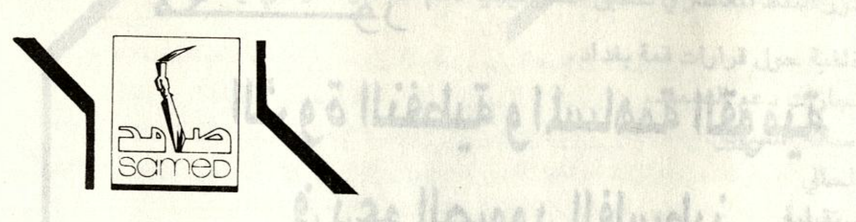
٣ - النفط سلاح لفرز العلاقات العربية مع دول العالم وتحديدها على ضوء مواقف تلك الدول من القضايا العربية وفي طليعتها قضية فلسطين.

٤ - مهما قيل عن الطاقة البديلة، سيبقى النفط واحدا من الاسلحة الاقتصادية العالمية الهامة، وعلى الامة العربية ان لا ترتعب من التهديدات والتنظيرات ببطلان مفعوله.

٥ - النفط عصب الامكانيات الاقتصادية في اية معركة يخوضها الاقتصاد العربي بمجمله في معارك الأمة العربية والدفاع عن قضاياها ومصالحها.

٦ - النفط العربي وعائداته أهم وسيلة من وسائل دعم الصمود الفلسطيني في الأرض المحتلة والصمود العربي في مواجهة التحدي الصهيوني.

○○



وها نحن، في «صامد الاقتصادي» ومن خلال محور هذا العدد، نحاول طرح الاسئلة حول موضوع «النفط والقضية الفلسطينية»، ونامل ان تقدم ابحاث هذا المحور اجابة على الاسئلة المطروحة، او على الاقل مقدمة لمثل تلك الاجابة، وان ترسم في الوقت نفسه الخطوط الاولية لاستراتيجية الدور المستقبلي للنفط في خدمة القضايا العربية وفي طليعتها القضية الفلسطينية، مع يقيننا بان هذه المهمة تقع بالدرجة الاولى على عاتق منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك)، التي ما زالت غارقة في قضاياها الأكثر «جوهرية»!! اذ يبدو حتى الآن أنه لم تقع سهوا في جداول أعمال اجتماعاتها المتتالية قضية وضع استراتيجية حول دور النفط في خدمة قضية فلسطين.

فهل نحن نمارس ضرباً من ضروب العبث اذ نحاول طرح موضوع على مثل هذا القدر من الأهمية وتلك الدرجة من الحرارة والحساسية، في وقت تشهد فيه الساحة العربية كل هذا القدر الهائل من التراخي، والتمزق، والتفكك.

وهل هو ضرب من ضروب العبث، ان نعيد طرح الاسئلة لنقيِّم ونحاول ان نقوِّم علاقة النفط العربي بقضية فلسطين، وفي هذا الزمن العربي بالذات، حيث يفتقد النفط العربي خاصية الاشتعال.. ولم يبق على امتداد هذا الوطن المسجى من المحيط الى الخليج سوى دمنا، سوى الدم الفلسطيني وحده، السائل العربي الوحيد الذي ما زال محتفظا بشرف امتلاك هذه الخاصية!

مع ذلك، فاننا نطلق صرختنا، كي لا تبقى صورة الدخان المنبعث من عادمات الطائرات الاسرائيلية المغيرة على مخيماتنا، ومدننا العربية، هي التي تلخص الحقيقة المفجعة..!!

احمد ابو علاء

محـــــور

الثروة النفطية والمساهمة القومية في دعم الصمود الفلسطيني في الارض المحتلة

د. فؤاد بسيسو

المقدمـــة: -

وفق قوة دفع طموحة استهدفت كسر حلقة التخلف الاقتصادي، من ناحية، والوفاء بالالتزامات القومية المترتبة عليها، وفي ظل اقتصادياتها التي تعتمد على مورد واحد ناضب (النفط)، تبني رجال التخطيط في الأقطار العربية النفطية ومتخذو القرارات العليا فيها خلال فترة السبعينات منهاجاً يعتمد مجموعة من السياسات التي من شأنها تحقيق معدلات عالية من الانفاق الاستثماري في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من ناحية، ورفع معدلات المساهمة في الوفاء بالتزاماتها القومية والدولية، مما دفعها لتخصيص نسبة عالية من دخلها القومي الاجمالي لهذه المساعدات من ناحية ثانية.

وفي الوقت الذي لعبت فيه المساعدات النفطية دورا قيادياً وطموحا ضمن جهود دعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة، وذلك ما هيأته لها ثورة اسعار النفط في عام ١٩٧٩، فقد بدأ هذا الدور في التراجع الملحوظ منذ عام ١٩٨٢ ولا زال، مما يهدد والى نطاق خطير، ذلك الدور الوطني الذي اثبتت ادارة الثورة النفطية قدرتها على ان تلعبه، ليس من خلال تمويلاتها لأنشطة دعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة فحسب، ولكن من خلال مساهمة الدول النفطية، خاصة في الأقطار العربية الخليجية، في حل مشكلة استيعاب الفوائض من منتجات المناطق العربية، (المنتجات الزراعية)، يضاف الى ذلك ان العمالة الفلسطينية في الاقطار العربية النفطية ساهمت من خلال تحويلاتها في توفير جزء من احتياجات الحد الادنى لمتطلبات الحياة لعائلاتهم وأقاربهم في ظل الاحتلال. تستهدف هذه الورقة استكشاف طبيعة وآثار الدور الذي لعبته ثورة اسعار النفط في عام ١٩٧٩، والتطورات التي اصابت فعالية هذا الدور، واستكشاف الآفاق المتاحة لهذا الدور ضمن اولويات دعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة. وتحقيقا لهذا الهدف فسيجري تقسيم هذا البحث الى النقاط التالية:

اولا: مقدمة حول ثورة اسعار النفط، ابعادها المالية على دول النفط.

ثانيا: تحليل لدور النفط المعاصر في تحقيق استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة.

أ - خلفية حول قرارات قمة بغداد.
ب - انجازات دعم الصمود.
جـ - مسألة التسويق.

ثالثا: الموقف الحالي
رابعا: آفاق مستقبلية

اولا: خلاصة التحليل الكمي للفوائض المالية:(١)

تشير تطورات الموقف المالي للاقطار العربية المصدرة للنفط خلال فترة السبعينات ومطلع الثمانينات التي ترجمتها مؤشرات موازين مدفوعاتها وموازناتها العامة وعلاقتها باحصاءات الانتاج القومي الاجمالي فيها، الى بروز ظاهرة تزايد قيمة الأصول المالية التي ساهمت في تنمية ما يمكن ان يسمى (صناعة المال) في هذه الأقطار، بالاضافة الى قدرتها على تدعيم دورها كأحد محددات تحقيق الصمود الوطني في الأرض المحتلة.

ونشير فيما يلي، وعلى سبيل المثال الى بعض البيانات المالية المتعلقة بأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

١ - حققت ايرادات النفط بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ زيادة تقدر بـ ١٧,٣ مرة (من ٨,٥٥١ بليون دولار عام ١٩٧٣ الى ١٤٨,١٧٦ بليون دولار عام ١٩٨٠). ووصل مجمـوع ايرادات النفـط المتراكمة الى ما قيمته ٤٩٢,٩٨٣ بليون دولار في عام ١٩٨٠ وقد سجلت السعودية ما نسبته ٦٦٪ من هذه الايرادات التجميعية، بينما سجلت الكويت ما نسبته ١٥,٨٪ والامارات ما نسبته ١١,٧٪، ونتيجة لذلك فقد ازدادت فوائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها خلال الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ من ٥,٧ بليون دولار الى ٣٤,٩ بليون دولار. كما بلغت القيمة التجميعية لفائض الحساب الجاري لموازين مدفوعات كل من السعودية والكويت والامارات ما قيمته ١٨٩,٧ بليون دولار بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠، سجلت السعودية ما نسبته ٤٧,٣٪ والكويت ما نسبته ٣٥٪ والامارات ما نسبته ١٦,٩٪.

٢ - ازدادت قيمة الأصول المالية الأجنبية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ بنسبة ١٣٠٨,٥٪، وكانت السعودية مسؤولة عما نسبته ٩٠٪ من هذه الزيادة. فقد بلغت نسبة الأصول المالية المملوكة لكل من السعودية والكويت في نهاية عام ١٩٨٠ حوالي ٩٦٪ (للسعودية ٨٨٪) وتعكس نسبة الأصول الأجنبية الى الانتاج المحلي الاجمالي الأهمية الاقتصادية لهذه الاصول. فقد وصلت هذه النسبة التجميعية لكل من السعودية والكويت والامارات الى ٧١٪ خلال عام ١٩٨٠ (السعودية ٨٨٪، الكويت ٢٦٪، الامارات ٢٠٪) بينما كانت هذه النسبة للدول الصناعية قد بلغت ٢٢٪ للولايات المتحدة، ٢٧٪ للمملكة المتحدة.

٣ - ازدادت قيمة الاحتياطيات من العملات الاجنبية لهذه الدول بنسبة ٦١٣,٣٪ بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ بينما ازدادت احتياطيات دول العالم بنسبة ١٨٤٪. وكانت السعودية مسؤولة عما نسبته ٧٣٪ من الزيـادة التي حققتها دول المجلس. وقـد وصلت دول المجلس فيمـا يتعلق بحجم

احتياطياتها من العملات الاجنبية الى الترتيب الثاني بين دول العالم المختلفة، وذلك بعد المانيا الغربية.

- بلغت نسبة احتياطيات دول المجلس من العملات الاجنبية ٢٠٪ من اجمالي قيمة انتاجها القومي الاجمالي، بينما كانت هذه النسبة ٤٪ فقط للدول الصناعية.
- بلغت نسبة ارصدتها من احتياطي العملات الاجنبية ٥٩٪ من وارداتها، بينما بلغت النسبة المقابلة لدول العالم ما نسبته ٢٣,٨٪.

٤ - مؤشرات الموازنة العامة: سجل الفائض التجميعي للموازنات العامة لدول المجلس ما قيمته ٢٩ بليون دولار خلال عام ١٩٨٠ او ما نسبته ٣٠٪ من ايرادات النفط التجميعية.

- بلغت نسبة الفائض في الموازنة العامة للكويت ٨٠٪ كما سجلت فوائض الموازنات العامة التجميعية للكويت ما نسبته ٥٤٪ من اجمالي ايراداتها التجميعية، وتم تحويل ما نسبته ٩٥٪ من هذه الفوائض الى اصول مالية اجنبية. وتم اشتقاق ما نسبته ٨٣٪ من دخل الاستثمار الكويتي من الاصول الاجنبية.

والخلاصة: لقد دعت فرصة وفرة الفوائض المالية المتحققة على ضوء المؤشرات المذكورة اعلاه حكومات الدول المصدرة للنفط الى تكثيف جهودها ومساهمتها ضمن دائرتين، تتعلق الدائرة الاولى بالمصلحة الاقتصادية الوطنية، بينما تتعلق الدائرة الثانية بالوفاء بالمسؤوليات والالتزامات المترتبة عليها تجاه المجتمعات العربية والنامية والدولية. وفيما يتعلق بالدائرة الاولى، فقد انصبت على استثمار امكانات تنمية صناعة المال، وبدأت تشعر بضرورة زيادة مجالات الوساطة المالية بنفسها بدلا من احالتها لاسواق النقد والمال العالمية في لندن ونيويورك، كما اكتشفت هذه الدول ان الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها لا تستطيع ان توفر الفرصة لاستثمار الاصول المالية الاجنبية المتراكمة لدى القطاعين العام والخاص وذلك ضمن حدود اقتصادياتها الوطنية وبدأت هذه الدول ترى في العائد على استثماراتها في الخارج مصدرا اساسيا بل وربما المصدر الوحيد والفعال والبديل لاحتياطيات النفط المتناقصة.

وفيما يتعلق بالدائرة الثانية، فقد مارست مجموعة اقطار مجلس التعاون الخليجي خاصة الدول الأربع ذات الامكانات الأوفر (السعودية، الكويت، الامارات، قطر) دوراً رياديا في مجال المساعدات الدولية، الامر الذي اوصل نسبة هذه المساعدات في دولة الامارات العربية المتحدة الى ١٥ ـ ٢٠٪ من انتاجها القومي الاجمالي في عام ١٩٨١[٢٠]. كما سجلت هذه الدول مساهمة خاصة في تمويل احتياجات دول المواجهة العربية لاسرائيل في اعقاب نتائج حرب حزيران ١٩٦٧.

وقد بادرت هذه المجموعة من اقطار مجلس التعاون الخليجي الى المساهمة الفعالة، ونتيجة قمة بغداد (تشرين اول سنة ١٩٧٨)، في تمويل صندوق دعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والذي امكن اخراج فكرته الى حيز التنفيذ بفعل هذه المبادرة على الرغم من مطالبة عدة اجهزة بانشائه منذ الاحتلال الاسرائيلي للمناطق العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) في حزيران ١٩٦٧[٣].

وسيلقى هذا البحث الضوء، وبنوع من التفصيل على المساهمة الاخيرة للاقطار العربية المصدرة للنفط وتأثيراتها وآفاقها المتاحة.

ثانيا: مساهمة النفط في تحقيق استراتيجية دعم الصمود: -

أ - خلفية حول قرارات قمة بغداد[٣]:

انبثق صندوق دعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، والذي تشرف عليه اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة عن قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد بالجمهورية العراقية خلال الفترة من ٢ ـ ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٨ والتالية نصوصها: -

من القرار (رابعا):

- تتعهد الاقطار العربية المذكورة ادناه بتقديم مساعدة سنوية ولمدة عشر سنوات لدعم الجبهة الشمالية والجبهة الشرقية ومنظمة التحرير الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة على الوجه التالي: -

الدولة	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة
العراق	٥٢٠ مليون دولار	١٤,٨
الجماهيرية العربية الليبية	٥٥٠ مليون دولار	١٥,٧
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	٢٥٠ مليون دولار	٧,١
المملكة العربية السعودية	١٠٠٠ مليون دولار	٢٨,٦
دولة الامارات العربية المتحدة	٤٠٠ مليون دولار	١١,٤
دولة قطر	٢٣٠ مليون دولار	٦,٧
دولة الكويت	٥٥٠ مليون دولار	١٥,٧
المجموع	**٣٥٠٠ مليون دولار**	١٠٠,٠

- تساهم الدول العربية الاخرى من غير من ورد ذكرها في البند ٢ اعلاه حسب اختيارها ومقدرتها انطلاقا من قومية العمل وشرف المسؤولية الجماعية.

توزع هذه المبالغ كما يلي: -

الجمهورية العربية السورية	١٥٨٠ مليون دولار
المملكة الاردنية الهاشمية	١٢٥٠ مليون دولار
منظمة التحرير الفلسطينية	٢٥٠ مليون دولار

٥ - وبالنظر للأهمية القومية البالغة لصمود شعبنا العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة ضد مخططات العدو الصهيوني بكافة اشكالها، ولدعم كفاحه من اجل التحرير، يقرر المجتمعون تخصيص مبلغ سنوي قدره (١٥٠) مليون دولار ولمدة عشر سنوات، يتم تأمينه من الدول المساهمة والمذكورة في البند ٢ اعلاه لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، وتقوم

بتوزيعه منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الفلسطيني وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية.

يتم دفع المبالغ المذكورة في البند ٢ اعلاه بثلاثة اقساط متساوية كل سنة، على ان يدفع القسط الأول في (كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ بطريقة مباشرة من الطرف المساهم الى الاطراف المستفيدة كل حسب نسبة حصته من مجموع المبالغ.

ثانياً / ب: انجازات انشطة دعم الصمود:

١ ـ **الدور المالي للنفط تجاه دعم الصمود**: يمكن تقسيم الدور الذي لعبه النفط فيما يتعلق بدعم صمود الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة الى شقين: يتضمن الشق الاول المساهمة التمويلية، بينما يتضمن الشق الثاني تحقيق الدعم من خلال دعم مؤسسات الانتاج الزراعي في الارض المحتلة بواسطة استيعاب فوائض انتاجها او ما يسمى بالمسألة التسويقية.

وفيما يتعلق بالدور المالي، فسنحصر اهتمامنا بالمساهمة في انشاء وتمويل صندوق دعم الصمود، وذلك من خلال الالتزام السنوي الذي بلغت قيمته مائة مليون دولار، حيث وُجِّهت الخمسين مليون دولار الاخرى صوب منظمة التحرير الفلسطينية لتقوم بانفاقها على الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

وتشير المعلومات المتعلقة بوفاء الأقطار العربية النفطية الملتزمة تجاه صندوق الدعم بموجب القرارات التي سبق ذكرها الى ما يلي[٤]: ـ

أ ـ ورد الى صندوق دعم الصمود ما قيمته ٣٨٢,٨ مليون دولار تمثل اجمالي تحويلات الدول المساهمة في صندوق الدعم بالاضافة الى تبرع حكومة البحرين بمبلغ (٤٣٥,٠٠٠) دولار لصندوق الدعم، ومساعدة منظمة المؤتمر الاسلامي لصندوق القدس البالغة ١٥ مليون دولار.

ب ـ يشير الكشف المتعلق بوفاء الدول العربية الملتزمة تجاه صندوق الدعم الى الحقائق التالية: ـ

ـ بلغت نسبة الوفاء من مجموع الدول المساهمة خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ (٦٢,٩٪).

ـ تخلفت ليبيا عن الوفاء بأي قسط من التزاماتها، بينما لم تفِ الجزائر سوى بقسطين سنويين، بالاضافة الى مبلغ (١) مليون دولار في عام ١٩٨٤، وتوقف العراق منذ تاريخ القسط الثالث لعام ١٩٨١، كما توقفت قطر عن الوفاء منذ تاريخ القسط الثاني لعام ١٩٨٢، وتوقفت ابو ظبي عن الوفاء منذ تاريخ القسط الاول لعام ١٩٨٣، وتوقفت الكويت عن الوفاء منذ تاريخ القسط الثاني لعام ١٩٨٣.

ـ كانت نسبة مساهمة الدول الملتزمة تجاه صندوق الدعم من اجمالي المبالغ المحولة كما يلي: ـ

الدولة	النسبة المئوية	تفصيلات التحويلات
١ ـ السعودية	٥٠,٣٪	تمثل كامل التزامها + القسط الاول والثاني مما ترتب عليها عن ليبيا.
٢ ـ الكويت	١٧,٨٪	تمثل كامل التزامها باستثناء القسطين الثاني والثالث من التزامها السنوي لعام ١٩٨٣ وباقي الاعوام حتى ١٩٨٥
٣ ـ ابو ظبي	١١,٩٪	تمثل كامل التزامها حتى نهاية عام ١٩٨٢
٤ ـ العراق	١٠,٤٪	تمثل كامل التزامها باستثناء القسط الثالث من عام ١٩٨١ وكذلك التزاماتها عن الاعوام حتى ١٩٨٥.
٥ ـ قطر	٦,٤٪	تمثل كامل التزامها باستثناء القسطين الثاني والثالث من عام ١٩٨٢ وكامل الاعوام حتى ١٩٨٥.
٦ ـ الجزائر	٤,١٪	تمثل كامل التزامها حتى نهاية ١٩٨٠ بالاضافة الى مساهمتها بمبلغ مليون دولار في عام ١٩٨٤.
٧ ـ ليبيا	ـ٪	لم تسدد شيئاً من التزامها والبالغة قيمته (١٥,٧٣٠,٠٠٠) دولار سنويا
المجموع	١٠٠٪	

هذا ويلاحظ بأن السعودية هي الدولة الوحيدة من باقي الدول المساهمة التي استمرت في الوفاء بالتزاماتها حتى عام ١٩٨٥. ومما يجدر ذكره ان الموقف المالي لصندوق الدعم يعاني من عجز بلغت قيمته في ١٢/٥/١٩٨٥ (٩,٩٨١,٦٦٤) دينار.

٢ ـ **خلاصة انجازات انشطة دعم الصمود**: خصصت اللجنة المشتركة لقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ٩٧٩ حتى ١٢/٥/٨٥ ما قيمته ١٤٦,٤٧٢,٤١٣ دينار.

ويلاحظ بأن القطاعات التي استحوذت على تخصيصات اللجنة المشتركة كانت حسب اهميتها كما يلي: ـ

ـ التربية والتعليم ٢٣,٥٪
ـ الاسكان ١٦,٢٪
ـ المجالس البلدية ١٥,٧٪
ـ الزراعة ٩,٣٪
ـ التنمية الاجتماعية ٨,٤٪

- الصناعة ٥,٧٪
- الكهرباء ٤,٧٪
- صندوق الرعاية الوطنية ٤,٢٪

٣ - **الآثار العامة لأنشطة دعم الصمود**[٥]: نشير فيما يلي الى الآثار العامة التي احدثتها انشطة دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة: -

أ - حررت، والى حد ما، كافة المؤسسات الوطنية من رسمية وشعبية في الارض المحتلة من الاعتماد التمويلي على سلطات الاحتلال ومؤسساته، الامر الذي ترتب عليه اعتمادها شبه الكامل على صندوق الدعم. كما انعكس على تصاعد عناد هذه المؤسسات في التصدي لمخططات العدو. وذلك يضم كل من المؤسسات البلدية والقروية والجمعيات التعاونية والخيرية ومؤسسات رعاية الشباب والتعليم العالي والعام وغيرها.

ب - ساهمت ومن خلال دعمها لقطاع التربية والتعليم والثقافة في دمج القطاع في المسيرة الوطنية المواجهة لأهداف العدو في نشر الجهل وامتصاص الطاقات العلمية الفلسطينية وتحويلها الى طاقات عمالية لخدمة مرافقه الاقتصادية، كما ساهمت في بناء قاعدة العلم والتكنولوجيا اللازمة لادارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، سواء في ظل الاحتلال (المرحلة الانتقالية) او في ظل مرحلة ما بعد التحرير.

كما ساعدت على اصرار هذه المؤسسات على عدم التنازل عن قاعدتها الفكرية العربية والوطنية كاطار عام لمناهجها، وخففت من التدهور في المستوى العلمي العام في الوطن المحتل.

جـ - ساهمت من خلال مبالغ الدعم التي قدمت للمرافق الصحية في التخفيف من فرص تردي الاوضاع الصحية والخدمات التي تقدمها المستشفيات والعيادات للمواطنين العرب.

٤ - نجم عن تدعيم اجهزة الاوقاف الاسلامية ومؤسساتها الحد من قدرة العدو على تذويب عقيدة الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وتدمير تراثه الوطني الاسلامي والمسيحي.

ثانيا/ ج: مشكلة تصريف فوائض منتجات المناطق المحتلة الزراعية[٦]:

تشير تجربة التعامل مع انشطة دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة الى أن مشكلة تسويق فوائض الانتاج الزراعي للمناطق العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة لا زالت تقف على رأس المعوقات التي تواجه تحقيق هدف الصمود الوطني المتعلق بالمحافظة على الانسان العربي الفلسطيني وارضه العربية بمواردها المائية، وعليه فان حل هذه المشكلة يعتبر احد المحددات الرئيسية لتحقيق الصمود الوطني[٧].

وتتعلق مسألة التسويق بقطاع انتاجي بات مصيره بفعل الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة، معلقا بين المطرقة الاسرائيلية والسّندان العربي. المطرقة المتمثلة في اهداف السياسات الاسرائيلية التي انعكست في توجيه النشاط الانتاجي والتسويقي الزراعي صوب عملية هي بطبيعتها غير مجدية (استيطان الارض والاستيلاء عليها وعلى موارد المياه والتحكم فيها، سياسات الاغراق ورفع تكاليف المدخلات الانتاجية، تعقيد عمليات التوسع الزراعي والتسويق... الخ) ومن الجانب الآخر تعرض المزارع الفلسطيني لمشكلة الموقف العربي الذي لا زال يتعامل مع منتجات المناطق المحتلة من وجهة هي

اقرب الى اسس التعامل التجاري مع اي منطقة عربية غير محتلة، بالاضافة الى تحفظ ارتبط بتطبيق تقليدي - لا يرقى الى مستوى التحدي الصهيوني - لأنظمة المقاطعة العربية لاسرائيل. ورغم هذا الموقف، ينبغي ان نشير وبنوع من التحية الى بعض الجهود العربية التي بذلت ولا زالت في اطار الدول العربية، سواء على مستوى الحكومات منفردة او في اطار جامعة الدول العربية (من خلال قرارات مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) والمتعلقة بضرورة استيعاب الدول العربية لفائض منتجات المناطق المحتلة على اساس تفضيلي، الا ان هذه الجهود والقرارات لم تساهم في حل المشكلة حلاً جذرياً. ويشير الجدول التالي رقم (١) الى حجم مشكلة تسويق فوائض الانتاج الزراعي للمناطق العربية المحتلة. ومما تجدر ملاحظته من الكشف نفسه ان الدول العربية المصدرة للنفط هي السوق الرئيسي الذي يستوعب فوائض الانتاج الزراعي للمناطق المحتلة اضافة الى كل من سوريا ولبنان ولالقاء مزيد من الضوء على المعلومات الواردة في الجدول رقم (٢)، تجدر الاشارة فيما يلي الى مشكلة تسويق الحمضيات باعتبارها المشكلة الاساسية.

الحمضيات: -

تبلغ مساحة الاراضي المزروعة منها في الضفة الغربية حوالي ٢٥,٠٠٠ دونم، ويقدر انتاجها السنوي بحوالي ٨٠ ألف طن، وهذا ما يزيد عن ضعف طاقة السوق المحلي في الضفة الغربية. وتبلغ حصة الحمضيات من الدخل الزراعي في الضفة الغربية حوالي ٨,٢٪.

اما بالنسبة لقطاع غزة، فتبلغ المساحة المزروعة بالحمضيات حوالي ٧٢ ألف دونم ويبلغ انتاجها حوالي ١٨٠ الف طن، وتبلغ حصة الحمضيات من الدخل الزراعي حوالي ٥٠٪ وحوالي ٩٠٪ من اجمالي الصادرات.

ويظهر الجدول اللاحق رقم (٢) حساب تكاليف ودخل دونم الحمضيات على الشجر حسب الانواع لعام ١٩٨١/١٩٨٢.

ويلاحظ من حسابات التكاليف والدخل هذه ما يلي: -

أ - ان معدلات الانتاج للدونم منخفضة بشكل عام اذا ما قورنت بمثيلاتها من الدول الاخرى، وهذا الانخفاض في معدلات الانتاج هو من اهم اسباب الخسارة خاصة وان تكاليف الانتاج لا تختلف كثيرا في حالة الانتاج الحالي عنها في حالة الانتاج المنخفض.

ب - معدلات الاسعار متدنية للغاية مما سبب في نقصان الدخل والخسارة.

جـ - يبلغ معدل تكلفة الري السنوية ستين ديناراً، اي أكثر من خمسين بالمئة من مجموع التكاليف.

د - يلاحظ ان اكثر الانواع تعرضا للخسارة هما برتقال البلنسيا والجريب فروت.

الصعوبات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية للاراضي العربية المحتلة: -

١ - ارتفاع التكاليف للمنتجات الزراعية بسبب ارتفاع اسعار جميع مدخلات الانتاج

٢ - المنافسة الشديدة من قبل المنتجات الاسرائيلية المدعومة والتي تصل نسبة الدعم المقدمة لها الى حوالي ٢٠٪ من قيمة الانتاج.

٣ - عدم توافر خدمات التسويق والتخزين في الاراضي المحتلة.

الجدول رقم (١)
احصائية حول
انتاج وتسويق أهم المنتجات النباتية في
الضفة الغربية (١٩٨٢/١٩٨٣)

	المساحة (دونم)	الانتاج (طن)	قيمة الانتاج (دينار) (سعر باب المزرعة)	الاستهلاك المحلي (طن)	الفائض (طن)	أهم البلدان المستوردة
زيتون	٧٥٧,٥٠٢	(١) ٥٧,٢٢٨	(٣) ١٤,٣٠٧,٠٠٠	١٤,٣٠٧	(٣) ٤٢,٩٣١	(٣) المملكة العربية
حمضيات	٢٥,٠٠٠	(٤) ٧٤,١٨٤	(١) ٥,٩٣٤,٧٢٠	١٨٥٤٦	(١) ٥٥,٦٣٨	(١) السعودية
عنب	٨٧,٩٣٩	(٢) ٥٨,٨٨٨	(٢) ٤,١٢٢,١٦٠	١٤,٧٢٢	(٢) ٤٤,١٦٦	(٢) دول الخليج
بندورة	١٢,٦٩٠	(٦) ٤٣,٢٠٨	(٤) ٣,٠٢٤,٥٦٠	١٠,٨٠٢	(٤) ٣٢,٤٠٦	(٤) العربي
خيار	٨,٨١٥	(٧) ١٩,٩١٣	(٧) ٢,٣٨٩,٥٦٠	٤,٩٨٠	(٧) ١٤,٩٣٣	(٧) سوريا
موز	٤,١٩٠	(١١) ١٤,٦٦٥	(٨) ٢,٠٥٣,١٠٠	٣,٦٦٥	(٨) ١١,٠٠٠	(٨) العراق
باذنجان	٦,٥٣١	(٩) ٢٦,١٣٤	(٦) ١,٤٣٧,٣٧٠	٥,٢٢٧	(٦) ٢٠,٩٠٧	(٦) ولبنان
بطيخ	٨,٧٢٩	(٨) ٢٩,٨٥٢	(٥) ١,٣٤٣,٣٤٠	٧,٤٦٣	(٥) ٢٢,٣٨٩*	(٥)
برقوق (الخوخ)	٢٢,١٦٢	(٥) ١٢,٨٩٧	(٩) ٩٠٢,٧٩٠	٣,٢٢٤	(٩) ٩,٦٧٣	(٩)
بطاطا	٤,٤٧٦	(١٠) ٩,٨٢٨	(١٠) ٧٣٧,١٠٠	٢,٤٥٧	(١٠) ٧,٣٧١	(١٠)
اللوز الاخضر	٨٠,٦٤٣	(٣) ٣,٩١٠	(١١) ٥٨٦,٥٠٠	٩٨٠	(١١) ٢,٨٣٠	(١١)
شمام	٦٩١	(١٣) ١,٤٧٧	(١٣) ١٠٣,٣٩٠	٣٧٠	(١٣) ١,١٠٧	(١٣)
بصل	٧٠٠	(١٢) ١,٧١٩	(١٢) ٩٤,٥٤٥	٤٣٠	(١٢) ١,٢٨٩	(١٢)
المجموع	١,٠٣٠,٠٥٨		٣٧,٠٣٦,١٣٥			

ملاحظات: -

(١) في معظم المحاصيل الواردة، في الجدول تكون نسبة الفائض الى الانتاج الكلي بين ٧٠ ـ ٧٥٪.

(٢) سعر باب المزرعة: ـ هو السعر الذي يدفع للمزارع للمحصول في المزرعة بعد قطفه وتعبئته في الصناديق ليصبح جاهزا للتحميل، اي لا يتحمل المزارع نفقات التحميل الى ظهر السيارة. ويعين سعر باب المزرعة عادة حسب العرض والطلب.

(٣) أما بالنسبة لقيمة الفائض (باب المزرعة وفي السوق) فالذي يحدد ذلك هو (السعر) الذي عين بالعرض والطلب و (الكمية) الفائضة.

(٤) يتم تسويق الزيت من الزيتون وبعد استخراجه وبنسبة حوالي ٢٥٪ من الزيتون.

(٥) ان الارقام الواردة اعلاه هي الخضروات المروية فقط، اما ما يزرع منها بعلا (بدون سقي) فلم ترد ارقامها في الجدول وافترض على انها تستهلك محليا اضافة الى الاستهلاك المحلي الوارد في الجدول والذي يشمل ما تصدره اسرائيل من المنتجات الزراعية الى الضفة الغربية والقطاع.

(٦) بالنسبة للحمضيات في قطاع غزة يبلغ الانتاج السنوي حوالي (١٨٠) الف طن / سنة تبلغ قيمتها (سعر باب المزرعة) حوالي ١٤,٤٠٠,٠٠٠ دينار، يستهلك حوالي (١٢) الف طن محليا و (١٠) الاف طن للعصير والباقي حوالي (١٦٦) الف طن فائض عن حاجة السوق المحلي، يصدر منها عن طريق الضفة الشرقية ١٠٠ الف طن والباقي يصدر عن طريق البحر الى البلدان الاجنبية.

(٧) هناك (٣٠٠٠) طن من فائض انتاج الجوافة وكذلك (٣٠٠٠) طن من البلح يجري تصديره الى الضفة الشرقية وللبلدان العربية وهو في معظمه من انتاج قطاع غزة.

(*) يقدر الفائض استنادا لبعض المصادر بحوالي (٣٠,٠٠٠) طن وهناك فائض للشمام يبلغ حوالي (١٠,٠٠٠) طن كذلك.

المصدر: -
مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط وزارة الزراعة، عمان الامانة العامة للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة.

٤ ـ صعوبات النقل والعبور من الجسور والقيود المفروضة او المنع المفاجيء.
٥ ـ ضعف المصادر التمويلية المتاحة للمنتجين المالكين او المزارعين.
٦ ـ الاوضاع السياسية في المنطقة بشكل عام والقيود التي وضعتها قوانين وانظمة المقاطعة العربية خوفا من تسرب المنتجات الاسرائيلية مع منتجات المناطق المحتلة.
٧ ـ تحديد الكميات المسموح بتصديرها عبر الجسور كما هو الحال بالنسبة للخضروات المسموح بتصديرها وبواقع ٥٠٪ من الانتاج.
٨ ـ عدم وجود مصانع محلية تستوعب الفائض خاصة بالنسبة للحمضيات.
٩ ـ التنافس في حجم الاسواق التي كانت تستوعب منتجات القطاع من الحمضيات.
١٠ـ عدم وجود أي التزام رسمي تجاه المزارع الفلسطيني بضمان الحد الادنى للاسعار.

ثالثا: ـ خلاصة الموقف الحالي تجاه جانبي دعم الصمود المالي والتسويقي: -

أ ـ فيما يتعلق بالموقف الحالي لمعظم مصادر الدعم التمويلي (الاستهلاكي والتنموي)، يلاحظ بأن معظم مصادر الدعم والتي تحتل النصيب الاكبر من مجمل المساهمات قد شهدت تراجعا كبيرا، الى المدى الذي ينذر بحدوث فراغ تمويلي كبير، يخشى معه من محاولات اشغاله بثمن سياسي باهظ التكلفة بالنسبة لواقع ومستقبل الوضع المتعلق بصمود الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة[٨].

فبالنسبة لصندوق دعم الصمود الذي تتم تغذيته من الدول العربية التي التزمت في قمة بغداد (١٩٧٨) ولمدة عشر سنوات فاننا نشير فيما يلي الى تطورات نسب الوفاء.

النسبة	نسبة الوفاء	ملاحظات
١٩٧٩	٧٧,٢٪	
١٩٨٠	٨٠,٢٪	
١٩٨١	٨٥,١٪	
١٩٨٢	٦٠٪	
١٩٨٣	٣٢٪	
١٩٨٤	٢٩,٥٪	ينبغي ان يُسجل لصندوق القدس مساهمته بملغ ١٥ مليون دولار لدعم مشروعات محددة في مدينة القدس وحُوِّل هذا المبلغ لينفق بواسطة صندوق دعم الصمود خلال عام ١٩٨٤.

ويمكن الاضافة هنا بأن تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج قد تراجعت كذلك تراجعا كبيرا، وذلك تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية التي سادت في دول الخليج العربية وأوضاع العاملين في اسرائيل تحت تأثير الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تواجهها اسرائيل منذ عام ٩٨٣ (٩).

جدول رقم (٢)

حساب تكاليف ودخل دونم الحمضيات على الشجر حسب الانواع لعام ١٩٨١/١٩٨٢

النوع	فلنسيا	شموطي	ليمون	جريب فروت
أ ـ الانتاج للدونم بالطن	للدونم بالطن ٣,٦		٣,٢٨	٢,٥٦
سعر الطن بالدينار	٣٠,٠	٤٣,٥	٤٠,٠	١٧,٠
مجموع الدخل للدونم	٧٨,٠	١٥٦,٦	١٣١,٢	٤٣,٥
ب ـ تكاليف الانتاج (دينار اردني)				
زبل عضوي	٤,٠	٦,٠	٦,٠	٣,٠
اسمدة كيماوية	٦,٠	٨,٠	٨,٠	٤,٠
وقاية	٦,٠	٩,٠	١٢,٠	٤,٠
مياه	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠
عمل	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٤,٠
اخرى	٨,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠
مجموع التكاليف	١١١,٠	١١٨,٠	١٢١,٠	١٠٣,٠
الدخل الاجمالي للدونم	٣٣,٠	٣٨,٦	١٠,٢	٥٩,٥
الدخل الاجمالي للطن	١٢,٧	١٠,٨	٣,١	ـ ٢٣,٥

المصدر: ـ

د. فراس صوالحة، دراسة تحليلية لمشاكل تسويق الحمضيات في قطاع غزة، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ك ٢ عام ١٩٨٣.

ثالثا/ ب: ـ الموقف المتعلق بالتسويق

منحت اجتماعات فريق العمل الذي شكله سيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، اهتماماً خاصاً لمسألة التوفيق بين متطلبات دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة والوفاء بالتزامات المقاطعة العربية لاسرائيل، وذلك على مدار اجتماعاتها الرئيسية في تونس ودمشق وعمان. وبعد مناقشات تفصيلية لهذه القضية اصدر فريق العمل التوصيات التالية التي رفعت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعات دورته التي عقدت في تونس في نهاية شهر شباط/ فبراير ١٩٨٥. وهي التوصيات التي أقرها المجلس في دورته المذكورة.

دعم صمود المواطنين في الاراضي العربية المحتلة: ـ

- الاكتفاء بالتدابير المتخذة من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن منع تسرب المنتجات الاسرائيلية مع منتجات المناطق العربية المحتلة، وتعتبر منتجات هذه المناطق بعد عبورها الجسور منتجات عربية.
- التأكيد على الالتزام باعطاء الأولوية في الاستيراد لمنتجات الاراضي المحتلة ولا سيما الحمضيات طبقا للقواعد التي تراها الدول العربية مناسبة بهذا الشأن. وينبغي القول بأن هذا التوصية تمت صياغتها بصورة تتجنب الاشارة لمعالجة هذه المسألة بشكل حاسم وذلك عندما اشارت الى عبارة (طبقا للقواعد التي تراها الدول العربية مناسبة بهذا الشأن).
- يخصص من المبالغ المقررة لدعم الصمود في الاراضي المحتلة اعانات لدعم المنتجات الزراعية في الاراضي المحتلة. ويحدد مقدار هذا الدعم وقواعد منحه من قبل اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود.

ويعاد النظر سنويا في الوضع المالي لصندوق الدعم بما يضمن تأمين الموارد اللازمة لانجاز هذه المهمة.

تكليف الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بما يلي:

- تقديم تقرير سنوي كلما دعت الحاجة عن العقبات التي تحد من قدرة المنتجات الزراعية في الاراضي المحتلة على منافسة المنتجات المماثلة في الاسواق العربية.
- دراسة مشروع انشاء جهاز تسويق يشارك فيه منتجو الضفة الغربية وغزة وبدعم مالي من الجامعة العربية بهدف الالتزام المسبق بشراء المحاصيل الزراعية الرئيسية بأسعار محددة مناسبة وتسويقها في الدول العربية وخارجها مع تولي النشاطات المكملة كالتخزين والتبريد والتصنيع واستخدام سياسة التسعير لتحقيق الاهداف المتوخاة من دعم الصمود.

رابعا: ـ متطلبات المرحلة الجارية واولوياتها:

ينبغي التأكيد من حيث المبدأ على ان صندوق دعم الصمود يعاني من اكبر ازمة مالية عرضته للانكشاف لمختلف مظاهر العجز عن تلبية الحد الادنى من الاحتياجات الثابتة لمختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية والانمائية في الوطن المحتل، وقد انعكس ذلك في تعرض تلك المؤسسات

والفعاليات لموجة احباط عاتية، ويترافق ذلك مع موجات هجرة متتالية سجلت في متوسطها السنوي منذ عام ١٩٦٧ حوالي ٤٠,٠٠٠ مواطن وادت الى ابقاء مستوى السكان في الضفة والقطاع خلال عام ١٩٨٣ لنفس مستواه في عام ١٩٦٦، وبذلك تكون الهجرة قد امتصت أي تأثير للنمو السكاني في ظل اوضاع مستقرة. ولدى تقييم اللجنة المشتركة لمتطلبات المرحلة الجارية ومشاكلها وآفاقها المتاحة فقد قامت ببلورة برنامج للاحتياجات السنوية تبلغ تكاليف ٥٠ مليون دينار (حوالي ١٣٦ مليون دولار) وذلك لمواجهة اعباء الالتزامات الثابتة والاحتياجات الملحة، وعلى ضوء برنامج وفق سلم الاولويات التالية:

١ - تعطى الاولوية القصوى لمشاريع مدينة القدس ويخصص لها ما نسبته ٢٥ - ٣٠٪ من اجمالي تخصيص الموازنة لمواجهة متطلبات مواجهة الهجمة الصهيونية الشرسة والتي تستهدف الغاء الوجه العربي والروحي للمدينة المقدسة.

٢ - ترتب القطاعات الانمائية حسب اولويات التخصيص التالي: -

أ - الزراعة

ب - الاسكان

جـ - التربية والتعليم

د - الطواريء النضالية

هـ - التنمية الاجتماعية (النقابات، الجمعيات الخيرية، النوادي.. الخ)

و - الخدمات البلدية والطاقة الكهربائية

ز - الصحة العامة.

ح - القطاعات الاخرى

وفيما يتعلق بالأولوية القصوى التي اعطيت لقطاعي الزراعة والاسكان فقد استلزمتها عملية مواجهة مخططات ابتلاع الأرض الفلسطينية من خلال متابعة الزحف الاستيطاني الصهيوني وذلك بهدف زرع المواطن الفلسطيني في أرضه، وذلك على ضوء الحقائق التالية: -

١ - محاولة اشغال ما تبقى من الأرض الفلسطينية المتاحة للبناء في الضفة الغربية وقطاع غزة (صودر ٥٥٪ من اراضي الضفة وثلث اراضي القطاع كما قامت السلطات بتخطيط الضفة والقطاع فحجزت معظم الاراضي للاغراض الأمنية او بحجة المحافظة على البيئة ولم تترك سوى نسبة ضئيلة للانشطة الاسكانية المقيدة تقيدا شديدا من خلال العديد من الاجراءات).

٢ - بلغ متوسط قيمة الاعتمادات الاسرائيلية السنوية لاستيطان المناطق العربية المحتلة حوالي ٥٠٠ مليون دولار او ما نسبته ٦٨٪ تقريبا من اجمالي مخصصات وزارة الاسكان الاسرائيلية، علما بأن المتوسط السنوي لمخصصات الاسكان العربي من خلال اللجنة المشتركة بلغ حوالي ١٣ مليون دولار. هذا ولم يخصص للاسكان العربي في عام ١٩٨٥ سوى مبالغ بسيطة تكاد لا تذكر.

٣ - اثبتت انشطة اللجنة المشتركة في دعم الاسكان في المناطق المحتلة ورغم محدودية الامكانيات المتاحة لصندوق الدعم فعالية كبرى في الحد من هجرة المواطنين بالاضافة الى تنشيط العديد من فعاليات التنمية الاقتصادية المرتبطة بهذا النشاط.

٤ - ممارسة اسرائيل لاسلوب جديد للسيطرة على المساكن العربية في القدس من خلال سلاح الاقراض الاسكاني الذي تبنته مؤخرا وقامت بموجبه بمنح قروض طويلة الأجل وبشروط بدت في ظاهرها ميسرة.

ومما يجدر ذكره ان دراساتنا اوضحت بأن من يقترض العشرة آلاف دينار عليه ان يسدد ما قيمته ٤٢ الف دينار على مدى عمر القرض البالغ خمسة وعشرين عاما وذلك نتيجة لربط الفائدة على القرض بتكاليف المعيشة المتصاعدة.

وتقع مدينة القدس في قلب تلك التوجهات الاسرائيلية الرامية الى استخدام كافة الاسلحة والسياسات المالية والنقدية من اجل تذويب عروبة المدينة ووجهها الروحي الاسلامي والمسيحي، نذكر منها منح مكافآت مالية لمن يغادر المدينة المقدسة ومنح القروض الاسكانية الاستدراجية سابق الاشارة اليها، وفرض الضرائب المضاعفة ونسف البيوت والتضييق الاقتصادي بكافة اشكاله المعروفة، لذلك فقد اعطت اللجنة المشتركة اهتماما خاصا في توجهاتها الحالية لمدينة القدس كما سبق بيانه.

وفيما يتعلق بقطاع التربية والتعليم تكمن المهمة الملقاة على عاتق اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في المحافظة على وجود مؤسسات التعليم العالي والمتوسط والعام خاصة وان هذا القطاع يلعب دورا مباشرا في الحد من هجرة نسبة عالية من المواطنين وذلك من خلال احتوائهم في مؤسساته.

اما بالنسبة لقطاع الشؤون البلدية والقروية والذي يعاني حاليا من ضغط مالي يكاد ان يلغي دور مؤسساته في تأمين الحد الأدنى من الخدمات الضرورية فان اللجنة المشتركة تسعى لانقاذه وضخ الحد الأدنى اللازم من المساعدات للمحافظة عليه.

اما بالنسبة لقطاع الشؤون البلدية والقروية والذي يعاني حاليا من ضغط مالي يكاد ان يلغي دور مؤسساته في تأمين الحد الأدنى من الخدمات الضرورية فان اللجنة المشتركة تسعى لانقاذه وضخ الحد الأدنى اللازم من المساعدات للمحافظة عليه.

وبخصوص صندوق الرعاية الوطنية تركز برامج عمل اللجنة المشتركة في المرحلة الجارية والقادمة على مشاريع استيعاب جماهير الخريجين العاطلين عن العمل من اطباء ومهندسين وغيرهم.

الخاتمة: -

يعكس سيناريو الأوضاع الجارية في وطننا المحتل وضعا مظلما نجم عن الزحف الاستيطاني بكثافة ملحوظة وحدوث كارثة اقتصادية تنعكس في احداث ضغط غير محتمل على مستوى الحد الادنى اللازم للعيش الكريم من ناحية وتصعيد ارقام البطالة للقوى العاملة وتوفير المناخ الموافق لموجات هجرة جديدة. ويترافق كل ذلك مع حدوث شلل في قدرة صندوق الدعم على التدخل نتيجة العجز المالي الذي يعانيه، مما يهدد بغياب كامل عن مد يد العون لهذا الشعب الصابر المثابر.

وعليه نود ان نؤكد على ان مصير جهود دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة وتخليص شعبنا من تأثيرات الكارثة الاقتصادية على مختلف اوجه حياته مرهون بتحقيق البنود التالية:

١ ـ رعاية وحدة التوجه الاستراتيجي بين الاردن وفلسطين والمستند الى استمرارية الدعم العربي الكامل وبكافة اشكاله التي يتطلبها تحقيق الصمود الوطني في الارض المحتلة.

٢ ـ تأمين عنصر الاستمرارية والحد الادنى اللازم لانشطة دعم الصمود المرتبطة بتحقيق التنمية الذاتية واقتصاد الصمود لا اقتصاد التبعية وما يترتب على ذلك من توفير المقومات التمويلية والتنظيمية، وتجنب اي تراخ في الموقف العربي تجاهها. **ويقترح اقامة بنك لاعمار المناطق المحتلة ليحل محل صندوق دعم الصمود الحالي.**

٣ ـ اعادة بناء الهيكل والقواعد الانتاجية التي هدمتها السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة.

٤ ـ تبني برنامج انمائي لاعادة استيعاب العمالة العربية في اسرائيل، اعادة استيعابها في اقتصاديات الضفة والقطاع علما بأن هذا البرنامج يخدم كذلك اهداف المقاطعة العربية لاسرائيل.

٥ ـ تنظيم عملية تسويق منتجات المناطق المحتلة وفق مقترحات فريق عمل المقاطعة التي سبقت الاشارة اليها وتدعيمها بتأمين الارادة العربية الحقيقية للوفاء بمتطلبات هذه المشكلة.

وخلاصة القول فقد اثبتت انشطة دعم الصمود خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ ان لها تأثيرا واضحا في مواجهة مخططات تهويد الارض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يرتب على جميع الدول العربية والاسلامية ومواطنيها ومؤسساتها احياء الالتزام وتوسيع دائرته لتشمل المؤسسات الشعبية بالاضافة للمؤسسات الرسمية، وتقدر برامج دعم الصمود الموضوعة ان الحد الأدنى لاحتياجات مشاريع دعم الصمود وصل في عام ١٩٨٤ الى خمسة اضعاف حجم الالتزام المقرر حسب قمة بغداد بافتراض ثبات الاسعار فيما بين عامي ٩٧٨ و ١٩٨٤. وعليه فان من حق القضية المتعلقة بالصمود الفلسطيني في الارض المحتلة على جميع القوى العاملة ضمن الأطر الرسمية والشعبية ان تنهض بمسؤولياتها تجاه هذه القضية المقدسة وان تضع مسألة الوفاء باحتياجات دعم صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في الارض المحتلة على نفس قائمة اولوياتها المحلية والوطنية، وبالتالي اخراجها من دائرة الترتيب التي تجعلها ضمن البنود غير الهامة في موازناتها، وما يترتب على ذلك من حذف البند المتعلق بدعم الصمود من موازناتها التقشفية.

ومع الأخذ في الاعتبار ان حجم الالتزام التالي هو المقرر في قمة بغداد (وذلك لصندوق الدعم الذي تشرف عليها اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة) هو كما يلي:

السعودية	٢٨,٦ مليون دولار
الكويت	١٥,٧ مليون دولار
ليبيا	١٥,٧ مليون دولار

العراق	١٤,٩ مليون دولار
الامارات المتحدة	١١,٥ مليون دولار
قطر	٦,٦ مليون دولار
الجزائر	٧,٠ مليون دولار

فاننا لا نشك في قدرة الدول العربية الشقيقة على تأمين هذا الالتزام، وقد يكون ذلك ببعض الصعوبة نتيجة الأوضاع المالية والعسكرية والأمنية التي تمر بها والمرتبطة بالازمة النفطية والحرب العراقية الايرانية، ولكن حجم التضحية بالأمن القومي العربي المرتبط عضويا بتحقيق جدار الصمود الوطني في الارض المحتلة، والذي ينجم عن تراجع انشطة دعم الصمود في الاراضي المحتلة يبرر والى حد كبير حجم التضحية المالية المطلوبة.

المصادر والملاحظات

١ ـ استفادة الباحث في هذا الجزء واجزاء اخرى من هذا البحث من نتائج الدراسة التي قام باعدادها للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة درهام البريطانية وهي الدراسة التي قام بنشرها خلال العام الماضي مركز دراسات الوحدة العربية في كتاب بعنوان
(التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ـ المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية) مايو/ايار ١٩٨٤.

٢ ـ Economist Intelliaence Unit. United Arab Emirates. 1984. p.6.

٣ ـ شهدت اروقة جامعة الدول العربية ومؤتمراتها، خاصة على مستوى وزراء الخارجية العديد من الاقتراحات المتعلقة باقامة صندوق دعم الصمود، ولم يكتب لهذه الدعوات النجاح الا بعد تحقق ثورة النفط الثانية في عام ١٩٧٩، ونتذكر في هذا المقام نجاح ثورة اسعار النفط الاولى ١٩٧٣ والثانية (١٩٧٩) في اخراج العديد من المشاريع العربية المشتركة الى حيز التنفيذ، رغم تعثرها قبل هذه الفترة ومن هنا تؤكد الشواهد على ان العربي دورا سياسيا واقتصاديا حاسما فيما يتعلق بالتعاون العربي من ناحية وفي خدمة متطلبات الصراع العربي الاسرائيلي من ناحية ثانية.

٤ ـ عن التقارير المالية المودعة لدى الأمانة العامة للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود عمان ١٩٨٥.

٥ ـ بسيسو، فؤاد حمدي، استراتيجية دعم الصمود الوطني في الارض المحتلة ـ الاطار العلمي والتطبيقي، **صامد الاقتصادي**، العدد ٤٩، السنة السادسة، ايار /حزيران ٩٨٤

٦ ـ يستند هذا الجزء الى المذكرة التي قدمها الباحث لفريق العمل الذي شكله سيادة امين عام جامعة الدول العربية لتطوير المقاطعة العربية لاسرائيل وقدم للجلسة الثالثة في عمان ١٦/١/١٩٨٥.

٧ ـ تتكون مصادر هذا الجزء مما يلي.

أ ـ المعلومات المتوفرة لدى الأمانة العامة للجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود. عمان/ الاردن.

ب ـ المعلومات المتوفرة لدى وزارة شؤون الأرض المحتلة، عمان/الاردن.

٣ ـ مسودة الدراسة التالية التي اعدتها الجمعية العلمية الملكية لصالح اللجنة المشتركة لدعم الصمود بعنوان:ـ

الاحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، شباط/فبراير ١٩٨٥.

٨ ـ بسيسو، فؤاد حمدي، **الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصمود والتزامات المقاطعة العربية لاسرائيل**، بحث اعد للنشر في مجلة شؤون عربية العدد ٤٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٥) التي تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

٩ ـ يعالج الجزء الثالث من الكتاب الذي صدر للباحث الحالي، وبنوع من التفصيل آثار الأزمة الاقتصادية في اسرائيل على المناطق العربية المحتلة، وعنوان الكتاب: الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام، منشورات دار الجليل للنشر، عمان، نيسان ١٩٨٤.

اسرائيل مشروع صهيوني تديره احتكارات النفط الدولية

د. فؤاد مرسي

هناك نقطة غابت حتى الآن عن تحليلاتنا ، وهي تتعلق بالعلاقة العضوية المحترمة ليس بين إسرائيل والرأسمالية العالمية ، فلقد غدت هذه العلاقة مكشوفة تماماً ـ ولكن بين إسرائيل والكارتل النفطي العالمي الذي يعمل في المنطقة العربية ، ويرتدي لباس الصداقة والتعاون مع العرب.ومعروف أن هذا الكارتل تسيطر عليه الاحتكارات الأمريكية . وقد انتبه يوسف صايغ لهذه الحقيقة ، فكتب تحت عنوان « النفط العربي وقضية فلسطين : علاقة جدلية » يقول : « حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ظلت الدول الغربية الرأسمالية وحدها تنسج خيوط العلاقة والتلازم بين ما تدعيه من مصالح اقتصادية وأبرزها النفط وبين دعم الكيان الصهيوني في فلسطين ومن ثم تمكينه من أن يتخذ شكل الدولة . وظلت عملية النسج تتم في اتجاهين : تكثيف المعونة للصهيونية ومن ثم للدولة الصهيونية لتلعب الدور الموكول إليها بالمزيد من القدرة والفعالية ، والمسارعة في استغلالها الموارد النفطية العربية ». لكننا نقول أنه لسوء الحظ لم يتم حتى الان كشف الستار عن العلاقة العضوية بين احتكارات النفط وبين إسرائيل .

الامبريالية والصهيونية والنفط العربي

عندما كانت الامبريالية العالمية ما تزال تحتفظ بنظام استعماري عالمي شامل ، كانت تتولى بنفسها مباشرة وبقوة السلاح حماية مصالحها النفطية والاستراتيجية في المنطقة العربية . لكنها اضطرت لتغيير أسلوبها فيما بعد ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عندما أصيب مجمل النظام الاستعماري في المستعمرات بالتفكك والانحلال ، وذلك بفضل هزيمة الامبريالية الفاشية واتساع رقعة العالم الاشتراكي وانتصارات حركة التحرر الوطني في كثير من المستعمرات وأشباه المستعمرات . عندئذ هبت الحركة الوطنية العربية من جديد ، وشملت البلاد العربية كلها . ولقد حققت بالفعل وفي اكثر من بلد عربي نجاحات هامة في صراعها ضد الاستعمار القديم . هنالك سارعت الامبريالية العالمية بخلق إسرائيل لتكون قاعدتها المحلية للاستعمار ، سواء كان هو القديم البالي أو الجديد المنشود . زرعوا إسرائيل في قلب المنطقة العربية بهدف حراسة المصالح الاستعمارية التي باتت في خطر شديد . والتقى هذا الهدف بأهداف الصهيونية المبيتة من قديم . ومن ثم راحت إسرائيل منذ خلقها ، وبخاصة

بعد حرب يونيو/ حزيران ، تلعب دوراً مزدوجاً في المنطقة العربية ، في خدمة الاحتكارات العالمية من جانب ، وفي خدمة الصهيونية العالمية ذات الأطماع التاريخية في التوسع الاقليمي والسيطرة الاقتصادية من جانب آخر . ومن تفاعل هذين الدورين ، تمثل إسرائيل حالياً دور الشريك الأصغر للامبريالية العالمية وبخاصة الأمريكية . وبذكائها المعهود ، تسعى إسرائيل كلما واتتها الفرصة لتنمية دورها كاستعمار أصيل لا وكيل في المنطقة العربية كلها .

بيد أن حرب اكتوبر/ تشرين التي هزت صورة العسكرية الإسرائيلية ، قد أظهرت بنفس الوقت أن الاعتماد على إسرائيل وحدها في مواجهة حركة التحرر الوطني العربية لم يعد مضمون النتائج ، خاصة إذا حققت حركة التحرر العربية وحدة صفوفها واستفادت من التناقضات في جبهة أعدائها وحافظت على علاقات الصداقة والتعاون مع حلفائها الطبيعيين في العالم . ولهذا طور الحلف الامبريالي الصهيوني تصوره للعمل بوسائل جديدة ، مثل فتح الجبهات الجانبية من لبنان حتى الصحراء الغربية ، بهدف تمزيق وحدة الصف العربي وإرادة القوى الوطنية والتقدمية وعزل العرب عن حلفائهم الطبيعيين . ولقد بدأت بالفعل في أعقاب حرب اكتوبر/ تشرين عملية إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية ، بما يخدم المصالح الراسخة للامبريالية العالمية التي تعرضت للخطر وبخاصة للامبريالية الأمريكية . وبداعندئذ أن من شأن ذلك منح بعض النظم العربية دوراً ما في المنطقة كلها ، مما ولّد لدى بعض الدوائر العربية وهماً معيناً يتلخص في الظن بأن الامبريالية العالمية في سبيل حماية مصالحها الاستراتيجية الراسخة في المنطقة قد تتخلى عن إسرائيل لتعهد بدورها إلى العرب أنفسهم بوصفهم (طرفاً قوياً يتحدث عن نفسه بنفسه) . ولقد تولد هذا الوهم السياسي في تقديرنا عن توهم آخر اقتصادي ، مؤداه ان مصالح الامبريالية في إسرائيل غير مصالحها - أو على الأقل منفصلة عن مصالحها - في المنطقة العربية . بعبارة أخرى ، تزعم هذه النظرية الجديدة أن مصالح الامبريالية في النفط العربي لا يمكن أن تحميها إسرائيل وإنما ينبغي أن تحميها النظم العربية نفسها التي صارت تتسلح بقوة ضغط اقتصادي هائلة .

ونريد هنا أن نقيم الدليل ، وفي مواجهة هذه النظرية الخطرة ، على بديهية طالما رددناها في الماضي لكنها مع ذلك لم تنل حظها من التدليل . وهي أن بناة إسرائيل وحماتها هم بالدقة أصحاب المصالح النفطية في المنطقة العربية وليس أحداً غيرهم . وبالتحديد فإن جماعات الضغط الأمريكية لمصلحة إسرائيل هي بالدقة نفس الاحتكارات الأمريكية المسيطرة على النفط العربي . فليست إسرائيل مجرد مشروع صهيوني للاستعمار الاستيطاني تموله الرأسمالية العالمية على اختلاف جنسياتها ، لكنها في الواقع وبصفة خاصة مشروع استعماري تسيطر عليه في النهاية احتكارات النفط الدولية العاملة في المنطقة العربية وفي مقدمتها الاحتكارات الأمريكية . وذلك هو ما يقيم الصلة العضوية المباشرة بين الكيان الإسرائيلي والامبريالية العالمية داخل المنطقة العربية .

ولا نعتقد أن مهمتنا هنا مذللة أو ميسورة . فليس من السهل تحديد مكانة رأس المال الصهيوني داخل الاحتكارات الدولية بما فيها احتكارات النفط . وكثير من بيوت المال والشركات الصهيونية تتخفى تحت أسماء قومية . ومع ذلك ، فمن المعروف أن الرأسمالية اليهودية الأمريكية وهي تسيطر على الحركة الصهيونية العالمية ذات نفوذ كبير داخل الرأسمالية الأمريكية . ومن المعروف أيضاً أن شخصيات صهيونية أمريكية مثل روكفلر وروتشيلد ولازار وليهمان وليب تسيطر على رأس المال التمويلي في الولايات المتحدة . وتسيطر من ثم على اصدار القروض والأوراق المالية وتداولها وعلى تمويل

التجارة والصناعة ، ولها نفوذها داخل المجمع الصناعي العسكري وتتحكم في توجيه الرأي العام . فجماعة ليهمان - لازار تشرف على جنرال ديناميكس ومكدونالد دوجلاس ولوكهيد أيركرافت والصناعة البتروكيماوية . وتسيطر عائلات سولبرج وروتشيلد وليهمان وليب ومورجان على صحيفة نيويورك تايمز وعلى وكالة اسوشيدبرس[1] . وهذه الجماعات والعائلات هي التي تسيطر على الأخوات السبع للنفط : اكسون وتكساكو وجالف وستاندارد أوف كاليفورنيا وموبيل وكلها أمريكية ورويال داتش شل وبريتش بتروليوم . وتعتبر الشقيقات الخمس الأمريكية من بين أكبر ثماني شركات في العالم من حيث حجم أصولها . ومن المعروف أنه في عام ١٩٥٧ ، نجحت جماعة رينولد عن طريق بنك ليب - كوهن في بسط نفوذها على شركة بريتيش بتروليوم ، وأكمل دورها زيجموند أوبورج المالي الصهيوني البريطاني ، فأصبح لهم ٨٧٪ من أسهمها .

ومن المعروف أيضاً أن شركة فيليبس وشركة يونيلفر البريطانيتين وهما من موردي حلف الاطلنطي يلبيان أيضاً حاجات إسرائيل العسكرية . وفي ألمانيا الغربية ، يتولى بنك دويتش تمويل ودعم الانتاج الحربي الإسرائيلي ويسيطر آيسن الذي يشرف على البنك على صناعة الأسلحة هناك .

مثل هذا التداخل الوثيق بين أقوى قطاعات الرأسمالية العالمية ذات السيطرة على المال والنفط والسلاح ، قد لا يبدو واضحاً للعيان في علاقة مباشرة مع إسرائيل . لكنه يخطىء أحياناً ويكشف عن نفسه ببساطة مذهلة . كل ما هنالك أنه يتطلب منا قدرة على المتابعة وقوة في الملاحظة . روكفلر مثلاً ، الذي يجمع بين خيوط المال والنفط ، والذي يقف على رأس بنك تشيس مانهاتن ذي الصلة الوثيقة بارامكو في السعودية ، يفقد الحذر بعد زيارته لمصر في أعقاب حرب اكتوبر/ تشرين ، ويصرح في مطلع عام ١٩٧٤ بأنه « يعتقد أن مصر قد أدركت الآن أن الاشتراكية والقومية العربية المتطرفة لم ترفع مستوى المعيشة لسبعة وثلاثين مليون مواطن يعيشون في مصر . وإذا كان الرئيس السادات يريد مساعدتهم ، فإن عليه أن يتجه إلى المبادرة الخاصة والمعونات » . ثم يضيف وهذا هو المهم « وقد ناقشت هذا الى درجة كبيرة مع بعض القادة الاسرائيليين فاتفقوا معنا . وهم يتصورون بان هناك فرصة أفضل لانهاء الحرب اذا قدمت إليه معونة لبناء بلده بأسلوب اقتصادي رشيد[2] » .

وهنا تنكشف العلاقة المباشرة بين رأس المال النفطي الأمريكي وبين اسرائيل .

الكارتل النفطي العالمي في المنطقة العربية

حسمت الحرب العالمية الأولى مستقبل الحضارة الرأسمالية المعاصرة، فلقد غدا هذا المستقبل معلقاً بالطاقة التي يولدها النفط . وشاءت الطبيعة أن تجعل بالمنطقة العربية عصب الصناعة الرأسمالية ومصدر الطاقة التي تحتاج إليها . ومن ثم أصبح التاريخ العربي المعاصر مربوطاً بألف رباط بتاريخ تطور عمليات استخراج النفط العربي . وشهدت المنطقة العربية عندئذ سبباً آخر للصراع عليها ، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي النادر في قلب العالم . فلقد أصبحت البلدان العربية الغنية بالنفط مجالاً لاستثمار رأس المال الأجنبي . وتحول النفط العربي بذلك إلى موضوع للمنافسة الضارية

---

(١) سهيل عامر ، كبار رجال الأعمال الصهاينة في العالم ، صامد ، نيسان ، ١٩٨٠ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، بيروت ١٩٨١ .

بين الدول الرأسمالية . وأصبح استخراج النفط والتحكم في انتاجه وتكريره وتسويقه وتصنيعه أداة حاسمة ولسنوات طويلة بأيدي الرأسمالية العالمية للسيطرة الاقتصادية والسياسية على العرب .

في ذلك الوقت كانت الرأسمالية الانجليزية تقود الرأسمالية العالمية وكانت جماعة روتشيلد المالية تقود الرأسمالية الانجليزية . عند ئذ كان روتشيلد وهو كبير اليهود الانجليز أكبر الرأسماليين الانجليز العاملين في مجال النفط . وكانت عائلة روتشيلد تسيطر عملياً على النظام المصرفي الاوروبي . كانت تملك بنك باركليز . وبنك باريس والأراضي الواطئة . وكانت تسيطر من خلالهما على عدد كبير من البنوك الأخرى والشركات العاملة في الوطن العربي ، مثل مصرف سوريا ولبنان وشركة كهرباء المغرب . كما كانت عائلة روتشيلد تسيطر على شركة رويال دتش التي انضمت إلى شركة شل التي كان يملكها صهيوني آخر هو ماركوس صامويل[1] وأسست شركة شل الهولندية ، وساهمت في شركة البترول الانجليزية الايرانية ، وامتلكت أسهماً من شركة البترول الفرنسية .

وكان العراق أول بلد عربي نزلت بساحته الرأسمالية العالمية بحثاً عن النفط الظاهر عندئذ على سطحه . وكانت بريطانيا أسبق القوى الرأسمالية في الوصول إلى العراق . وفي عام ١٩١٤ ، قبل قليل من قيام الحرب العالمية الأولى ، تكونت شركة البترول التركية لاستغلال نفط العراق . وكانت شركة البترول الانجليزية الايرانية تمتلك ٥٠٪ من أسهمها ، بينما تملكت شركة شل الهولندية ٢٥٪ من الأسهم . أما الأسهم الباقية فكانت من نصيب رأس المال الألماني الذي كان يتربص بالرأسمالية الانجليزية .

فلما قامت الحرب العالمية الأولى ، بين انجلترا وألمانيا أساساً ، توقفت أعمال الشركة . لكن بريطانيا ظلت ترقب فرصتها السانحة . وفي عام ١٩١٧ ، أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور ، ووجهته عندئذ إلى روتشيلد . ولذلك لم يكن وعد بلفور بعيداً بحال من الأحوال عن الصراع على النفط العربي ، بل ثبت أن بلفور كان واعياً لأهمية النفط العربي ، وكان حريصاً فيما ذكر - على (أن يستمر النفط وأن يظل من الممكن الوصول إليه) . وفي عام ١٩١٩ وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني . ولم يكن من قبيل الصدفة عند ئذ أن تختار بريطانيا يهودياً شريكاً في شركة شل الهولندية هو هربرت صامويل ليكون أول مندوب سام لها في فلسطين[2] . وبإيعاز من روتشيلد وقع جورج كليمنصو ولويد جورج في عام ١٩١٩ اتفاقية سرية تم بموجبها تسليم نفط كركوك إلى عائلة روتشيلد . وفي عام ١٩٢٠ سلم العراق بأكمله للانجليز .

هنالك ، ومنذ عام ١٩٢٠ ، أخذت الاحتكارات النفطية في الولايات المتحدة تطالب حكومتها بأن تؤمن لها فرصة مساوية في النفط العربي الخاضع عندئذ لسيطرة بريطانيا وفرنسا . وكانت شركة ستاندارد أويل الأمريكية قد وقعت في ربيع عام ١٩١٤ ، وقبل نشوب الحرب بقليل ، عقدا مدته ٢٥ سنة مع الحكومة التركية بمنحها حق التنقيب عن النفط في صحراء النقب قرب بئر السبع . فلما انقشعت الحرب ، طلبت الشركة من بريطانيا السماح لها باستئناف عمليات التنقيب . وقام نزاع بين

Zoheir Al Khani, Arab oil and Zionist Cobnialism, The International Seminar, Oil as a Weapon, (1) Baghdad, November 11, 14, 1972

(٢) عبد القادر ياسين - كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ . أيار/ مايو ١٩٧٥ ، بيروت .

الحكومتين البريطانية والأمريكية حول الحقوق المكتسبة للشركات النفطية الأمريكية تلبية لدعوة احتكارات النفط الأمريكية ، واستطاعت أن تحصل بالفعل على حصتها من نفط العراق . ففي عام ١٩٢٥ ، وبعد محاولات شتى للتنافس على النفط العراقي ، تم إحياء شركة النفط التركية . وفي يوليو/ تموز من عام ١٩٢٨ ، تم توقيع اتفاقية الشركة التي صار اسمها ابتداء من العام التالي (شركة نفط العراق) . فلم تلبث أن توسعت في الموصل والبصرة وخانقين ، وبذلك غطت كل أراضي العراق عن طريق ثلاث شركات نفطية يسيطر عليها رأس المال الانجليزي ، لكن يشاركه رأس المال الأمريكي . فلقد حصلت الاحتكارات الأمريكية على حصة مساوية لكل من انجلترا وهولندا وفرنسا قدرها ٢٣,٧٥٪ في شركة نفط العراق . عند ئذ أخذت تمثل المصالح الأمريكية في شركة نفط العراق شركة سميت (شركة تنمية الشرق الأدنى) - كونتها مناصفة كل من شركة ستاندرد نيوجرسي وشركة سوكوني فاكوم ، وهما شركتان تسيطر عليهما الجماعة المالية لروكفلر .

وفي عام ١٩٣٣ ، عقدت اتفاقية امتياز أهلية بين المملكة العربية السعودية وشركة ستاندرد كاليفورنيا . وفي العام التالي وقع عقد اتفاقية الامتياز الكويتية مع شركة البترول البريطانية وشركة نفط الخليج اللتين اقتسمتا رأس المال مناصفة . وتاريخ شركتي ستاندارد كاليفورنيا ونفط الخليج هو في الواقع تاريخ لمحاولة الشركات الصغرى نسبياً الدخول على نطاق واسع في عمليات صناعة النفط العالمية ، ولصمود هذه الشركات أمام العراقيل التي وضعتها أمامها الشركات الكبرى ، ثم بالتالي تحولها بدورها إلى شركات كبرى مندمجة في اتفاقيات احتكارية مع الاحتكارات الأكبر[1] .

فعندما حصلت أمريكا من السعودية على امتياز يغطي جميع أراضيها ، باتفاقيتين الأولى في عام ١٩٣٣ والثانية في عام ١٩٣٩ ، كان على شركة ستاندارد كاليفورنيا . وهي أول من حصل على امتياز النفط السعودي ، وهي بدورها تابعة لجماعة روكفلر المالية ، كان عليها أن تدفع مبالغ كبيرة لقاء الامتياز ، وبالتالي كان عليها أن تجد في انتاج وبيع النفط الخام . وكانت الشركة تجد صعوبة كبيرة في تصريف النفط الذي كانت تنتجه في البحرين . ولذلك رحبت بالعرض الذي تقدمت به شركة تكساس لشراء نصف حصتها في بترول البحرين مقابل حصولها على نصف وسائل التسويق التي تمتلكها تكساس في المناطق الواقعة شرق السويس . وهكذا في يوليو/ تموز ١٩٣٦ ، حصلت كاليفورنيا ستاندارد على مصرف لإنتاجها من بترول البحرين بينما حصلت تكساس على مورد ثابت للنفط الخام . وبمقتضى اتفاق ثان عقد في شهر ديسمبر/ كانون الأول ، حصلت تكساس على نصف حصة ستاندارد كاليفورنيا في السعودية مقابل حصول ستاندارد كاليفورنيا على حق التسويق بواسطة التسهيلات التي تملكها تكساس . وصارت آرامكو (آربيان أمريكان أويل كومباني) تتحكم في نفط السعودية منذ عام ١٩٣٩ .

في عام ١٩٣٥ وقعت شركة نفط العراق عقد امتياز لنفط قطر ثم مدت بريطانيا نشاطها الى البحرين ومعها أمريكا ، حتى لقد كانت الشقيقات السبع جميعاً تملك نفط البحرين بالكامل .

هكذا يمكن القول بأنه خلال الثلاثينات ، وقبل أن تشتعل نيران الحرب العالمية الثانية ، كانت أمريكا قد أمنت مصالحها النفطية في الشرق العربي ، في ضوء امتيازات النفط التي حصلت عليها من

---

(١) تأسست شركة روكفلر للنفط في عام ١٨٧٠ . وبعد أربع سنوات رفع رأس المال من مليون دولار الى ٣,٥ مليون دولار ، واندمجت فيها عدة شركات للنقل مملوكة لعدد من كبار الرأسماليين اليهود .

جدول رقم (١)

نسبة مساهمة احتكارات الكارتل العالمي في انتاج النفط الخام بالاقطار العربية الرئيسية المنتجة والمصدرة في عام ١٩٧٠

	الشركات الامريكية					النصيب الامريكي	الشركة البريطانية	الشركة الفرنسية	شركة شل الهولندية	مجموع نصيب الكارتل
	نيوجرسي	تكساكو	جولف	كاليفورنيا	موبيل					
العراق	١١,٨٧٦	-	-	-	١١,٨٧٥	٢٣,٧٥	٢٣,٧٥	٢٣,٧٥	٩٥,٠	
السعودية	٢٨.٠	٢٨,٠		٢٨,٠	٩,٣	٩٣,٣	-	-	-	٩٣,٣
الكويت	-		٥٤,٥	-	-	٥٤,٥	٣٨,٠	-	-	٩٢,٥
ابوظبي	٦,٩٥	-	-	-	٦,٩٥	١٣,٩	٣٧,٥	٣٧,٤	١٤,٢	٩٧,٠
قطر	٥,٦	-	-	-	٥,٦	١١,٢	١٢,٧	٤٦,٤	٨٣,٠	
ليبيا	٢٣,٣	٦,٦	-	٦,٦	٦,١	٤٢,٦	٦,٢	-	٩,٣	٥٨,٢
الجزائر	-		-	-	-	-	-	٢٥,٠	٨,٤٥	٢٣,٤٥
						٩٣,٣	-	-	-	٩٣,٣

العراق والعربية السعودية والبحرين . وفي هذه الفترة بالذات ، بدأت الصهيونية في فلسطين توثق علاقاتها مع الولايات المتحدة . لقد كان الكارتل النفطي العالمي ، المشكل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، والذي تسيطر عليه عائلتا روتشيلد وروكفلر ، قد استحوذ عندئذ ، في بداية الحرب العالمية الثانية ، على كافة عقود امتياز النفط العربي .

وبدأت الحرب العالمية الثانية وعين أمريكا على نفط العرب . ولقد أسفرت الحرب بالفعل عن تغييرات واسعة في السيطرة على منابع النفط واستخراجه لصالح الاحتكارات الأمريكية . فمع بداية الحرب ، بلغت آرامكو مرحلة الانتاج الضخم ، واستطاعت أن تزيده إلى ٥٨ ألف برميل يومياً لكفاية حاجات الجيش الأمريكي الذي تعاقد مع الشركة على تزويده بمنتجاتها . وفي بداية عام ١٩٤٦ كانت الاحتكارات الأمريكية تسيطر ـ نتيجة للتوسع في أعمال التنقيب والاستكشاف في نطاق امتيازاتها ـ على مجموع ٤٤,٧٪ من جميع الاحتياطيات النفطية مقابل ٤٨,٥٪ تحت السيطرة البريطانية ، و٤,٧٪ فقط لفرنسا ، و ٢,٨٪ للمصالح الهولندية . وكان من جراء قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ توجيه ضربة أخرى للمصالح الانجليزية في نفط العرب . فلقد توقف ضخ النفط في فرع أنابيب كركوك ـ حيفا ، كما توقف مصنع التكرير في حيفا . هذا ، بينما انفردت أمريكا ببناء واستخدام خط أنابيب السعودية . ونظراً لأن هذا الخط يساعد على فتح أسواق اوروبا أمام آرامكو وخوفاً من قيامها بتخفيض أسعارها ، تقدمت كل من ستاندارد نيوجرسي وسوكوني فاكوم أويل بشراء ٣٠٪ و ١٠٪ على التوالي من أسهم آرامكو ، تاركين ٣٠٪ لستاندارد كاليفورنيا و٣٠٪ لتكساس . وبالمقابل ، فلقد ساهمت جميعاً في بناء خط الأنابيب . وبعد محاولة تأميم النفط في إيران ، ضاعفت بريطانيا من نشاطها في منطقة الخليج العربي ، بينما نشطت كل من انجلترا وأمريكا وفرنسا في التنقيب عن النفط في شمال أفريقيا ، وبخاصة في ليبيا والجزائر .

وفي نهاية الستينات ، كانت الاحتكارات العاملة في انتاج النفط الخام بالأقطار العربية الرئيسية هي نفسها احتكارات الكارتل العالمي للنفط وتتشكل من ثمانية احتكارات ضخمة ، خمسة منها أمريكية هي أكسون وتكساكو ونيوجرسي وجولف وموبيل يضاف إليها شل والنفط البريطانية والنفط الفرنسية . وكانت الصدارة التامة بينها للاحتكارات الأمريكية التي كانت تمثل عند ئذ نحو ٦٠٪ من جملة رأس مال الاحتكارات النفطية العاملة في المنطقة العربية ، ٦٠٪ من عمليات استخراج النفط في البلدان العربية عامة ، ٩٠٪ من عمليات النفط في ليبيا ، بينما كانت تكاد تنفرد بنفط السعودية .

الكارتل النفطي يبني اسرائيل ويحميها

في الشهور الأولى من عام ١٩٤٤ ، والحرب العالمية في ذروتها ، اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً بوجوب (تدخل أمريكا لفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية غير المقيدة وإقامة دولة يهودية فيها) . وفي التاسع عشر من شهر ديسمبر / كانون الأول من عام ١٩٤٥ اتخذ الكونغرس قراراً (بالإجماع) يطالب بضرورة (بذل الولايات المتحدة لمساعيها الحميدة لدى السلطات المنتدبة لجعل ابواب فلسطين مفتوحة لدخول اليهود إلى ذلك البلد وبناء فلسطين كوطن قومي لليهود) . ولكن عندما أصبح المشروع الإسرائيلي على الأبواب ، تفاوتت المواقف في أجهزة الدولة الأمريكية . وطوال عامي ١٩٤٧و ١٩٤٨ ظل البنتاغون الأمريكي وبخاصة سلاح البحرية يعترض على

خلق دولة يهودية في فلسطين على أساس أنه عمل يهدد بالخطر مصالح الولايات المتحدة النفطية التي تعتمد عليها حليفاتها ، وكان النفط العربي يؤمن عندئذ نحو ٨٠٪ من احتياجات أوروبا للنفط . غير أن الصهاينة من الأمريكان تصدوا على الفور للعمل ضد النظرية القائلة بأن خلق إسرائيل يعرض المصالح النفطية الأمريكية في العالم العربي للخطر . وقالوا وقالوا عندئذ (أن الحكام العرب الذين يحصلون على ٢٣ سنتاً على كل برميل نفط سوف يمنعهم اهتمامهم الشديد بعائداتهم النفطية من وقف الانتاج في الآبار انتقاماً من دعم الولايات المتحدة لإسرائيل) . وعلى العكس ، وعلى حد قولهم ، فإن (علاقات أمريكا الوثيقة مع إسرائيل سوف تعمل على دعم المصالح الأمريكية وليس على تقويضها) . ومنذ ذلك الحين وحتى الآن ، ظلت سياسة أمريكا بحزبيها هي (الالتزام المستمر لإسرائيل بكل وسيلة سياسياً واقتصادياً ومن خلال المساعدة العسكرية اللازمة لكي تظل إسرائيل قوية بما يكفي لردع العرب) .

ويجب التسليم بأن الاحتكارات النفطية كانت في مقدمة القوى التي فرضت هذه السياسة الأمريكية ، وعملت منذئذ على بناء إسرائيل وحمايتها في مواجهة العرب . ولقد فند ميلتون فريدمان الاقتصادي الامريكي الصهيوني المعروف ، ما يبدو هنالك من تناقض ظاهري في موقف الاحتكارات النفطية الأمريكية بقوله أنه (حتى رجال شركات النفط العاملة في البلاد العربية ، فإنهم يلعبون دوراً مزدوجاً . فهم من جانب ، يودون بقاء الإسرائيليين أقوياء خوفاً من استيلاء الروس على منابع النفط في الكويت والبحرين وغيرها من امارات الخليج . وهم من جانب آخر ، يستنكرون لفظياً سياسة إسرائيل ذراً للرماد في عيون العرب وليحافظوا على مصالح شركاتهم لدى العرب) . وعلى سبيل المثال ، فإنه عندما صرح ميللر رئيس شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا بضرورة الاهتمام بأماني الشعوب العربية ، ساندته الشركات البترولية الأخرى . ولكن سرعان ما لزموا جميعاً جانب الصمت عندما زار جاكسون ممثل المجمع الصناعي العسكري ، قائلاً : « إن لإسرائيل القوية أهمية بالغة الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي » .

لقد وجدنا الاحتكارات الكبرى في الولايات المتحدة ، ومثيلاتها في بريطانيا وفرنسا ، وهي التي تسيطر بصورة أو بأخرى على الثروات الطبيعية العربية وفي مقدمتها النفط ، قد خصصت وما زالت تخصص قسماً من أرباحها لتمويل الصناعة الإسرائيلية التي هي في أساسها فروع للاحتكارات الدولية . كما أنها قد خصصت وما زالت تخصص قسماً آخر من تلك الأرباح لتنمية وتوسيع المؤسسات الصناعية الإسرائيلية التي توجد للاحتكارات الدولية مصالح مالية فيها . وبديهي أن هذه الجهود جميعاً تساهم في النهاية في بناء الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة قدرة إسرائيل على ردع العرب .
وفي هذا الصدد ، تتميز مجموعات وول ستريت الأمريكية بنفوذ دائم وعريض في اسرائيل ، من مجموعة ليهمان وجولد مان وزاكس إلى مجموعة لازار إلى مجموعة ميللون صاحبة شركة نفط الخليج الى مجموعة روكفللر وذلك بالنظر إلى الجهود المتضافرة فيما بينها لبناء اقتصاد إسرائيل سواء في مجال الصناعة ، أو في مجال النفط ، أو في مجال المصارف - هذا فضلاً عن العون الدائم الذي يتخذ صوراً شتى ، مالية وعينية ، حتى ليقال أن نحو ٤٠٪ من المناصب القيادية في احتكارات النفط التابعة لأسرتي روكفللر وميللون يحتلها يهود صهيونيون .

ومن المؤكد أن أحداً لا يستطيع أن يباري مجموعة روكفللر في دورها البارز في عملية بنا ءوحماية إسرائيل . فهذه الجماعة المالية التي كونت احتكار (ستاندارد أويل) الشهير الذي انقسم فيما بعد عام ١٩١١ إلى عدة احتكارات تتقاسم فيما بينها الاحتكار النفطي داخل أمريكا وخارجها ، قد كونت

أيضاً مصرف (تشيس مانهاتن) الذي يعتبر معقل القوة المالية الأمريكية الصهيونية ، والذي تملك الرأسمالية اليهودية نحو ٦٠٪ من رأسماله ، والذي يعتبر المصرف الأم لكل من (مصرف ليومي) مصرف الدولة الإسرائيلي(ومصرف تنمية إسرائيل) . وهو أيضاً المصرف الذي يتولى توزيع سندات القرض الإسرائيلي في الولايات المتحدة . والواقع أن جزءاً من أرباح الاحتكار النفطي التابع لجماعة روكفللر (نيوجرسي ، كاليفورنيا ، وغيرها) والمشتغل في البلاد العربية وبخاصة في السعودية يذهب إلى إسرائيل سنوياً تحت صور وأسماء شتى . بالطبع تحرص الاحتكارات النفطية وبخاصة في أمريكا على أن تتكتم أرقام المبالغ التي تدفعها لإسرائيل ، وبخاصة في صورة السندات الإسرائيلية . لكن من المعروف أن احتكار أرامكو للصلب وهو من مجموعة روكفللر المالية وينتج مواد مختلفة من الحديد والصلب وخاصة تجهيزات ومعدات النفط والغاز، يخصص جزءا من امواله لتنمية وتوسيع فرعه في إسرائيل تحت اسم (جولد برج انسترومنت) وهو الذي يلبي حاجة إسرائيل من الأدوات الدقيقة والمعدات . ومن المعروف أيضاً ان مجموعة روكفللر تمول عن طريق مصرفها (تشيس مانهاتن) وبواسطة شركتها (كميكال) الترست الكيماوي الإسرائيلي (سيرافون كميكال) وهو الذي يسيطر على انتاج المواد البلاستيكية وعلى قسم كبير من فروع الصناعات الكيماوية في اسرائيل . ومن المعروف أن امبراطورية روكفللر النفطية هي التي تملك شركة ماكدونالد للطائرات وهي التي تنتج طائرات الفانتوم لإسرائيل .

بل ان احتكارات النفط الدولية، وبخاصة منها الاحتكارات الأمريكية، هي المسؤولة عن تطوير وتوسيع صناعة النفط الإسرائيلية، وهي المسؤولة طبعاً عن تزويد إسرائيل بحاجتها من النفط منذ قيامها حتى الآن. لقد ذهب الاقتصادي الأمريكي هاري ماجدوف إلى أن عدداً محدوداً من احتكارات النفط الأمريكية هو الذي يسيطر على ثلثي احتياطي العالم الرأسمالي من النفط. وأشار إلى أن احتكارات النفط الأمريكية تعمل في بلدان الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل. والواقع أن الاحتكارات الأمريكية تعمل في صناعة النفط الإسرائيلية على ضآلتها في البداية، مثل احتكار (فاسكي) للنفط عن طريق فرعه المسمى (شركة النفط الأمريكية الإسرائيلية). وبينما حصل البريطاني ايزاك ويلفسون على مواقع شركة شل في النقب وأسس شركة (باز) للنفط، التي انتقلت إليها ملكية مصافي البترول في حيفا، استطاع سونبورن موير الذي لعب دوراً أساسياً في شراء الأسلحة للهاجناه وخدم رئيساً للجباية اليهودية الموحدة في أمريكا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٤، أن يشتري الحصة الخاصة بموبيل أويل في النقب، وأسس بدوره شركة (سونول) التي هي احدى شركات النفط الأساسية في إسرائيل. وفيما بعد، وعندما قررت إسرائيل تنفيذ خط الأنابيب الذي يمر عبر أراضيها من ايلات إلى حيفا، تعاقدت مع الاحتكارات الأمريكية والبريطانية لتنفيذه. كان هارولد لويل مستشار مؤسسة (راند) الأمريكية، والباحث السابق في (معهد نولك) والمستشار الاقتصادي لإسرائيل أحد الدعاة للمشروع. وتولت (شركة القارات الثلاث) للأنابيب عملية بناء الخط، وهي فرع من فروع جماعة (باكلي) الأمريكية، ولقد ضمت معها أيضاً مجموعة روتشيلد، فتولى ادمون دي روتشيلد رئاسة مجلس إدارة الشركة. وساهمت شركات الاستثمار الأمريكية ومنها (امبال) في الشركة الجديدة صاحبة المشروع. ثم تولت (شركة القارات الثلاث) إدارة المشروع عن طريق الايجار وذلك في عام ١٩٥٩ ولمدة ٤٩ سنة. وتأسست في نفس السنة شركة (لابيدوت إسرائيل للتنقيب عن النفط) برأسمال اسرائيلي وأمريكي، كما تأسست شركة الغاز (نفتا) برأسمال أمريكي وإسرائيلي أيضاً.

في هذه الظروف تولت بريطانيا تزويد إسرائيل عقب تأسيسها بحاجتها من النفط، بينما استخدمت التعويضات الألمانية لدفع ثمن هذا النفط. وبعد حرب عام ١٩٥٦، بدأت إسرائيل تحركاتها العسكرية في البحر الأحمر، وبرزت أهمية علاقاتها التجارية بافريقيا و آسيا. وبدأت في جلب النفط من ايران منذ عام ١٩٥٧. وكان ضمان استيراد النفط الإيراني هو العامل الذي مكن اسرائيل من بناء خط أنابيب ايلات/ حيفا. وطوال الستينات كان النفط الايراني الذي تسيطر عليه الاحتكارات الأمريكية هو المصدر شبه الوحيد لتزويد إسرائيل بالنفط. وعندما قررت اتفاقية سيناء الثانية في سبتمبر / أيلول ١٩٧٥ اعادة بعض حقول النفط في سيناء إلى مصر، تعهدت الولايات المتحدة بتوفير حاجة إسرائيل من النفط عبر ايران والمكسيك. وقدمت الاحتكارات الأمريكية بصفة خاصة معونة قيمة لإسرائيل في مجال التنقيب عن النفط واستخراجه، سواء بعد هزيمة يونيو / حزيران أو بعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية. وتذكر صحيفة (الايكونوميست) البريطانية أن الاحتكارات الأمريكية قد دخلت هذا الميدان تحت أسماء مستعارة حرصاً على مشاعر العرب. فالبئر التي عثرت عليها إسرائيل قرب مدينة الطور على خليج السويس، قد اكتشفتها شركة أمريكية تحت اسم (شركة مونكريف الدولية) وهي شركة مسجلة في بناما. ويقال أن شركة مونكريف ليست سوى غطاء تختفي تحته مجموعة من شركات البترول الأمريكية وعدد من رجال الأعمال اليهود. ويعمل الجميع تحت ستار من السرية خوفاً من اجراءات المقاطعة العربية التي قد تتسبب في طردهم من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت إذا أميط اللثام عن علاقاتهم بإسرائيل. وبالقرب من ساحل مدينة العريش في شمال سيناء، قامت شركة أمريكية أخرى تكونت تحت اسم (الصحراء الغربية) بأعمال التنقيب عن النفط في بحيرة البردويل. وهذه الشركة مسجلة هي الأخرى في بناما. ولقد منحت إسرائيل شركة (ميدمار) البريطانية التي تملكها شركة (كينج) الأمريكية امتياز التنقيب عن البترول في خليج السويس. وشركة (كينج) هذه تقع تحت سيطرة جون كينج أحد أرباب صناعة النفط في دنيفر. ومن المعروف أن شركة (ماريتايم ديناميكس) الإسرائيلية التي أسست لبناء ناقلات النفط العملاقة بحمولة تتجاوز ٢٠٠ ألف طن، مملوكة في الواقع لمؤسسة الشحن الإسرائيلية وشركة (جنرال ديناميكس) الأمريكية. وقد قدمت رأس المال جماعة بنك (فيرست ناشنال سيتي).

فإذا صح أن رأس المال الأمريكي عامة يحتل مركزاً متميزاً داخل اقتصاد إسرائيل، بوصفه يمثل أكثر من نصف المال الأجنبي المستثمر هناك ويبلغ نحو بليوني دولار، وبوصف إسرائيل مدينة بأكثر من ٨٠٪ من ديونها الخارجية للحكومة الأمريكية والمؤسسات الأمريكية الأخرى، فإن من الواجب التأكيد بصفة خاصة في هذا الصدد على الدور المتميز أيضاً الذي لعبته الاحتكارات النفطية الأمريكية في بناء الاقتصاد الإسرائيلي وفي حماية إسرائيل كقاعدة أمامية موثوق بها لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية. وهنا ينبغي أن نتصدى لبيان العلاقة العضوية بين احتكارات النفط الأمريكية والدولة الأمريكية نفسها.

سيطرة احتكارات النفط على جهاز الدولة الامريكية:

فاحتكارات النفط الدولية، وبخاصة الأمريكية منها، تقوم على جماعات لها وزنها الحاسم في عالم رأس المال، ولها ارتباطاتها الوثيقة بالعناصر ذات الشأن في الدولة.

في أمريكا تسيطر على الحياة الاقتصادية والسياسية جماعات مورجان وروكفللر وديبون ولازار. ومع أن مجموعة مورجان هي أكبر مجموعة مالية في العالم الرأسمالي كله، إذ تسيطر على ٢٠ مصرفاً تجارياً وشركة تأمين وصندوق توفير، وتسيطر أيضاً على صناعات النفط والتعدين والسيارات والكهرباء والكيماويات والطاقة في الولايات المتحدة وخارجها، فإن مجموعة روكفللر وهي الثانية بعدها على المستوى العالمي، هي التي تسيطر على صناعة النفط في العالم الرأسمالي، ولها مواقع قوية في الصناعات الكيماوية وصناعات الفضاء والصناعات الألكترونية وصناعة المطاط والطاقة. وتسيطر احتكارات النفط الامريكية على ٨٥٪ من صادرات البلدان النامية كلها من الوقود ومشتقاته. وتكاد أن تكون مجموعة روتشلد هي المقابل الأوروبي وأن يكن على مستوى أصغر لمجموعة روكفللر الأمريكية، إذ أنها تملك في شركة شل وشركة الخليج وشركة النفط الفرنسية وتسيطر الأسرة على ٧٠٪ من رأسمال البنوك الإسرائيلية، و ٦٠٪ من صناعة السياحة في إسرائيل، و ٥٠٪ من مزارع الكروم فيها.

وإذا حاولنا أن نتصدى بالتحليل لطبيعة احتكارات النفط الدولية وعلى رأسها الاحتكارات الأمريكية، لوجدنا أنها تتسم بسمات تجعل منها قوة اقتصادية عملاقة داخل العالم الرأسمالي. فهي تتسم في رأينا بما يلي:

اولا: من انها احتكارات متكاملة تعمل في مختلف مراحل الصناعة النفطية وتملك مصالح في صناعات اخرى كثيرة على صلة بالنفط. فهي من البداية تضيف لاعمال التنقيب والاستخراج عمليات التكرير والنقل والتسويق وكذلك التصنيع ومن ثم فهي في العادة تعمل في صورة جماعات مالية هائلة القوة.

ثانياً: إنها احتكارات متعددة الجنسية تملك مصالح متشعبة موزعة في شتى أنحاء العالم، بحيث تسيطر على عمليات الصناعة والتجارة والمال على المستوى العالمي. ولقد أدى قانون النمو المتفاوت للرأسمالية إلى أن تسيطر على النفط في العالم الرأسمالي عدة احتكارات دولية قليلة العدد، ضاعفت من تركز السلطة الاقتصادية في أيديها، وقامت فيما بينها جنباً إلى جنب مع المنافسة الضارية صور للاندماج حتى على المستوى الشخصي. ويذكر أن مديري مورجان وروكفللر وديبون ولازار لهم مراكز قوية أيضاً في مشروعات عديدة بريطانية وألمانية وفرنسية. وتتمتع مجموعة روتشلد الأوروبية بعلاقاتها العائلية الواسعة.

ثالثاً: إنها احتكارات مندمجة مع رأس المال التمويلي أو المالي، وتتمتع بقوة مالية واقتصادية غير عادية. إذ أنها تجمع بين الاحتكارات الصناعية والاحتكارات المصرفية، وتتحول من ثم إلى القوة الحاسمة داخل الرأسمالية المحلية والدولية. وهي تكتسب بحكم قوتها ومصالحها طابعاً عدوانياً متميزاً تتفاقم حدته كلما تفاقمت أزمة الطاقة.

رابعاً: إنها احتكارات مندمجة مع سلطة الدولة بوصف هذه الدولة هيئة عليا لإدارة أعمال الاحتكارات، وذلك سواء بضمان تمويل سياسات التوسع الاقتصادي في الداخل التي تتطلب استثمارات ضخمة ولا تعود بأرباح كبيرة في المستقبل القريب، أو بضمان دور الدولة كعميل يمثل طلباً دائماً ومتسعاً على كثير من المنتجات وبخاصة الأسلحة والوقود.

وفي الظروف الحالية التي ينمو فيها بسرعة نفوذ المجمع الصناعي العسكري،أي اتحاد الاحتكارات الصناعية المالية الضخمة مع الآلة الحربية في جهاز الدولة، فإن موردي الأسلحة الداخلة في مجموعات مورجان وديبون وروكفللر هم أنفسهم الذين يجلسون وراء عجلة قيادة النفط. ولذلك فإن من بين القوى التي تساهم في رسم وصنع سياسة الولايات المتحدة يبرز المجمع الصناعي المالي الحربي كأعظم وأقدر هذه القوى.

فالواقع أنه في مجال النفط يتحقق الاندماج الكامل بين الدولة وآلة الحرب والاحتكارات. فالدولة في بريطانيا شريكة مباشرة في شركة النفط البريطانية. والدولة الفرنسية شريكة هي الأخرى في شركة النفط الفرنسية. وفي أمريكا تلعب احتكارات النفط، وهي نفسها العاملة في المنطقة العربية، دوراً متعدد الأساليب في قيادة الدولة. فرجال النفط الأمريكان وعلى رأسهم روكفللر هم اصحاب الكلمة الحاسمة في تحديد نهج السياسة الخارجية الأمريكية. وهناك المجلس القومي للنفط الذي يعتبر أحد الأجهزة الاستشارية الرئيسية للبيت الأبيض. وقد جرت العادة على أن تتولى الاحتكارات النفطية ترشيح من يتولى وزارة الخارجية الأمريكية. وقد كان جون فوستر دالاس محامياً لاحتكار ستاندارد بينما كان دين راسك الذي بارك عدوان ١٩٦٧ شخصية بارزة في مؤسسة روكفللر. وفي السنوات الأخيرة، قام روكفللر باختيار كل من كيسنجر وفانس للرؤساء نيكسون وفورد وكارتر، على اختلاف أحزابهم. ويقال في أمريكا صراحة أن مصالح احتكارات النفط (تتطابق) مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة (سواء في الحيلولة دون السيطرة السوفيتية على الشرق الأوسط أو في ضمان استمرار تدفق النفط إلى العالم الرأسمالي).

بعبارة أخرى، فإن الكارتل النفطي العالمي، وبخاصة الاحتكارات النفطية الأمريكية، وهي التي تعمل جميعاً في المنطقة العربية، هي التي تحدد بطريقة أو بأخرى السياسة الخارجية لبلادها، سواء في انجلترا أو في فرنسا، وبخاصة في الولايات المتحدة. ومن المعروف أنه في شهر يوليو/ تموز من عام ١٩٧٣ قام روكفللر بتأسيس ما يسمى باللجنة الثلاثية التي تضم ممثلين لأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، لإعادة النظر في مستقبل الرأسمالية العالمية بما في ذلك اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. ومعروف أن من أعضاء اللجنة الثلاثية بريجنسكي وكارتر وفانس ومونديل.

من هنا، فلا مجال على الاطلاق للفصل بين الاحتكارات النفطية وبين السياسة الخارجية لبلادها، وبخاصة إزاء العالم العربي، وبصفة أخص في الآونة الراهنة. في أمريكا يقولون صراحة أن أي سياسة مخالفة لمصالح أي شركة نفطية أمريكية هي تلقائياً وبالضرورة سياسة مخالفة لمصلحة الولايات المتحدة. وفي فرنسا وبريطانيا قد يكونون أكثر تكتماً، لكنهم عند الممارسة يتصرفون في نفس الاتجاه. إن بريطانيا وهي أكبر الدول الأوروبية استيعاباً لرؤوس الأموال العربية هي نفسها الدولة التي تحتل المركز الأول بين دول السوق الأوروبية المشتركة في علاقاتها بإسرائيل، تليها ألمانيا الغربية.

اسرائيل في خدمة الكارتل النفطي العالمي

إن الكارتل النفطي العالمي، الأمريكي الانجليزي الهولندي الفرنسي، الذي يعمل في المنطقة العربية، مسؤول عن رسم وصنع السياسة الخارجية لبلاده، هذه السياسة التي اعتمدت منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية على الدور الخاص الذي تلعبه إسرائيل في هذه المنطقة حفاظاً على المصالح

النفطية للعالم الرأسمالي[1]. وفي هذه الأمور فانه لا مجال للصدفة. ففي الثاني والعشرين من أكتوبر/ تشرين الثاني عام ١٩٤٦، صرح جولدمان، وهو رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي عندئذ، ان (الصهيونية على استعداد لمنح بريطانيا حقوقاً كاملة لإقامة قواعد عسكرية وبحرية وجوية في فلسطين، مقابل موافقتها على إقامة الدولة اليهودية في ٦٠٪ من مجموع أراضي فلسطين. ونقترح إقامة قواعد للولايات المتحدة أيضاً). وتلاه بن جوريون بتصريح قدمه لريتشارد كروسمان، العضو البريطاني في لجنة التحقيق الانجلو أمريكية، انه (إذا وافق الانجليز على إقامة دولة يهودية في جزء من فلسطين، فنحن على استعداد لإعطائهم قاعدة ضد روسيا). وهكذا تمت الصفقة منذ البداية.

ويتحرك الكارتل النفطي في الوقت الحالي تحت تأثير عاملين معاكسين له تماماً هما تفاقم أزمة الطاقة وتقدم حركة التحرر الوطني العربية. ولذلك فهو لا يستطيع إلا أن يتحرك بعدوانية متزايدة.

وتتمثل أزمة الطاقة في اتجاه مصادر النفط المستكشفة حتى الآن نحو النضوب في مدى زمني غير بعيد، وذلك في الوقت الذي زاد الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة اللازمة للحضارة الصناعية الرأسمالية، فبينما كان النفط في عام ١٩٥٠ يؤمن ٢٦٪ من الطاقة في العالم الرأسمالي، أصبح في عام ١٩٧٠ يؤمن ٥٠٪ منها.ويزداد اعتماد الدول الرأسمالية على وارداتها من نفط المنطقة العربية. وتتحول أزمة الطاقة إلى مشكلة سيطرة على النفط وتأمين مصادره وتخفيض أسعاره، حتى لقد قيل أن ما يحدث الآن في مجال النفط والطاقة انما هو انعكاس للتناقض الرئيسي في النظام الرأسمالي، التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لقوى الانتاج والطبيعة الفردية لعلاقات الانتاج. فإن تطور القوى الإنتاجية قد أدى إلى تعاظم الاعتماد على النفط، في حين أن تطور علاقات الإنتاج في مجال النفط، وبالذات علاقات الملكية، لم يعد يسمح أو يضمن للدول الرأسمالية المستهلكة للنفط أن تنفرد بالسيطرة على مصادره. وإذا كانت غالبية الزيادة في امدادات النفط خلال السنوات العشرين القادمة بحيث يجب أن تأتي من الشرق الأوسط وبخاصة من المنطقة العربية، فإننا نلتقي هنا بالعامل الآخر الذي يؤثر على حركة الاحتكارات النفطية الدولية، وأعني به تقدم حركة التحرر الوطني العربية.

فعندما قامت إسرائيل في عام ١٩٤٨، كان برميل النفط الخام من البلاد العربية يباع بدولارين، بينما كانت تكلفة انتاجه تبلغ عشرة سنتات. وكان أكبر مبلغ تلقته الحكومات العربية عن البرميل الواحد لا يتجاوز ٢١ سنتاً. لكنه بفضل حركة التحرر الوطني العربية، بدأت الحكومات العربية تحصل على مبالغ أكبر وأكبر. وفي أكتوبر/ تشرين ١٩٦٣ أعلن خبراء النفط العرب عن امكانية سيطرة العرب على نفطهم في مرحلة البحث وفي مرحلة التسويق. وفي ديسمبر / كانون أول ١٩٦٤ أعلنت سوريا عن رغبة مماثلة وأقدمت على تأميم صناعة النفط فيها وإلغاء امتيازات الشركات الأجنبية وهي شركات أمريكية وألمانية غربية. ومن الثابت أن احتكارات النفط الدولية كانت في مأزق شديد قبل حرب يوليو / حزيران بسبب الزيادة التي طلبها العرب في عوائد النفط واجبة الدفع للدول العربية المنتجة.فقد حدث في نهاية عام ١٩٦٦ أن طالبت سوريا بحوالي ٢٨٠ مليون دولار زيادة عما تحصل عليه من شركة النفط العراقية مقابل استخدام خط الأنابيب الذي يحمل النفط عبر الأراضي السورية إلى البحر المتوسط. كما طالب لبنان بزيادة أيضاً في رسوم نقل النفط، ثم قدمت طلبات مماثلة للشركات الأمريكية التي تتولى نقل

(١) انظر دراسة سلمان رشيد سلمان عن (اسرائيل والاحتكارات النفطية) في مجلة شؤون فلسطينية ، عدد رقم ٤٩ ، سبتمبر ١٩٧٥ .

النفط من السعودية عبر الأردن ولبنان وسوريا كما أن السعودية وليبيا وقطر، بالإضافة إلى إيران، كانت تعمل عندئذ على إلغاء الخصم الممنوح لشركات النفط لاغراض ضريبية، وهو خصم كان يقدر بحوالي ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٦٧، وبحلول شهر مايو / أيار من عام ١٩٦٧ ، كان قد اتضح ان احتكارات النفط الأمريكية مطالبة بتخفيض أرباحها تخفيضاً جوهرياً.

عندئذ، فاجأت إسرائيل العالم بحشودها على الحدود السورية. وتم استدراج العالم العربي إلى كمين حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وهزم العرب، واحتلت أراضيهم، وأغلقت قناة السويس، في هذه الظروف، تحرك الكارتل العالمي للنفط وبخاصة الكارتل النفطي الأمريكي، فأطلق أساطيله من ناقلات النفط الضخمة ليثبت عدم جدوى قناة السويس، وشن حملة دعائية تدعي وجود النفط في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فإن الهزيمة التي حلت بالعرب لم تحل طويلاً بينهم وبين السعي للسيطرة على ثروتهم الطبيعية الطائلة. وهذا ما جعل الاحتكارات النفطية تعلق آمالها أكثر وأكثر بالدور الرادع لإسرائيل، وخاصة بعد قيام كل من الجزائر وليبيا والعراق بتحرير نفطها. فلما كانت حرب اكتوبر/ تشرين ١٩٧٣، وما فرضته من حظر على تصدير النفط إلى الدول الرأسمالية، وما أتاحته لأول مرة من حرية تسعير النفط من جانب الدول المنتجة، أخذت الاحتكارات النفطية تعيد النظر في أساليب الردع المستخدمة ضد العرب لتضيف إليها أساليب جديدة. وفي نوفمبر / تشرين ثان من عام ١٩٧٤ تأسس في باريس حلف الدول المستهلكة للنفط ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وإذا كانت فرنسا واليونان قد رفضتا الانضمام إليه علناً، فلقد أيدته دول أخرى لم تنضم إليه مثل السويد والنمسا وسويسرا نظراً لحيادها الدولي. في هذه الظروف اتحدت الدول الرأسمالية المستهلكة للنفط من أجل أن تحمي نفسها على حد قول كيسنجر من (الصعوبات المالية والاقتصادية الناجمة عن أزمة الطاقة التي تهدد مصالح هذه الدول). ولقد جرى هذا كله في الوقت الذي كانت الاحتكارات الأمريكية تزيد بل تضاعف من استثماراتها في النفط العربي. فقد كانت أرباحها تتقاسمها مجموعة بنك لازار مع مجموعتي روكفللر ومورجان، في زيادة صاروخية.

جدول رقم (٢)

تطور الاستثمارات الأمريكية في النفط في الشرق الأوسط

بملايين الدولارات		
	١٩٧٤	١٩٧٥
١٩٧٣	١٢٠٨	١٧٨٠

وهكذا فإننا نوجد الآن أمام هذا الوضع البالغ الدقة. فمن جانب، هناك وضع جديد في العالم العربي يتميز بالتصميم على تحرير كافة الثروات العربية وفي مقدمتها النفط من السيطرة الأجنبية. ومن

جانب آخر، ونتيجة لنمو المصالح الأمريكية النفطية في المنطقة العربية، أصبحت أمريكا هي القوة الخارجية الأساسية التي تقف في وجه حركة التحرر الوطني العربية. وإزاء الشعور المتزايد لدى الاحتكارات النفطية بالخطر المتزايد على مصالحها، وإزاء تزايد اعتماد الولايات المتحدة على استيراد البترول وبخاصة من البلاد العربية، تزايدت الاتجاهات العدوانية للاحتكارات النفطية التي لا تتورع عن الاقدام على اي اجراء من اجل الحفاظ على مصالحها التي باتت مهددة بالخطر المتزايد في المنطقة العربية ومن هنا تزداد اهمية اسرائيل - ولا تنقص - كقاعدة امامية للكارتل النفطي العالمي في هذه المنطقة ففي نظر دوائر رأس المال الاحتكاري وآلة الحرب واجهزة الدولة في الولايات المتحدة تعتبر اسرائيل حليفاً من اهم حلفاء امريكا ولذلك فان حماة اسرائيل هناك لا يبخلون عليها بالسلاح او المال باعتبار ان (المساعدات الخارجية وبيع الاسلحة اداتان هامتان للامن القومي الامريكي وللسياسة الخارجية الامريكية، وبشكل خاص لتحقيق هدف تخفيف العبء على الولايات المتحدة وذلك بتقليص القوات المسلحة والنفقات النقدية الامريكية).

بقيت كلمة. فلقد ثبت أن أغلب المصالح الرأسمالية العالمية الممثلة في الدولة الصهيونية مرتبطة أوثق الارتباط بصناعات الطيران والالكترونيات والكيماويات والنفط.

العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية

د . يعقوب سليمان

ليس من اليسير دراسة العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية بمعزل عن مجمل العلاقة بين النفط العربي والقضية الفلسطينية، وخاصة العلاقة الجدلية بينهما، والتي تتمحور اساسا في العلاقة بين النفط العربي والتحرر والتنمية، غير اننا سنركز البحث على العلاقة التاريخية مع الاشارة عند الضرورة الى الجوانب الأخرى.

ويمكن دراسة العلاقة التاريخية بين النفط والقضية الفلسطينية من خلال الاجابة على التساؤلات التالية..

- هل توجد علاقة تاريخية بين النفط والقضية الفلسطينية؟
- متى بدأت وكيف تطورت؟ ما هو كنهها وما نتائجها؟
- كيف يمكن جعل النفط العربي سلاحا فعالا لخدمة القضية الفلسطينية ؟

وللاجابة على هذه التساؤلات يمكن دراسة البنود التالية : ـ

١ ـ جذور وتطور العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية.
٢ ـ ما هية العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية.
٣ ـ نتائج العلاقة التاريخية بين النفط والقضية الفلسطينية.
٤ ـ كيفية جعل النفط العربي سلاحا فعالاً لخدمة القضية الفلسطينية.

أولا : ـ جذور وتطور العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية : ـ

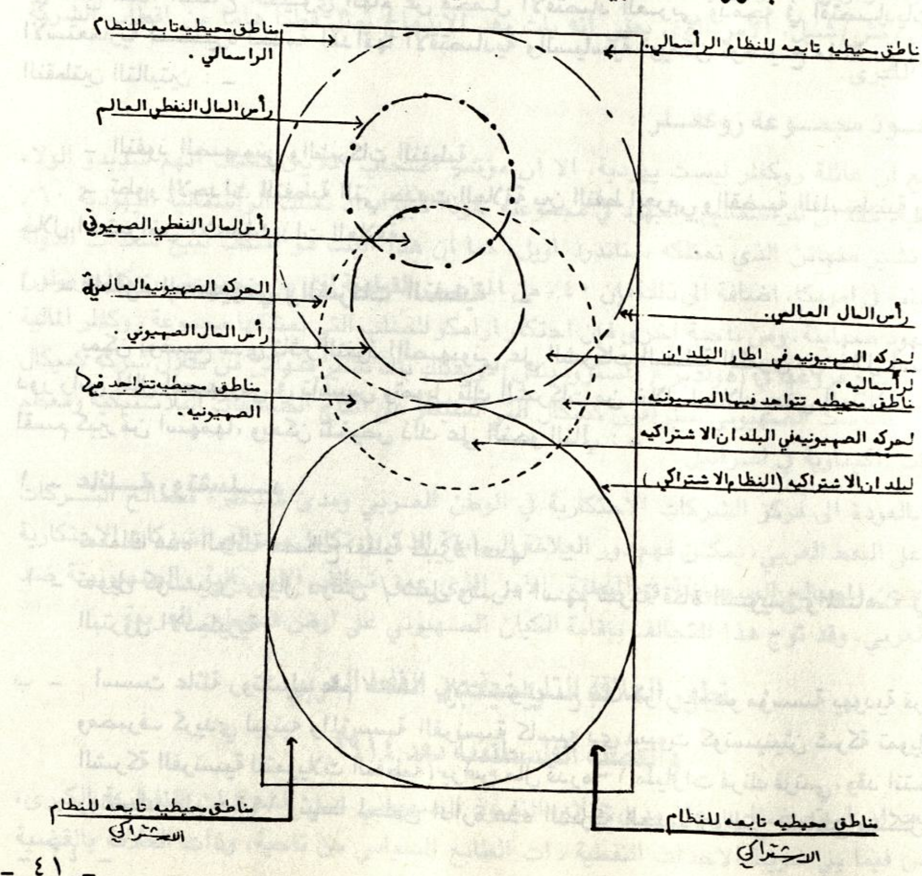
في هذا الصدد يمكن دراسة البندين التاليين : ـ

أ ـ جذور العلاقة التاريخية بين النفط والقضية الفلسطينية.
ب ـ تطور العلاقة التاريخية بين النفط والقضية الفلسطينية.

أ ـ جذور العلاقة التاريخية بين النفط والقضية الفلسطينية :

اذا كانت مجمل العلاقة بين النفط العربي والقضية الفلسطينية تجسد تجسيدأ حيا العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، فإن العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية تجسد العلاقة ذاتها من خلال الروابط القائمة بين الحركة الصهيونية العالمية ـ كحركة سياسية عنصرية ـ والرأسمالية العالمية، وذلك عبر العلاقة بين رأس المال الصهيوني من جهة ورأس المال العالمي عامة، والقسم النفطي منه على وجه الخصوص، من جهة اخرى. فقد يبدو لأول وهلة ان هناك تناقضاً بين المصالح الاستعمارية والمصالح الصهيونية، لأن الصهيونية طمعت في الاستيطان في فلسطين والمناطق العربية المجاورة كما ان الدول الاستعمارية كانت تطمع في اقتسام املاك رجل اوروبا المريض (الامبراطورية العثمانية)، الا ان الأمر غير ذلك، حيث ان الحركة الصهيونية ـ ممثلة برأس المال الصهيوني ـ تحالفت مع رأس المال النفطي واندمجت من خلاله ـ والقطاعات الاخرى ـ بالرأسمالية وتطورها، حتى اصبح رأس المال الصهيوني ركنا من أركان رأس المال العالمي وموزعا على قطاعات عدة اهمها قطاع النفط، وذلك على الرغم من ان رأس المال الصهيوني احتفظ بتمايز اساسه الانتماء لمجمل الحركة الصهيونية وكونه درعاً لها.

جذور العلاقة بين النفط العربي والقضية الفلسطينية



ويمكن القول ان جذور التحالف والامتزاج بين رأس المال النفطي العالمي ورأس المال الصهيوني تعود الى عام ١٨٣٤، حيث اندمجت شركة ستاندرد اويل مع مجموعة شركات نقل يسيطر عليها عدد من الرأسماليين اليهود، وقد تمخض عن ذلك الاندماج مولد اول تروست في العالم هوتروست ستاندرد اويل الذي كان نواة لما اصبح يسمى الآن بالشركات متعددة الجنسيات التي باتت تمثل المظهر الرئيسي من مظاهر الرأسمالية العالمية باعتباره ركناً من اركانها.

ولم يقتصر دور رأس المال الصهيوني على المساهمة في تأسيس تروست ستاندرد اويل، بل تعداه ليبسط نفوذه على شركات اخرى من كبريات شركات النفط الامريكية، كشركة جولف اويل، وغيرها. ومن جهة ثانية، امتد الاخطبوط الصهيوني ليسيطر على رأس المال النفطي الاوروبي من خلال هيمنة رأس المال الصهيوني على اكبر شركات النفط الاوروبية وفي مقدمتها رويال رتش شيل، وبرتش برتوليوم وذلك من خلال مساهمة عائلتي روتشيلد وماركوس صموئيل في شركة رويال دتش، اضافة الى مساهمة عائلة روتشيلد في كل من شركة ريتش بتروليوم، الأمر الذي ادى الى اضفاء الصبغة الصهيونية على سياسيات تلك الشركات ولعبها دورا هاما في تدعيم الجهود الصهيونية الرامية الى خلق الكيان الصهيوني العنصري على ارض فلسطين العربية من ناحية ودفع الدول الاستعمارية الى تبني هذه الفكرة الصهيونية من ناحية اخرى. وقد تواكبت الاحداث السياسية مع هيمنة الشركات الى الشركات النفطية الكبرى التي يتمتع بها رأس المال الصهيوني بنفوذ واسع على منابع النفط العربي، مما ادى الى سلخ هذا القطاع الحيوي الهام عن مجمل الاقتصاد العربي ودمجه في اقتصاديات الدول الاستعمارية لستخيره لخدمة اهدافها الاقتصادية والسياسية. ويمكن توضيح ما تقدم من خلال النقطتين التاليتين : -

- النفوذ الصهيوني والشركات النفطية.
- تطور الاحداث النفطية التي حددت العلاقة بين النفط العربي والقضية الفلسطينية وذلك من خلال استعراض الاحداث ذات العلاقة.

أ - النفوذ الصهيوني والشركات النفطية : -

يمكن توضيح مدى تأثير النفوذ الصهيوني على الشركات النفطية الكبرى من خلال استعراض دور رأس المال الصهيوني في تأسيس وتمويل تلك الشركات من خلال امتلاك بعض العائلات اليهودية لقسم كبير من اسهمها، ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي : -

١ - عائلة روتشيلد :

تمتلك هذه العائلة مصالح نفطية كبيرة اهمها : -

أ - تمويل كونسيرن رويال دونش / شيل وشراء اسهم شركة قناة السويس والمساهمة في شركة البترول الانجليزية.

ب - أسست عائلة روتشيلد عام ١٩٥٧ بالاشتراك مع بنك لازار - وهو مؤسسة يهودية فرنسية - ومصرف كريدي ليونيه والمؤسسة الفرنسية كاسيه دي ديبوت كونسينيشن شركة تمويل باسم الشركة الفرنسية للتمويلات النفطية) برأس مال قدره ١٠ مليارات فرنك فرنسي، وقد انتخب ايلي روتشيلد عام ١٩٦٠ رئيساً لمجلس ادارة هذه الشركة الجديدة والتي تتعاطى بشكل رئيسي

التداول باسهم الشركات النفطية وتشكل موجوداتها بشكل خاص من/ ١٥٤٥٠ سهماً من شركة غولف اويل التي كانت تملك نصف شركة بترول الكويت.

جـ - تملك عائلة روتشيلد بواسطة احدى الشركات التي تسيطر عليها والتي وصل رأسمالها عام ١٩٦٤ من ١٤ الى ١١,٧ مليار فرنك فرنسي، عدداً كبيراً من اسهم الشركات النفطية وفي طليعتها شركة البترول الفرنسية، ويعود القسم الاكبر من اسهم هذه الشركة لاثنين وعشرين فرداً من اسرة روتشيلد وعلى رأسهم البارون غي روتشيلد، وقد ركزت هذه الشركة نشاطها على المساهمة في رأسمال الشركات البترولية وتضم موجوداتها ما لا يقل عن ٢٧ شركة مختلفة تستثمر البترول والغاز في اوروبا وافريقيا والبلدان العربية.

٢ - عائلة ميللون : -

تمتلك عائلة ميللون قسماً كبيراً من شركة نفط الخليج التي تسيطر مع ستاندرد اويل التي تمتلكها عائلة روكفلر على الاحتكار النفطي الذي يسيطر على النفط العربي.

٣ - نفوذ عائلة صموئيل :

كان ماركوس صموئيل يمتلك شركة شيل للنقل التي اندمجت مع رويال دوتش في شركة واحدة هي رويال رتش/شيل، الأمر الذي يعني انه بات بعد الاندماج يمثل قطباً هاماً من اقطاب الشركة الجديدة الكبرى.

٤ - نفوذ مجموعة روكفلر :

مع ان عائلة روكفلر ليست يهودية، الا ان مؤتمر اصحاب الملايين كشف انهم شديدو الولاء للصهيونية، كما ان للرأسماليين اليهود في مجموعته نفوذاً كبيراً، اذ تمتلك الرأسمالية اليهودية ٦٠٪ من بنك تشيز منهاتن الذي تمتلكه ستاندرد اويل، كما ان هذا البنك هو المكلف ببيع سندات الدولة الاسرائيلية في امريكا، اضافة الى ذلك فإن ٤٠٪ من المناصب القيادية لكل من مجموعتي روكفلر وميلون يحتلها يهود صهاينة، ومن ناحية اخرى فإن احتكار ارامكو للصلب التي تمتلكها مجموعة روكفلر المالية هي التي توسع فروعها في (هولدبرغ المسترومينش). ويمتلك بنك تشيز منهاتن من خلال شركة كميكال التي تمول الترست الصهيوني سيرافون كيمكال التي تسيطر على انتاج الصناعات البلاستيكية ومعظم الصناعات الكيماوية في اسرائيل.

وبالعودة الى مركز الشركات الاحتكارية في الوطن العربي ومدى سيطرة مصالح الشركات الكبرى على النفط العربي، يمكن فهم دور العلاقة السابقة الذكر في تكامل مصالح الشركات الاحتكارية النفطية وبين المصالح الصهيونية في المنطقة، الأمر الذي عمق تحالف الامبريالية والصهيونية ضد الوطن العربي. وقد توج هذا التحالف بإقامة الكيان الصهيوني على ارض فلسطين العربية.

تطور العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية بعد ١٩١٤

بعد ان استعرضنا بإيجاز مدى تأثير النفوذ الصهيوني على الشركات النفطية الكبرى، نستعرض فيما يلي شريط الاحداث النفطية ذات الطابع السياسي من ناحية، وذات العلاقة بالقضية

الفلسطينية والتي كان لها اثر في رسم الواقع الراهن للشعب العربي الفلسطيني خاصة والأمة العربية عامة، من ناحية اخرى.

وسيتم استعراض هذا الشريط حسب التسلسل الزمني للاحداث النفطية ومواكبتها للاحداث السياسية التي ادت في نهاية المطاف الى تحقيق اهداف الدول الاستعمارية في اقتسام الوطن العربي وتحقيق الحلم الصهيوني في استيطان فلسطين والمناطق المجاورة لها. ويمكن ايجاز شريط الأحداث المشار اليه على النحو التالي :

١٩١٤/٢/٣ : منحت السلطات العثمانية ثلاث رخص للتنقيب عن البترول والمعادن في فلسطين لثلاثة مواطنين عثمانيين هم : اسماعيل حقي الحسيني، سليمان ناصيف، شارل ايوب.

١٩١٤/٣/٢٦ : تم التصديق على الرخص الثلاثة .

أيار / ١٩١٤ : تم تحويل التراخيص الثلاثة الى : وبميس واوسكار جنكل وكيلي شركة ستاندرد اويل اوف نيويورك.

١٩١٤ : حصلت ستاندرد على احدث احدى عشرة رخصة للتنقيب عن النفط في المناطق المجاورة لبئر السبع.

١٩١٤ : اندلعت الحرب قبل وصول معدات ستاندرد الى فلسطين، فانزلتها في الاسكندرية ولم تباشر عملها في فلسطين.

١٩١٤ : أعيد تكوين شركة البترول التركية حيث سيطرت على معظم اسهمها، وذلك من خلال امتلاك شركة البترول الانجليزية الايرانية ٤٧,٥٪ من اسهمها، بينما امتلكت شيل ٢٢,٥٪ والبنك الالماني ٢٥٪ و ٥٪ من رأس المال لجولبنكيان.

١٩١٦ : عقدت اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا، ونصت الاتفاقية على ان توضع منطقة الموصل في العراق تحت الوصاية الفرنسية، غير ان بريطانيا نقضت الاتفاقية واحتلت هذه المنطقة عام ١٩١٨ للسيطرة على النفط الموجود فيها، هذا علاوة على القرارات السياسية المتعلقة باقتسام المشرق العربي بين طرفي الاتفاقية، حيث نصت على وضع فلسطين والعراق وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني بينما نصت على وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ : صدر وعد بلفور الذي وجه الى اللورد روتشيلد بوصفه ممثلا للجنة السياسية العليا للحركة الصهيونية العالمية، ومن المؤكد ان هذا الوعد لم يكن بعيدا عن المصالح النفطية، حيث كانت عائلة روتشيلد قد ساهمت في الشركة الانجليزية الايرانية التي كانت تمتلك ٤٧,٥٪ من اسهم شركة البترول التركية لاستغلال نفط العراق، بينما كانت شركة شيل تمتلك ٢٢,٥٪ علماً بأن لرأس المال الصهيوني نفوذاً هاماً في هذه الشركة ايضاً.

١٩١١٨/٩/٣٣ : أمرت السلطات البريطانية مندوب ستاندرد اويل بأن يضع تحت تصرف الليفتنانت البريطاني جودريك كل الخرائط وكافة الوثائق الأخرى المتعلقة برخص التنقيب في فلسطين، وقد فعل ذلك. وكان هذا بداية نزاع طويل على الثروات النفطية في العالم العربي كله.

آب/١٩١٩ : رفع الكولونيل فرنتش تقريراً الى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني ذكر فيه ان شركة ستاندرد اويل اثبتت للادارة البريطانية في فلسطين بما لا يدع مجالا للشك بأنها قد حصلت

على حقوق بترولية من الدولة العثمانية، وكانت مطالب ستاندرد تتعلق بثلاثة انواع من العمليات : -

١ ـ عمليات كانت قد وافقت عليها الحكومة العثمانية وقد بدأ العمل فيها بالفعل وان لم تكن الشركة قد باشرت الحفر.

٢ ـ عمليات صدق عليها مجلس الدولة للحكومة العثمانية، ولكن العمل لم يكن قد بدأ فيها.

٣ ـ عمليات وافقت عليها الدوائر المختصة في الحكومة العثمانية ولكنها لم تكن قد عرضت على مجلس الدولة. وقد طلبت الشركة الاذن لمواصلة العمل في الفئة الاولى من العمليات حيث كانت في حوزتها كل الوثائق التي تثبت حقوقها بشأنها، وكانت على استعداد لابراز هذه الوثائق للحكومة البريطانية، وقد اصدر اللورد كيرزون قراراً يقضي بأنه لا يمكن منح الاذن المطلوب الا بعد ان يكون قد تم البت في مسألة الانتداب البريطاني على فلسطين.

١٩١٩ : عقد اتفاق لولج بيرنجيه بين بريطانيا وفرنسا، وفي هذا الاتفاق، تم وضع الاسس العامة للسياسة المشتركة بخصوص المصالح النفطية في العالم العربي، ومما نص عليه هذا الاتفاق حصول فرنسا على نصيب من نفط العراق مقابل تعهدها بتسهيل مد انابيب النفط عبر الاراضي السورية واللبنانية لنقل النفط من حقول ايران والعراق الى موانىء البحر المتوسط، مع اعفاء الخطين ومرافقهما من الرسوم والضرائب، غير ان فرنسا نقضت هذا الاتفاق ورفضت مد الخطين مما دفع بريطانيا الى الغاء الاتفاق.

١٩١٩ : دخول فرنسا محل المانيا في شركة البترول التركية وحصولها على ٢٥٪ من اسهم الشركة مقابل موافقتها على مد الانابيب.

٢٤ نيسان/ابريل/ ١٩٢٠ : تم في هذا التاريخ التوقيع على اتفاقية سان ريمو، وبمقتضى هذه الاتفاقية اقر التعديل الجديد لرأس مال شركة البترول التركية المشار اليها آنفا، واكدت فرنسا في هذا الاتفاق تعهدها بتسهيل مد خطوط الانابيب، وتعهدت الدولتان بأن تراعي كل منهما للأخرى نصيبا فيما قد يوجد من موارد نفطية في مستعمراتها، أما اميركا فلم تحصل على شيء بموجب هذا الاتفاق، ومن ناحية اخرى فقد نصت الاتفاقية على ان تلتزم الدولة المنتدبة على فلسطين بتنفيذ وعد بلفور.

١٩٢١/٨/١٨ : طلب نائب رئيس شركة ستاندرد من وزارة الخارجية الاميركية بأن تحصل لشركته على اذن من السلطات البريطانية للقيام بمسح جيولوجي لمناطق رخصها التنقيبية في فلسطين، وذلك لتقرير ما اذا كانت ستواصل تطوير هذه المناطق.

١٩٢١/١٠/٢٦ : ابلغ اللورد كيرزون بنفسه السفير البريطاني موافقة بريطانيا على منح ستاندرد اذنا غير رسمي لمباشرة اعمال التنقيب ضمن حدود المناطق التي للشركة حقوق بترولية فيها.

١٩٢١ : تم اقرار ترتيبات بين الشركات الاميركية والبريطانية بشأن استغلال مصادر البترول في الشرق الاوسط، وبموجب هذه الترتيبات حل النزاع بين مصالح الطرفين في فلسطين وتنازلت ستاندرد عن مطالبها هناك مقابل وضع ستاندرد كواحدة من مجموعة الشركات الامريكية التي كانت تفاوض شركة البترول التركية للحصول على حصة في امتيازاتها في العراق، وقد حصلت المجموعة الامريكية على ٢٣,٧٥٪ من اسهم شركة نفط العراق.

١٩٢٤ : تم تأسيس وتسجيل شركة palestine mining syndicate L.T.D، وتقدمت بطلب للحصول على رخص تنقيب في منطقة البحر الميت.

٢١ تموز / ١٩٢٨ : تم في هذا التاريخ توقيع اتفاقية الخط الأحمر. وفي هذه الاتفاقية حصلت الشركات الامريكية على حصة من النفط العربي، حيث حصلت كل من شركة البترول الانجليزية الايرانية وشركة البترول الفرنسية ومجموعة رويال روتشيلد شيل ومجموعة الشركات الامريكية على ٢٣,٧٥٪ من الاسهم وحصل جولبنكيان على ٥٪ من اسهم الشركة، وتغير في عام ١٩٢٩ اسم الشركة ليصبح «شركة نفط العراق» وطبقاً للاتفاقية، كانت فلسطين من بين المناطق التي لا يجوز لأية شركة مساهمة في شركة نفط العراق ان تحصل فيها منفردة على رخصة تنقيب او امتياز بترولي، واحتفظت شركة نفط العراق بحق الحصول على هذه الامتيازات.

١٩٢٨ : تشكل الكارتل بموجب اتفاقية اكنا كاري وما تبعها من اتفاقيات في الثلاثينات وما نجم هذه الاتفاقيات من اقتسام الشركات الكبرى في ذلك الوقت واهمها ستاندرد جيرسي، شيل، بريتش بتروليوم، لسوق النفط في العالم باستثناء الاتحاد السوفياتي.

١٩٣٢ : قامت شركة نفط العراق بفتح مكتب جيولوجي لها في القدس.

١٩٣٣ : حصلت شركة نفط العراق بعد ان قدمت طلبا على رخص للتنقيب في مناطق عديدة تقع في وسط وشمال فلسطين.

١٩٣٣ : حصلت شركة palestine mining syndicate L.T.D على رخص تنقيب في المنطقة المجاورة للبحر الميت.

١٩٣٤ : قام فريق جيوفيز تابع لشركة نفط العراق بعمليات استكشاف في منطقة غزة.

١٩٣٩ : حصلت الشركة المتفرعة عن شركة نفط العراق والمسماة (بتروليوم دفلومبنت ليمتد) على رخصة تنقيب تشمل مساحتها ٥ الاف ميل مربع وتغطي كافة الساحل الفلسطيني من الحدود اللبنانية وحتى الحدود المصرية، وقد قامت الشركة بعمليات المسح الجيوفيزيائي خلال بعضة اشهر لتحديد الأماكن المناسبة للحفر، لكن اندلاع الحرب العالمية جمد عمليات الحفر.

١٩٤٦ : كانت الدعوة الرسمية الأولى لاستخدام النفط كسلاح لدعم القضية الفلسطينية تلك التي جاءت على شكل قرار اتخذه مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بلودان بهدف دراسة السبل الفعالة للمحافظة على عروبة فلسطين وايجاد الطرق المناسبة للضغط على امريكا وبريطانيا لتخففا من دعمهما لحركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وقد دعا هذا المؤتمر «الى اعادة النظر في الامتيازات التي تملكها بريطانيا وامريكا في الاراضي العربية اذا لم تحترما حقوق الشعب الفلسطيني والموقف العربي من الاستيطان الصهيوني»، ثم ظهرت فكرة استخدام النفط كسلاح في المعركة مرة اخرى.

١٩٤٧ : باشرت شركة بترولويوم دفلوبمنت فلسطين لمتد بحفر بعض الآبار عند قرية (كرنب) على بعد ٥٠ ميلا الى الجنوب الشرقي من غزة، وقد انشأت الشركة لهذا الغرض طريقاً طولها ١٦ ميلاً تمر عبر التلال وتربط منطقة العمل بطريق بئر السبع، ولكن الشركات اضطرت الى ايقاف اعمالها هذه عند اندلاع الحرب الاولى بين العرب واسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٨.

قرار التقسيم ١٩٤٧ : صدر قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية واخرى عربية.

سبتمبر ١٩٤٧ : عقد مؤتمر القمة العربي في صوفر، تبنى هذا المؤتمر بالاجماع قرارات مؤتمر

بلودان وناقش اعادة النظر في الامتيازات الغربية في الدول العربية. كما نوقش القرار مرة اخرى في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في ديسمبر ١٩٤٧، الا ان قرارات كل هذه المؤتمرات بقيت حبراً على ورق نظراً لطبيعة الأنظمة الحاكمة آنذاك وتبعيتها للدول الاستعمارية.

١٥ / ايار ١٩٤٨ : الاعلان عن تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين.

١٥ / ايار ١٩٤٨ : اعلان الرئيس الاميركي ترومان اعترافه بالكيان الصهيوني وقوله لقد اقمنا دولة اسرائيل لتكون حامية للمصالح النفطية الامريكية، وان لم تستطع فلا اقل من ان تبعد النعرة الوطنية عن تلك المصالح».

١٩٤٨ : لجأت الحكومة العراقية الى ايقاف ضخ البترول العراقي الى حيفا في فلسطين، وكانت هذه هي المرة الاولى التي يستخدم فيها البترول العربي كسلاح في المواجهة العربية - الصهيونية.

١٩٥٦ : أقدمت سوريا على نسف احدى مضخات الضخ التابعة لشركة نفط العراق مما عطل تدفق النفط العراقي الى ساحل البحر المتوسط مدة قصيرة لا تتجاوز اسابيع قليلة ومع ان هذه الخطوة السورية لم يكن لها اثار هامة على الدول المستهلكة، الا انها بينت مكانة واهمية استخدام النفط العربي في المعركة. كما انها كانت بمثابة تعبير عن وجود الأمة العربية.

١٩٦٧ : في اعقاب حرب حزيران بدى وللمرة الاولى، ان الدول العربية قد استخدمت النفط كسلاح بشكل جماعي ولتحقيق هدف محدد هو دعم مصر والاردن ماديا لتعويض بعض ما فقدته من خسائر اقتصادية وعسكرية نتيجة للعدوان الذي تعرضتا له.

اكتوبر ١٩٧٣ : كانت هذه هي المرة الاولى التي ظهرت فيها الدول العربية بأنها قادرة على استخدام النفط بشكل مؤثر وفعال، وكان من الممكن ان يكون اكثر فعالية وتأثيراً وخدمة للقضية لو انه كان فعلاً سلاحاً عربياً يشهره العرب متى تطلب الأمر ذلك، الا ان عدم سيطرة العرب على ثرواتهم النفطية سيطرة حقيقية جعل من النفط سلاحا مثلوما في يدهم وحاداً في يد المسيطرين الفعليين عليه.

١٩٨٣ : استخدم بعض أموال النفط العربي لشق منظمة التحرير الفلسطينية ومحاولة الالتفاف على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني وذلك من خلال محاولة خلق بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية تحت شعارات مختلفة.

ثانياً : ماهية العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية :

يمكن تحديد ماهية العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية من خلال التعرض لنقطتين هما :

أ - ماهية العلاقة التاريخية بين رأس المال الصهيوني ورأس المال النفطي العالمي.

ب - ماهية العلاقة التاريخية بين القضية الفلسطينية واجراءات الدول العربية المصدرة للنفط - المسماة خطأ دول الفائض - لدعم القضية الفلسطينية.

أ - ماهية العلاقة التاريخية بين رأس المال الصهيوني ورأس المال النفطي المحلي :

اذا قبلنا بأن جذور العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية تكمن في العلاقة

بين رأس المال الصهيوني، ورأس المال النفطي العالمي على وجه الخصوص، فان ماهية هذه العلاقة تتحدد بطبيعة الترابط القائم بين الاول والثاني. ان جوهر العلاقة بين رأس المال الصهيوني ورأس المال النفطي العالمي هو ان الاول استطاع ان يبسط نفوذه وتأثيره على الثاني من خلال المزج بين مصالحهما مما ادى الى تداخل الاثنين على النحو التالي :

أ - ان رأس المال النفطي العالمي هو جزء من مجمل رأس المال العالمي، ولكن جزءاً من رأس المال النفطي هو في حقيقته رأس مال صهيوني.

ب - ان رأس المال الصهيوني هو الآخر جزء من مجمل رأس المال العالمي مع الأخذ بعين الاعتبار انه يلعب دوراً قيادياً في اطار رأس المال العالمي.

من ناحية اخرى، فإن رأس المال الصهيوني هو جزء من مجمل الحركة الصهيونية العالمية، وعلى صعيد آخر فإن جزءاً من رأس المال الصهيوني يعمل في قطاع النفط ويشكل قسماً لا بأس به من رأس المال النفطي العالمي، مع ملاحظة ان هذا الجزء من رأس المال الصهيوني العامل في قطاع النفط يلعب هو الآخر دوراً قيادياً في اطار رأس المال النفطي العالمي وخاصة في الشركات النفطية التي تهيمن على معظم النفط العربي.

جـ - على ضوء ما ورد في النقطتين (أ) و (ب) يمكن القول ان التداخل والتقاطع بين رأس المال الصهيوني ورأس المال النفطي خلق رأس المال النفطي الصهيوني.

ويمثل رأس المال المشترك هذا، بين رأس المال النفطي العالمي ورأس المال الصهيوني، ركناً أساسياً من اركان مجمل رأس المال النفطي العامل في الوطن العربي مما سمح له بممارسة دوراً اساسياً هاماً وقولبة واقع المنطقة العربية بما يتلائم ومصالح الحركة الصهيونية والبلدان الاستعمارية في الوطن العربي، خاصة وان الحركة الصهيونية ركزت معظم نشاطها في دائرة رأس المال العالمي والمناطق المحيطية التابعة لها - بما فيها الوطن العربي - دون ان تهمل ممارسة التأثير في دائرة البلدان الاشتراكية والمناطق المحيطية التابعة لها كي تضمن تحقيق اهدافها في اقامة الكيان الصهيوني دون ان تجد مقاومة تذكر من اي من اقطاب الدائرتين على وجه الخصوص.

وقد نجحت الصهيونية في ذلك وبرز الى الوجود ما اصبح يعرف باسم القضية الفلسطينية على أثر تشريد الشعب الفلسطيني من وطنه واقامة الكيان الصهيوني على اشلاء الضحايا من ابناء هذا الشعب، وكل ذلك كان تتويجاً للتحالف والامتزاج بين رأس المال النفطي العالمي ورأس المال الصهيوني بالدرجة الاولى.

مما تقدم يتبين ان جوهر العلاقة التاريخية بين النفط العربي والقضية الفلسطينية يتمثل في الامتزاج بين رأس المال النفطي ورأس المال الصهيوني وتكوينهما رأس المال النفطي الصهيوني الذي لعب دوراً هاماً في توجيه سياسيات الدول الاستعمارية تجاه المنطقة العربية من خلال ربط مصالح هذه الدول في المنطقة بالمصالح الصهيونية، وقد عبر عن ذلك هربرت صموئيل - الذي اصبح فيما بعد مندوباً سامياً في فلسطين - حيث قال في حديث له مع الصهيوني وايزمن عام ١٩١٤ : «انني اعتزم تقديم مذكرة الى رئيس الوزراء البريطاني لحثه على الاستيلاء على فلسطين واسكان ثلاثة ملايين يهودي بها من اجل خدمة مصالح الامبراطورية البريطانية»[١] وقد لاقى هذا التوجه استحساناً لدى البلدان الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا، ومما يؤكد ذلك تصريح تشرشل يوم ١٩٢٠/٢/٨ والذي جاء فيه :

«اذا وقع ما ينتظر وقوعه وهو ان يقوم في زماننا هذا على ضفاف نهر الاردن وتحت حماية التاج البريطاني دولة يهودية تشتمل على ثلاثة او اربعة ملايين يهودي، كان هذا في تاريخ العالم حدثاً طيباً من كل وجهه من وجهات النظر، وهو ينسجم بصورة خاصة مع اصدق مصالح الامبراطورية البريطانية».

واذا ما عدنا الى الصراع بين مصالح الدول الاستعمارية (البريطانية والفرنسية والامريكية) وخاصة المصالح النفطية منها، واذا ما استذكرنا تصريح الرئيس الامريكي ترومان عشية الاعلان عن اقامة الكيان الصهيوني، لمسنا بوضوح ان المصالح النفطية لتلك الدول كانت عاملاً هاماً من عوامل تبني الدول المعنية للفكرة الصهيونية والدفاع عنها ومن ثم خلق المشكلة الفلسطينية.

ماهية العلاقة بين القضية الفلسطينية واجراءات الدول العربية المصدرة للنفط :

في هذا الاطار سوف يتم التركيز على توضيح ماهية العلاقة بين القضية الفلسطينية واجراءات الدول العربية المصدرة للنفط لدعم القضية الفلسطينية بعد حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

١ - ماهية العلاقة بين القضية الفلسطينية واجراءات الدول المصدرة للنفط لدعم القضية بعد حرب ١٩٦٧ : -

في أعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧، حاول العرب استخدام النفط كسلاح لخدمة قضاياهم وذلك من خلال : -

١ - فرض الحظر النفطي على الولايات المتحدة والدول التي تقف مع الكيان الصهيوني في حربه ضد الأمة العربية، وقد فشل هذا الحظر اذ لم يستمر الا فترة قصيرة، وذلك نظراً لعدم تحكم الدول العربية المصدرة للبترول بمواردها النفطية سواء على مستوى الانتاج او التصنيع او التسويق أو النقل.

٢ - استخدام العائدات النفطية كبديل عن استخدام النفط ذاته كسلاح وذلك عن طريق تقديم «جزء يسير - نسبياً - من العائدات النفطية» (انظر الجدول رقم ١)، الى الدول التي تضررت من العدوان الصهيوني في محاولة لتعويض جزء من الخسائر التي تكبدتها تلك الدول او لمساعدتها على الصمود.

غير ان هذه الفلسفة في استخدام سلاح النفط كانت تخدم فلسفة اخرى واهدافاً اخرى تتمثل في : -

١ - كبح جماح حركة التحرر العربية التي كانت آنذاك تتمثل بشكل اساسي في عبد الناصر ونظامه وحلفائه.

أ - ترويض الأنظمة ذات الاتجاه الوطني والتي كانت تطرح شعارات نضالية وتطالب بتأميم النفط العربي واستخدامه لخدمة القضية العربية.

ب - حماية المصالح النفطية الغربية سواء فيما يتعلق بالحفاظ على مصالح الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي او ما يتعلق بضمان ضخ النفط العربي للمستهلك الغربي بأقل سعر ممكن.

جـ - اعطاء الأنظمة المحافظة والمرتبطة بالمصالح النفطية الغربية فرصاً نادرة لتدعيم مواقعها قطرياً وعربياً، حيث مكنتها انتكاسة حركة التحرر العربية نتيجة لهزيمة الأنظمة الوطنية - وخاصة في

مصر ـ من تبؤ مركز افضل سمح بفرض شروطها ووجهة نظرها وخاصة فيما يتعلق بطريقة استخدام النفط كسلاح سياسي لمواجهة الصهيونية والامبريالية، واستعاضت عن ذلك باستخدام جزء يسير من عائدات النفط لدعم البلدان التي تضررت من الحرب وهي مصر وسوريا والاردن الحقيقة ان هذه البلدان وخاصة مصر دفعت ثمناً سياسياً باهظاً مقابل تلك المعونة.

الجدول التالي يوضح اعباء المساعدات التي اقرها مؤتمر الخرطوم على اقتصاديات الكويت والسعودية وليبيا بالنسبة المئوية من واردات النفط ومن اجمالي الدخل القومي خلال الاعوام ١٩٦٧ ـ ١٩٧١ :

الجـــدول رقـــم (١)

السنـــة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الـــكويت					
واردات النفط	٪٩,٣	٪١٧,٢	٪١٧,١	—	—
الدخل القومي	٪٩,٥*	٪٦,١	٪٦,٤	—	—
السعودية					
واردات النفط	٪٤	٪١٥	٪١٣	٪١١	٪٦
الدخل القومي	—	٪٥	٪٥	٪٤	—
ليبيـــا					
واردات النفط	٪٤	٪٩	٪٧	—	—
الدخل القومي	٪١	٪٣	٪٢	-	-

المصدر : ـ مروان السكندر/ الدعم النفطي العربي من مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧ الى مؤتمر الكويت ١٩٧٣ صفحة ٦٧،٦٦ جدول رقم ٢٠.

* تمثل هذه النسب نسبة مساعدات مؤتمر الخرطوم والمساعدات العامة الأخرى حيث ان ٨٪ من هذه النسب تقرر في مؤتمر الخرطوم.

وهذا يعني ان النفط العربي لعب دوراً سلبياً، حيث غيّر ميزان القوى في الساحة العربية لصالح الانظمة المحافظة التي يهمها الحفاظ على المصالح النفطية الامريكية منها خاصة والامبريالية عامة. هذا بالاضافة الى تدعيم مركز الكيان الصهيوني في المنطقة وعلى الساحة الدولية، الأمر الذي يخدم المصالح الامبريالية ايضاً.

حدث هذا كله، رغم ان اية مواجهة تخوضها دول الطوق هي دفاع عن الوطن العربي بكامله وليست دفاعاً عن دول المواجهة وحدها، كما ان أية مشاركة في المجهود الحربي من طرف دول من غير دول الطوق هي دفاع عن الذات وليست مجرد مساعدة او احسان تقدمه لدول الطوق.

ان ما تقدم يشير الى ان حرب ١٩٦٧ ذاتها لم تكن بعيدة عن المصالح النفطية الامريكية، وبالتالي لا يمكن ان ينجم عن حرب كهذه نتائج ايجابية باتجاه تحرير النفط او استخدامه سلاحا لخدمة القضية العربية.

٢ ـ ماهية اجراءات الدول العربية المصدرة للنفط في اعقاب حرب حزيران ١٩٧٣ :.

بعد اندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣، اتخذت الدول العربية المصدرة للنفط قرارين هامين وهما : ـ

١ ـ قرارات تتعلق برفع اسعار النفط واهمها :

قرار ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ : والذي اتخذته كل من الكويت، الامارات العربية،السعودية، قطر، البحرين ومعهم ايران. وقد نص القرار على زيادة اسعار النفط زيادة نوعية تصل الى ٧٠٪ من السعر المعلن السائد انذاك. وقد كان ذلك القرار بداية لما اصبح يسمى بأزمة الطاقة الرخيصة.

٢ ـ قرارات تتعلق بفرض حظر النفط العربي على الدول المساندة لاسرائيل في حربها ضد الأمة العربية ومن اهمها :

أ ـ قرار ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ : وبموجبه قرر وزراء البترول العرب في المؤتمر الذي انعقد في الكويت في ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ «ان يتناقص الانتاج البترولي لكل دولة عربية مصدره للبترول فوراً بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن خمسة بالمائة (٥٪) تبدأ من الشهر الأول من رقم الانتاج الفعلي لشهر سبتمبر ثم تبدأ من الشهور التالية مستوية الى رقم الانتاج المخفض من الاشهر السابقة، وهذا حتى تفرض المجموعة الدولية على اسرائيل التخلي عن اراضينا المحتلة، او يصل الانتاج المخفض لكل دولة على حدة الى الحد الذى لا يسمح معه اقتصادها بمزيد من التخطيط دون اخلال بواجباتها المحلية والعربية».

ب ـ قرار وزراء البترول العرب ـ الكويت ـ ٤ تشرين ثاني ١٩٧٣ : واهم ما جاء فيه «حظر تصدير البترول الخام والمنتجات البترولية وسائر المواد الهايدروكربونية الاخرى الى الولايات المتحدة والى هولندا، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وان يخفض من انتاج كل بلد الكمية المقابلة».

ـ تخفيض الانتاج فورا بنسبة ٢٥٪ من متوسط انتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣ لكل دولة عربية على حدة بما في ذلك شبه معدل التخفيض الناجم عن الفقرة أ .

اذا ما استعرضنا سلسلة القرارات المتخذة بشأن فرض الحظر النفطي والغائه من ناحية، والقرارات المتعلقة برفع اسعار النفط من ناحية اخرى، فانه يمكننا ان نلاحظ في نهاية المطاف ان كل من تلك القرارات تخدم المصالح الامريكية، سواء على مستوى العالم العربي او على مستوى البلدان الاوروبية واليابان. ويمكن القول ان فلسفة واهداف اجراءات الدول العربية ذات الاتجاه المحافظ التي اتخذت في اعقاب حرب ١٩٧٣ لا تختلف في جوهرها عن فلسفة واهداف الاجراءات التي اتخذتها نفس تلك الدول في اعقاب حرب ١٩٦٧.

وفي هذا الصدد يمكن التأكيد على ما يلي : ـ

١ ـ ان الاجراءات المتعلقة بحظر النفط العربي قد الحقت الضرر بالمصالح الاوروبية واليابانية اكثر مما الحقت الضرر بالمصالح الامريكية. وبالاضافة الى ذلك يمكن التأكيد ان الولايات المتحدة حققت مزايا كبيرة، وخاصة على الصعيد السياسي على مستوى المنطقة العربية والشرق الاوسط.

٢ ـ ان الاجراءات المتعلقة بقرارات رفع اسعار النفط وافتعال ازمة الطاقة كانت متوافقة مع مصالح الولايات المتحدة واستراتيجيتها الطاقوية الجديدة التي تهدف الى تجديد النظام الطاقوي

العالمي واستمرار هيمنتها على النظام الطاقوي العالمي في المراحل المقبلة، الأمر الذي يعزز فرضية ان قرار ارتفاع اسعار النفط يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ جاء تطبيقاً للاستراتيجية النفطية الجديدة للقسم المسيطر من رأس المال العالمي التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة الجديدة لرأس المال العالمي المسيطرة، وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً في رفع اسعار النفط تحقيقاً لاهدافها الواردة في مشروع الاستقلال الطاقي الامريكي المقدم سنة ١٩٧٣ من طرف ادارة الطاقة الفدرالية في الولايات المتحدة.

ويمكن البرهنة على ذلك من خلال النقاط التالية : ـ

أ ـ الدور الذي قامت به الولايات المتحدة «لتدعيم البلدان المحافظة في ميزان القوى النفطي الدولي والعربي».

ب ـ ما تضمنه مشروع الاستقلال الامريكي في مجال الطاقة المقدم في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ من استراتيجيات طاقوية بديلة منها :

١ ـ تطوير موارد بديلة للطاقة.

٢ ـ تصعيد الامدادات الداخلية.

٣ ـ الحفاظ على موارد الطاقة والاشراف على استهلاكها.

ومما جاء في المشروع «ان التدابير المتعلقة بالامدادات الداخلية والطلب من شأنها ان تقلل من تعرض الولايات المتحدة لاخطار القطاع المستوردات بحلول عام ١٩٨٥، وحتى في حال تنفيذ كل هذه التدابير ستظل ثلاثة ملايين برميل عرضة للانقطاع اذا كان السعر سبعة دولارات للبرميل، اما اذا كان السعر ١١ دولارا للبرميل فستكون الولايات المتحدة في مأمن من خطر الانقطاع اذا وضعت جميع التدابير المتعلقة بالطلب او بعض المخططات المتعلقة بالامدادات موضع التنفيذ».

من ذلك يتبين ان هذا المشروع يعتبر سعر ١١ دولار للبرميل سعرا مناسبا، علما بأن الأسعار لم تكن في ذلك الوقت حتى بعد الزيادة في ١٦ تشرين/أكتوبر قد بلغت سوى سبعة دولارات تقريبا.

جـ ـ ما تضمنته استراتيجية الطاقة الجديدة للقسم المسيطر من رأس المال العالمي من اهداف منها ضرورة رفع اسعار النفط الى الحد الذي يجعل تطوير مصادر الطاقة البديلة ذا جدوى اقتصادية من ناحية، وجعل اسعار نفط الشرق الاوسط موازية لأسعار النفط الامريكي من ناحية اخرى، لتشجيع عمليات الاستثمار والتنمية من موارد نفطية محلية جديدة ولجعل النفط الاميركي قادراً على الصمود امام النفط المستورد من الشرق الأوسط من ناحية اخرى.

د ـ لذلك كله دفعت الولايات المتحدة البلدان الخليجية لرفع الاسعار تدريجيا الى ان زدات الأسعار زيادة نوعية في ١٦ تشرين/اكتوبر ١٩٧٣. وبهذا الصدد يقول نقولا سركيس «انه لم يكن بمحض الصدفة ان كانت اول زيادات في اسعار النفط في نهاية عام ١٩٧٠ وبداية ١٩٧١ قد اجريت بمجرد قيام ادارة نيكسون بوضع استراتيجية امريكية جديدة... وانه قبل التوقيع على اتفاقية طهران فان البلاد العربية الراديكالية كانت تفكر في زيادة اسعار النفط فيما بين ١٢ـ١٧ سنتاً للبرميل بالنسبة لنفط الخليج، وكانت المفاجأة للجميع ان تم الاتفاق بسرعة في طهران على

رفع الأسعار بمبلغ ٣٥ سنتاً اضافة الى خمسة سنتات للبرميل و٢,٥٪ من السعر لتعويض آثار التضخم»[٤].

وبهذا الصدد ايضاً يؤكد شوفاليه «انه لم يكن مصادفة ان يكون المتحدث الرسمي باسم البلدان اللنفطية هو شاه ايران الذي نجح في ان يوجه مطالب اوبيك في الاتجاه الذي تريده الولايات المتحدة بحيث تكون الزيادة في اسعار النفط معادلة للفرق الذي يفصل سعر خام الشرق الاوسط عن سعر الخام الامريكي»[٥].

هـ ـ بعد توقيع اتفاقيتي طهران وطرابلس في عام ١٩٧١ بدأت الولايات المتحدة من جديد تشجع وتدفع البلدان النفطية الى رفع الاسعار. ففي الثاني من حزيران ١٩٧٢ جاء في كلمة جيمس اركنز امام مؤتمر النفط العربي السابع المنعقد في الجزائر «ان بعض اعضاء منظمة اوبيك يفكرون في زيادة اسعار النفط الى خمسة دولارات للبرميل في عام ١٩٨٥»[٦] وأكد كل من نقولا سركيس كمستشار للمنظمة ومحمد الصادق المهدي مدير الادارة الاقتصادية للمنظمة المذكورة آنذاك» ان احداً من أعضاء المنظمة لم يشرع بعد في الحديث عن اسعار النفط بعد اتفاقيتي طهران وطرابلس»[٧].

و ـ تضمنت «الخطة الامريكية في مجال اسعار النفط»[٨] ضرورة الاستمرار في ارتفاع اسعار الهيدروكربون حتى مستوى تكاليف الطاقة البديلة من الفحم وحجر السجيل والرمل الاسفلتي، بل وتكاليف تحويل القمامة الى طاقة، بالاضافة الى ان اسعار الطاقة الهيدروكربونية يجب ان تكون موازية تقريبا لتكاليف مصادر الطاقة البديلة. على ان لا تتخطاها كثيراً وذلك حتى تمتص هذه المصادر البديلة ـ في نهاية القرن ـ كل الزيادة في الطلب.

وبخصوص الأسعار المناسبة اوضحت الخطة ان سعر عشرة دولارات للبرميل لا يبدو غير واقعي، وان على المستهلكين ان يقبلوا رغبة المنتجين في حفظ ثرواتهم عن طريق رفع اسعار نفطهم، على ان يعترف المنتجون بضرورة بأن يكون للمستهلكين رأي في توزيع النفط وفي تحديد اسعاره.

ز ـ ان الزيادات التي طرأت على آسعار النفط نتيجة لقرار ١٦ تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣ ثم قرار ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ في طهران جعلت السعر يصل الى ٥,١١٩ دولار للبرميل ثم الى سبعة دولارات. وهذا السعر يعادل تكاليف الطاقة البديلة حسب معظم التقديرات في ذلك الوقت، الأمر الذي يعني وجود علاقة بين تلك الزيادات وهذه الكلفة. وبعد ذلك وصل السعر النهائي (للمستهلك) الى ١١,٦٥١ دولاراً للبرميل رغم ان كلفة البرميل المستورد من الخليج لا تزيد عن ٧,٥ دولار، وهذا يؤكد ان امريكا والغرب بشكل عام ارادوا للنفط ان يصل الى هذا السعر سيما وان رأس المال العالمي حقق ربحاً زائداً قدره ٤,١٥ دولاراً للبرميل.

ح ـ منذ عام ١٩٧٥ والبلدان المنتجة تحاول رفع اسعار النفط والمحافظة على القيمة الحقيقية لها عن طريق رفع السعر بما يوازي الزيادة في نسبة التضخم التي وفي معظم الأحيان «تحول السعودية دون رفع السعر اكثر من تلك النسبة وذلك تحقيقاً لسياسة الطاقة الامريكية وكموقف سياسي من السعودية لدعم الدولار وميزان المدفوعات الاميركي». وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار ان رفع السعر بما يعادل الزيادة في نسبة التضخم لا يتعارض مع اهداف السياسة النفطية الامريكية

لأن ذلك يسمح بتطوير مصادر الطاقة البديلة.

ان كل النقاط السابقة تعزز فرضية ان الولايات المتحدة لعبت دوراً هاماً في رفع اسعار النفط وانها كانت وراء اتخاذ قرار ١٦ اكتوبر ١٩٧٣.

ومما يعزز هذه الفرضية ايضا ان الولايات المتحدة حققت مكاسب مماثلة لتلك التي حققتها بعد حزيران ١٩٦٧ وخاصة في الميدان السياسي وسيما فيما يتعلق بميزان القوى في المنطقة العربية، وبالاضافة الى ذلك فقد حققت مكاسب اخرى على الصعيدين السياسي والاقتصادي يمكن تلخيصها على النحو التالي :-

أ - على الصعيد السياسي :

١ - مواجهة الامبرياليات الاوروبية واليابانية : اذ ان بعض الدول الاوروبية واليابان ستكون بحاجة ماسة الى النفط طوال المرحلة الانتقالية «للوصول الى النظام الطاقوي الجديد»، ونظراً لأهمية النفط العربي في تلبية الطلب العالمي: خلال المرحلة المذكورة فإنه يمكن للولايات المتحدة استخدام النفط العربي الذي تسيطر عليه كسلاح سياسي واقتصادي تشهره في وجه كل من اوروبا الغربية واليابان اذا ما حاولت هذه الدول الخروج على الهيمنة الامريكية وزعامة الولايات المتحدة للعالم الرأسمالي بهدف اعادتها الى الحظيرة الامريكية.

٢ - مواجهة البلدان النامية : يمكن لرأس المال العالمي المسيطر تهديد البلدان النامية المستوردة للنفط وذلك بقطع النفط عن طريق الضغط على الدول العربية المصدرة للنفط بفرض حظر على الدول النامية التي قد تتعارض سياستها والمصالح الامبريالية وخاصة الامريكية، كما يمكن ايضا تحقيق الهدف المذكور عن طريق الشركات النفطية او الناقلة للنفط. وهي في معظمها شركات تابعة للبلدان الامبريالية. وهذا كله اضافة الى الضغوط التي قد تمارس على البلدان النامية عن طريق التسعيرة، علاوة على المؤامرات السياسية التي تحيكها الشركات بدعم من بلدانها الأم ضد انظمة الدول التي تتعارض سياستها ومصالح الامبريالية.

٣ - مواجهة حركة التحرر العربية : وذلك باستخدام رأس المال العالمي المسيطر لسلاح النفط العربي لمواجهة القوى التقدمية في الوطن العربي، ويمكن ذلك بطرق شتى من بينها استخدام النفط نفسه بالضغط على الدول العربية النفطية المحافظة الموالية علناً للولايات المتحدة وذلك كي تستخدم نفوذها وامكانياتها.

٤ - مواجهة البلدان الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفياتي : وذلك من خلال تخفيف حاجة اوروبا وامريكا واليابان للنفط والغاز السوفياتي. اذ ان توفر النفط العربي وكونه تحت تصرف البلدان الغربية المصنعة سيخفف حاجة تلك البلدان الى مصادر الطاقة السوفياتية مما يعني درجة اكبر من امنية الامدادات وضمان استمراريتها. ويجدر هنا التذكير بأن بعض البلدان الاوروبية التي هي بحاجة الى الغاز السوفياتي تعرضت لضغط امريكي كبير كي تفرض حظراً على تصدير انابيب الغاز الى الاتحاد السوفياتي.

ب - على الصعيد الاقتصادي :-

١ - تحقيق ارباح كبيرة للشركات النفطية

يشير الجدول رقم (٢) ان الشركات السبعة حققت ارباحاً هائلة من جراء رفع الاسعار بلغت في مجموعها حوالي ٧٢٨٧ مليون دولار عام ١٩٧٣ اي بزيادة قدرها ٦٧٪ عن العام الذي سبقه، حيث لم تحقق تلك الشركات سوى ٤٣٤٢ مليون دولار عام ١٩٧٢. ويبدو واضحاً اثر الزيادة التي تلت قرارات ١٦و١٧ تشرين/اكتوبر ١٩٧٣، وقد استمرت ارباح الشركات بالارتفاع بتوالي ارتفاع الاسعار في عام ١٩٧٤ حيث قفزت تلك الارباح الى ٩٤٥٨ مليون دولار اي بزيادة قدرها ٣٠٪ عما حققته في عام ١٩٧٣. في حين بلغت نسبة الزيادة حوالي ١١٣٪ بالمقارنة مع ارباح ١٩٧٢. وقد كانت حصة الشركات الامريكية (القسم المسيطر من رأس المال النفطي العالمي) حصة الأسد اذ بلغت حوالي ٦٢٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٣ أي ما يعادل ٨٥٪ من مجمل ارباح الشركات السبع في ذلك العام، بينما بلغت حوالي ٧٨١٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ اي ما يعادل ٨٣٪ من مجمل ارباح العام المذكور. وقد حافظت الشقيقات الامريكية الخمس على نفس النسبة ٨٣٪ من مجمل ارباح الشقيقات السبع خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٢ - ١٩٧٧. لذا فقد «اعتبر فريد هوليدي ان الانذار الرسمي لازمة الطاقة كان - بشكل جزئي محاولة مريرة من الشركات وحكومات الولايات المتحدة لتبرير زيادة اسعار النفط»[٩].

جدول رقم (٢)

أرباح الشركات السبعة الكبرى ١٩٧٢ - ١٩٧٧

الشركة / السنة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
بريتش بتروليوم	٧١	٣٢٩	٤٨٧	١٦٦	١٨٠	٢٥٠,٦
شل	٢٨٢	٧٣٠	١١٦١	٩٥٠	١٢٣١	١٣٤٠
أكسون	١٥٣٢	٢٤٤٣	٣١٤٢	٢٥٠٣	٢٦٤١	٢٤١
غولف	٤٤٧	٣٠٠	١٠٦٥	٧٠٠	٣١٦	٧٥٢
تكساكو	٣٣٩	١٢٩٢	١٨٥٦	٨٣١	٨٧٠	٩٣١
موبيل	٥٧٤	٣٤٩	١٠٤٧	٨١٠	٩٤٣	١٠٠٣
سوكال	٥٤٧	٨٤٤	٩٧٠	٧٧٣	٨٨٠	١٠١٦
المجموع	٤٣٤٢	٧٢٨٧	٩٤٥٣	٩٧٣٣	٧٥٦١	٧٧٠٢,٦

وبالرغم من كل الاجراءات التي اتخذتها البلدان المنتجة للنفط والتي استهدفت تحقيق سيطرتها على مواردها النفطية وزيادة عائداتها من النفط من ناحية اخرى، الا ان الشركات الكبرى ما فتئت تحقق ارباحاً عالية متوافقة مع الزيادات في ارتفاع اسعار النفط، وتشير الارقام الى ان الانخفاض في وتائر ارتفاع الاسعار الذي تلا منتصف عام ١٩٧٤ واستمر حتى عام ١٩٧٨ تقريباً قد أدى الى انخفاض نسبي في ارباح الشركات حيث تراوحت تلك الارباح ما بين سبعة آلاف وثمانية آلاف مليون

دولار سنويا، ومع عودة الأزمة ما بين ١٩٧٩ـ١٩٨٠ لوحظ عـودة ارتفاع ارباح الشركـات بشكل ملموس.

٢ ـ أدى ارتفاع اسعار النفط الى زيادة القدرة التنافسية ازاء النفط المستورد من بلدان اوبيك .
وبهذا الصدد تشير ارقام الجدول رقم (٣) الى أن أسعار النفط في الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ كانت اقل بكثير من اسعار نفط اوبيك / فوب الولايات المتحدة ، حيث وصل سعر النفط الأمريكي الى ما يقارب ٥٨٪ من السعر المعلن لنفط اوبيك فوب الولايات المتحدة . بعبارة اخرى فان هذا الأخير كان يمثل ما بين ١٧٠٪ ـ ١٧٥٪ من سعر النفط (من غير اوبيك) في الولايات المتحدة .

من ناحية اخرى ، تبين ارقام نفس الجدول ان سعر مليون وحدة حرارية من نفط اوبيك عام ١٩٧٨ فوب الولايات المتحدة تعادل ما بين ١٦٦٪ ـ ١٦١٪ من سعر النفط الأمريكي في نفس العام .

ان هذا التغير في أسعار النفط ادى الى تشجيع البحث وأعمال الحفر والتنقيب من النفط في مناطق اخرى غير بلدان اوبيك وخاصة في الولايات المتحدة حيث ارتفع عدد الآبار المحفورة في هذه الأخيرة « من ٢٧٦٠٢ بئرا عام ١٩٧٣ الى ٨٠٠٣١ بئرا عام ١٩٨١ أي بزيادة قدرها ١٩١٪ خلال ثمانية سنوات »[11] هذا بالاضافة الى « ان الشركات النفطية الكبرى خاصة في الولايات المتحدة تصرف حاليا ما لا يقل عن ٢,٩ مليار دولار سنويا في عمليات الاستكشاف الجيوفيزيائية عن النفط من اصلها ٤٤,٧٪ في الولاياث المتحدة »[12] ، ومن ناحية اخرى فقد ازداد عدد آلات الحفر في العالم بسرعة خلال العامين الأخيرين اذ « ارتفع من ٤٠٥٢ عام ١٩٧٩ الى ٥٧٩٥ آلة عام ١٩٨١ منها ٤٥٨٥ آلة في امريكا الشمالية »[13] « وحوالي اربعة آلاف آلة في الولايات المتحدة وحدها »[14] . هذا في الوقت الذي لم يبلغ عدد آلات الحفر في امريكا الشمالية عام ١٩٧٥ سوى ١٨٧٠ آلة وفي عام ١٩٧٩ ، ٢٨٣٦ آلة »[15] .
أي أن نسبة الزيادة في امريكا الشمالية بلغت حوالي ٥١,٧٪ خلال الفترة ١٩٧٥ .. ١٩٧٩ ، وحوالي ٥٤,٦٪ خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ، وهذا يعني ان عدد آلات الحفر في امريكا الشمالية ازداد بنسبة ١٣٤,٥٪ خلال الفترة ١٩٧٥ .. ١٩٨١ . الأمر الذي يبين بوضوح نجاح القسم المسيطر من رأس المال العالمي في تطبيق اهداف استراتيجيته في هذا المجال .

الجدول رقم (٣)

مقارنة اسعار النفط والغاز التقليديين بأسعار التنقيات الجديدة عام ١٩٧٣[16]

البيـــان	دولار / البرميل	دولار (مليون وحدة حرارية)
السعر المعلن نفط اوبيك فوب الولايات المتحدة .	١٤,٠ ـ ١٤,٥٠	٢,٣٣ ـ ٢,٤٢
نفط غير اوبيك (الولايات المتحدة)	٨,٥ ـ ٩,٠	١,٤٠ ـ ١,٥٠
الغاز الطبيعي المحلي بالولايات المتحدة		
ضمـن الولايـة	٤,٨	٠,٨٠
بـين الولايـات	١١,٥٢	١,٩٢
وقود سائل من الفحم الجيري	٢٧ ـ ٣٠	٤,٥ ـ ٥,٠
نفط خام من السجيل	٢٠ ـ ٢٦	٣,٤ ـ ٤,٣٥
نفط خام من رمال القار	٢٢	٣,٧٠

٣ ـ نجم عن ارتفاع اسعار النفط اقترابها من أسعار بعض مصادر الطاقة البديلة رغم بقائها اقل من اسعار البعض الآخر . فمن الجدول رقم (٣) يتبين أن سعر ما يعادل برميل من النفط المستخرج من الغاز المحلي في الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ يساوي ٥٦٪ مما يعادله برميل من النفط وذلك ضمن الولاية ، اما بين الولايات فتصل النسبة الى ١٣٥٪ . وهذا يعني ان سعر ما يعادل برميل النفط المستخرج من الغاز ضمن الولاية أقل من سعر برميل النفط . ويؤكد ذلك مما يبينه نفس الجدول من أن تكلفه مليون وحدة حرارية من الغاز تعادل ما بين ٥٣٪ ـ ٥٧٪ من تكلفة مثيلها من النفط وذلك ضمن الولاية . اما بين الولايات فترتفع هذه النسبة الى ١٢٨٪ ـ ١٣٧٪ ، واذا ما قارنا ذلك مع تكلفة نفط اوبيك فان سعر ما يعادل برميل نفط مستخرج من الغاز الطبيعي لا يعادل سوى ٣٤٪ من سعر برميل من نفط اوبيك فوب الولايات المتحدة ، وذلك بالنسبة للأسعار ضمن الولاية ، اما الأسعار بين الولايات فترتفع هذه النسبة الى ٧٩ ٪ ـ ٨٢ ٪ .

أما بالنسبة لتكلفة المصادر غير التقليدية فانها ما زالت اعلى من تكلفة النفط وان كان الفارق بين تكلفة كل منهما قد انخفض خلال الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٤ .

٤ ـ ادى ارتفاع اسعار النفط الى تكتل البلدان الرأسمالية المصنعية في مواجهة البلدان النامية المصدرة للنفط . وقد تجلى ذلك في استعادة الولايات المتحدة لهيمنتها على البلدان المصنعة واعادتها الى الحظيرة الأميريكية وخاصة في مجال الطاقة ، حيث شكلت تلك البلدان وبزعامة الولايات المتحدة وكالة الطاقة الدولية بعد مؤتمر واشنطن شباط/ فبراير ١٩٧٤ ، واصبحت اتفاقية تشكيلها نافذة اعتباراً من ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ . وكان من أهم أهداف هذه الوكالة التكتل لمواجهة أي انقطاع في مصادر التموين العادية . ومن بين أهم الخطوات التي اتخذتها البلدان الرأسمالية المصنعة لتحقيق الهدف الآنف الذكر تكوين مخزون نفطي استراتيجي .

مما تقدم نلاحظ أن ارتفاع اسعار النفط كان عاملاً من عوامل دفع البلدان المصنعة لتكوين مخزون استراتيجي يساعدها في تخطي ما قد تتعرض له من عجز في امدادات الطاقة الرخيصة ، ومن الجدير بالذكر ان جزءاً كبيراً من هذا المخزون ينقل من البلدان العربية المصدرة للنفط .

٥ ـ آثار ايجـابية أخرى :: لقد ساهم ارتفاع الأسعار النفطية في حل جوانب ازمة البلدان المصنعة عن طريق تحميل البلدان الرأسمالية المصنعة للبلدان النامية « المستوردة منها والمصدرة للنفط » معظم الآثار السلبية لارتفاع اسعار النفط وذلك بوسائل عديدة أهمها تصدير التضخم المفتعل لهذه البلدان عن طريق التبادلات التجارية غير المتكافئة . فبالنسبة للبلدان النامية المصدرة للنفط ، ومن بينها البلدان العربية ، فقد أكل التضخم جزءاً هاماً من العوائد النفطية ، اضافة الى محاولة البلدان المصنعة تحميلها مسؤولية تفاقم ازمة البلدان النامية التي نجمت اساسا عن تبعيتها للنظام الرأسمالي والعلاقات اللامتكافئة مع البلدان المصنعة ، حيث طالبت البلدان المصدرة للنفط بتغطية العجز في موازين مدفوعات البلدان المتضررة من خلال المساهمة في مشاريع اختلقتها هي كي تعيد تدوير العائدات النفطية الى البلدان المصنعة عبر البلدان النامية ، ومن هذه المشاريع صندوق التسهيل النفطي اضافة الى مشاريع وقنوات تدوير الأموال النفطية الأخرى . ومن ناحية اخرى فان البلدان الرأسمالية حاولت تتبيع هذه البلدان من خلال استثمار العائدات النفطية في مؤسساتها المالية .

اما بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط فقد لجأت البلدان المصنعة الى محاولة تعميق تبعيتها للنظام الرأسمالي من خلال تعميق مديونية هذه البلدان . ذلك أن المديونية ستؤدي الى التبعية التكنولوجية والمالية في آن واحد .

رابعا : كيفية جعل النفط العربي سلاحا لخدمة القضية الفلسطينية .

ليس من السهل تحديد كيفية جعل النفط العربي سلاحا لخدمة القضية الفلسطينية وتطبيق هذه الكيفية ، وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الوطن العربي في هذه المرحلة الدقيقة .

ولكننا سنحاول وضع تصور لذلك . ونحن نرى انه لا يمكن ان يكون النفط سلاحاً فعالا لخدمة القضية العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة الا اذا كان « عنصرا محركا لاستيراتيجية تنموية عربية شاملة من خلال تبني سياسة نفطية متكاملة ومتلاحمة في مجمل الاستيراتيجية الشاملة الانفة الذكر . تلك الاستيراتيجية التي تتخذ من الاعتماد الجماعي العربي على الذات طريقا لها ، في الوقت الذي تهدف فيه الى تمكين العالم العربي – سواء على المدى الطويل او المتوسط – في تحقيق التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبالتالي التأثير ايجابيا على مواقف المجتمع الدولي لما فيه خير القضية الفلسطينية .

ولتوضح ما تقدم يمكن القول ان **الاستراتيجية التنموية المقصودة تستند الى العناصر الأساسية التالية : –**

١ – مفهوم التنمية الشاملة .
٢ – علاقة الترابط والتكامل بين النفط العربي والتنمية والتحرر .
٣ – قومية النضال من أجل التحرير والتحرر الاقتصادي والاجتماعي وما ينبثق عن ذلك من علاقة بين التنمية القطرية والتنمية القومية .
٤ – ضرورة العمل على الاستفادة من التعاون مع مختلف الأطراف الدولية شريطة الحفاظ على الاستقلالية الاقتصادية والسياسية .

وهنا يجب التأكيد على أن الانسان العربي يجب ان يكون المحور الرئيسي للتنمية الشاملة واداتها الأولى ، اذ لا بد من خلق الانسان العربي الواعي بمصالح وطنه وامته والمدافع عن مصالح الجماهير الكادحة التي يقع على كاهلها انجاز عملية التنمية واهدافها .

أما فيما يتعلق بتحرك الاستيراتيجية المشار اليها فيمكن تحديد محورين اساسين للتحرك هما : –

أ – المحور العربي : ويقوم على العلاقة بين التنمية والنفط والتحرر ، ويأخذ بعين الاعتبار العلاقة التاريخية والجدلية بين النفط والقضية الفلسطينية ، اضافة الى العلاقة التكاملية بين التنمية القومية والتنمية القطرية .
ب – المحور الدولي : ويقوم على ضرورة العمل من أجل : –
– تعميق التعاون جنوب – جنوب .

– تطوير التعاون جنوب – شرق (بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية) .
– ضبط التعامل مع الدول الرأسمالية المصنعة والمؤسسات الدولية السائرة في فلكها على نحو يؤمن التحرر من جميع اشكال التبعية لتلك الدول والمؤسسات .

أما شروط تطبيق الاستراتيجية الشاملة الأنفة الذكر فيمكن التركيز على شرطين اساسيين هما :

١ – الارادة السياسية .
٢ – المشاركة الجماهيرية الواسعة في عملية التنمية الشاملة وهذه المشاركة مرهونة بالطبع بتوفر الشرط الأول . ذلك ان الاستراتيجية الشاملة تقوم أساسا على مفهوم التنمية الواسع باعتبارها عملية حضارية مجتمعية ثورية متكاملة ذات محتوى مؤسسي اجتماعي ديمقراطي وثقافي علمي وسياسي الى جانب المحتوى الاقتصادي ، فهي عملية تغيير ارادية واعية تهدف الى خلق تحولات هيكلية وايجاد قدرات ذاتية تمكن المجتمع العربي من تحقيق غاياته وطموحاته في التحرر والتقدم والوحدة في اطار الديموقراطية الشعبية والعدالة الاجتماعية ، لذا لا بد أن يكون الانسان العربي الهدف الأول للتنمية واداتها الرئيسية .

أما ملامح السياسة النفطية اللازم اتباعها لتمكين النفط العربي من المساهمة الفعالة في خدمة القضية الفلسطينية فيمكن ان تتحدد على ضوء العوامل التالية :–

١ – مدى نجاح الدول العربية في تبني وتطبيق استيراتيجية عربية تنموية شاملة .
٢ – موقع النفط العربي من ميزان القوى بين الأطراف المختلفة في سوق النفط الدولية ودورة في قسمة العمل النفطية على ضوء المعطيات الجديدة والتي من أهمها :–
– الانخفاض الملحوظ في مساهمة اوبيك في تلبية الطلب العالمي نتيجة لانخفاض نسبة انتاجها من مجمل الانتاج العالمي .
– زيادة انتاج بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط من خارج اوبيك – خاصة بريطانيا والمكسيك والاتحاد السوفياتي – وسياساتها السعرية والتصديرية .
– انخفاض الاسعار في اوائل ١٩٨٣ واثره على سوق النفط الدولية .

من جهة اخرى ، فان السياسة النفطية المنشودة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الذاتية العربية ، خاصة ما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط ، وخاصة الموازنة بين كل من الامكانيات القصوى للانتاج على ضوء المسائل الفنية وعلاقة الانتاج بالاحتياطي ، والحفاظ على الثروات النفطية ، وظروف السوق الدولية وخاصة حركة الأسعار العالمية للنفط والغاز ومصادر الطاقة البديلة غير التقليدية والمتجددة على ضوء ما يحرز من تقدم في تطويرها ، وزيادة العرض منها هذا بالاضافة الى السياسات الطاقوية لكل من البلدان الرأسمالية المتطورة المستوردة للنفط كالولايات المتحدة والمصدرة له كبريطانيا ، وكذا السياسة النفطية للاتحاد السوفياتي .

واضافة الى ذلك كله ، ضرورة توفر المال اللازم لعملية التنمية التي تهدف بصورة خاصة الى خلق مصادر دخل اكثر ديمومة .

اما عناصر السياسة النفطية العربية المطلوبة فهي : –

١ – سياسة تسعير تراعي ضرورة تعويض الثروات المستنزفة وابدالها بمصادر دخل اكثر ديمومة وجعل الاسعار وسيلة لتخطيط الانتاج ، وذلك من خلال التأثير على الطلب الداخلي والخارجي .

٢ ـ سياسة الانتاج تفي بالاحتياجات القطرية والقومية وتواجه السياسات الطاقوية للبلدان الرأسمالية المتطورة وتعزز التعاون الايجابي بين المنتجين .

٣ ـ سياسة استثمار للعائدات النفطية تجعل من تلك العائدات اداة تطوير لنظام وهياكل الانتاج في البلدان العربية من خلال جعلها اداة تكامل اقتصادي ونقدي ووسيلة لتوزيع اكثر عدالة على المستويين القطري والقومي ، علاوة على جعلها اداة لكسب التكنولوجيا على صعيد اخر، يمكن جعل سياسة استثمار العائدات اداة للتأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية لما فيه خير للأمة العربية وضمان تحررها الاقتصادي والاجتماعي والتحرر السياسي .

٤ ـ خلق اطار مؤسسي طاقوي عربي قادر على المساهمة في تغيير موقع النفط العربي ومصادر الطاقة الأخرى الموجودة في الوطن العربي من قسمة العمل الدولية ليمكنه من جعله سلاحا فعالا في معركتنا مع الصهيونية والامبريالية .

إشـــــارات

(١) راجع ادوارد حشوة ـ تفجير ـ النفط.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عالم النفط ١٧/٨/١٩٧٥ ، ص ٢.

(٤) و (٥) مختار خطاب، بحث بعنوان «تكوين اسعار النفط الخام في السوق الدولية» منشورين مجلة **الطريق** ـ اعدد السادس ـ ديسمبر ١٩٨٠ ص ١٣٤.

(٦) و(٧) مختار خطاب، المرجع السابق.

(٨) عرض جيمس ايكنز هذه الخطة يوم ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٣ في محاضرة القاها في اجتماع المعهد الامريكي للنفط **A.P.I.** انظر المصدر السابق ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٩) انظر فريد هوليدي/ **النفط والتحرر الوطني في الخليج وايران** ، ص ٣٤.

(١٠) مصدر الجدول : **عالم النفط**، المجلد العاشر، العدد ٣٦، ١٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨، ص ١٢.

(١١) مجلة البترول والغاز العربي، عدد آذار/مارس ١٩٨٢، ص ٦.

(١٢) و (١٤) نقولا سركيس، تقلبات سوق البترول العالمية معناها وانعكاساتها على الدول المصدرة، بحث منشور في : البترول والغاز العربي، عدد نيسان/ابريل ١٩٨٢ ص ٣٩.

(١٣) و (١٥) التقرير السنوي الثامن ١٩٨١، للأمين العام لمنظمة اوابيك، ص ٥٨.

(١٦) مصدر الجدول : الطاقة في الوطن العربي / الجزء الأول، ص ٣٠٧.

اثر الصراعات والحروب في الشرق الاوسط على تشكيل خارطة انابيب نقل النفط

عيسى الشعيبي

تفترض هذه الدراسة أن خطوط أنابيب نقل النفط التي أقيمت في المنطقة العربية، أو الجاري اقامتها الآن، قد تأثر انتشارها ونهايات مصباتها البحرية بالخلافات الداخلية التي سادت دول المنطقة، وكذلك بالصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي اثر بدوره على خارطة الانتشار وأماكن مرور ونهايات الخطوط، الأمر الذي يبرز على نحو واضح الضرورات السياسية لخارطة الانتشار وتقديم العامل السياسي الأمني على العامل الاقتصادي، فضلاً عما سببه هذا الصراع، وتلك الخلافات الداخلية، من اهدار أموال طائلة وزيادات في تكاليف اقامة هذه الخطوط، وهي امور تشير اليها جميعا ليس فقط الانابيب المدفونة في رمال الصحراء والمعطلة كليا عن الاستخدام، وانما كذلك مشاريع الخطوط الجديدة التي يضطر نباتها الى اضافة مئات الكيلومترات عليها بسبب تلك العوامل الأمنية والسياسية التي أشرنا اليها.

والحقيقة التي تفرضها هذه المعطيات ماثلة الآن في مدى التغيرات الاستراتيجية التي تتعرض لها منطقة المشرق العربي، خصوصا المضائق البحرية فيها، وفضلا عن ذلك فان كل تغيير في خطوط توزيع النفط يفرض من جهة مستهلكية، على **شاطىء** المحيط الاطلسي، تغييرا استراتيجيا في وضعية الاساطيل العسكرية يجيب على كل الامكانيات المتاحة لديها على ضوء مثل هذه التغيرات. ذلك ان الدول المستهلكة تنظر الى هذه المسألة وتبني حساباتها على اساس ضرورة وجود عدة مصادر وامكانيات لطرق تصدير البترول، تبعاً لما تفرضه الصراعات والظروف المتقلبة في هذه المنطقة من العالم، وعلى نحو لا يزيد من عبء الفاتورة النفطية لدى الدول الصناعية الرئيسية.

واذا كان الحديث يدور الآن حول مشاريع خطوط الانابيب الخاصة بنقل النفط العراقي الى مصبات تتفادى العوامل السياسية التي عطلت خطوط نقل نفطها القديمة، على النحو الذي يعيد طرح الأمر كله، ويبرز مختلف جوانب المسألة، فإن الصورة القديمة نسبياً، بل والتطور التاريخي لمواقع وخطوط انتشار مختلف انابيب النفط في الشرق الأوسط، يقارب بشكل اوبأخر صورة ما يجري الآن بين منابع النفط ومصابه، ويعيد تشكيل وتنوين الاستنتاجات جميعاً على نحو ادق واكثر تفصيلاً.

غير اننا ونحن ننوي ما أمكن تجنب النقاش الاقتصادي حول الشرق الأوسط، لا بد ان نميز اولا بين ثلاثة انواع من خطوط الانابيب هذه على النحو الذي يفي بغرض الدراسة فيما بعد.

وفي هذا المجال يمكن تصنيف خطوط الأنابيب هذه الى ثلاثة انواع بحسب الغاية من اقامتها :

أولاً : خطوط الأنابيب الممتدة من حقول النفط الى موانىء التحميل والمكملة لعملية النقل البحري. ذلك ان النقل بواسطة ناقلات النفط الى المستهلكين لا يكون ممكنا على الاطلاق بدون هذه الانابيب. والأمثلة على هذا النوع من خطوط الأنابيب عديدة، خصوصا في شمال افريقيا حيث تقع الحقول بعيداً على الشواطىء البحرية.

ثانياً : خطوط الأنابيب التي تنقل النفط من موانىء التحميل الى المصارف البرية الداخلية المقامة في المناطق الصناعية والبعيدة عن الموانىء البحرية. ولعل اوضح الأمثلة على ذلك تلك الشبكة المتشعبة من الخطوط المقامة في الدول الاوروبية مثل ايطاليا وهولندا والمانيا وغيرها.

ثالثا : خطوط الأنابيب الطويلة التي تختصر عملياً الطريق البحري البديل بين منابع النفط ومصابه، حيث الخطوط القائمة في الشرق الأوسط اكثر نماذج هذا النوع شيوعاً في العالم. وهذا النوع هو محل دراستنا هذه دون سابقيه الأول والثاني.

قصة خطوط الأنابيب :

مع أن النقل بواسطة خطوط الأنابيب قد عرف منذ عدة قرون ، الا أن استخدام هذه الأنابيب لنقل النفط تحديداً لم يعرف سوى خلال القرن التاسع عشر . وكانت المرة الأولى التي جرى فيها استخدام مثل هذه الخطوط قد وقعت عام ١٩٥٩ في الولايات المتحدة . كما ان اول خط انابيب تجاري بين عام ٩٨٧٥ وبلغ طوله خمسة اميال وقطره ٢ انش لنقل النفط الخام من حقل النفط الى محطة القطار في ولاية بنسلفانيا الأميركية . ومنذ ذلك التاريخ تم بناء الكثير من خطوط الأنابيب الصغيرة لاغراض محدودة ، وذلك لنقل النفط من حقوله الى اماكن معينة ومنها الى وسائط نقل اخرى .

وقد ظلت خطوط الأنابيب كوسيلة نقل داخلية للنفط محتكرة لعدة عقود في الولايات المتحدة فقط، وذلك نظراً لصغر الكميات المنتجة في ذلك الوقت المبكر، وضآلة الكميات التي كانت تسوردها الدول المستهلكة ايضا، فضلاً عن عدم الحاجة الى وسائل نقل خاصة نظراً لانتشار استخدام المراكب الكبيرة والصهاريج وعربات القطار، كذلك لارتفاع تكاليف النقل في ذلك الوقت من الزمن.

غير انه ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية التي صاحبها اقبال كبير على استهلاك النفط، شهدت اوروبا بناء هذا النمط من طرق نقل النفط، فأقيمت فيها خطوط الانابيب على نطاق واسع، وذلك للوفاء باحتياجات الانتاج الصناعي الهائل ابان الحرب وبعد نهايتها.

ومع انتهاء عام ١٩٤٨، لم يكن هناك خارج الكتلة الاشتراكية سوى ثلاثة عشر من خطوط الأنابيب الرئيسية، يبلغ طولها الاجمالي نحو ١٨٠٠ ميل. ومنذ ذلك الوقت ظلت هذه الشبكة في توسع دائم حتى بلغ عددها عام ١٩٧٢ نحو ١١١ خطا. وكانت نسبة نمو طاقة النقل بخطوط الأنابيب هذه اسرع من زيادة انتاج النفط نفسه، نظراً لاستمرار تفضيل الأنابيب هذه على وسائل النقل البرية كصهاريج عربات القطار او الشاحنات ذات الصهاريج .. كما كان ظهور خطوط الأنابيب التي تتخطى

الحدود القومية في اوروبا، خلال عقد الستينات، احدى اهم التطورات التكنولوجية على صعيد نقل النفط.

وفي هذا المجال لعبت شركات النفط ذاتها دوراً مهماً في توسيع شبكة خطوط الأنابيب منذ اوائل عقد الخمسينات .. فشركات النفط الحكومية في الأرجنتين والبرازيل وفرنسا والهند وايران والمكسيك وغيرها امتلكت وشغلت شبكة خطوط كبيرة في بلادها . وفي تلك الأثناء بدأت أوروبا تشهد بناء خطوط انابيب النفط الكبيرة ،لتغذية مصافي النفط الداخلية ، وكان اولها الخط الواصل بين ولهلسافن وكولون في المانيا الغربية الذي يبلغ طوله ٢٤٠ ميلا والذي تم بناؤه عام ١٩٥٩ . وكذلك الخط الواصل بين روتردام والرور بطول يبلغ ١٧٥ ميلاً . كما تم بناء الأنابيب الواقع جنوب اوروبا عام ١٩٦٢ بطول يبلغ ٤٨٥ ميلا ويصل بين مرسيليا والراين . كما بنت شركة ايتي الايطالية خط وسط اوروبا بطول يبلغ ٦٥٠ ميلا يصل بين جنوا ويعبر سويسرا حتى يصل الى جنوب المانيا . وبالنتيجة فقد كانت اطوال خطوط الأنابيب في نهاية عقد الستينات قد بلغت نحو مليون ميل ٧٠٪ من هذا الطول لنقل الغاز الطبيعي و٢٠٪ لنقل النفط الخام والباقي لنقل منتوجات وانواع اخرى من الطاقة .

خطوط الأنابيب في الشرق الأوسط :

يشكل وضع العراق ، بين سائر الدول المنتجة للنفط، أحد المعالم الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط، كونه دولة محاطة باليابسة من كل الجهات تقريبا، الأمر الذي ظلت حاجته الى نقل نفطه من حقوله في الشمال عبر اراضيه، وعبر اراضي دول اخرى في شرق البحر المتوسط، مرتبطة ومتأثرة كليا بنوايا ومواقف الدول المجاورة وبسياسات الشرق الأوسط المتقلبة عموما. وكان الفرع الجنوبي للخط الذي ينقل النفط الخام من كركوك الى حيفا بشمالي فلسطين قد بني قبل نحو خمسة واربعين عاما وذلك ايام الانتداب البريطاني. أما الفرع الشمالي لذلك الخط الذي يعبر الاراضي السورية الى ميناء طرابلس اللبناني بطول يبلغ ٥٣١ ميلا، فقد بدأ تشغيله عام ١٩٣٤. كما انه تم بناء خط آخر يصل بين كركوك وميناء بانياس على الساحل السوري بطول يبلغ ٥٥٦ ميلا قد بدأ تشغيله عام ١٩٥٢ بطاقة تبلغ ١,١ مليون برميل يوميا.

ولعل الخط الذي لا يقل اهمية عن خطوط النفط العراقية ذلك الخط التي انجزته شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) المتفرعة عن شركة ارامكو عام ١٩٥٠ بطول يبلغ ٥٣٩ ميلا من القيسومة الى الحدود الشمالية السعودية و١١٠ أميال عبر الأردن و٧٩ ميلا عبر سوريا واخيراً ٢٦ ميلا عبر لبنان حتى ميناء الزهراني قرب مدينة صيدا. كما اقامت ارامكو خط انابيب آخر يصل حقول ابقيق الى القيسومة مما جعل الطول الاجمالي للخط يبلغ ١٠٦٨ ميلا، وجعل منه اطول خطوط الانابيب في الشرق الأوسط، اضافة الى تميزه بقطر أكبر من كل ما عداه من خطوط المنطقة.

وفي فترة تالية كانت شركة البترول الفرنسية تدير في الجزائر بشمال افريقيا نظام خطوط انابيب يبلغ طوله ١٢٠٠ ميل. كما ان شركة الزيت العربية ـ اليابانية قد بنت خط انابيب آخر في المنطقة المقسومة (المحايدة) بين الكويت والسعودية. كما اتمت في حينه بعض شركات النفط الأجنبية بناء خط انابيب كبير لنقل النفط الليبي .. كما بنت شركة اوكسيدنتال خط انابيب رئيسي من حقول النفط الليبية الداخلية الى البحر الابيض المتوسط.

لقد بنيت معظم خطوط الانابيب العابرة لمنطقة شرق البحر المتوسط في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية وفي الفترة اللاحقة لها. وكان الغرض من اقامتها تجنب المرور في قناة السويس او الدوران حول الطريق الاطول وهي الطريق المارة برأس الرجاء الصالح حول القارة الافريقية.

غير انه في وقت لاحق على اتمام بناء تلك الأنابيب، بدأت اقتصاديات هذه الخطوط تبدو اقل جاذبية، فيما كانت ناقلات النفط تزداد عدداً وتكبر اتساعاً مما جعل اجور النقل بهذه الواسطة اقل، بينما أخذت تكاليف النقل بخطوط الانابيب في الارتفاع نظراً لاقدام معظم الاقطار التي تمر بها هذه الخطوط على رفع عوائد المرور في اراضيها. كما ثبت ان هذه الخطوط، التي هي عبارة عن اصول ثابتة عديمة الجدوى اذا ما توقف مرور النفط فيها، غير حصينة ومعرضة للتعطل بمرسوم حكومي أو عمل عارض نتيجة النزاعات حول عوائد المرور او غير ذلك من النزاعات العديدة في الشرق الأوسط.

أما خط انابيب التابلاين، فقد كان يبدو أكثر حصانة من خطوط انابيب شركة نفط العراق الذي توقف فرعه الجنوبي كلياً ونهائيا عن العمل منذ أيار عام ١٩٤٨، فيما ظل فرعه الجنوبي عرضة للتوقف بسبب الاحتكاكات مع سوريا حول عوائد المرور. وقد اكتسب خط التابلاين هذا بعض المناعة مثل ارامكو التي استطاعت ان تصدر معظم نفطها الخام من منشآت تصدير النفط المقامة في رأس تنورة على الخليج العربي، بينما كانت كركوك معتمدة كليا على منافذ البحر الأبيض المتوسط (طرابلس وبانياس). وبعد اغلاق قناة السويس لفترة قصيرة عام ١٩٥٦ ولفترة اطول عام ١٩٦٧، تضاعفت أهمية هذه الخطوط جميعاً ووصلت كميات التدفق منها الى مستويات قياسية. الا ان عوامل الاضطراب السياسية والناجمة أساسا عن مضاعفات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اضافة الى مطالب الاقطار المختلفة واحتكاكاتها حول عوائد المرور، وعقد اكثر من اتفاقية منظمة لهذا الجانب تم خرقها، أضعف في أوقات لاحقة من أهمية هذه الخطوط وجعلها تتوقف جزئياً ثم كلياً في أوقات لاحقة.

فخط انابيب التابلاين الذي حافظ على اهميته النسبية، توقف لأول مرة عام ١٩٦٧ خلال الحرب العربية ـ الاسرائيلية ، الا انه تم استئناف العمل به برغم وقوع قسم منه في المنطقة السورية المحتلة في هضبة الجولان. غير انه توقف مرة اخرى عام ١٩٦٩ بسبب عملية نسف تمت في القسم السوري المحتل. كما اغلق مرة ثالثة ولمدة تسعة اشهر من ايار ١٩٧٠ الى كانون ثاني ١٩٧١، عندما رفضت السلطات السورية السماح بأعمال التصليح في اراضيها بعد ان تعطل الخط بسبب ارتطام جرار زراعي به، كما اعلن رسميا في ذلك الوقت. ومرة رابعة اغلق الخط لفترة قصيرة خلال حرب اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣. وأخيراً اغلق الخط في شباط من عام ١٩٧٥ لأسباب اقتصادية هذه المرة، تعود في معظمها الى انخفاض اجور الناقلات بمقدار دولارين للبرميل الواحد عنه عبر خط التابلاين، فضلا عن فقدان هذا الخط لكثير من اهميته نتيجة الحروب والصراعات، الى جانب حدوث تطورات اخرى مهمة على صعيد خارطة انتشار انابيب نقل النفط في الشرق الأوسط.

خارطة انتشار جديدة :

لم يكن خط انابيب التابلاين هو وحده الذي تعرض للاغلاق اكثر من مرة بسبب الحروب والصراعات والاحتكاكات حول عوائد المرور وغيرها من التباينات السياسية .. فقد اضطر العراق مثلا، الى اغلاق خط الانابيب الذي ينقل النفط من حقول كركوك الى كل من طرابلس في لبنان وبانياس في

سوريا على البحر الابيض المتوسط، اكثر من مرة، حتى قبل ان يقيم خط الأنابيب الخاص به، الذي يربط بين حقول نفطه الشمالية وميناء الفاو على رأس الخليج.

وكانت اقامة مثل هذا الخط الذي اطلق عليه اسم الخط الاستراتيجي، اشارة الى عزم العراق على تنويع منافذ تصدير نفطه الخام، وتجنب شحن اكبر جزء من صادراته عبر الاراضي السورية حتى يتم التوصل الى حل الخلافات المستحكمة حول رسوم الترانزيت والعوائد وما الى ذلك. وقد عزز العراق تنويع منافذه التصديرية ، باقامة خط اخر جديد يربط بين حقوله الشمالية وبين ميناء دريتول التركي الواقع في خليج الاسكندرون على الزاوية الشمالية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ، وقد تم وصل هذا الخط الجديد الذي افتتح في اوائل العام ١٩٧٧ بالخط الاستراتيجي الرئيسي الذي ينقل نفط كركوك بميناء الفاو ، مما يعني بأن النفط الخام من الحقول النفطية العراقية الجنوبية يمكن ، عند الضرورة ، نقله عبر الاراضي التركية نظراً لأنه يمكن عكس تدفق النفط في الخط الاستراتيجي .

وبعد ذلك الوقت بفترة وجيزة اخذت السعودية في انشاء خط انابيب يبلغ طوله نحو ٨٠٠ ميل يعبر المملكة من حقول النفط الشرقية الى منطقة قرب ميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر، سواء أكان ذلك للتصدير او/تزويدمصنع البتروكيماويات بالنفط/او للتكرير. وبذلك فتحت السعودية لنفسها امكانية ضخمة لتجاوز مضيق هرمز على الخليج واختصار مسافة كبيرة امام الناقلات التي صار بإمكانها شحن النفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس/او ضخه عبر خط انابيب السويس ـ البحر الابيض المتوسط المعروف باسم «سوميد» والذي كان قد افتتح عام ١٩٧٧ ايضا.

ويعد خط انابيب «سوميد» هذا الذي يبلغ طوله ٢٠٠ ميل والممول من قبل كل من مصر والسعودية والكويت وقطر والامارات العربية، دليلاً آخر التغيرات العميقة التي بدأت تشهدها خارطة انتشار انابيب النفط في الشرق الأوسط. فقد اقيم هذا الخط لتحدي احتكار خط الانابيب الاسرائيلي من حيث انه الخط الوحيد الواصل بين بحرين (البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كما انه يخفض من وطأة الاغلاق المحتمل لقناة السويس لدى تجدد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فضلا عن ان بعده الكافي عن القناة (عدا عن مكانه عند مدينة السويس) يجعله في مأمن من اثر اي صراع جديد في المستقبل في منطقة لديها قابلية شديدة للاشتعال مرة اخرى في ظل معطيات سياسية متغيرة.

ولعل اقامة خط «سوميد» هذا بعد عامين من اعادة فتح قناة السويس امام الملاحة يبرز الى ابعد الحدود تراجع البعد الاقتصادي لمثل هذا الانتشار الجديد لخطوط انابيب نقل النفط امام البعد السياسي والاعتبارات المتعلقة بالقضايا الامنية الناجمة اساسا عن وجود اسرائيل في المنطقة والصراع العربي ـ الاسرائيلي. ذلك ان افتتاح مثل هذا الخط في وقت كانت فيه قناة السويس مفتوحة امام الملاحة لا يقيم وزناً كبيراً للعنصر الاقتصادي في مثل هذا الاستثمار الذي شاركت في تمويله خمس دول عربية، بل ويلقي ظلالا من الشك على مستقبله ما دامت القناة مفتوحة امام ناقلات عملاقة. والدليل على ذلك ان مصر مضت في توسيع وتعميق مجرى قناة السويس لكي تسمح لناقلات من وزن ١٥٠ الف طن ثم ٢٥٠ الف طن بعد ذلك بالمرور مع اقصى حمولة لها، وقامت من ثم بتأجيل المرحلة الثانية لتوسيع خط «سوميد» في انتظار حدوث متغيرات اقتصادية تنطلق بالطلب على الخط.

ومع نشوب الحرب العراقية ـ الايرانية عام ١٩٨٠ واطالة امدها لعدة سنوات تالية، اخذت ملامح خارطة الانتشار الجديد لأنابيب النفط تكتسب ملامح جديدة، حيث تتنحى خلالها الاعتبارات

الاقتصادية الصرفة وتتقدم الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية. وعلى خلفية الاعتبارات الأخيرة هذه تبنت عدة دول في المنطقة مشاريع انابيب نفط كان مجرد التفكير بها في اوقات سابقة يعد ضرباً من ضروب الخيال.

فدول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم السعودية والكويت وقطر وعُمان والبحرين والامارات العربية، اخذت تحيي عدداً من المشاريع التي كان البعض منها قد درس من قبل وتم التريث في تنفيذه نظراً لعدم الاطمئنان الى مردوده الاقتصادي. غير ان العوامل السياسية الجديدة، مثل التهديد بإغلاق مضيق هــرمز، فرض على الاقطار الخليجية هذه اعطاء الضوء الاخضر لبعض مشاريع انابيب النفط كي تجتاز مراحل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

وما حدث بعد، اشتعال الحرب العراقية ـ الايرانية كان كبيراً بكل المقاييس على صعيد امدادات النفط عموما والامدادات العراقية على وجه الخصوص. فقد، تعطل اولا مصب النفط العراقي في ميناء الفاو على رأس الخليج، وقامت سوريا بعد ذلك بإغلاق خطي انابيب كركوك ـ بانياس، وكركوك ـ طرابلس في لبنان، مما دفعه الى توسيع طاقة خط الانابيب التركي من ٠,٩ مليون برميل يوميا الى ١,٣ مليون برميل، ثم الى البدء في اقامة خط آخر مواز بطاقة تتراوح بين ٠,٥ الى ٠,٦ مليون برميل يوميا.

وللأسباب ذاتها تحرك العراق ايضا باتجاه بناء خط انابيب جديد ينقل نفطه عبر الاراضي السعودية الى ميناء ينبع على البحر الأحمر، من خلال ربط هذا الخط بخط بترولين السعودي الواصل بين المنطقة الشرقية والبحر الأحمر، ومن جهة اخرى قام العراق بعقد اتفاق مبدئي مع الاردن لبناء خط جديد يربط الحقول العراقية بميناء العقبة على البحرالأحمربكلفة تبلغ نحو مليار دولار وبطول يزيد على ١٦٥٠ كيلو متر. فقد ذكرت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سرفي» في حينه ان العراق يخطط لمد انبوب ضخم بطاقة تستطيع نقل ما يتراوح بين مليون ومليون ونصف المليون برميل يوميا، وان قسماً كبيراً منه سيتبع المسافة التي يستـغـرقـهـا الطريق التي امتد فيها خط الانابيب القديم الواصل بين كركوك وحيفا على الساحل الفلسطيني والذي اغلق في ايار ١٩٤٨.

ولعل الظروف والاعتبارات غير الاقتصادية التي احاطت بمشروع بناء هذا الخط الذي لم ير النور بعد بفعل مثل تلك الظروف والاعتبارات، توضح الى ابعد حد ممكن التأثير البالغ لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي على تشكيل بنية وخارطة انابيب النفط في الشرق الأوسط. فقد اعلنت شركة «بكتل» الاميركية المتخصصة بمقاولات مثل هذه الخطوط انها قدمت عرضا لاقامة الخط المذكور وانها قامت ايضا بمسح الطريق الذي سيسير فيها هذا الخط، غير انها في وقت لاحق عادت وسحبت عرضها وسط ظروف غامضة، اتضح فيما بعد انها ناجمة عن تدخلات اسرائيلية، خصوصا بعد ان طالب وزير الطاقة الاسرائيلي علناً بالحصول على عقود لشراء جزء من النفط العراقي وتقديمه عرضا بامكانية نقل الصادرات النفطية العراقية عبر انبوب النفط الاسرائيلي الممتد من ايلات الى اشدود على الساحل الفلسطيني الجنوبي.

ومن الواضح ان الفكرة التي استند اليها مشروع خط الأنابيب العراقي الى العقبة ترتكز على منح ضمانات أمنية افضل لشركات شحن النفط ومستورديه قياسا بالأحوال السائدة في مياه الخليج العربي، اضافة الى ان اقتصاديات خطوط الانابيب عادة ما تكون اكثر ربحية، سواء لمشغليها او

لمستخدميها. غير ان مثل هذا الاعتقاد سرعان ما اتضح انه لا يستند الى ارضية صلبة بعد بروز التدخلات الاسرائيلية، خاصة وان الوقائع التاريخية المدونة في سجلات خطوط الانابيب المقامة في هذه المنطقة المضطربة من العالم تشير الى نتائج مغايرة تماما لمثل تلك الافكار، اذ يشهد على صحة هذا كله خطا الانابيب العراقيان الماران بالأراضي السورية، والمتوقفان عن العمل منذ عام ١٩٨٢ لاعتبارات سورية سياسية، وكذلك خط التابلاين الذي ينقل النفط السعودي الى مصبات على ساحل المتوسط الشرقي في لبنان، والمتوقف بدوره عن العمل لأسباب أمنية وعسكرية، فضلا عن ذلك الخط الواصل بين كركوك وحيفا المتوقف بدوره عن العمل منذ عام ١٩٤٨.

وعلاوة على كل ما تقدم فان مسألة الاقتصاديات المربحة اكثر، التي تقدمها خطوط الانابيب هذه هي ايضا محل شك كبير، حيث ان خط بترولين مثلا الذي يحمل النفط السعودي من ساحل الخليج الى ساحل البحر الاحمر يعمل حاليا بنصف طاقته نظراً للرسوم الاضافية التي تتحملها شركات النقل نظير استخدامها لهذا الخط، الأمر الذي جعل هذه الشركاتتفضلتسيير ناقلاتها مسافة ٣٢٠٠ كيلومترا، عبر مضيق هرمز وخليج عدن الى البحر الأحمر، لتجنب الرسوم الاضافية التي ترفع من سعر برميل النفط. كما ان الناقلات الضخمة التي بنيت اساسا بعد اغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧ والتي لا تستطيع استخدام القناة نظرا لحجومها الضخمة، سوف تظل تسلك طرق النقل التقليدية حول افريقيا مما يشكك بربحية مثل هذه الخطوط الجديدة.

٣٠ الف كيلو متر من خطوط الأنابيب :

ما تزال منطقة الشرق الأوسط تثير، اكثر من اية منطقة اخرى في العالم، آمالاً كبيرة لدى الشركات العاملة في ميدان بناء خطوط الانابيب، أما مصادر هذا التفاؤل فهي متعددة ومتفاوتة بين شركة واخرى. فبعض منها يراهن على عوامل سياسية وامنية تدفع الى تبني المزيد من مثل هذه المشاريع التي كان مجرد التفكير بها يعد في السابق ضرباً من ضروب الخيال العلمي. وبعضها الآخر يراهن على تطور الشبكة الداخلية لتوزيع النفط في كل بلد على حدة اوبين عدة بلدان متجاورة خصوصا في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وهناك ايضا من يحسب الحساب للتطور المتزايد في الاستهلاك العالمي من النفط والغاز، وفي هذا المجال يعتقد بعض الخبراء في شركة «بكتل» الاميركية ان زيادة مقدارها مليون برميل يوميا في الطلب العالمي من النفط، تفضي الى بناء خط او خطين مهمين من شبكات الانابيب، وكذلك الأمر في مجال الغاز حيث يمكن ان تؤدي الزيادة على طلب الغاز الطبيعي بمعدل عشرة مليارات من الأمتار المكعبة الى انشاء خطين مهمين جديدين.

وفي منطقة الشرق الأوسط توجد الآن شبكة من انابيب نقل النفط والغاز يبلغ مجموع اطوال خطوطها نحو ٣٠ الف كيلومتر من الخطوط المختلفة المقاييس والأحجام والمخصصة لنقل النفط والغاز والمشتقات النفطية. الا انه وبالنظر الى تفاقم اوضاع الصراع المتعدد الجوانب في هذه المنطقة، وبالاستناد الى جملة من العوامل السياسية والاستراتيجية، فان شهية الدول المنتجة للنفط، وكذلك شركات بناء خطوط الانابيب، ما تزال مفتوحة بعد لاقامة المزيد من هذه الخطوط ودفن مزيد من مليارات الدولارات في صحاري هذه المنطقة.

فبعد انجاز عدد من مشاريع خطوط الانابيب التي ارتكزت في معظمها على خلفية استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية وحاجة العراق خصوصا الى البحث عن منافذ جديدة لصادراته النفطية، تبدو في الأفق ملامح مرحلة جديدة من مشاريع هذه الخطوط التي يمكن رد اتساعها وتشعبها المتزايد، الى ثلاثة عوامل رئيسية هي :

١ ـ تصميم بعض الدول المنتجة على اقامة خطوط انابيب وطنية واقليمية لتوزيع الغاز ومنتوجات النفط المكررة لديها.

الطلب العالمي على خطوط النفط بين عامي ١٩٨٣ و٢٠٠٠ حسب تقديرات «بكتل»

الطلب	في العالم ١٩٨٣	في العالم ٢٠٠٠	في افريقيا ١٩٨٣	في افريقيا ٢٠٠٠	في الشرق الأوسط ١٩٨٣	في الشرق الأوسط ٢٠٠٠
النفط (بالمليون برميل يوميا)	٦٠	٧٤	٢	٤	٢	٤
الغاز (بالبليون متر مكعب سنويا)	١٥٥٧	٢١٣٧	١٩	٥٤	٤٩	١٣٩
عدد انظمة خطوط الانابيب التي ستبنى في الـ ١٥ سنة المقبلة		١٤		٢		٢
عدد انظمة خطوط الغاز التي ستبنى في الـ ١٥ سنة المقبلة		٥٧		٤		٩
الانتـــــاج :						
النفط (بالمليون برميل يوميا)	٦٠	٧٢	٥	٦	١٦	٢٤
الغاز (بالبليون متر مكعب سنويا)	١٥٥٨	٢٠٥٥	١٩	٨٢	٥٢	١٧٧
عدد انظمة خطوط الانابيب التي ستبنى في الـ ١٥ سنة المقبلة		١٢		١		٨
عدد انظمة خطوط الغاز التي ستبنى في الـ ١٥ سنة المقبلة		٤٩		٦		١٢

أطوال خطوط الأنابيب الرئيسية التي لا تزال تحت الانشاء

	في العالم		في افريقيا		في الشرق الأوسط	
	الطول الاجمالي	المنفذ عام ١٩٨٤	الطول الاجمالي	المنفذ عام ١٩٨٤	الطول الاجمالي	المنفذ عام ١٩٨٤
خطوط الغاز (بالميل الواحد)	٢٣٢٩٩	١٤٤٥٦	١٤٨٢	٧١٥	١٤٦٧	١٢١٨
خطوط النفط (بالميل الواحد)	٦٥٠٣	٤١٣٦	٩٠٥	٤٥٥	١١٢٣	٩٨٣
خطوط منتوجات النفط (بالميل الواحد)	٤٤٦٥	٢٥١٠	٣٨٦	٢	٣٧١	٣٧١
مجموع دول العالم غير الشيوعي	٣٤٢٦٧	٢١١٠٢	٢٧٧٣	١١٧٢	٢٩٦١	٢٥٧٢

٢ ـ النمو الكبير في موارد الغاز الطبيعي في الدول الخليجية.

٣ ـ تزايد عوامل عدم الاستقرار في الخليج وعموم الشرق الاوسط، وهي عوامل تدفع بسائر دول المنطقة لاعادة تقويم مسار ومصبات صادراتها النفطية ولبحث مختلف البدائل المتاحة لتصدير نفوطها.

ففي المرحلة الراهنة تفكر العربية السعودية بتنفيذ خطة تهدف الى مضاعفة طاقة خط بترولين بثلاث مرات، علما ان سعته الحالية تبلغ نحو ١,٨ مليون برميل يوميا، مما سيتيح لاحقا نقل البترول

الخام الخاص بمعظم اقطار مجلس التعاون الخليجي عبر هذا الخط وبواسطة خطوط ثانوية متشابكة. اما امارة ابو ظبي فقد انتهت من دراسة الجدوى الخاصة بخط انابيب يربط حقولها بشاطىء عمان خارج مضيق هرمز بطول يبلغ نحو ٢٤٠ كيلو مترا. وبطاقة تتراوح بين ٠,٥ الى ٠,٨ مليون برميل نفط يوميا. كما يركز اعضاء مجلس التعاون الخليجي اهتمامهم، من ناحية ثانية، على مشروع خط انابيب بطول يبلغ نحو ١٥٠٠ كيلومترا ينطلق من الكويت ويمر في عدة دول اخرى منتجة على الخليج ليصب في مرفأ صلالة على خليج عمان. اما على الشاطىء الآخر للخليج فقد اعلنت ايران عزمها على بناء خط انابيب ينقل نفطها الخام المنتج في الحقول الجنوبية الى شاطىء المحيط الهندي بطول يبلغ نحو الف كيلو متر بحيث يجري تجنب المرور عبر مضيق هرمز في الخليج. ويعتقد بأن هناك مشاريع دراسات جدوى خاصة ببناء خط مواز لنقل الغاز ينفذ في وقت لاحق بعد اقامة ذلك الخط الايراني.

ومن المعلوم ايضا ان خط كركوك ـ سيهان الذي يتمتع بطاقة تبلغ نحو ٠,٩ مليون برميل يومياً، قد اتفق العراق مع تركيا على توسيع طاقته لتصل الى ١,٢ مليون برميل يوميا. كما قام العراق ايضا بتوقيع اتفاقية اخرى مع تركيا لبناء خط انابيب جديد بطاقة تتراوح بين ٠,٥ الى ٠,٦ مليون برميل يوميا وذلك بموازاة الخط المقام منذ عام ١٩٧٧ وبطول يبلغ نحو الف كيلومتر.

غير انه من سوء حظ الشركات المتخصصة ببناء مثل هذه الانابيب، ان الأوضاع في السوق البترولية لم تعد مواتية للدول المنتجة منذ عدة سنوات، وان ذلك يلقي بنتائجه الشديدة الوطأة على الدول النفطية، الأمر الذي اضطر معظمها الى الغاء بعض مشاريع خطوط الانابيب او تأجيل عملية تنفيذ بعضها الآخر الى أجل غير معلوم، وذلك رغم ضغط العوامل السياسية والحاح الاعتبارات الاستراتيجية الناجمة عن اشتداد الصراعات في المنطقة، ومن ضمن ذلك الصراع الدائر حول الخليج.

وهكذا وجدت مشاريع خطوط الانابيب نفسها تصطدم لدى التنفيذ بعقبات كثيرة، بعضها فني وبعضها الآخر مالي وبعضها الثالث سياسي. غير ان الصعوبة الرئيسية الآن، وفي ظل التغيرات الهيكلية السائدة الآن في سوق النفط، تتركز حاليا في الأوضاع المالية والاقتصادية التي تعاني منها مختلف الدول المنتجة من جراء الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب على استهلاك النفط، الأمر الذي دفع بعض الدول الغربية، بما فيها اليابان الى الاعلان عن نيتها المساهمة في تمويل بعض هذه المشاريع التي يبلغ اجمالي اطوالها نحو خمسة الاف كيلو متر من خطوط الانابيب مرشحة للبناء في الفترة المقبلة، علما ان تكاليف بعضها تصل الى مبالغ تتراوح بين اثنين وثلاثة مليارات دولار.

ان مشاريع خطوط انابيب نقل النفط المزمع اقامة المزيد منها في منطقة الشرق الاوسط التي تشهد العديد من الصراعات القومية والدينية والأيديولوجية والتاريخية، والكثير من المواجهات السياسية والحروب والتهديدات الكبيرة، سوف تسعد مقاولي بناء خطوط الانابيب الذين من المقرر لهم ان يحصلوا على عقود بناء تبلغ ١٢ مليار دولار، اضافة الى عشرات الملايين الاخرى التي تتطلبها اعمال الصيانة سنويا. غير ان هذه المشاريع لا تقدم في الوقت ذاته سوى حلول جزئية ومؤقتة لمسألة نقل النفط من مصدريه الى مستورديه.

بل ان الاف الكيلو مترات من خطوط الانابيب المتوقفة عن العمل، لأسباب ليست تقنية او اقتصادية، وانما لعوامل سياسية وامنية ملموسة، تزيد من قتامة الصورة المستقبلية لمشاريع الانابيب

المقترح تنفيذها، وذلك بفعل استمرار التوتر والتهديد الناجم اساسا عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي حول فلسطين، وهو الصراع الذي يتضمن اشد عوامل عدم الاستقرار واكثرها خطورة في هذه المنطقة، وترتهن بنتائجه النهائية، بل وبتطوراته المحتملة، مستقبل الامدادات البترولية من الشرق الى الغرب.

المصــــادر:

١ - صورة جديدة لخطوط انابيب الشرق الاوسط، **مجلة النفط والتنمية**، عدد ٦، اذار/مارس ١٩٧٧.
٢ - خطوط الانابيب في فلسطين، **مجلة النفط والتنمية**، عدد ٨، ايار/مايو ١٩٧٧.
٣ - نقل النفط الى اسواقه، رجائي أبو خضرة، محاضرة من الدورة الثانية لاساسيات صناعة النفط والغاز المعقودة في الكويت عام ١٩٧٨.
٤ - دراسات مختارة في الصناعة النفطية، **منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**، الكويت، ١٩٧٩.
٥ - خط سوميد، **مجلة النفط والتنمية**، عدد ٥ شباط/فبراير ١٩٧٧.
٦ - النفط العربي والقضية الفلسطينية، **نشرة الأوابك** نصف الشهرية، عدد ٢ مجلد ٨، ١٩٨٢.
٧ - ازدهار مشاريع مد خطوط الأنابيب في الشرق الأوسط، **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢٠، العدد ٣، اذار/مارس ١٩٨٤.
٨ - خطوط الانابيب بين الحاجات الاقتصادية والتغيرات السياسية في الشرق الأوسط، **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢٠، العدد ٥، ايار/مايو ١٩٨٤.
٩ - خطوط الانابيب العراقية ـ السورية: هل يعاد فتحها قبل الأوان؟، **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢٠، العدد ٨، آب/اغسطس ١٩٨٤.
١٠ - انبوب النفط العراقي الى العقبة: خيارات ممكنة وصعوبات قائمة، البنك العربي المحدود، **النشرة التحليلية**، السنة الاولى، العدد ٨، تموز/يوليه ١٩٨٤.
١١ - فيما الفوائد الاستراتيجية تسابق الهموم الاقتصادية: ازدهار مشاريع خطوط الانابيب في الشرق الأوسط، مجلة البترول والغاز العربي، السنة ٢١، العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٨٥.
١٢ - تمويل البنك الدولي لمشاريع النفط والغاز في العالم الثالث ينخفض الى ٦١٠ ملايين دولار، **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.
١٣ - سوق البترول بين حرب الخليج، ومتفجرات السويس، **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ٢٠، العدد ٩، ايلول/سبتمبر ١٩٨٤.
١٤ - خط الأنابيب الافريقي: حلم استراتيجي أم سحابة صيف!، مجلة البترول والغاز العربي، المصدر نفسه.

دراســـات

المنتجات الزراعية النباتية وتسويقها في الضفة الغربية وقطاع غزة

جمال سالم

تواجه عملية تسويق المنتوجات الزراعية للاراضي العربية المحتلة ظروفا مختلفة وصعبة.منها ما هو بفعل سلطات الاحتلال وسياساتها كاغراق اسواق الاراضي المحتلة بالمنتوجات الزراعية الاسرائيلية وبسعر مدعوم من تلك السلطات،ومنها ما هو بفعل الظروف السياسية والاقتصادية العربية في الاسواق العربية.وتنعكس النتائج السلبية لهذه السياسيات على المزارع الفلسطيني الذي يأبى التخلي عن تمسكه بأرضه.

ومن اهداف السياسة الاسرائيلية عدم تطور اقتصاد المناطق المحتلة لان في ذلك منافسة للسلع الاسرائيلية ووسيلة الى الاستقلال الاقتصادي، وباستطاعة العناصر الفلسطينية الوطنية، ان اكتسبت الاستقلال الاقتصادي الحصول على سلطة سياسية تمكنها من المضي قدما الى هدفها المتمثل في اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ولا تعارض سلطات الاحتلال بتحسين مستوى المعيشة لدى سكان المناطق المحتلة.وذلك عن طريق العمل في المرافق والمشاريع الاسرائيلية مما يزد من الاعتماد على اسرائيل والتبعية لها اضافة الى تعزيز التبعية الاقتصادية عن طريق وصل كافة الشبكات ـ طرق، كهرباء، مياه، اتصالات في المناطق المحتلة بالشبكات الاسرائيلية.

والمشكلة الرئيسية التي يعانيها العاملون في القطاع الزراعي في المناطق المحتلة هي عدم توفر الاسواق لتصريف منتوجاتهم الزراعية النباتية الرئيسية ذات الانتاج الكبير والذي يزيد عن حاجة السوق المحلية الاستهلاكية.

ومن اهم هذه المنتوجات:

أ ـ الخضروات:

واهمها: بندوره، باذنجان، بطاطا، بطيخ، شمام، بصل،خيار وهذه بالنسبة للضفة الغربية فقط.

وتعتبر الضفة الغربية من المناطق الرئيسية المنتجة للخضراوات وذلك بفضل التباين الكبير في المناخ فيها واستعداد المزارعين لاستيعاب الاساليب الحديثة في الزراعة، وبالرغم من ان مجموع المساحة المزروعة بالخضروات لا تتجاوز ٨٪ من مجموع المساحة المستغلة زراعيا وحوالي ربع المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية و ١٤٪ من مساحة الاشجار المثمرة (جدول ٣) الا ان مساهمة الخضروات في قيمة الدخل الزراعي تصل الى حوالي ١٦٪ (جدول ٤)، اي ما يعادل حوالي ثلاثة اضعاف قيمة انتاج المحاصيل الحقلية وضعف قيمة انتاج الحمضيات وتقل قليلا عن قيمة انتاج الزيتون.

ولا تقتصر اهمية الخضروات في الضفة الغربية على ما سبق توضيحه.فهي تعتبر المصدر الوحيد او الرئيسي لدخل كثير من العائلات خاصة في المناطق المروية كالأغوار وطولكرم.

وقد بينت تقارير دوائر الزراعة في الضفة الغربية ان اسعار عوامل الانتاج قد زادت بنسبة ١١٢٪ في حين أن أسعار الانتاج قد زادت بنسبة ٨٠٪ فقط.لذلك فان اي خلل خلال عمليتي الانتاج والتسويق يسبب خسائر فادحة للمزارعين[١].

ومن الملاحظ انه قلما تتعرض عملية انتاج الخضروات الى نكسات باستثناء ما تحدثه الظروف الجوية الا ان عملية التسويق كثيرا ما تتعرض لتقلبات عنيفة من موسم لاخر مسببة خسارة فادحة للمزارعين.

اما بالنسبة لقطاع غزة فلا تلعب الخضروات دورا هاما في الانتاج الزراعي لقلة المساحات المزروعة بها وبالتالي صغر حجم الانتاج الذي قلما يفيض عن حاجة السوق المحلية.

ب ـ الأشجار المثمرة:

واهمها: الزيتون، الحمضيات، العنب، الموز، اللوز الاخضر، والبرقوق،بالنسبة للضفة الغربية، والحمضيات فقط بالنسبة لقطاع غزة، اذ يعتبر اقتصاد القطاع من اقتصاديات السلعة الواحدة وهي الحمضيات.

اما منتوجات الاشجار المثمرة الاخرى مثل التفاح والنخيل والسفرجل والتين واللوزيات فهي لا تكاد تكفي السوق المحلية.

اما بالنسبة للمحاصيل الحقلية فهي من الزراعات الثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تكفي السوق المحلية.

وبالنسبة للثروة الحيوانية في الضفة الغربية والقطاع فان الانتاج الحيواني يشكل ثلث الانتاج الاجمالي لمجمل الانتاج الزراعي.وقد اخذ عدد الحيوانات في التناقص لنقص مساحة الاراضي المخصصة للرعي من جراء استيلاء سلطات الاحتلال على مساحات واسعة من الاراضي المخصصة للرعي ونتيجة لارتفاع اسعار الاعلاف ومنافسة المنتوجات الاسرائيلية المدعومة.

والجداول المبينة ادناه تعطينا فكرة واضحة عن الوضع الزراعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

كما ويبين لنا الجدول (٥) مساحة وانتاج الخضروات المروية الرئيسية في الضفة الغربية للموسم الزراعي ١٩٨٢/١٩٨٣ وهي:

(١) زراعة وانتاج الخضروات في الضفة الغربية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، آذار ١٩٨٤.

البندورة:

بلغت كمية الانتاج ٤٣٢٠٨ طنا.وتنحصر فترة التسويق بين الاشهر كانون اول وايار من كل سنة اذ تزرع البندورة في منطقة الاغوار في عروتين: التشرينية والربيعية، اما الزراعة البعلية للبندورة والمبينة في الجدول رقم (٤) فقد بلغ انتاجها ٧٣٨١ طنا وهي محصول صيفي يستهلك انتاجه محليا.

وقد تم تصدير ١٥١٧٠ طنا من البندورة في موسم العام ١٩٨٣/٨٢ الى الضفة الشرقية وعبرها (جدول ٩)،والكمية الباقية البالغة ٢٨٠٣٨ طناً استهلكت محليا. وهذا عدا عن الانتاج الصيفي (البعل) والبالغ (٧٣٨١) طنا.

ويلاحظ من الجدول (١١) ان انتاج الضفة الغربية من البندورة للموسم الزراعي ١٩٨١/١٩٨٢ قد بلغ ٨٨,٨ الف طن اذ تم تصدير ٢٤,٧ الف طن الى الضفة الشرقية و ١٤ الف طن الى اسرائيل و ٥٠,١ الف طن بقيت في السوق المحلي، وهي تعادل ضعف حاجة السوق المحلي تقريبا.

ويذكر ان انتاج الضفة الشرقية من البندورة يتراوح بين ٣٠٠ـ٣٥٠ الف طن في السنة وهذا يزيد عن حاجة السوق المحلي.كذلك ويأتي انتاج الضفتين الى السوق في وقت واحد تقريبا، وما يقال عن البندورة يقال كذلك عن الباذنجان والبطاطا والبطيخ والشمام والبصل والخيار.

الزيتون:

تحتل شجرة الزيتون حوالي ٤٧٪ من المساحة الزراعية وحوالي ٢٣٪ من القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي ويبلغ متوسط الانتاج السنوي من الزيتون حوالي (٥٠) الف طن، يستعمل منها حوالي ٨ الاف طن للزيتون المكبوس (اذ يستعمل منه حوالي الف طن في الضفة الغربية والباقي للتصدير الى الضفة الشرقية والبلاد العربية) والباقي حوالي ٤٢ الف طن يستخرج منها زيت الزيتون (حوالي ٢٥٪ زيت) اي حوالي ١٠,٥ الف طن يستهلك منها حوالي ٢٠٠٠ طن في الضفة الغربية والباقي يصدر الى الضفة الشرقية والدول العربية.

الحمضيات:

تبلغ مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات في الضفة الغربية حوالي (٢٥,٠٠٠) دونم ويقدر انتاجها السنوي بحوالي (٨٠) الف طن، وهذا ما يزيد عن ضعف حاجة السوق المحلي في الضفة الغربية، وتبلغ حصة الحمضيات من الدخل الزراعي في الضفة الغربية حوالي ٨,٢٪.

العنب:

يساهم العنب بحوالي ٦٪ من الدخل الزراعي في الضفة الغربية،اذ يأتي بعد الزيتون والحمضيات.وتبلغ المساحة المزروعة بالكرمة حوالي «٩٠» الف دونم ويبلغ انتاجها حوالي (٦٠) الف طن يتم تسويق حوالي ٦٠٪ من الانتاج في الضفة والقطاع والباقي يصدر الى الضفة الشرقية.

وبالنسبة للموز والبرقوق واللوز الاخضر فيصدر الفائض الى الضفة الشرقية ولا يكون هذا الفائض اية مشكلة تسويقية.

اما كميات الثمار المنتجة من التفاح والسفرجل والدراق والرمان والنخيل والتين فتعتبر محدودة تقريبا وتستهلك جميعها في السوق المحلي.

الحمضيات في قطاع غزة:

تبلغ المساحة المزروعة بالحمضيات في القطاع حوالي ٧٢ الف دونم ويبلغ انتاجها حوالي (١٨٠) الف طن.

وتبلغ حصة الحمضيات من الدخل الزراعي حوالي ٥٠٪ وحوالي ٩٠٪ من اجمالي الصادرات.

يوجد في القطاع محطات تدريج وتعبئة تكفي الكمية المصدرة.ولكن نتيجة لضعف التسويق وتقلص الصادرات فقد اصبحت اسعار الحمضيات تقل كثيرا عن مستوى الكلفة. وقد كان المنتجون هم الضحية الاولى لهذا الوضع بالاضافة الى اصحاب محطات التدريج والتعبئة المعرضين الى بيع انتاجهم باسعار قد تقل عن الاسعار التي يدفعونها ثمنا للحمضيات التي يشترونها من المزارعين وذلك بسبب ارتفاع اجور العمال وتكاليف الخشب والمحروقات.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للدخل الزراعي حسب الفروع الانتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام (١٩٨٠)

	٪
الضفة الغربية	
الانتاج النباتي	**٧٤،٤**
الزيتون	٣٨،٤
الحمضيات	٥،٢
العنب	٤،٦
البندورة	٣،٠
القمح	٢،٧
اخرى	٣،٥
الانتاج الحيواني	**٢٥،٦**
الاغنام والماعز	١٤،٦
الابقار	٥،٦
الدواجن	٥،١
اخرى	٣
قطاع غزة	
الانتاج النباتي	**٧٥،١**
الحمضيات	٣٩،١
اللوز	٥،٠
الخيار	٣،٩
اخرى	٢٧،٠
الانتاج الحيواني	**٢٤،٩**
الاغنام والماعز	٧،٩
الابقار	٨،٩
الاسماك	١،٤
الدواجن	٦،١
أخرى	٠،٦

المصدر : آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود عمان، ك ١ سنة ١٩٨٣، ص ١٨.

جدول رقم (٢)

توزيع الارض حسب انماط الاستخدام (الضفة الغربية وقطاع غزة) ١٩٨١ (الف دونم)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
المساحة الاجمالية	٥٥٧٢	٣٦٢	٥٩٣٤
المساحة المزروعة (بعل وريّ)	١٦٧٢	١٧٧	١٨٤٩
منها اشجار مثمرة	٩٩٢	١٢٦	١١١٨
خضروات	١٣٦	٣١	١٦٧
محاصيل حقلية	٥٤٤	٢٠	٥٦٤
المساحة المزروعة تحت الري	٩٨	١٠٠	١٩٨

المصدر السابق، ص ١٦

جدول (٣)

مساحة الخضروات ومقارنتها بالفروع الرئيسية الاخرى في الضفة الغربية (الف دونم)

(الخضروات)

السنة	بعل	ري	المجموع	المحاصيل الحقلية	البستنة الشجرية
١٩٧٩/٨٠	٦٢،٤	٤٦،٩	١٠٩،٣	٥٥٥،١	٩٢٦،٩
١٩٨٠/٨١	٨١،٤	٥١،٣	١٣٢،٧	٥٤٣،٩	٩٥٠،٢
١٩٨١/٨٢	٨٥،٣	٥٣،٦	١٣٨،٩	٥٠٠،٩	٩٦٠،٦

المصدر : زراعة وانتاج الخضروات في الضفة الغربية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٤

جدول (٤)

مساهمة الخضار في قيمة الدخل الزراعي في الضفة الغربية(٪)

البيان	٧٩/١٩٨٧	٨٠/١٩٧٩	٨١/١٩٨٠	المعدل
محاصيل حقلية	٦,٤	٤,٨	٥,٨	٥,٦
حمضيات	٧,٧	٥,٢	٧,٣	٧,٠
زيتون	١٤,٣	٣٨,٤	١٥,٩	٢٢,٨
خضروات	١٥,٨	١٣,٠	١٥,٦	١٤,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : زراعة وانتاج الخضروات في الضفة الغربية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٤

جدول رقم (٥)

مساحة وانتاج الخضروات المروية الرئيسية في الضفة الغربية (٨٣/٩٨٢)

المساحة بالدونم والانتاج بالطن

المحصول	دونم	طن
بندوره	١٢٦٩٠	٤٣٢٠٨
باذنجان	٦٥٣١	٢٦١٣٤
خيار	٨٨١٥	١٩٩١٣
بطاطا	٤٤٧٦	٩٨٢٨
بطيخ	٨٧٢٩	٢٩٨٥٢
شمام	٦٩١	١٤٧٧
بصل	٧٠٠	١٧١٩
المجموع	٤٢٦٣٢	١٣٢١٣١

المصدر : مديرية الاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة، عمان

جدول رقم (٦)

مساحات وانتاج الخضروات البعلية الرئيسية في الضفة الغربية ٩٨٣/٩٨٢

(المساحة بالدونم والانتاج بالطن)

المحصول	دونم	طن
بندوره	١٠٨٣٥	٧٣٨١
كوسا	٧٤٤٨	٣٦٨٧
بطاطا	٢١٤٢	١٦٩١
بطيخ	٢٣٨٩٤	٢٨٣٤٥
شمام	١٤١٠٢	١٥٢٣٠
بصل	١٠٣٢٣	٨٤٨٤
المجموع	٦٨٧٤٤	٦٤٨١٨

المصدر : السابق.

جدول (٧)

الضفة الغربية: المساحة المزروعة (دونم) والانتاج (طن)

لعام ١٩٨٣/٨٢

المحصول	دونم	طن
محاصيل حقلية	٥٣٦٤٩٧	٩٠٥٠٨
زيتون	٧٥٧٥٠٢	٥٧٢٢٨
عنب	٨٧٩٢٩	٥٨٨٨٨
اشجار مثمرة اخرى	١٥٢٩٠٥	٤٨٨٧٢
حمضيات	٢٥٠٠٠	٧٤١٨٤
خضروات مروية	٥٥١٣٢	١٦١٣٦٠
خضروات بعلية	٩٦٠٠٠	٧١٧١٩
المجموع	١,٧١٠,٩٦٥	

المصدر : مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط، وزارة الزراعة، عمان

جدول (٨)

الصادرات من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية

١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ (طن)

المحصول	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
حمضيات	٣٣٦١٨	٣٩٦٨٢	٣٩٠٦٦	٣١٦٦٦
فواكه اخرى	٤٤٧٦٧	١٧١٥١	١٩٥٨٠	١٤٢٣٢
خضروات	١٣٨٢١	٣٥٥٠٢	٤٩٤٨٠	٥٦٤٨٠

المصدر : مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط، وزارة الزراعة، عمان

جدول رقم (٩)

كمية الخضروات الرئيسية الواردة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية وعبرها
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

المحصول	طن
بطيخ	١٦٤٩٨
بندوره	١٥١٧٠
باذنجان	٧١٠٦
شمام	٣٠٢٤
بصل	٢٧٥٥
بطاطا	٢٥١٢
خيار	٢٢٧٦
المجموع	٤٩٣٣١

المصدر : مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط، وزارة الزراعة، عمان

جدول رقم (١٠)

مساحات وانتاج الاشجار المثمرة الرئيسية ما عدا الحمضيات في الضفة الغربية
١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

المحصول	دونم	طن
الزيتون	٧٥٧٥٠٢	٥٧٢٢٨
العنب	٨٧٩٢٩	٥٨٨٨٨
الموز	٤١٩٠	١٤٦٦٥
اللوز الأخضر	٨٠٦٤٣	٣٩١٠
البرقوق	٣٢١٦٢	١٢٨٩٧
المجموع	٩٦٢٤٢٦	١٤٧٥٨٨

المصدر : مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط، وزارة الزراعة، عمان

جدول رقم (١١)

كمية الخضروات المسوقة من الضفة الغربية حسب النوع والجهة المستوردة
١٩٨١ ـ ١٩٨٢ (الف طن)

المحصول	الضفة الشرقية		اسرائيل		استهلاك محلي	
	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٢
بطاطا	١,٤	٢,٥	١,٠	١,٠	١٤,٣	١٥,١
بندوره	٦,٦	٢٤,٧	١٨,١	١٤,٠	٤١,٠	٥٠,١
خيار	٣,٠	١,٩	١٠,٠	٩,٢	١٦,٩	١٦,٩
باذنجان	٤,٩	٩,٠	١٤,٧	١١,٦	٤,٥	٤,٥
كوسا	٠,١	ـ	٦,٥	٦,٤	٨,٥	٨,٥
قرنبيط	٠,١	٠,١	٣,٦	٣,٠	١٠,٠	٨,٥
ملفوف	٠,١	ـ	١,٠	١,٠	٤,٦	٤,٤
بصل يابس	١,٦	٢,٨	٥,٢	٣,٨	٣,٤	٢,٩
بطيخ وشمام	١٤,٥	١٨,٦	٥,٠	١,٩	٢٧,٥	١٨,٩
اخرى	١,٠	١,٠	٨,٧	٨,٩	١١,٢	١٢,٥

المصدر : زراعة وانتاج الخضروات في الضفة الغربية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٨٤.

جدول رقم (١٢)

الضفة الغربية: الانتاج والسوق المحلي والتصدير والاستيراد من الخضروات ١٩٨٠-١٩٨١ (الف طن)

السنة	المجموع الكلي	منتجات محلية	الاستيراد		للسوق المحلي	جهة التصدير		
			من اسرائيل	من غزة		للضفة الشرقية	لاسرائيل	لغزة
٩٨٠	٢١٦,٢	١٦٥و١	٣٨و٣	١٢و٨	١٤٩و٣	١٦و٨	٧و٨	٠و٢
٩٨١	٢٦١,٣	٢٠٢,٢	٣٩,٧	١٩,٤	١٤٧,٥	٣٧,٨	٧٥,٧	٠,٢

المصدر: زراعة وانتاج الخضروات في الضفة الغربية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح، نابلس، ١٩٨٤

جدول رقم (١٣)

مساحة وانتاج الخضروات في الضفة الغربية ١٩٨٠ - ١٩٨٢

السنة	المساحة (الف دونم)		الانتاج (الف طن)		المساحة (الف دونم)
	بعل	ري	بعل	ري	بدون بطيخ وشمام
٩٨٠	٦٢,٤	٤٦,٩	٤٥,٢	١١٤,٤	٥٨,٦
٩٨١	٨١,٤	٥١,٣	٧٢,٠	١٣٢,٩	٤٦,٧
٩٨٢	٨٥,٣	٥٣,٦	٤٨,٥	١٤١,٤	٦٠,٠

المصدر: زراعة وانتاج الخضروات في الضفة الغربية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٨٤.

جدول رقم (١٤)

مساهمة الخضروات في الضفة الغربية في قيمة الدخل الزراعي (نسبةمئوية)

نوع المحصول	١٩٧٩/١٩٧٨	٩٨٠/٩٧٩	١٩٨١/١٩٨٠
محاصيل حقلية	٦,٤	٤,٨	٥,٨
حمضيات	٧,٧	٥,٢	٧,٣
زيتون	١٤,٣	٣٨,٤	١٥,٩
خضروات	١٥,٨	١٣,٠	١٥,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: زراعة وانتاج الخضروات في الضفة الغربية، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٨٤

جدول رقم (١٥)

دخل قطاع غزة من بيع الحمضيات الى الجهات المختلفة ٩٧٩ - ٩٨٢ (مليون دولار)

الجهة	٩٨٠/٩٧٩	٩٨١/٩٨٠	٩٨٢/٩٨١
الضفة الشرقية والدول العربية	٣١,٥	٣٨,٥٠	٣٢,٣
شرق اوروبا	٩,٦	٦,٥٠	٨,٩
غرب اوروبا	٠,٠٣	٠,٤٠	٠,٠١
المجموع	٤١,١٣	٤٥,٤٠	٤١,٢١

المصدر : دراسة تحليلية لمشاكل الحمضيات في قطاع غزة، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح، نابلس ١٩٨٣

جدول رقم (١٦)

كميات الحمضيات بالطن المباعة من قطاع غزة لجهات مختلفة ١٩٧٩-١٩٨٢

الجهة	١٩٨٠/١٩٧٩	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٢/١٩٨١
الضفة الشرقية والدول العربية	١٠٧٣٨٠	١٢١٣٠٠	١١٦٧٠٤
شرق اوروبا	٣٩٨٢٥	٢٢١٧٤	٢٨٨١١
غرب اوروبا	١١٣	١٠٥٦	٥٥
الضفة الغربية	١٣٥٨	٤٠٧٣	١٩٦٩
عصير	٧٩٧٦	٩٢١٦	٩٢٤٣
تصنيع	٣٤٠٠	١٠٢٩٠	٢٤٥٤٥
توزيع مجاني	-	-	٤٠٠٠
اتلاف	-	-	٣٠٠٠
المجموع	١٦٠٠٥٢	١٦٨١٠٩	١٨٨٣٢٧

المصدر : دراسة تحليلية لمشاكل تسويق الحمضيات في قطاع غزة، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح، نابلس ١٩٨٣

جدول رقم (١٧)

المساحات الاجمالية للحمضيات في قطاع غزة خلال بعض السنوات

السنة	المساحة (الف دونم)
١٩٦٧	٨٠
١٩٧٢	٧٦
١٩٧٧	٧٤
١٩٨٢	٧١,٥

المصدر : دراسة تحليلية لمشاكل تسويق الحمضيات في قطاع غزة، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح، نابلس ١٩٨٣

جدول رقم (١٨)

الكميات المنتجة والمسوقة من الحمضيات في قطاع غزة

٩٦٦/٩٦٦ ـ ٩٨١/٩٨٢

الموسم	كمية الانتاج (الف طن)	الكميات المسوقة (الف طن) خارج القطاع	داخل القطاع
٩٦٦/٩٦٥	٤٥,٠	١٨,٠	٢٧,٠
٩٦٧/٩٦٦	٦,٠	٣٠,٠	٣٠,٠
٩٦٨/٩٦٧	ـ	ـ	ـ
٩٦٩/٩٦٨	١٠٧,٨	٩٧,٨	١٠,٠
٩٧٠/٩٦٩	١٤٠,٤	١٣٠,٤	١٠,٠
٩٧١/٩٧٠	١٧٥,٣	١٦٢,٣	١٣,٠
٩٧٢/٩٧١	١٧٩,٥	١٦٦,٥	١٣,٠
٩٧٣/٩٧٢	٢٠٥,١	١٩٢,١	١٣,٠
٩٧٤,٩٧٣	٢١١,٠	١٩٧,٠	١٤,٠
٩٧٥,٩٧٤	٢٠٣,٢	١٩١,٢	١٢,٠
٩٧٦/٩٧٥	٢٥٠,٦	٢٣٧,٦	١٣,٠
٩٧٧/٩٧٦	٢٤٠,٢	٢٢٧,٢	١٣,٠
٩٧٨/٩٧٧	١٩٠,١	١٧٦,١	١٤,٠
٩٧٩/٩٧٨	١٩٦,١	١٨٣,١	١٣,٠
٩٨٠/٩٧٩	١٧٤,٨	١٦١,٨	١٣,٠
٩٨١/٩٨٠	١٨٢,٦	١٦٨,٦	١٤,٠
٩٨٢/٩٨١	٢٠١,٣	١٨٥,٣	١٦,٠

المصدر : دراسة تحليلية لمشاكل تسويق الحمضيات في قطاع غزة، مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح، نابلس ١٩٨٣

الاجراءات الخاصة بنقل المنتوجات الزراعية من المناطق المحتلة الى الضفة الشرقية:

١ ـ يطلب من المعتمدين الزراعيين في الضفة الغربية تزويد وزارة الزراعة الاردنية بكشوفات موسمية تتضمن اسماء المزارعين والمساحات التي قاموا بزراعتها من كل محصول.ويطلب من كل مزارع او مفوض بنقل انتاجه الى الضفة الشرقية الحصول على شهادة منشأ معتمدة من المعتمد الزراعي ومصدقة من الجمعية التعاونية في المناطق التي يوجد فيها جمعيات تعاونية زراعية ومن الغرفة التجارية في المناطق التي لا يتوفر فيها جمعيات تعاونية زراعية. ومن ثم ترسل هذه الشهادات الى وزارة الزراعة في عمان.

٢ ـ تقوم وزارة الزراعة ووزارة شؤون الارض المحتلة بدراسة كل محصول ويتم اقرار المحاصيل والكميات التي سيسمح بادخالها الى الضفة الشرقية ومواعيد الادخال والانتهاء ويراعى في ذلك ادخال الفائض فقط عن حاجة المواطنين العرب حتى لا تفرغ الاسواق العربية في الضفة من الانتاج العربي وعدم فسح المجال امام المنتوجات الاسرائيلية في غزو اسواق الضفة.كما ويراعى ان تكون الكميات المسموح بها هي فعلا من انتاج المزارعين العرب.

كما ويراعى في ذلك الوضع الزراعي في الضفة الشرقية من حيث كمية الانتاج وموعده.

٣ ـ يتقدم المزارع او المفوض او الضامن بطلب الى وزارة الزراعة الاردنية للسماح له بادخال الكمية التي سيصرح له بادخالها اذ يمنح تصريحا من قبل وزارة الزراعة بناء على شهادة المنشأ ويصدق هذا التصريح من قبل وزارة شؤون الارض المحتلة ويبرز هذا التصريح للمعتمد الزراعي في الضفة عند شحن البضاعة حيث يقوم المعتمد بالكشف عليها في موضع التعبئة كما ويبرز هذا التصريح لدى المراقبين على الجسور لتدقيقه عند دخول البضاعة الى الضفة الشرقية. ويتم الكشف على البضاعة مرة اخرى في السوق المركزي بعمان من قبل موظفي وزارة الزراعة لتتطابق مع التصريح من حيث النوعية والوزن ويؤخذ التصريح بعد ذلك وترسل تقارير بالمخالفات الى وزارة الزراعة وتتخذ الاجراءات القانونية المناسبة بحق المخالفين والتي تشمل صاحب البضاعة وصاحب الشاحنة والسائق.

واذا كانت البضاعة مخالفة لشروط الادخال الرئيسية فيتم مصادرتها من قبل السلطات الأردنية

٤ ـ بالنسبة لادخال منتجات قطاع غزة فهي تخضع لنفس الاجراءات ولكنها تحمل شهادة منشأ مصدقة من الهيئة الخيرية هناك بدلا من المعتمد الزراعي حيث لا يوجد موظفون لوزارة الزراعة الاردنية في القطاع.

الصعوبات التي تواجه تسويق المنتجات الزراعية للاراضي العربية المحتلة:

١ ـ ارتفاع التكاليف للمنتوجات الزراعية بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج وتكاليف النقل والتخزين وزيادة الضرائب.

٢ ـ المنافسة الشديدة من قبل المنتوجات الاسرائيلية المدعومة وعدم توفر اية حماية للمنتوجات العربية وضيق السوق المحلي وعدم وجود اي دعم او اولوية لها في الاسواق العربية.

٣ ـ عدم توفر خدمات التسويق والتخزين في الاراضي المحتلة مما يدفع بالمنتجين الى تسويق كامل انتاجهم باسعار غير مناسبة.

٤ - صعوبات النقل والعبور من الجسور والقيود المفروضة او المنع المفاجيء الذي قد تتعرض له السلع لفترات مختلفة.

٥ - نقص السيولة بين ايدي المنتجين المالكين او المزارعين المشاركين او المستأجرين وعدم توفر تسهيلات الاقراض في المناطق المحتلة وخاصة في السنين التي يتعرضون فيها الى الخسائر مما يؤدي بالكثير منهم الى ترك الزراعة والعمل في اسرائيل.

٦ - الاوضاع السياسية في المنطقة بشكل عام والقيود التي وضعتها قوانين وانظمة المقاطعة العربية خوفا من تسرب المنتجات الاسرائيلية مع منتجات المناطق المحتلة.

المقترحات لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية للاراضي المحتلة في البلاد العربية:

لمواجهة العقبات والمخاطر التي يتعرض لها المزارعون العرب في الاراضي المحتلة والتي تهدف الى القضاء على الزراعة العربية لاجل تهجير اصحاب الارض الشرعيين والاستيلاء عليها فان هناك واجبات قومية واجراءات اقتصادية تستدعي ان يقوم بها المسؤولون العرب من اجل تسويق المنتجات الزراعية في الاراضي العربية المحتلة واهمها:

١ - تأمين تسهيلات ائتمانية للمنتجين والمصدرين في الاراضي المحتلة وذلك عن طريق انشاء صندوق عربي لهذا الغرض ويتولى هذا الصندوق تقديم الدعم للمنتجين وتقديم القروض للمصدرين وبفوائد رمزية.وتكون هذه القروض موسمية وقصيرة الاجل بحيث تسدد بعد اتمام عملية البيع وبحيث تستخدم هذه الاموال مرة اخرى ولنفس الهدف.

٢ - استحداث مراكز تدريج وتعبئة - يتوفر ذلك للحمضيات في قطاع غزة - لمختلف انواع الخضروات والفواكه بحيث يصبح باستطاعة منتوجات المناطق المحتلة الدخول وبدون صعوبة في الاسواق العربية والعالمية.

كما ان توفير مراكز التخزين المبردة ووسائط النقل تساعد في توفير اسعار مناسبة للمنتوجات الزراعية.فكثيرا مايعاني محصول العنب وغيره من مثل هذه المشكلة اذ يقوم التجار اليهود بشراء العنب من المناطق المحتلة باسعار بخسة ويتم تخزينه لديهم في البرادات ومن ثم يبيعونه في ظروف سعرية مناسبة. ويمكن تمويل انشاء مثل هذه المراكز من الصناديق العربية والاسلامية التي تعمل في مجال التنمية.

٣ - لا بد من فتح اسواق البلاد العربية امام الفائض من المنتوجات الزراعية للاراضي العربية المحتلة على ان تتولى هذه العملية جهة متخصصة تتمتع بالامانة والكفاءة الفنية والادارية وعلى ان تتعهد الدول العربية خاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي والعراق وسوريا ولبنان بتخصيص نسبة معينة من حاجة اسواقها المحلية من الفائض من هذه المنتوجات الزراعية وان يكون لهذه المنتجات ميزة مفضلة على اي منتوجات زراعية اخرى وان تباع في اسواق تلك الدول باسعار مدعومة.

وتتولى هذه الجهة المتخصصة عملية استيراد هذه المنتوجات من المناطق المحتلة وتوزيعها على الاسواق العربية بطريقة تضمن للمنتج ربحا معقولا يشجعه على الاستمرار بالتمسك والعمل في ارضه مع الالتزام الكامل بالاجراءات والانظمة الخاصة بالسلع الواردة من المناطق المحتلة.

عملية تهجير الفالاشا الى الكيان الصهيوني

عمر العمله

شكلت العملية السرية التي قامت بها سلطات الكيان الصهيوني لتهجير يهود الفالاشا الى هذا الكيان بعدا جديدا في آفاق الصراع العربي الصهيوني. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن غدت هذه العملية موضع اهتمام الاوساط الاسرائيلية والعربية والدولية. وتوالت على جميع الاصعدة التساؤلات والتفسيرات والتعليقات والتحليلات والتوقعات والاتهامات.

وكان من الأهمية في اطار الكشف عن هذه العملية متابعة حيثياتها الفكرية والعملية، ليس فقط بهدف التعرف على المخططات الصهيونية وفهم دينامية الكيان الصهيوني الاستيطاني كتكوين مهاجر فحسب وانما لتكون بمثابة تحذير خاص بما تنطوي عليه المخططات الصهيونية من مخاطر بعيدة المدى ومن ثم التنبه الى طبيعة العمل العربي المطلوب لمواجهة التحدي الذي تفرضه هذه المخططات.

التعريف بالفالاشا:

الفالاشاه «Falashas» في اللغة الاثيوبية مشتقة من كلمة بالاش في اللغة العبرية، ومعناها يهاجر او يدخل الارض عنوة او يهيم على وجهه. وهي تستخدم للاشارة الى الطائفة اليهودية الصغيرة الموجودة في الحبشة والتي تطلق على نفسها اسم «بيتا اسرائيل» وتعني قبيلة اسرائيل، ويبلغ عددها حوالي ٢٥ الف.

تم اكتشاف قبائل الفالاشا في بداية القرن الثامن عشر على يد الرحالة الاسكتلندي «جيمس بروس» اثناء قيامه برحلاته لاكتشاف منابع النيل في الحبشة، وقدر عددهم وقتها بمائة الف.

وأصل الفالاشا غير معروف، فهناك اكثر من نظرية في اقتفاء اثرهم، ويدعي الفالاشا انفسهم بأنهم يرجعون بأصلهم الى نبلاء القدس الذين رافقوا الامير مينيليك الى بلاده اثيوبيا منذ ثلاثة الاف سنة، وهذا الأمير هو ابن الملك سليمان من زوجته ملكة سبأ التي تزوجها سليمان في القرن الثاني عشر قبل الميلاد بعد ان زارته في القدس. ويعتقد بعض اليهود ان الفالاشا من اسباط يسرائيل العشرة

المفقودة. لكن التاريخ لا يؤيد حدوث زواج سليمان من ملكة سبأ كما أنه يدحض الاعتقاد بان الفالاشا من اسباط يسرائيل العشرة المفقودة.

ويعتقد بان هؤلاء قد اعتنقوا اليهودية على يد بعض التجار اليمنيين اليهود قبل دخول المسيحية بلاد الحبشة، او لعلهم اعتنقوا اليهودية عن طريق اليهود القادمين من جنوب الجزيرة العربية او عن طريق بعض اليهود الذين هاجروا من مصر واستوطنوا الحبشة، او عن طريق الجنود اليهود الذين كانوا يخدمون في الفرقة الرومانية على الحدود المصرية النوبية، او لعلهم من سلالة جالية تجارية استوطنت هناك وتغيرت معالمها بالاختلاط والتزاوج.

ويقول البروفسور جوزيف طوبيانا الاختصاصي في الحضارات الافريقية ان اصلهم الاسود وفهمهم الخاص للدين اليهودي يؤكد بانهم قبيلة اثيوبية اعتنقت الدين اليهودي بعد ان ادخلت عليه تعديلات تتناسب ومفاهيمهم المستمدة من وسط بيئتهم. ويضيف البروفسور طوبيانا ان الفالاشا ينحدرون بالاساس من «الاغاوا» وهو اقدم شعب سكن شمال اثيوبيا قبل ان يحكمهم الساميون الذين جاءوا من اليمن اثر انهيار مملكة سبأ واقاموا مملكة اسمها «الاقسوم» وان هذه المملكة انهارت في القرن الرابع الميلادي اثر خلافات عنيفة بين القبائل التي شكلتها. ومنذ ذلك الحين انقسم شعب «الاغاوا» بين ثلاث ديانات رئيسية، القسم الاول اعتنق المسيحية الارثوذكسية، القسم الثاني هاجر من المنطقة وسكن في منطقة اخرى اسمها «البابان» اما القسم الثالث فقد اعتنق اليهودية واقام في منطقة «الغوندور» التي كانوا ما يزالون يقيمون فيها حتى وقت قريب قبل ان يتم تهجير القسم الاكبر منهم الى الكيان الصهيوني.

ويؤكد البروفسور طوبيانا ان هذا هو السبب في ان الفالاشا لا يعرفون اطلاقا العبرية وهم يتكلمون اللغة الامهرية بعد ان اندثرت لغتهم الاصلية المسماه باسمهم «الغويانا».

وأول اتصال بين الفالاشا وسائر اليهود تم في القرن الخامس عشر الميلادي حيث اشار حاخام القاهرة في ذلك الزمن الى وجود اتصالات بينه وبين يهود لهم عادات غريبة في اثيوبيا. وفي عام ١٨٦٠ كان اول اتصال للمنظمات اليهودية الاوروبية معهم. ولكن الاتصالات بين الفالاشا وسائر يهود العالم لم تبدأ بصورة جدية الا بعد قيام الحركة الصهيونية. ففي عام ١٩٠٤ سافر الى منطقة الغوندور، حيث يقيم الفالاشا، أحد أعضاء الحركة الصهيونية العالمية ويدعى «جاك فيتلوفيتش» بعد ان حصل على مساعدة مالية من البارون اليهودي ادمون روتشيلد وكبير حاخامي باريس الحاخام زادوك كوهين. وقام فيتلوفيتش بتأسيس مدارس يهودية في قراهم وارسال الكثير من شبانهم للدراسة في الدول الاوروبية. وبعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ انشأ هذا الكيان بمساعدة من نظام الامبراطور هيلاسيلاسي حوالي خمسين مدرسة في منطقة الفالاشا من اجل تعليمهم العبرية والدين اليهودي، وتم ايضا ايفاد مئات الاطفال الى هذا الكيان لتعلم اللغة العبرية بالاضافة الى انشاء كلية للمعلمين في ارتيريا فضلا من تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والصحية لهم.

ولكن هذا النشاط الصهيوني بدأ ينحسر رويدا رويدا الى ان اقفلت آخر مدرسة كان قد انشأها الكيان الصهيوني في أواخر الستينات، وبعد ان باءت هذه الجهود المضنية من أجل تهويد الفالاشا بالفشل، وصل الامر ببعض قادة الحركة اليهودية العالمية والكيان الصهيوني الى حد الدعوة الى دفع الفالاشا الى اعتناق المسيحية والتجاوب مع نشاط الارساليات المسيحية.

تفاصيل عملية تهجير الفالاشا:

في العام ١٩٧٣ اعلن رئيس الحاخامين الشرقيين يهودية الفالاشا الصادقة، وفي العام ١٩٧٥ طبق عليهم قانون العودة الاسرائيلي. وبدأ الاهتمام بهجرة يهود اثيوبيا للكيان الصهيوني في عهد مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسبق الذي امر باعطاء اولوية لهذا الموضوع، وكان بيغن قد طالب جيمي كارتر الرئيس الاسبق للولايات المتحدة الامريكية عدة مرات بالعمل لدى النظام العسكري الاثيوبي للسماح بهجرة اليهود الاثيوبيين للكيان الصهيوني.

ومن ناحية ثانية كشفت صحف المعارضة الاسرائيلية ان مناحيم بيغن كان قد عقد في عهده اتفاقية سرية مع الرئيس الاثيوبي منغستو هيلامريام تتضمن تقديم الكيان الصهيوني اسلحة ومعدات لاثيوبيا مقابل تسهيل هجرة الفالاشا الى الكيان الصهيوني، وذلك بعد ان تم الاتفاق على ان يحافظ الكيان الصهيوني على سرية هذه الاتفاقية. ونتيجة لهذه الاتفاقية تم ارسال طائرة اسرائيلية الى اديس ابابا ونقلت ١٢٢ يهوديا الى الكيان الصهيوني. وهكذا كانت هذه الرحلة بداية ما يسمى «عملية موشيه»، ولكن هذه العملية اوقفت عندما اعلن موشه دايان وزير الخارجية الاسرائيلية وقتئذ في السادس من شباط عام ١٩٧٨ في مقابلة صحفية مع احد الصحفيين السويسريين عن وجود اتفاقية تتعهد اسرائيل بموجبها بتسليم اسلحة لاثيوبيا مقابل رحيل الفالاشا الى اسرائيل. عندها قام هيلامريام بايقاف الاتفاقية بعد ان شعر بان سره قد افشي.

ولكن عملية التهجير عادت وبصورة سرية ومستمرة عام ١٩٨٢ بفضل جهود بيجن الذي لم يتخل عن هدفه. وكانت السلطات الرسمية الاسرائيلية قد رفضت بادىء الامر الاعلان عن عدد مهاجري الفالاشا الذين وصلوا الى اسرائيل، الا ان صحيفة هتسوفيه الصادره في ١٥/٣/١٩٨٤ افادت بان عضو الكنيست الاسرائيلي مردخاي بن بوراث اعلن في نيويورك ان ما يقارب ٥٥٠٠ يهودي اثيوبي وصلوا الى اسرائيل منذ قيامها وان اكثرهم وصل عام ١٩٨٣.

وقد تكثفت عملية نقل يهود اثيوبيا الى الكيان الصهيوني بدرجة كبيرة منذ شهر تشرين الثاني الماضي بسبب المجاعة التي اجتاحت اثيوبيا.

وبحسب المعلومات المتداولة فان يهود اثيوبيا تركوا بيوتهم وانتقلوا الى منطقة ام ركوبة في جنوب السودان حيث اقيم لهم مخيم باشراف الامم المتحدة، ومن هناك نقلوا بطريقة الجو الى اسرائيل بواسطة شركة طيران بلجيكية تحمل اسم «ترانس اوروبيان ايروايز» وكانت تهبط يوميا، تقريبا، طائرة في اسرائيل تقل حوالي ١٦٥ يهوديا اثيوبيا، وأيدت صحيفة اللوموند الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ ٥/١/١٩٨٥ ذلك بقولها ان بعض الفالاشا الذين وصلوا الى اسرائيل قد صرحوا بانهم قدموا مباشرة من اديس ابابا الى تل ابيب ومن ناحية اخرى اعترفت شبكة التلفزيون الامريكية بان الولايات المتحدة مولت عملية النقل من السودان.

وعلى الرغم من ان السلطات الاسرائيلية امتنعت عن نشر العديد من التفصيلات المتعلقة بهجرة الفالاشا سواء في الداخل او في الخارج، فان عملية نقل الفالاشا الى اسرائيل استمرت بصورة سرية حيث كانت كل الانباء المتعلقة بتهجير الفالاشا تخضع للرقابة من جانب السلطات العسكرية الاسرائيلية. كذلك فان رئاسة الكنيست تمكنت من منع اثارة موضوع تهجير الفالاشا الى اسرائيل

للنقاش داخل الكنيست من أجل عدم المس بعملية التهجير هذه، حتى جاء يوم الخميس الثالث من كانون الثاني للعام الجاري حين كشفت الصحيفة الناطقة بلسان حركة غوش ايمونيم «نيكودا» النقاب عن عملية تهجير يهود اثيوبيا مستندة الى معلومات استقتها من «يهودا دومينيتز» مسؤول قسم الهجرة في الوكالة اليهودية. ومساء اليوم ذاته كان نبأ هذه العملية يتصدر العناوين الرئيسية لصحيفتي «يديعوت احرنوت» و «معاريف» الاسرائيليتين. وعندها اضطر الناطق بلسان الوكالة اليهودي «تسفي ايال» الى القول في حديث مع مراسل رويتر «ان عملية انقاذ يهود اثيوبيا ونقلهم بطريق الجو الى اسرائيل قد توقفت بسبب الضجة الاعلامية التي اثيرت حولها» وأضاف انه منذ تشرين الماضي تم نقل حوالي عشرة الاف يهودي اثيوبي الى اسرائيل،وعلى الفور شاع النبأ وتناقلته وسائل الاعلام في جميع انحاء المعمورة.

الحركة الصهيونية واستغلال الاطار العام للوقائع التاريخية من اجل دفع عملية الهجرة اليهودية:

ان المتتبع لتاريخ الحركة الصهيونية يجد ان هذه الحركة استطاعت ان تستغل الاحداث والوقائع التاريخية في سبيل خلق هجرة يهودية متدفقة الى فلسطين. ومتابعة لهذه الوقائع نجد ان الصهيونية استطاعت طوال الفترة السابقة الطويلة ان تحقق في هذا المجال انجازات كبيرة. ففي فترة الانتداب البريطاني برعت الحركة الصهيونية في استخدام اللاسامية لتهجير اليهود الى فلسطين عبر مختلف مراحل المشروع الصهيوني، فلقد اكدت الكثير من الوثائق التاريخية ان الحركة الصهيونية استغلت الممارسات النازية ضد الشعوب الاوروبية التي خضعت للاحتلال النازي من أجل تهجير اليهود الى فلسطين في الثلاثينات والاربعينات بعد ان ساهمت من وراء الستار بتسعير الممارسات اللاسامية ضد اليهود، فالحركة الصهيونية سلمت بيدها أعدادا من اليهود المسنين والمرضى الى الجزار النازي ونقلت الى فلسطين باليد الاخرى عشرات الالاف من اليهود الاطفال والشبان الاصحاء الذين استبد بهم الخوف والقلق.

وفي الفترة اللاحقة على قيام هذا الكيان، انطلقت الحركة الصهيونية لاشاعة جو من عدم الامن والاضطراب بين يهود البلاد العربية وذلك على اساس ما اسماه «الفريد ليلنتال» بخطة «خوِّف واستنفر» او «ادفع الى الامام ثم اسحب» وتطبيقا لهذا الاسلوب على اليهود العرب استخدمت الحركة الصهيونية ادوات كثيرة اهمها تفجير القنابل في الاحياء والمعابد اليهودية وتأليب السلطات على اليهود عن طريق الايحاء بوجود تعاطف يهودي مع اسرائيل وتوزيع منشورات منسوبة الى اليهود لهذا الغرض.

وهكذا نفذت الوكالة اليهودية عملية «البساط السحري» ونقلت جوا خلال الفترة ما بين كانون اول ١٩٤٩ وآذار ١٩٥٠ ٣٧٧٩٥ من يهود اليمن، كما نفذت عملية علي بابا التي نقلت خلالها فيما بين حزيران ١٩٥٠ وحزيران ١٩٥١ حوالي ١١٠ آلاف شخص من يهود العراق، هذا بالاضافة الى مئات الالاف من يهود دول المغرب العربي وليبيا الذين استقروا في اسرائيل خلال الخمسينات.

وتمكنت المنظمة الصهيونية العالمية مؤخرا من تحقيق انجاز جديد تمثل في اقتلاع يهود اثيوبيا من جذورهم وتهجيرهم الى الكيان الصهيوني بعد ان وجدت المبرر لذلك في مأساة المجاعة والقحط في اثيوبيا. هذه الواقعة ما كان يمكن ان تتركها المنظمة الصهيونية دون استغلال، فهي تبرزها على

صفحات الجرائد والمجلات وعلى شاشات التلفاز وتجعلها مادة لتقاريرها المستمرة لقد كانت اخبار القحط الذي اصاب افريقيا تتوالى منذ سنوات، ولكن ومنذ اشهر قليلة فقط لم نعد نسمع سوى اخبار المجاعة الاثيوبية والموت الاثيوبي، واخذت وسائل الاعلام والدعاية الصهيونية والغربية المتصهينة تطالعنا يوميا بصور ضحايا هذه المجاعة في اثيوبيا فقط متناسية المجاعة والقحط في افريقيا السوداء ككل.

ومن خلال هذا كله استطاعت المنظمة الصهيونية ان تقنع الضمير والرأي العام العالمي بان فلسطين هي وحدها التي تستطيع ان تضع حلاً لمشكلة اليهود الاثيوبيين الذين تفتك بهم المجاعة الاثيوبية.

الهجرة في العقيدة والاستراتيجية الصهيونيتين:

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما اذا كان الكيان الصهيوني بحجمه الحالي يعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية خانقة، حيث يستهلك أكثر مما ينتج، ويرتفع التضخم فيه الى اكثر من ٤٠٠٪ وترتفع ديونه الداخلية والخارجية الى حوالي ٢٦ مليار دولار ويرتفع العجز في ميزانه التجاري بمعدل سنوي يبلغ ٧٠٠ مليون دولار، ويتزايد فيه العنف والجريمة والفساد الاجتماعي وتتفاقم فيه مشكلة الفجوة الطائفية بين اليهود الشرقيين والغربيين وتظهر فيه مشاكل التكامل الوطني وتتفجر في داخله ازمة الهوية او الانتماء ويعاني من الانقسام بين المتدينين والعلمانيين، فبماذا يمكن تفسير مخططات الكيان الصهيوني لاستقدام اليهود الاثيوبيين اليه؟!

من المعروف ان الصفة الاساسية لاي كيان استيطاني انه تكوين مهاجر Formation Immigrant ، بمعنى انه يتكون وينمو عن طريق الهجرة وليس عن طريق النشأة التاريخية او التطور التاريخي الذي يميز غالبية المجتمعات المعاصرة. ولما كان الكيان الصهيوني خير تعبير عن هذا النموذج فاننا نجد انه منذ بداية النشاط السياسي الصهيوني وحتى الان لم تنقطع نداءات الحركة الصهيونية الى جميع الجاليات اليهودية في مختلف بلدان العالم للهجرة الى فلسطين تجسيدا لحلم الاستيطان الاستعماري فيها وجمع الشتات.

وتجدر الاشارة الى ان الحركة الصهيونية في السابق كانت تركز كثيراً على ان يهود الشتات بحاجة لاسرائيل بينما نلاحظ الان من خلال التصريحات الاسرائيلية التي تحذر من نضوب الهجرة وازدياد نسبة الهجرة المعاكسة وتعاظم ظاهرة تحول المهاجرين ـ وخاصة من يهود الاتحاد السوفيتي الى الولايات المتحدة واوروبا الغربية بدلا من التوجه الى اسرائيل، وانخفاض نسبة التكاثر الطبيعي لدى اليهود التي تساوي ١,٤ مقابل ٣,١ لدى العرب وتزايد ظاهرة الزواج المختلط. ان الشعار المذكور قد تحول ليصبح «ان اسرائيل بحاجة الى يهود الشتات».

وهذا التحول في الطروحات وان لم يكن قد أصبح الشعار الرسمي للحركة الصهيونية فانه يشير الى مأزق الحركة الصهيونية وفشل الكيان الصهيوني في أن يصبح مركز الاستقطاب للتجمعات اليهودية وبالتالي استمرار المشروع الصهيوني بنفس الزخم السابق، الأمر الذي جعل المسؤولين الاسرائيليين والمشرفين على الهجرة يرفعون عقيرتهم بالصراخ داعين الى ضرورة مراجعة ذاتية للخطط والاساليب التي تمكن من جذب اليهود في ما يسمونه المنفى الى الوطن الذي يطلبهم وهو اسرائيل،

والحد من تفاقم الهجرة المعاكسة. وقد برز ذلك بشكل واضح في الخطب والمناقشات التي دارت في المؤتمر الصهيوني السادس والعشرين ومن بعده المؤتمر السابع والعشرين وأخيراً المؤتمر الثلاثين.

كذلك فقد اتخذت المنظمة الصهيونية العالمية والحكومة الاسرائيلية عدة اجراءات الهدف منها الحد من الهجرة من اسرائيل وتنشيط الهجرة اليها. ومن هذه الاجراءات التي تم اتخاذها في عام ١٩٨٢ على سبيل المثال:

أ ـ تشكيل هيئة تنسيق مشتركة بين الحكومة الاسرائيلية وادارة المنظمة الصهيونية لوضع السبل اللازمة للحد من النزوح من اسرائيل واعادة النازحين من الولايات المتحدة.

ب ـ قيام المسؤولين الاسرائيليين وبخاصة العاملين في مجال الهجرة والاستيعاب بجولات في الدول التي تضم تجمعات اليهود لغرض ترغيبهم في الهجرة الى اسرائيل. كذلك نلحظ ان مجلس الوزراء الاسرائيلي عقد في شهر اذار من العام ١٩٨٤ جلسة استثنائية خاصة تقرر على اثرها تشكيل لجنة تضم عددا من كبار المسؤولين تتولى دراسة تصاعد الهجرة المعاكسة من اسرائيل والعمل على الحد منها.

والواقع ان الاهداف المباشرة التي تسعى الى تحقيقها الحركة الصهيونية من منطلق الهجرة الى الكيان الصهيوني تتمثل في ما يلي:

١ ـ ضمان تثبيت كيان اسرائيل وامنها. عن هذه العلاقة الوثيقة بين ضمان تثبيت كيان اسرائيل وامنها وقضية الهجرة يقول ليفي اشكول «نحن بحاجة الى تدفق عشرات الالوف من يهود العالم لينضموا الينا في بناء الدولة الاسرائيلية وضمان بقائها» ويقول بن جوريون «لن يكون هناك امن لاسرائيل بدون الهجرة».

٢ ـ ان قضية الدعوة الى تجميع الشتات في اسرائيل هي احدى المهام الرئيسية التي تواجه الصهيونية حاليا بهدف توسيع مدى المركز القومي اليهودي. فان لم يأت مع مرور الوقت عدد كبير من اليهود الى اسرائيل فان الحركة الصهيونية سوف تبدأ بفقد حيويتها. ان الصهيونية السياسية تعتمد حجة ان الحل الوحيد لمشكلة اللاسامية هو القومية اليهودية وبالتالي فان بقاء يهود العالم في مواطنهم الاصلية يبطل حجة الصهيونية بكاملها ويفقدها مفعولها. وفي هذا الصدد يقول ابا ايبان في كتابه ستار من الرمال «يمكن ان نعتبر الهجرة الدائمة الى البلاد بمثابة الطريق الحاسم لحل المشكلة اليهودية» وفي هذا الصدد ايضا كتب شموئيل شنيستر في صحيفة معاريف بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٩ «ان الصهيونية تختفي في حال عدم وجود هجرة.. ان الصهيونية بدون هجرة هي جسد بلا روح».

٣ ـ حشد اكبر عدد ممكن من السكان اليهود في فلسطين المحتلة لزيادة طاقة اسرائيل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية. وفي هذا الصدد يقول ابا ايبان «يمكن ان نعتبر الهجرة الدائمة الى البلاد بمثابة دعم لقوة اسرائيل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية».

٤ ـ تلبية مخططات اسرائيل التوسعية والاستيطانية. وفي هذا الصدد يقول ابا ايبان ان تنشيط الهجرة اليهودية من شأنه ان يعزز مكاسبنا في الحرب وان احتلال الاراضي وحده ليس كافيا فنحن بحاجة الى استيطان هذه الاراضي.

٥ ـ تعزيز فكرة التوازن الديموغرافي، بمعنى أنه في كل منطقة توجد بها كثافة سكانية عربية معينة تواجهها اسرائيل باستيطان يهودي ان لم يكن بنفس الكثافة فهو على الأقل قادر في الامد القريب على أن يتوازن معها. وفي هذا الصدد يقول عوزي بارعام رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب في الكنيست «من أجل الحفاظ على التوازن بين العرب واليهود في اسرائيل نحتاج الى هجرة بمقدار ٦٠ ألف مهاجر من اليهود سنوياً».

وهذا كله كاف لتفسير مخططات الصهاينة لاستقدام يهود الفالاشا والبحث عن أسباب جديدة تجعل من اسرائيل محط انظار اليهود في العالم.

استيعاب الفالاشا في الكيان الصهيوني:

اذا كانت الدولة الصهيونية قد نجحت في اقتلاع يهود الفالاشا من جذورهم واستقدمتهم الى كيانها، فان السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل تنجح هذه الدولة في استيعاب هؤلاء الجدد من مهاجري الفالاشا؟

اسحق نافون قال اثناء زيارته لبلدة سدووت يوم ١٩٨٥/١/٧ «ان المجتمع الاسرائيلي يقف الآن أمام امتحان حقيقي هو استيعاب الاثيوبيين من ناحية ثقافية واجتماعية» منوها بانه سيكون امتحاناً يومياً لجميع السلطات وجميع المواطنين .

وترتب على هذا أن قضية استيعاب مهاجري اثيوبيا الجدد في اسرائيل أصبحت في مقدمة القضايا الحيوية والخطيرة المطروحة على المجتمع الاسرائيلي ومؤسساته كلها بدون استثناء تقريبا.

والذي لا شك فيه ان الفالاشا برهان حي على ان خرافة النقاء العنصري التي تروج لها الصهيونية لا أساس لها من الصحة. فهم من الناحية الجسمية أفريقيون يشبهون غيرهم من الأحباش المسيحيين والمسلمين، لا يعرفون شيئاً عن اللغة البديشية او الثقافة البديشية لليهود الاوروبيين. فهم يتحدثون باللغات الافريقية السائدة حولهم لأن معرفتهم بالعبرية مقصورة على عدة كلمات، والعهد القديم الذي يعرفونه مكتوب بلغة الجفرية وهي لغة حبشية قديمة، كما أنهم لا يعرفون شيئا عن الكتب اليهودية الدينية الاخرى مثل التلمود، والغريب ان يهود الفالاشا اقتبسوا عن الديانة المسيحية نظام الرهنبة، فلديهم الرهبان والراهبات، وعلى الرغم من أن الفالاشا يقيمون شعائر السبت ويحتفلون بمعظم الأعياد اليهودية ويحافظون على الشرائع الخاصة بالختان والزواج، فان يهوديتهم تختلف بشكل جوهري عن اليهودية الحاخامية التلمودية. كما انهم لم يعرفوا الصهيونية أبدا، بالاضافة الى أنهم يشكلون شعبا بدائيا لم يتعرض بعد لأساليب الحياة الغربية وتعقيداتها الحضارية.

فالهوة الثقافية التي تفصلهم عن الكيان الذي استقبلهم سحيقة جدا.

ولذلك سوف يشكلون مع باقي الجماعات اليهودية خليطاً معقداً من مجتمعات بشرية شديدة التنافر تفتقر الى الحدود الدنيا من التجانس والانسجام الاجتماعي والنفسي والثقافي الأمر الذي يترتب عليه زيادة حدة مشاكل التكامل الوطني وزيادة تفجير أزمة الهوية أو الانتماء فضلا عن أنهم سيكونون مشروعاً اقتصادياً مكلفاً اذ لا يوجد لديهم مهارات فنية ومهنية أو ممتلكات رأسمالية.

ومما يزيد في حدة المشكلة تعقيدا هو ما يتطلبه هؤلاء المهاجرون الجدد من خدمات صحية واجتماعية وتعليمية، ذلك ان تجميعهم كان أمرا ممكنا، اما استيعابهم فهو مستحيل دون اهتمام خاص بمشاكلهم. وهناك أيضا ثمن نفسي للتطور العصري سوف يعاني منه هؤلاء المهاجرون الجدد من الفالاشا وهو أحساسهم بالاغتراب فضلا عن انهيار الهيكلية الاجتماعية التي كانوا يعيشون ضمن اطارها في موطنهم الاصلي، ولن يكون هناك موضع للمقارنة بينهم وبين اليهود الغربيين فامورهم لن تكون احسن حالا من امور اخوتهم من يهود اثيوبيا الموجودين سابقا في الكيان الصهيوني ـ وللعلم فقط ـ نبين هنا اوضاع اليهود الاثيوبيين الموجودين سابقا في الكيان الصهيوني، وذلك من خلال الحديث الذي تحدث به ممثلو هؤلاء يوم ٢١/٢/١٩٨٤ أمام وزير التعليم الاسرائيلي «زفلون هامر» عن الظلم والاذلال اللذين لحقا بهم من جانب الحكومة الاسرائيلية من ناحية استيعابهم واعربوا فيه عن غضبهم من الصورة التي برزت لهم في اسرائيل، وأضافوا أن الكثيرين منهم يعانون من ازمة نفسية وثقافية لا يجوز تجاهلها. وكذلك من خلال مؤتمر علماء الانتروبولجيا الذي عقد في اواخر شهر فبراير ١٩٨٤ في مدينة بئر السبع والذي تعرض لموضوع مهاجري الفالاشا. وشارك فيه كل من الدكتور ميشال اشكينازي من جامعة بن جوريون في النقب والدكتور جيفري هالبير وهو عالم انثروبولجي من الجامعة العبرية. حيث قال الدكتور اشكينازي ان مهاجري الفالاشا مروا بتجربة صعبة هي الانتقال السريع من مجتمع زراعي بدائي الى مجتمع صناعي متطور مما شكل صعوبة امام المسؤولين في تعاملهم مع هذا الوضع الخاص.

وأضاف أن عملية استيعابهم ادت الى تركهم يتخبطون في وضع يعتمدون فيه كلياً على أنفسهم، أما الدكتور هالبير فكشف النقاب عن ان يهود الفالاشا لا يتلقون تعليما جيدا بعد وصولهم وانتقد الحكومة الاسرائيلية مشيراً الى أن التعجيل في دمج الاثيوبيين في المجتمع الاسرائيلي كان عملية سريعة ومصطنعة، وكشف عن أن معظم اليهود الاثيوبيين لم يغادروا مراكزهم أبداً منذ قدومهم الى اسرائيل وبالتالي فانه ليست لديهم أية خبرة في عمليات التغيير التي تحدث فتنمو بالتالي لديهم حالة من الاتكالية الكلية.

بل ان الدكتور هالبير في تصريح له بعد المؤتمر بفترة وجيزة قال ان الوكالة اليهودية حاولت القضاء على شرعية الثقافة الاثيوبية وتحويل المهاجرين الى مجموعات دينية اشكنازية، وكشف عن ان هناك حالات من الفقر المدقع التي وصلت حد الجوع في مراكز الاستيعاب في بئر السبع وعدد كبير من محاولات الانتحار نتيجة الشعور بالاتكالية المطلقة، وعبر عن رأيه في انه اذا ما حاولت الحكومة الاسراع في عملية الاستيعاب فسوف يترتب على ذلك الكبت والتشتيت والتفتت بين تلك الفئة، فهو يرى ان عملية الاستيعاب الطبيعية تتطلب جيلين أو ثلاثة أجيال.

كما يمكن القول بان امورهم لن تكون ايضا احسن حالا من امور اليهود الشرقيين «السفاراديم» بشكل عام. هذه الامور هي التي سوف تذكرهم بضآلة مكانتهم: فموقعهم في النظام السياسي سوف يكون محدودا جدا اذ ان المتتبع لانماط التفاعلات السياسية داخل المجتمع الاسرائيلي سوف يكتشف ان اللعبة السياسية يحتكرها اليهود الغربيون احتكارا يكاد يكون كاملا، وهذا يشكل نوعا من التمييز السياسي. أما موقعهم في النظام الاقتصادي والاجتماعي فسوف يمثل نوعا آخر من التمييز يتبدى في عدد من المظاهر: ففي مجال العمل سينضوون تحت ما يسمى بالاعمال غير الماهرة وعملهم سيكون أقل

انتظاما وأدنى قيمة، وفي مجال الدخل سيكون دخلهم أقل، وفي مجال التعليم سيكونون في قاع الهرم التعليمي، وفي مجال الاسكان سيعيشون في ظروف سكنية سيئة وفي احياء سكنية فقيرة مزدحمة قذرة.

ثم هناك ايضا الخلاف حول تعريف من هو اليهودي، حيث تدور مناقشات حامية حاليا في اسرائيل حول صحة يهودية الفالاشا، وهناك شكوك في انتماءاتهم الى اليهود. وقد طالب عدد من حاخامات اسرائيل انكار يهودية الفالاشا، ويوجه حاخامات اسرائيل اتهامات علنا الى الزعماء الروحيين للفالاشا ويصرون على ان يغطس الفالاشا في احواض وسط الطقوس لكي يتطهروا من اي تلوث. وفي غضون ذلك بدأ الزعماء الروحيون للفالاشا يهاجمون الدوائر الدينية اليهودية في اسرائيل ويتهمون يهود اسرائيل بانهم ليسوا انقياء في ممارسة الطقوس اليهودية.

فرجل الدين اليهودي الكبير الاثيوبي «ماناس هايل» اعلن ان طريقة ذبح الحيوانات على النحو الذي يتبعه اليهود في اسرائيل لا تتفق مع التوراة، وأضاف انهم يمسكون السكين باليد اليسرى ولا يوجهون رأس الحيوان في اتجاه معبد القدس، كما ينتقدهم بما يتعلق بقوانين الزواج. ويرفض الزعماء الروحيون للفالاشا الاستحمام في احواض وسط طقوس دينية معينة حسبما يصر على ذلك رجال الدين اليهودي في اسرائيل بل ان زعماء الفالاشا منعوا طائفتهم من الاستحمام في هذه الاحواض.

ومع كل هذا، فمن السذاجة القول بانه ليست هناك عوامل تدفع نحو الحد من استيعاب الفالاشا ومن ثم تساعد على امكانية بروز مجتمع اسرائيلي أكثر تماسكا وتجانسا.

ففيما يتعلق بالانقسام الى شرقيين وغربيين، هناك محاولات خلق ما يعرف بالطبقة المختاره من المثقفين من اليهود الشرقيين لتأكيد امكانية رفع مستوى هؤلاء للاسراع بعملية الاندماج الكامل. واليهود الشرقيون من جانبهم لا ينتظرون، فهم يتخلون طواعية عن خصائصهم فيغيرون اسماءهم ويسعون للزواج من الاوروبيات. كذلك لا ينبغي التقليل من أثر اختفاء القيادة الفردية وقيام القيادة الجماعية كأحدى نقاط التوازن التي تسمح بنوع من الترابط ولو المؤقت بين الشرقيين والغربيين.

وفي المقابل، هناك جهود حثيثة تبذل من اجل تسهيل عملية استيعاب الفالاشا. وينبغي الا ننسى الدور الذي تلعبه المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة في استقبال المهاجرين الجدد. وضمن هذا الاطار نورد ما قاله يهودا دونفيتس مدير قسم الهجرة في الوكالة اليهودية بأن يهود الفالاشا الذين وصلوا الى اسرائيل ضمن عملية التهريب المعروفة ارسلوا الى المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية للاستيطان فيها، وما ذكرته صحيفة الانباء الاسرائيلية في عددها الصادر يوم ٢٠/١/١٩٨٥ من ان ستين عائلة من يهود الفالاشا الجدد تم توطينهم في مستعمرة كريات اربع بمنطقة الخليل في الضفة الغربية المحتلة. وينبغي أيضا الا ننسى دور الجيش الاسرائيلي في عملية استيعاب المهاجرين الجدد. وضمن هذا الاطار افادت الانباء الواردة من الكيان الصهيوني من انه تم اقامة معسكرات لمهاجري الفالاشا الجدد من قبل الجيش الاسرائيلي وان الشباب منهم قد نظموا في صفوف «الجدناع» تمهيدا لالتحاقهم بالجيش. ومما يجدر ذكره ان «الجدناع» حركة نشأت اثناء الحرب العالمية الثانية ثم وضعت عام ١٩٤٩ تحت اشراف الجيش وكل من وزارتي التعليم والدفاع وهي تضم الشباب بين سن الرابعة عشرة والثامنة عشرة، ومن خلال المعسكرات التدريبية تسعى «الجدناع» الى غرس روح الولاء لاهداف الجيش بين الشباب كما انها تشبه الناحال من حيث اقتران التدريب العسكري فيها بالتدريب الزراعي.

وفيما يتعلق بيهودية الفالاشا، فكثيرا ما صورت المشكلة على انها ستظل احدى المشاكل الهامة التي تواجه عملية استيعاب الفالاشا، غير انه في مواجهة هذه المشكلة نشير الى أن مسألة ان يهوديتهم حسمت عام ١٩٧٥ عندما اعترفت الحاخامية بان طلائع المهاجرين (الفالاشا) ينتمون الى الديانة اليهودية. وذلك بعكس الزنوج العبرانيون في الكيان الصهيوني من الاصل الامريكي والهندي والافريقي والمهددين بالطرد حيث رفض الحاخام الاكبر في اسرائيل اطلاق اسم يهود على هؤلاء الزنوج ودعا الى طرد المتواجدين عن طريق قرار وزاري وليس قضائي اذ ان اقامتهم غير شرعية، اذ لم يتم تمديد اقامتهم منذ عام ١٩٧٠. وعلى اية حال فثمة عوامل تدفع للاستيعاب واخرى تضغط نحو العكس.

مجموعة اعتبارات :

عند معالجة عملية تهجير الفالاشا فانه من الضروري ان يتم القاء الضوء على مجموعة من الاعتبارات :

اولا : تستتر وراء عملية جلب الكيان الصهيوني لليهود الاثيوبيين دوافع صهيونية سياسية تمتد الى ما وراء الاطار الجغرافي لهذا الكيان. ولعل أهمها :

أ - القيام بعملية تنظيف للصورة العالقة في ذهن الرأي العام العالمي والتي تمزج بين الصهيونية والعنصرية والتي بلغت ذروتها في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ (٣٠) بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، فجلب اليهود الاثيوبيين يعتبر في حد ذاته محاولة نفي لفكرة المزج بين الصهيونية والعنصرية الامر الذي يشكل مدخلا لعودة العلاقات الاسرائيلية الافريقية وللتغلغل الاسرائيلي في القارة السوداء والذي كان موضوع العنصرية ولا يزال يقف عائقا امام عودة هذه العلاقات وامام التغلغل الاسرائيلي.

كذلك فان دولة الكيان الصهيوني وعن طريق يهود الفالاشا ذوي العرق الاسود تسعى من خلال دفعهم ثانية نحو افريقيا السوداء الى ان تخلق لنفسها انكشارية جديدة في منطقة هي في حاجة الى ان تدعم بداخلها نفوذا دائما وثابتا.

ب - لقد اضحى من المعروف ان المجتمع الاميركي يشهد تطورا في احد جوانبه يتمثل في التطور الكمي والكيفي للاقلية السوداء التي لا تستطيع الا ان تصطدم في مصالحها بالاقلية اليهودية التي ظلت حتى هذه اللحظة تنتزع مركز الاقلية الاولى من حيث الانتفاع بجميع مزايا المجتمع الامريكي كمجتمع اقليات، الامر الذي سيؤدي الى تقلص في نفوذ الاقلية اليهودية وازدياد نفوذ الاقلية السوداء والذي لا بد وان يؤدي الى تأثير داخل الادارة الامريكية ولو باتجاه التخفيف من قوة المساندة للوجود الاسرائيلي وتدعيم عنصر الحياد في السياسة الاميركية ان لم تؤد الى خلق عناصر جاذبة مع القضية العربية.

وهنا ينبغي ان لا ننسى ان سود الولايات المتحدة لا ينسون اصلهم الافريقي، فنحن نلحظ في الفترة التاريخية الحاضرة محاولة مفكري السود وقادتهم اعادة صلة او علاقة مباشرة بين زنوج الولايات المتحدة وشعوب قارة افريقيا التي جاء منها اجدادهم في السلاسل.

وبلا شك فان سود الولايات المتحدة يتألمون لمشاهد ابناء عرقهم الذين يفتك بهم الجوع والعطش والمرض وربما يشعرون بالامتنان والسرور من قيام الكيان الصهيوني بانقاذ ابناء عرقهم من الكوارث التي تفتك بهم.

وهكذا فان انقاذ يهود اثيوبيا وجلبهم الى الكيان الصهيوني يشكلا مدخلا الى محاولة اعادة اللحمة للتحالف التاريخي بين الاقليتين اليهودية والسوداء في الولايات المتحدة. ومن ثم تفادي الاصطدام مع الاقلية السوداء وبالتالي احتواء الاثار المترتبة على نمو وتصاعد القوة السوداء في المجتمع الامريكي. ونحن هنا لن نذهب بعيدا، فالانباء طلعت علينا بخبر مفاده ان الزعيم الزنجي القس جيسي جاكسون بعث ببرقية تأييد الى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك يعلن فيها عن استعداده لتقديم المساعدات الممكنة لاتمام ترحيل يهود اثيوبيا الى الكيان الصهيوني.

ثانيا: ان المتتبع للدعاية الاسرائيلية في مخاطبتها للرأي العام العالمي وهي تتحدث عن عملية تهجير الفالاشا يلحظ انها تتمحور حول العناصر التالية :

أ - الدعاية الاسرائيلية سارت بمنطق مزدوج: منطق ايجابي ومنطق سلبي. الاول يدور حول تأليه الطابع القومي اليهودي، وذلك باظهار اسرائيل بانها دولة المثل الانسانية ودولة الانقاذ اليهودي. والثاني حول تشويه الطابع القومي العربي وذلك باظهار العرب على انهم قوم متخلفون انانيون وان نظام الحكم العربي نظام متعصب لا يريد سوى مواجهة الدولة العبرية والتخلص منها. وابتداء من هذا المنطلق يحدثنا رئيس الدولة العبرية حاييم هيرتزوغ في خطاب له في الجامعة العبرية بالقدس يوم ١٩٨٥/١/٧ فيقول «ان العرب لم يقوموا بأي عمل من اجل اخوانهم الذين تركوهم يذوون في مخيمات اللاجئين في الوقت الذي استوعبت اسرائيل واعادت استقرار مئات الاف اليهود اللاجئين من البلاد العربية التي كان في استطاعتها بثمن انتاج نفط يوم واحد فقط انقاذ جميع اللاجئين الفلسطينيين من محنتهم ولكنهم لم يفعلوا ذلك. ان هؤلاء العرب يحتجون الان ضد عملية انقاذ انسانية لا مثيل لها».

ب - استخدام الاساطير اليهودية واعادة كتابة التاريخ كوسيلة من وسائل الدفاع عن الطابع القومي اليهودي، اي التأكيد على ذاتية المجتمع اليهودي وتميزه عن غيره. فالدولة العبرية نظرت الى عملية عودة الفالاشا التي اعطتها اسم موسى، اهم قائد في التاريخ اليهودي ومتلقي الشريعة، لتربط بينها وبين اتباعه من اليهود الذين قادهم في عملية الخروج من مصر «دار العبودية» الى فلسطين والذين تاهوا في صحراء سيناء وانتشروا بين دول المنطقة.

جـ - بعث الثقة والايمان في الفكرة الصهيونية حول وجود الامة اليهودية. فمن المعروف ان الفكرة الصهيونية هي محاولة لبلورة تصور قومي لليهود، بل انها تزعم ان هناك قومية يهودية كانت قائمة بالفعل منذ آلاف السنين ويحاول الصهيونيون بشتى الوسائل اثبات هذا الزعم. وابتداء من هذا المنطلق خرجت الصحف الاسرائيلية علينا تحمل عناوين بارزه تشيد بوصول اليهود الاثيوبيين باعتباره «انتصارا للفكرة الصهيونية».

د - التضخيم المضطرد لمظاهر النجاح الذي تحققه الدولة العبرية. وابتداء من هذا المنطلق يحدثنا وزير الاستيعاب الاسرائيلي «يعقوب تسور» يوم ١٩٨٥/٢/٧ في مقابلة له مع الصحفيين لدى

وصوله مطار بن غوريون قادما من الولايات المتحدة فيقول «ان عملية نقل يهود اثيوبيا الى اسرائيل اثارت اعجاب الرأي العام اليهودي».

ثالثا: قال شمعون بيريز رئيس وزراء الكيان الصهيوني في خطاب القاه في الجامعة العبرية يوم ٧/١/١٩٨٥ «لن يهدأ لنا بال الى ان يعود جميع اخواننا واخواتنا من اثيوبيا الى الوطن بسلام».

وهذا القول له دلالات واضحة وهي ان عملية الكيان الصهيوني لتهجير الفالاشا وان توقفت الا انها لن تنقطع، بل سوف يعمل هذا الكيان على احيائها مرة اخرى عندما تحين الظروف المناسبة لذلك، الامر الذي يعني جلب عشرة الاف يهودي اثيوبي آخرين مازالوا في الخارج.

يضاف الى ذلك طمأنة وتهدئة خواطر اليهود الاثيوبيين الذين وصلوا قبل توقف العملية بان دولة الكيان الصهيوني ستستمر في العمل على جمع شملهم مع باقي اخوتهم وعائلاتهم الذين مازالوا في الخارج، حيث ان هؤلاء عبروا عن سخطهم لنشر اخبار العملية التي ادت الى توقفها، الامر الذي قد يعرض عائلاتهم المتبقية للخطر.

رابعا: ذكرت الصحف الاسرائيلية ان تكلفة اقامة المهاجرين الجدد من يهود الفالاشا ستصل الى ٣٠٠ مليون دولار خلال العامين القادمين. وهذا يعني ان الكيان الصهيوني الذي يعيش حالة عجز مالي مستمر لا يمكنه اعتمادا على مصادره الخاصة تحقيق هذا الهدف ولا بد له من الاستعانة بالمساعدات والدعم المالي من الخارج. وهنا تأتي اهمية الدور الامريكي في تحقيق هذه المستلزمات. وضمن هذا الاطار افادت الانباء الاسرائيلية ان وزير الاستيعاب الاسرائيلي توجه الى الولايات المتحدة للمطالبة بالمزيد من المساعدات الامريكية لهذه الغاية. ومما يجدر ذكره ان الولايات المتحدة قدمت ١٢,٥ مليون دولار كمساعده لاسرائيل لتوطين المهاجرين الاثيوبيين فضلا عن ان الولايات المتحدة هي التي مولت عمليات نقل هؤلاء اليهود الاثيوبيين.

خامسا: ان سلطات الكيان الصهيوني تذرف دموع التماسيح على يهود اثيوبيا في الوقت الذي تدوس فيه كل يوم وكل ساعة كل الحقوق المتعلقة بعرب فلسطين وتخلق المآسي والالام لهذا الشعب. وما هدفها من جلب يهود اثيوبيا تحت دعاوي انسانية عاطفية الا لتحويل الرأي العام العالمي عن المآسي التي تحدثها هذه السلطات في الاراضي العربية المحتلة. كذلك فان سلطات هذا الكيان وهي تقوم بتهجير الفالاشا وزرعهم في المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة انما تتحدى القانون الدولي وتزدري بمساعي السلام في المنطقة.

سادسا: يخطيء من يعتقد ان سياسة الكيان الصهيوني تتبدل بتبدل الحكومات. فالتمسك باهداف اسرائيل الكبرى يرجع الى انها لا تتعلق باعتبارات مصلحية او تطلعات تفاخرية بل انها ترتبط لدى الاسرائيليين بمفاهيم دينية ترجع الى اسطورة ارض الميعاد التي قيل ان الرب وعد بها ابراهيم وذريته والتي تقع من النيل الى الفرات وفق تفسيرهم للتوراه. ومن هنا فهي اهداف مرتبطة بعقيدة دينية ثابتة لا رجوع عنها بتغير الحكومات او تبديل الوسائل والاساليب، خاصة وان اسرائيل دولة دينية حريصة كل الحرص على التمسك بما تنادي به الديانة اليهودية وفق التفسيرات الصهيونية لها.

سابعا: ان الهدف الاول للحركة الصهيونية في تصور جميع الاحزاب الاسرائيلية هو تجميع كل يهود العالم في أرض الميعاد، وقد تختلف تقديرات اعداد اليهود في الشتات، وقد تتباين ابتداء من قرابة

ثلاثين مليون كحد أدنى الى عشرة ملايين كحد أقصى، ولكن الذي لا شك فيه ان اسرائيل بوضعها الحالي لا تمثل أكثر من ثلث يهود العالم. وفي هذه الرقعة المحدودة اين يمكن استقبال ضعف عدد اليهود والمقيمين حاليا في اسرائيل؟ ان الأرض الفلسطينية تتميز بضآلة الثروات الطبيعية وشح الموارد المائية فان ظلت اسرائيل في هذه الرقعة المحدودة والمفتقرة الى الموارد الطبيعية فكيف تستطيع ان تستقبل مهاجرين جدد بهذا العدد وتلك الضخامة؟ ولذلك فان تيار الهجرة المتصل سوف يفرض عليها حتما التوسع على حساب الدول العربية المجاورة، وهذا يفسر لنا لماذا لم تقبل اية حكومة في اسرائيل ومنذ نشأتها حتى اليوم ان تضع لها حدودا قومية. ان الدولة الوحيدة في العالم التي ترفض صراحة ان ترسم خريطة حدودها الدولية هي فقط اسرائيل.

ثامنا: ان الدولة العبرية تنظر الى عملية تهجير الفالاشا على انها بداية لموجة من الهجرات اليهودية الى فلسطين المحتلة، ومدخلاً الى انقاذ عملية الهجرة التي بدأت تشهد انحساراً ملحوظاً منذ العام ١٩٧٤، فالمتتبع للدعاية الصهيونية والغربية المتصهينة يلحظ التركيز على ما يسمى الاوضاع والظروف المأساوية التي يعيشها اليهود في كل من الاتحاد السوفيتي والهند والصين، خاصة وان مصادر الهجرة في شمال افريقيا والشرق الاوسط قد استنزفت ولم يعد امام الحركة الصهيونية من مصادر للهجرة غير هذه الدول، أما الولايات المتحدة التي يوجد فيها أهم وأكبر جالية يهودية، فمن المعروف ان الحركة الصهيونية في تخطيطها باقية على هذه الجالية هناك لما تسهم به بشكل ممتاز في مجال الهبات والمساعدات للكيان الصهيوني فضلا عن تأثيرها على مسارات السياسة الخارجية للدولة الامريكية المساندة للوجود الصهيوني.

تاسعا: ان الدولة العبرية ما كانت تستطيع ان تقوم بعملية تهجير الفالاشا لولا غياب التضامن العربي ووحدة الصف والكلمة والهدف ولولا غياب الوجود العربي الذي تراجع على الساحتين الدولية والافريقية.

المصـــادر:

١ ـ الصحـــف:

الرأي: ١١/١/١٩٨٥، ١٣/١/١٩٨٥
الدستور: ١٩/٣/١٩٨٤، ٢٤/٤/١٩٨٤، ١٢/١/١٩٨٥، ١٥/١/١٩٨٥.

القـــدس: ٥/١/١٩٨٥، ٦/١/١٩٨٥
الانباء الاسرائيلية: ٧/١/١٩٨٥
هتسوفيه الاسرائيلية: ١٥/٣/١٩٨٤

٢ ـ المجلات:

كل العرب: العدد «١٢٥» ١٦/١/١٩٨٥ ص ٢٨ـ٣١
الطليعة العربية: العدد «٨٨» ١٤/١/١٩٨٥ ص ١٢ـ١٤، العدد «٨٩» ٢١/١/١٩٨٥، ص ٥، ص ٦ـ٧، ص ٩
الحـــوادث: ١١/١/١٩٨٥، ص ٧، ص ٢٣

٣ ـ الدوريات:

مجلة الارض: العدد «٢١» ٢١/٧/١٩٧٩ ص ٢٩ـ٣٠، العدد «٨» ٧/١/١٩٨٣، ص ١٢، العدد «١٢» ٧/٣/١٩٨٣ ص ١٩ـ٢٠ ص ٢٥

مجلة الموقف العربي «القاهرة»: العدد «١٥» يوليو ١٩٧٨، ص ٥٥ ص ٩٩ـ١٠٣، العدد «١٨» اكتوبر ١٩٧٨ ص ٨٠ـ٨٧، العدد «٢٩» سبتمبر ١٩٧٩، ص ١١٠ـ١١٢، العدد «١٥» يناير ١٩٨٠ ص ١٣١ـ١٣٥، العدد «٥٤» اكتوبر ١٩٨٤ ص ٤٨ـ٥٣

نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس «عمان» العدد «١٧» ١/٣/١٩٨٤، ص ٤، ص ١٢، العدد «١١٩» ١/٥/١٩٨٤ ص ٤، ص ٥، ص ١٨

٤ ـ الكـــتب :

- **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، رؤية نقدية، د. عبدالوهاب محمد المسيري (تأليف واشراف) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٥، ص ٢٨١
- **الصهيونية والعنصرية**، احمد يوسف القرعي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، يناير ١٩٧٧، ص ٥
- **استيعاب المهاجرين في اسرائيل**، محمد السيد سعيد واميره سالم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، فبراير ١٩٧٨، ص ٤
- **اليهود العرب في اسرائيل احتمالات العودة واتجاهاتها**، وحيد محمد عبدالمجيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، اغسطس ١٩٧٨، ص ٥٠ـ٥٢
- **الامن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه**، لواء عدلي حسن سعيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٢٣١ـ٢٤٠
- **نظره على الخطر، دراسة عن الاستراتيجية السياسية لاسرائيل**، حاتم صادق، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨، ص ٨٠ـ٨٢ ص ١٢٠
- **سياسة اسرائيل الخارجية، اهدافها ووسائلها وادواتها**، ابراهيم العابد، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨، ص ٩ـ٢١
- **المرتكزات النفسية للفكرة الصهيونية، مقدمة لدراسة الخصائص النفسية للمجتمع الاسرائيلي**، عبدالرحمن غنيم، منشورات الطلائع، دمشق ١٩٧٣، ص ١٥ـ١٦، ص ١٠١ـ١٠٣.
- **الحرب النفسية في المنطقة العربية**، د. حامد ربيع، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، بيروت ١٩٧٤، ص ٦٠، ص ٢٣٢
- **الدعاية الصهيونية**، د. حامد ربيع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٥، ص ١٤٩ـ١٥٠
- **تأملات في الصراع العربي الاسرائيلي**، د. حامد ربيع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦، ص ١٧١ـ٢١٨
- **نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط**، د. حامد ربيع، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٨٠

اثر الاحتلال الاسرائيلي على اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة

برايان فان اركادي

في عام ١٩٦٧ لم تتصور الحكومة الاسرائيلية أو تحاول تنفيذ أية خطة منهجية واسعة النطاق بهدف تبديل الهيكل الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة ـ رغم أن ضمّ القدس حمل معه نتائج اقتصادية بالغة الأهمية ولا مفرّ منها . كذلك لم تكن هناك خطة إسرائيلية رئيسية لتغيير العلاقات الاقتصادية الخارجية للمنطقتين المحتلتين ولا رؤية بعيدة المدى للمستقبل الاقتصاديّ المفضّل لهما . كان هذا هو الحال رغم أن بعض التغيرات كانت كبيرة وحتمية على حدّ سواء في ظل الأوضاع السياسية السائدة ـ مثلاً ، قطع الصلات الاقتصادية لقطاع غزة مع مصر ومع معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين الآخرين في فترة ما قبل ١٩٦٧ . ولكن ما حدث بعد ١٩٦٧ فيما يتعلق باقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة كان اكثر تعقيداً من ولا يقلّ عمقاً عما كان يمكن أن يحدث إذا وُجدت خطة رئيسية كهذه في واقع الأمر .

فترة ما بعد الحرب : قوى التغيير

كانت القرارات المتخذة في بداية الأمر لإنعاش النشاط الاقتصاديّ في الفترة التالية للحرب مباشرة عبارة عن استجابات للحاجة الملحة والعاجلة إلى نوع مّا من الوضع الطبيعيّ . أمّا السياسة الاقتصادية الاسرائيلية اللاّحقة فكانت سريعة الاستجابة لمؤثرات متباينة أخرى ـ متطلبات الاقتصاد

يتضمن هذا الجزء من كتاب برايان فان أركادي حول أثر الاحتلال الاسرائيلي على اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من المعلومات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية لهاتين المنطقتين العربيتين ثم عرضها ودراستها من قبل المؤلف على هدي من الاثار المباشرة والسياسات الاقتصادية المطبقة من جانب سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلي وتوجيهات الحكومة الاسرائيلية .

وبالاضافة الى ذلك كله تضمن هذا الجزء اراء ومفاهيم تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المؤلف الذي صاغها بفنية عالية، وحالفته الدقة احيانا كثيرة، الا أنه أضمر في السياق العام استنتاجات يصعب القبول بها .

ومجلة «صامد الاقتصادي» اذ تنشر هذا الجزء من كتاب اركادي مترجماً من الانجليزية، تستهدف فيه أساساً اطلاع قرائها على وجهة نظر اخرى حول بعض الموضوعات التي تضمنها هذا الجزء، ومن بينها على وجه التخصيص الموضوع المتعلق بفعالية الحياة الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة، دون أن يعني ذلك بالضرورة تسليمها بوجهة النظر المطروحة .

«صامد الاقتصادي»

لا بد من التأكيد بادىء ذي بدء على أن الاقتصاديين ليس لديهم تعريف مرض لعبارة « القابلية الاقتصادية للحياة » سواء تعلق المصطلح بالشرق الأوسط أو بأي مكان آخر . والواقع أن نظرة سريعة إلى عمل اقتصاديين مدقّقين حاولوا تطبيقه على الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنها أن توضح إلى أيّ مدى يُعد مفهوماً غامضاً . وتؤكد دراسة عن القابلية الاقتصادية للحياة لدولة في الضفة الغربية غموض هذا المفهوم :

إذا كانت القابلية الاقتصادية للحياة تشير الى استقلال أساسي عن المساعدة الخارجية ، فلن يعتبر قابلاً للحياة من الناحية الاقتصادية غير عدد قليل من البلدان الناميّة . وإذا كان المصطلح يعني انخفاضاً في العجز في ميزان المدفوعات فلن يعتبر قابلاً للحياة غير عدد قليل ايضاً من البلدان النامية . وقد تقاس قابلية الحياة بالجهد التنموي لبلد من البلدان : ومن شأن هذا أن يعني قياس معدّل الاستثمارات إلى الموارد الاجمالية المتاحة . ويبدو أن الكتاب يعنون في أغلب الحالات أن القابلية الاقتصادية للحياة تتضمن نموا سريعاً للإنتاج والدخل يصحبه انخفاض في البطالة ـ أي ، فترة يحاول فيها بلد من البلدان الوصول إلى نقطة يبدأ عندها العجز في ميزان المدفوعات وعجز الميزانية في الهبوط مما يؤدي الى تقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية[٤] .

على أن هذه الدراسة تمضي الى تبني تعريف عملي للمفهوم يُظهر هو نفسه مدى صعوبة حل الغموض حلا مرضياً :

يمكن اعتبار بلد من البلدان قابلاً للحياة من الناحية الاقتصادية إذا ما كانت خصائصه الاقتصادية تسمح له بتجربة نمو اقتصادي متصل ورعاية اجتماعية مرتفعة بالنسبة للفرد وإذا ما كانت عملياته الاقتصادية تسير بصورة جيدة بما يكفي للسماح بحدّ أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي ؛ وبالمقابل تتطلب القابلية الاقتصادية للحياة ظروفاً سياسية واقتصادية تسمح بالنمو والتنمية[٥] .

وفي دراسة اسبق أعدت غداة حرب ١٩٦٧ في الشرق الأوسط مباشرة ، يناقش اقتصادي آخر آثار ضياع الضفة الغربية على اقتصاد الأردن ، ويطرح قضية ما إذا كان يمكن اعتبار الأردن بعد عام ١٩٦٧ « قابلاً للحياة »[٦] . وهو يشير ، محقاً ، بعد أن لاحظ ان المصطلح « يستخدم على نطاق واسع وإن كان معيباً في تعريفه » ، إلى أنه إذا كانت محركات القابلية للحياة هي الاستقلال عن المساعدة والانخفاض التدريجي في عجوزات ميزان المدفوعات ، أو جهود تكوين رأس المال ، فإن الأردن لم يكن « قابلاً للحياة » حتى قبل عام ١٩٦٧ ، رغم أنه كان قد حقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج والدخل[٧] . وبالمثل ، كما يمكن للتاريخ الاقتصادي لاسرائيل أن يبين إذا ما طبقت هذه المحركات عليه ، هناك معنى لم يكن ذلك البلد بموجبه « قابلاً للحياة » وفق بعض المعايير . فالواقع أن كلا من اسرائيل والأردن كانا خلال الجيل الماضي من بين أبرز من يحصلون في العالم على مساعدة خارجية ، أكان ذلك من الناحية المطلقة أو ، وهذا هو الأهم ، بالنسبة إلى المستوى الإجمالي للنشاط الاقتصادي المحلّي .

وسؤال « هل يمكن لدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن تكون قابلة للحياة ؟ » هو سؤال خاطىء . فبالنسبة إلى هاتين المنطقتين كما بالنسبة الى أيّ منطقة أخرى قد يثار السؤال بشأنها ، لا تصلح الإجابة بالايجاب أو النفي.. فالإجابة الواقعية الوحيدة هي « إلاّ إذا ... » . وبوسع

اقتصاديات قليلة للغاية أن تكون ناجحة من الناحية النظرية في ظروف الاكتفاء الذاتي . أمّا من الناحية العملية في يمكن لأي اقتصاد ان ينجح في ذلك . ولا تقول لنا النظرية أو التجربة الكثير عن الآثار الاقتصادية لحجم الأمم، في حد ذاته . فالقدرة الاقتصادية ليست دالة لمجرد الخصائص الجغرافية الثابتة أو قواعد الموارد ، او السمات الطبيعية الأصلية الأخرى كالمناخ وما إلى ذلك حتى مع أن هذه السمات قد تكون لها علاقة بطبيعة الحياة الاقتصادية التي يتمكن شاغلو قطعة من الأرض العقارية من مواصلتها . وتوجد اقتصاديات كثيرة قد تبدو استناداً إلى تفكير قبلي غير معقولة من الناحية الاقتصادية ، أيْ ، عاجزة عن توفير معيشة مرضية لسكانها . وبعض هذه الاقتصاديات يستمر على قيد الحياة دون نجاح كبير ؛ وبعضها الآخر يحسن التصرف في ظروف معاكسة بشكل غير عاديّ .

ويتضح من هذه الدراسة أن الآفاق الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ قد شكلتها إلى حد بعيد ـ وإن لم يكن على وجه الحصر ـ طبيعة علاقات العمل والتجارة والعلاقات النقدية ـ المالية الخارجية التي تربط المنطقتين بالاقتصاديات الأخرى . ومن حيث المبدأ سيظل ذلك صحيحاً بالنسبة إلى المنطقتين في ظل آفاق سياسية مستقبلية بديلة . وقد تكون نفس العلاقات القائمة الآن هي التي سوف تقوم وقد لا تكون ؛ على أن بعض العلاقات الاقتصادية الخارجية ، والأرجح انها العلاقات الرئيسية ، سوف تكون أساساً جوهرياً للحياة الاقتصادية في المنطقتين .

وعلى أقل تقدير ، يبدو من غير المقنع الزعم استناداً إلى الحجج الاقتصادية وحدها أن الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يكون بوسعها الاستمرار إذا ما تمتعت المنطقتان بحرية أوسع في تحديد مصالحهما الاقتصادية الذاتية والسعي من أجلها ، وأنه لا يمكن لأي شيء مرض من الناحية الاقتصادية أن يحل محل الوضع القائم . والواقع أن الوضع القائم نفسه قد يكون في غير صالح المنطقتين من الناحية الاقتصادية على المدى الطويل للأسباب المشار إليها في هذه الدراسة . إلاّ أنه ينبغي لنا أيضاً أن نضيف أنه على الرغم من هذا التطور الهيكلي المتوقع في الأمد الطويل فإن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يشاركون حالياً في حياة اقتصادية يومية نشيطة ومتصلة في بيئة اقتصادية مباشرة وملائمة إلى حدّ معقول .

ولا يشير استعراض هذه الدراسة للنتائج الاقتصادية لسيطرة اسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة إلى حكم واحد بسيط . وبالنسبة إلى سكان المنطقتين الفلسطينيتين ، حققت الأعوام التسعة الماضية حداً أدنى من الرفاه الاقتصادي ـ على أن جدول أعمال الخطوات المطلوبة للتحرك نحو نمو اقتصادي متوازن ومتصل ما يزال مثقلاً ، ولم تفعل تركة هذه الأعوام الكثير لعلاج المشكلات الهيكلية الأساسية التي ما تزال اقتصاديات كل من المنطقتين . وبالنسبة إلى اقتصاديات اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن مأخوذة معاً ، انتجت هذه الأعوام شبكة جديدة من أشكال الاعتماد الاقتصادي المتبادل ـ على أن استمرار هذه الشبكة في حالة أيّ تغير سياسي مستقبلي في وضعية المنطقتين سوف يكون محل جدل إلى حد بعيد وذلك لاعتبارات اقتصادية وسياسية على حدّ سواء . وأخيراً فإن هذه الأعوام قد أظهرت لاولئك الذين انشغلوا بكيفية ، وبما إذا كان يمكن تحقيق تعايش اسرائيلي مع فلسطينيّ المنطقتين عبر سياسات اقتصادية ، أن التطبيع الاقتصادي يمكن تحقيقه في ظل أصعب الظروف ـ لكن أيّ تطبيع كهذا لا يمكنه في حد ذاته أن يخفف حدة المشكلات السياسية الأساسية في النزاع بين اسرائيل والفلسطينيين .

سيكون عليها أن تستعيد نظاماً مصرفياً تجارياً طبيعياً يخدم كلا من المتطلبات العامة والخاصة في المنطقتين ، ويفيد كمساعد أساسيّ للصفقات الاقتصادية والتجارية الموسّعة . وهذا الهدف ، في حد ذاته ، سوف لا يستلزم سوى تعديل طفيف نسبياً للمصالح القائمة مع اسرائيل نظراً للافتقار إلى الاندماج حالياً في هذا القطاع - بخلاف قطاعي التجارة والعمل . وعلى العكس من ذلك فإنه سيستلزم - نظراً للعلاقات الواسعة والمتنوعة التي تحتفظ بها الضفة الغربية بصفة خاصة مع الأردن في هذا المجال - إدارة للمصالح المالية والنقدية تؤثر على عمان وعلى الاقتصادين المحليين . وسوف تقوم هذه المصالح بدورها بصورة محتومة خلال مجرى أيّ قرارات مستقبلية تحدّد ، فيما يتعلق بالمنطقتين ، السياسة المتعلقة بالعملة ، والانفاق العام ، والبرامج الضريبية - وفي الواقع كامل سلسلة التدابير النقدية والمالية الأخرى والمرتبطة بصورة وثيقة للغاية بممارسة السلطة السياسية .

وتبرز أية دراسة لتفاعل المصالح الاقتصادية في هذه القطاعات ، كما تبدو من منظور الاقتصاد الاسرائيلي ، تبرز بدورها استنتاجين إجماليين :-

الأول : كان لشبكة العلاقات المتبادلة الناشئة منذ عام ١٩٦٧ اثر رئيسي على هيكل وأداء اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة ، غير انه كان لها أثر أقل اهمية على الاقتصاد الاسرائيلي من الناحية النسبية وكان لها أثر اكثر تمايزاً .

الثاني : بصرف النظر عن المدخرات في جانب النفقات في الموازنة الاسرائيلية الخاصة بالمنطقتين ، فليس من المرجح مع ذلك أن يؤدي أيّ تعديل كبير في النموذج القائم للعلاقات المتبادلة مع المنطقتين إلى إلحاق الضرر ببعض العناصر في الاقتصاد الاسرائيلي .

وبوجه عام ، جنت اسرائيل - ولا سيما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ - مزايا اقتصادية بالحصول على سوق جديدة ومصدر جديد للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة . غير أن هذه العملية كانت لها أهمية قطاعية اكثر منها إجمالية بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، ولم يعتمد الاندفاع الرئيسي للنمو الاقتصادي لاسرائيل خلال تلك الأعوام على العلاقة مع المنطقتين . ولا تزال أهمية هذه العلاقة الاقتصادية مع المنطقتين مجرّد جزء ثانوي في اللوحة الاقتصادية الاسرائيلية الإجمالية . والواقع أن وضع القيود على الصادرات الاسرائيلية إلى المنطقتين ، أو فقدان مكانة اسرائيل المتميزة إزاء مصادر التصدير الأخرى المحتملة ، أو أن يتم في المنطقتين تشجيع الانتاج الذي يمكنه التنافس مع إنتاج المورّدين الاسرائيليين - الواقع أن جميع مثل هذه التدابير ستعني خسائر بالنسبة للمصدّرين الاسرائيليين الذين أصبحت المنطقتان سوقاً رئيسية بالنسبة لهم في الأعوام الأخيرة ، وإن كانت سوقاً تعيلها ، بدورها ، الدخول التي يتم كسبها في اسرائيل . ونظراً للوقت المطلوب لتطوير أسواق بديلة ، فسوف تتمثل المصلحة الاقتصادية الاسرائيلية في تجنب أيّ تعديل مفاجىء للعلاقة التجارية القائمة . وبالمثل ، من شأن التعديلات الكبرى في الوصول الاسرائيلي إلى العمل أن تفرض أعباء على الاقتصاد الاسرائيلي ، وذلك في كل من خسارة مرونة سياسة العمل والتعديلات التي سوف يتعين إجراؤها في تلك القطاعات ، خاصة التشييد ، والتي تعتمد الآن اعتماداً كبيراً على العمل المتنقل من المنطقتين . وطبيعي أن مستوى العبء سوف يتوقف على ثقل أي تعديل والحالة الدورية للاقتصاد الإسرائيلي - وبالنسبة إلى السبب الأخير ، كان يمكن للعمل أن يكون اكثر توافراً في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ مما في ١٩٧٤ . وإذا ما تعين الحفاظ على علاقة العمل ولكن مع ترتيبات جديدة تحمي شروط العمالة ووضعية العمال

المتنقلين فمن المرجح أن هذه الترتيبات سوف يتعين القيام بها بتكلفة معينة بالنسبة إلى الجماعات المنافسة من العمال الاسرائيليين - لكن التكاليف الكلية بالنسبة إلى اسرائيل لن تكون كبيرة .

والخلاصة ، أن التعديلات المتطرفة والمفاجئة في علاقات العمل والتجارة القائمة مع المنطقتين ليس من شأنها خدمة مصالح اسرائيل الاقتصادية . فمثل هذه التعديلات ، بينما لا تنذر بأزمة اقتصادية كبرى بالنسبة إلى اسرائيل ، من شأنها أن تفرض تكاليف مرتفعة ومن شأنها أن تتطلب إعادة توجيه تمييزية للاقتصاد . ومن الناحية الأخرى ، لم تقم اسرائيل باستثمارات ضخمة في الطاقة الصناعية أو البنية الأساسية للضفة الغربية أو قطاع غزة ، وغياب مثل هذه الاستثمارات يجعل النمط الاجمالي القائم في العلاقات الاقتصادية قابلاً للتعديل أو للانقلاب بشكل أسهل وذلك إلى حدّ ما . فلم يحدث استثمار واسع في مشاريع اقتصادية محددة تتوقف إنتاجيتها المتصلة على إبقاء العلاقة بين اسرائيل والمنطقتين . ولم يتشكل أيّ نموذج جوهري للعلاقات الصناعية المتبادلة بين المنطقتين واسرائيل يتضمن تكامل العمليات الصناعية بينهما . ولكل هذه الأسباب لا توجد مصالح اقتصادية مباشرة كبيرة في المنطقتين من شأنها ، في حدّ ذاتها ، أن تجعل اسرائيل معتمدة على التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ويتطلب الاستكشاف السابق تقييماً مرحلياً . إن تفاعل المصالح الاقتصادية منذ عام ١٩٦٧ بين اقتصاديات اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة لم يصل بالتكامل الاقتصادي إلى النقطة التي يصبح من المستحيل معها ردّ هذه الاقتصاديات الى عناصرها الأصلية وتعديل علاقاتها بأساليب تخلق منفعة متبادلة دون فرض أعباء لا تحتمل على أي اقتصاد من هذه الاقتصاديات . وهناك طيف من الامكانيات المعقولة من الناحية الاقتصادية المتاحة لتحويل العلاقات المميزة للوضع الاقتصادي القائم ، إذا ما دعت تطورات سياسية إلى إجراء تحويل . وبعض الامكانيات أفضل ، على الصعيد الاقتصادي ، من غيرها بالنسبة لهذا الاقتصاد أو ذاك أو بالنسبة إلى مجموعات بين هذه الاقتصاديات . وتقترب بعض التشكيلات من الامكانيات اكثر من سواها من نموذجنا الافتراضي عن علاقات اقتصادية « طبيعية » ؟ ، لا تقود لا إلى العزلة ولا إلى تكامل منفلت الزمام ، وإنما إلى شبكة من المعاملات ذات المنفعة المتبادلة والمحددة والخاضعة للسيطرة من جانب كل شريك اقتصادي لحماية مصالح اقتصادية ذاتية خاصة . ومرة أخرى سوف يتوقف الوصول الى توازن بعيداً عن هذا النموذج على الحسابات والنوايا السياسية بشكل رئيسي .

القابلية الاقتصادية للحياة

لا يتضمن الاطار الموضوع لهذه الدراسة تقييماً اقتصادياً لسيناريوهات سياسية بديلة محددة لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولن نتجاوز هذا الإطار هنا . إلّا أنه لأسباب سبق ذكرها في هذا المقال ، فإن الحجج الاقتصادية ، خاصة الحجج المتعلقة ب « القابلية الاقتصادية للحياة » ، تشق طريقها بشكل متزايد إلى الجدل السياسي حول ما هو مرغوب فيه أو ممكن بالنسبة إلى مستقبل هاتين المنطقتين . والتحليل الإجمالي في هذا المقال لا يقدم - ولا يزعم أنه يقدم - إجابة على السؤال الذي يثار كثيراً حول ما إذا كان بوسع دولة مستقلة مكونة من الضفة الغربية وقطاع غزة ان تكون « قابلة للحياة من الناحية الاقتصادية » بمعنى ما . على أن ما يقدمه التحليل هو طريقة في النظر إلى السؤال وما يعنيه .

اقتصادياً لعلاقة تجارية نشيطة . غير أنه في حدود المعطيات المتاحة ، ليس من الممكن أن نعرف أية نسبة من التجارب القائمة حالياً يمكنها أن تستمر .

ورغم نواحي عدم اليقين هذه بشأن كمية التجارة المحتملة بين اسرائيل والمنطقتين ، يبدو أن من المعقول أن المصالح الاقتصادية للمنطقتين ستجعل الاشتراك المكثف في التجارة الخارجية أمراً مرغوباً فيه . فالموارد الطبيعية محدودة ، ولهذا فإن مستويات مرتفعة من الواردات تُعد حتمية . وعلاوة على ذلك فان النمو الاقتصادي سوف يتطلب معدات رأسمالية مستوردة. كما ان حجم السوق المحلية صغير للغاية بحيث ينبغي أن تكون التنمية الصناعية حسنة الاختيار ، ولاعتبارات كثيرة ستكون الصادرات ضرورية لتحقيق مستوى مقبول من الكفاية .

وتشير دراسة علاقة سوق العمل بين المنطقتين واسرائيل إلى أن ترجمة المصالح الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة إلى سياسة أمر أقل وضوحاً في هذا المجال . فالمزايا الناشئة عن العمل في اسرائيل كانت مباشرة ، وفورية ، واقتصادية ، في حين أن التكاليف غير مباشرة ، وربما طويلة الأمد ، وجزئياً اجتماعية . ولهذا فإنه ليس واضحاً ، على أسس اقتصادية صرفة ، ما هي الخطوات التي ستكون مرغوبة لتغيير هذه العلاقة بصورة عاجلة . غير أنه لا شك ، إذا كان لهذه العلاقة أن تستمر ، في أن المصالح الاقتصادية للعمال المتنقلين ستستفيد من ترتيبات جديدة تتعلق بمكانة وشروط وضمان العمالة والأمور المشابهة .

ولكن الأهم من ذلك ، أن شبكة العلاقات في قطاع العمل لن يتم تعديلها إلا عن طريق سياسات توجّه مباشرة إلى هذا الهدف وأن سياسات تستهدف تغيير الاقتصادين الداخليين سوف تعدّل أيضاً العلاقة الخارجية بصورة غير مباشرة . وأية برامج ترفع معدّل الاستثمار داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وتوسع بالتالي فرص العمل المحلية يمكنها أن تقلل الاعتماد على سوق التوظيف الاسرائيلية . ويمكن للاستثمار أن يتوسع تماماً ليس من خلال القطاع العام فحسب بل كذلك من خلال استعداد المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة للاستفادة من استثمارات محلية جديدة في مجال التنمية الصناعية والزراعية ، المحمية أو المدعومة . وبعبارة اخرى فإن الدرجة المرتفعة السائدة من الاعتماد على فرص العمل خارج المنطقتين هي عرض من أعراض التخلف المحلي العام . كما أن النجاح في توسيع تنمية اكثر نشاطاً وتوازناً داخل المنطقتين من شأنه أن يزيل الحاجة الى مثل هذا الاعتماد .

وكما هو صحيح فيما يتعلق بالعلاقة التجارية ، فمن شأن انقطاع كلي لعلاقة العمل بين المنطقتين واسرائيل أن يفرض تكاليف على الاقتصادين المحليين . ومن المحتمل أن أية خسارة كلية أو فورية لفرص العمالة في الاقتصاد الاسرائيلي ستكون ضاغطاً كبيراً على مستوى النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة . غير أنه ، على المدى المتوسط ، تعدّ مشكلة العمالة البديلة أقل قسوة . فجانب كبير من العمل يتميز بطابع يمكن امتصاصه في برامج الأشغال العامة وفي أعمال استثمار خاص نشيط إذا كانت التمويلات والتنظيمات متوفرة . ومن الجائز أيضاً أن جزءاً من هذا العمل يمكن امتصاصه في سوق العمل الأردنية ، كحل مؤقت على الأقل . غير أن الاستنتاج الذي لا مفر منه هو أن التوسع في الوظائف الانتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون مطلوباً في الأمد الطويل لكي يتم امتصاص العمال الذين تجري إزاحتهم . وهذا يعني التنمية المتسارعة للانتاج الصناعي - من أجل كل من الأسواق المحلية والتصديرية بالضرورة - وكذلك في قطاع الخدمات ، ذلك أن هناك احتمالاً

ضئيلاً في أن القطاع الزراعي يمكنه أن يعيد امتصاص اعداد ضخمة .

والواقع أن إعادة توزيع كل أولئك الذين يعملون في اسرائيل عند ذروة مستوى العمالة في عام ١٩٧٤ يمكن أن تقتضي خلق أعمال لأقل من ١٠٠,٠٠٠ عامل . وكانت عمالة الذروة المسجلة في عام ١٩٧٤ _ ٧٥,٠٠٠ ؛ وحتى إذا سمحنا بالتقدير المنخفض ، فإن الاجمالي سيكون أقل من ١٠٠,٠٠٠ . ومؤخراً جداً ، مع الانكماش في الاقتصاد الاسرائيلي ، تناقصت العمالة على أيّ حال . ومع ذلك فإن إعادة التوزيع سوف تستلزم جهداً ضخماً بالقياس إلى حجم الاقتصاد المحلّي . وسوف يتطلب امتصاص مثل هذه الأعداد داخل الضفة الغربية وقطاع غزة مستويات من الاستثمار ذات نوع مختلف كلياً من كبر الحجم عما شهدته المنطقتان من قبل - رغم أنه بمعايير المقارنة العالمية ، لا يعدّ هدف توليد العمالة حتى للرقم التوضيحي ١٠٠,٠٠٠ هدفاً ضخماً .

ومن وجهة النظر الاقتصادية ، بالتالي ، وحتى إذا كانت أهداف السياسة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتجه إلى ازالة الإعتماد على سوق التوظيف الإسرائيلية ، وحتى إذا كان علينا أن نفترض أن الأشغال العامة والاستثمار الخاص الذي يمكنه خلق الوظائف سيقدّمان حلاً جزئياً في المدى المتوسط ، فإن حلّ الأمد الطويل سوف يتطلب إعادة تنظيم هيكلية لاقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة .

ومن شأن التغيرات في الهيكل الاقتصادي لتوفير فرص عمل أكثر محلياً أن تتطلب استثماراً كبيراً . والرأي القائل أن برامج الاستثمار الموسعة والتنمية الصناعية المحلية يمكنها أن توفر توسعاً كبيراً في فرص العمل المحلية يمكن عرضه هنا على أسس كيفية ، وإن لم يكن ذلك بالتعزيز الكمي الضروريّ . والعلاقة بين الحاجة إلى تمويل خارجي والخلق الأولى لوظائف محلية تتمثل في أن الاستثمار سيقتضي واردات موسعة . غير أنه عندما ينتقل العمال إلى الاستخدام في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، ستتقلص المكاسب الخارجية الناشئة عن عملهم في الخارج . ولأن مصدراً بديلاً لتمويل الواردات سيكون مطلوباً حتى يقوم الانتاج المحلي الموسع إمّا بإحلال الواردات أو توليد الصادرات فإن التحول الهيكلي لاقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة سيتطلب تمويلاً خارجياً ضخماً . غير أنه في نفس الوقت ، كانت المدخرات المحلية كبيرة في الأعوام الأخيرة ، بحيث أنه في بيئة سياسية يتم فيها توجيه السياسات الاقتصادية نحو تنمية فرص الاستثمار ، سيكون التراكم المرتكز على أساس محلّي محتملاً ايضاً . والدرجة التي سيمكن بها إحلال وظائف الخارج بفرص توظيف محلية ، والاحتمال والسرعة اللذين يمكن أن يتم بهما خلق أسواق خارجية جديدة ، أو إحلال الواردات ، لتقليل الحاجة إلى التمويل الخارجي

كل هذه الأشياء سوف تقرّر اتجاه وسرعة التخطيط والسياسة الاقتصاديين . وبالتالي يظل الاستنتاج القائل انه مهما تكن أهداف ومحصلة الأمد الطويل ، سيكون للتحرّر الكلي من سوق العمل الاسرائيلية تكلفة كبيرة في الأمد القصير .

وأخيراً ، تثير المصالح الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة في المجالات النقدية والمالية موضوعات اخرى مختلفة فيما يتعلق بالاقتصادين المحليين نظراً للروابط المحدودة التي نشأت مع اسرائيل في هذه القطاعات . وكحد أدنى ، فإن ما يمكن قوله هو أن المصالح الاقتصادية للمنطقتين

وباختصار : بسبب عمل أكثر من ثلث السكان المستخدمين في الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل ، وبسبب إمكانية أن نعزو ما يصل إلى ٥٠ في المائة من نموّ الدخل في المنطقتين منذ عام ١٩٦٧ إلى الأجور التي يتم كسبها في اسرائيل ، تم خلق علاقة من ناحية كمصدر للدخل ومن الناحية الأخرى كمصدر للعمل . وقد أصبح الوصول إلى الأسواق الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالغ الأهمية في الحياة التجارية الاسرائيلية . وجنباً إلى جنب مع هذه الصلات الجديدة ، تظل العلاقات الاقتصادية مع الأردن على قدر من الأهمية ، وخصوصاً بالنسبة للضفة الغربية . وتظل تجارة الصادر ، رغم أنها لا تنمو ، سوقاً هامة لزراعة الضفة الغربية . وتظل الضفة الشرقية سوق عمل فعلية واحتمالية ، كما تظل حلقة مالية هامة .

المصالح الذاتية الاقتصادية والخيارات

ورغم أن قوى السوق حفزت تغيرات رئيسية أثرت في اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد عملت هذه القوى في محيط محكوم الى أقصى حدّ . وقد عكس النموذج الاقتصادي الناجم عن ذلك قرارات السياسة الأساسية ، التي اتخذت خلال الأوضاع السياسية الخصوصية التي سادت منذ عام ١٩٦٧ . وقد سبق أن لاحظنا أن التغيرات في الوضع السياسي للمنطقتين لا يمكن توقعها بجدية بعد الآن دون أن تؤخذ في الاعتبار كذلك المعوقات والامكانيات الاقتصادية المرتبطة بمثل هذا التغير السياسي . ومن شأن أوضاع سياسية جديدة أن تفتح الامكانيات حتماً أمام سياسات اقتصادية مختلفة . أما إلى أيّ حدّ يمكن لهذه السياسات أن تكون مختلفة ، وما هي التغيرات التي يمكن أن تحدثها في النموذج القائم للعلاقات المتبادلة بين هذه الاقتصاديات الأربع ، فهما سؤالان تتوقف الاجابة عنهما على السيناريو السياسي المحدّد الذي يتم افتراضه فيما يتعلق بالمستقبل . وعلاوة على ذلك ، ستتوقف هذه الاجابة على الفرضيات المصاحبة التي توضع بشأن مدى توافر التمويل الخارجي ، والفلسفات الاقتصادية المحلية ، والارتباطات الاقتصادية الأجنبية لمختلف الاقتصاديات ، وحجم وطابع السكان الذين يجب على هذا الاقتصاد أن يعبّئهم ويعيلهم ، وبقية أبعاد السياسة الاقتصادية .

غير أنه ليس من الضروري أن نحدد بدقة ونقيّم كل السيناريوهات السياسية المرغوبة أو المحتملة لكي نقوم بمناقشة المصالح الاقتصادية الأساسية التي ستكون هامة من وجهة نظر اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة . كما أنه ليس من الضروري لكي نقوم بمناقشة التعديلات الرئيسية في السياسة الاقتصادية والتي يمكن الاحتياج إليها أن نستجيب للاحتياجات الاقتصادية النوعية للضفة الغربية وقطاع غزة . من الضروري فقط ، في سبيل هذه المناقشة ، ان نفترض ان عدداً من المصالح الاقتصادية الأساسية واضحة جلية في هذا الوضع كما تطور منذ عام ١٩٦٧ وأن نتوقع أن جهوداً ستبذل لتحقيق تلك المصالح إذا يسر التغيّر السياسي المستقبلي وضع استراتيجيات اقتصادية مُعَدَّة بصفة رئيسية لتعزيز رفاهة مجتمعيْ الضفة الغربية وقطاع غزة . وكانت السياسات الاقتصادية الاسرائيلية إزاء المنطقتين طوال الأعوام التسعة السابقة مستجيبة إلى أقصى حدّ ، وهذا طبيعي تماماً ، للمصالح الاسرائيلية ـ مثلاً ، تضييق نطاق الواردات الزراعية ، تقييد تدفق العمال المتنقلين من المنطقتين إلى داخل اسرائيل عندما كانت البطالة الاسرائيلية مرتفعة ، وفكّ هذه القيود عندما يكون التوسع الاقتصادي قد خلق طلباً على العمل . كيف يمكن لتفاعل مشابه بين السياسات الاقتصادية والمصالح الذاتية أن ينشأ ، كما يمكن أن نرى من منظور الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

والواقع أن بحث تفاعل المصالح الاقتصادية من منظور المنطقتين يبرز استنتاجين إجماليين . الأول : كان التأثير الأكثر شمولاً لشبكة الارتباطات الناشئة منذ عام ١٩٦٧ كان على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وليس على اسرائيل أو الأردن . الثاني : المصالح الاقتصادية الخالصة للمنطقتين يمكن أن تخدمها تماماً بعض التعديلات الرئيسية في الشبكة السائدة ، وبدون مثل هذه التعديلات وبدون اعادة توجيه الميول الراهنة ، يواجه اقتصادا المنطقتين احتمال التدهور الكيفي في بعض القطاعات .

وجليّ أن سياسة تستجيب للمصالح الاقتصادية للمنطقتين من شأنها أن تكسب عن طريق تغيير العلاقة التجارية القائمة مع اسرائيل . وستشمل سياسة كهذه على ثلاثة عناصر : حماية أو دعم بعض فروع الصناعة المحلية ضدّ المنافسة الاسرائيلية ، وتعريض الواردات الاسرائيلية للمنافسة مع واردات البلدان الأخرى ، وتوسيع الأسواق من أجل المنتجات المحلية في أماكن اخرى في الشرق الأوسط .

وكوضع نموذجي فإن العلاقات التجارية « الطبيعية » في الاقتصاد العالمي لا تعني لا التجارة الحرة بصورة مطلقة ولا العزلة الكلّية . ودون ان نكون غافلين عن التأثير القوي للعوامل غير الاقتصادية والتي تحدّد في أحوال كثيرة ما إذا كان النموذج يتم تحقيقه وما إذا كانت تكاليف أيّ من التجارة الحرة أو العزلة يمكن تحمّلها ، من الممكن أن نحدد سلسلة من السياسات التجارية التي تقترب من النموذج والتي تفي بالمصالح الاقتصادية المتبادلة للشركاء التجاريين . وفي حالة الضفة الغربية وقطاع غزة ، لن يُخْسَر سوى القليل جداً في حالة القيام بإعادة توجيه أساسية بعيداً عن العلاقة التجارية الحالية مع اسرائيل ، والتي تفضي إلى مستوى منخفض من التغلغل داخل الأسواق المحلية من جانب السلع الاسرائيلية . وسوف يتم تصحيح هذا المستوى المنخفض عندما توضع المنتجات الاسرائيلية على قدم المساواة مع المنتجات الآتية من المصادر الأخرى المحتملة ، أو عندما تُمنح اسرائيل طريقة متميزة للوصول الى الأسواق المحلية في مقابل تعويض (quid pro quo) ملائم . ورغم أن توسّعاً سريعاً للنموذج الراهن لمقاولات الباطن الصناعية قد يخلق مجازفة اكبر في العلاقات التجارية القائمة أمام بعض رجال الأعمال في المنطقتين ، يمكن للاعتماد المخفف على مصادر الامداد الاسرائيلية مرتفعة الأسعار والمحمية للغاية أن تفيد الاقتصاديين المحليين بمجملها . غير أنه ستكون هناك تكاليف بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة إذا كان لا بد من أن تختفي التجارة الاسرائيلية بصورة كاملة . ومن البديهي أن المنطقتين تستفيدان من الوصول الى شبكة نقل تقوم بشحن جزء من تجارتهما الخارجية عبر اسرائيل . وستكون منتجات اسرائيلية كثيرة قادرة على التنافس بنجاح مع الواردات الأجنبية حتى بدون حماية ، رغم أن تخفيضات سعرية قد تكون مطلوبة لمواجهة المنافسة العالمية .

أمّا تطبيق التعرفات الجمركية الخارجية على التجارة مع اسرائيل فإنه لن يخفف الاعتماد على اسرائيل كمصدر للامداد فحسب ، فهو سيوفر أيضاً مورداً مالياً هاماً للمنطقتين ، دون أن يلغي التجارة بالضرورة . ومن جهة أخرى ، يمكن للتجارة مع بقية الشرق الأوسط أن يتم توسيعها ، رغم أن من الصعب التكهن بأبعادها نظراً للنمو السريع والمعدل المرتفع للتغير الهيكلي الذي تمرّ به الاقتصاديات في الشرق الأوسط . والواقع أن القرب الجغرافي بين اسرائيل والضفة الغربية وغزة من شأنه في غياب ترتيبات منطقة تجارة مشتركة ، لكن مع وجود نموّ تجاري طبيعي ـ أي ، تعرفات جمركية خارجية بالنسبة للتجارة في كلا الاتجاهين بدون مقاطعة ـ من شأن ذلك أن يكون أساساً

الأردني جيداً جداً بعد عام ١٩٦٧ . ومن وجهة نظر الضفة الغربية كان الوصول المستمر لصادراتها إلى السوق الأردنية على قدر من الأهمية ، دون فرض أيّ عبء اقتصادي على الأردن .

نتائج الأمد الطويل

تنطوي نتائج الأمد الطويل لهذه التطورات ، بالنسبة لكل النظم الاقتصادية ، على أسئلة اكثر صعوبة . وبصفة خاصة فإن تقسيم العمل الذي يتنامى داخل المنطقة يمكن أن يهبط بالمقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستوى دور إمداد الاقتصاد الاسرائيلي بالعمل غير الماهر وشبه الماهر ، بصورة مباشرة أو من خلال المقاولات من الباطن . وعلاوة على ذلك ، لن يكون نفس المعدل السريع للنمو والذي حققه هذا النموذج للتنمية منذ عام ١٩٦٧ ... لن يكون قابلاً للاستمرار في المستقبل عندما يتم استخدام مجمل العمل العاطل استخداماً كاملاً ، وعندما تضيق الفجوة بين مستويات الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين أدنى سلم الأجور الاسرائيلي . وسوف يتمثل الخطر آنئذ في أن العمال الفلسطينيين سيكونون مركزين عند الطرف الأسفل لسلم الأجور الاسرائيلي دون استمرار نفس امكانيات نمو الدخل التي تمتعوا بها في الأعوام الأخيرة .

ونتائج الأمد الطويل لمثل هذا التطور على الأنشطة الاقتصادية المحلية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أقل قابلية للتوقع . ولأن الصناعة المحلية لا تتمتع بمزايا الحماية من المنافسة الاسرائيلية ، أو الوصول إلى إعانات الدعم الاسرائيلية ، فإن نمو بعض قطاعات اقتصادي المنطقتين سوف يُعوَّق . ولم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة قد حققا سوى القليل في طريق الصناعة في عام ١٩٦٧ ، ولم يحدث أي تغيّر ملحوظ في الهيكل الاقتصادي لصالح الصناعة منذ ذلك الوقت . وإسهام القطاع الصناعي من الناتج الإجمالي لا يزال متدنياً جداً ، ومن المرجح أن يظل كذلك إذا استمرت السياسات الاقتصادية الراهنة .

هناك ، بالطبع ، مدرسة من مدارس الفكر الاقتصادي ترى أن مثل هذا الغياب للصناعة معقول تماماً . وتتمثل حجتها في أن أية صناعة تم إنشاؤها بفضل الحماية الثقيلة لا فائدة لها ، وأن تقسيم العمل الاقليمي الناشيء رشيد وكفء اقتصادياً في آن واحد . ومثل هذا الرأي لن يكون مقبولاً من جانب قادة معظم ، إن لم يكن كل ، البلدان النامية ، الذين سينظرون إلى غياب الصناعة بوصفه سمة مميزة للإرث الاستعماري. وهذا الاختلاف في النظر لا يمكن حله عن طريق توجيه دعوة إلى حقيقة علمية لا جدال فيها . ومع ذلك فإن الرأي الفلسطيني ، الذي يتخذ موقفاً نقدياً إزاء السياسات القائمة التي تؤيّد التخلف الصناعي في الضفة الغربية وغزة ، يعكس وجهة نظر ينتشر تبنيها على أوسع نطاق في العالم الثالث بوجه عام . ويرتكز هذا الرأي على تفسير يبدو مقبولاً لطبيعة التخلف الاقتصادي .

وهذا لا يعني أن من المعقول خلق صناعة موسّعة بصورة كبيرة من خلال توفير الحماية فقط للسوق المحلية ، التي هي أصغر من أن توفر أساساً للتصنيع المكتفي ذاتياً . وسوف يتطلّب إنشاء صناعات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما هو أكثر من السياسات التقليدية للحماية - إنه سيتطلّب سياسات فعّالة لتنمية أسواق جديدة خارج المنطقتين . ويتمثل أحد اتجاهات البحث عن مثل هذه الأسواق في الأردن وفيما وراء الوطن في الشرق الأوسط . ويمكن قول الشيء ذاته فيما يتعلق بالتنمية في بعض أجزاء قطاع الخدمات .

ويتوقف الأساس الاقتصادي طويل الأمد للتجارة مع الأردن وبقية الشرق الأوسط على الاستثمارات الحالية والمستقبلية في المنطقتين . وقبل عام ١٩٦٧ كانت التجارة بين الضفتين الغربية والشرقية في السلع المصنّعة ضئيلة الحجم للغاية بسبب التصنيع ضيق النطاق في كلّ من نصفيْ الأردن . والتنمية الصناعية في الأردن تظل متواضعة . والتجارة الصناعية المستقبلية المتدفقة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن وبقية أنحاء الشرق الأوسط لا يمكنها أن تأتي إلاّ بفضل برامج متسارعة للاستثمار الصناعي وتنسيقها لتأمين التكامل فيما بينها وبالتالي لتأمين إمكانية التجارة .

وفي قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ، فإن اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن أن يتعرضا لتكاليف جدية مجتملة بسبب العزلة النسبية المتواصلة عن بقية الشرق الأوسط . فهذه العزلة يمكن أن تقيّد بشدّة إمكانيات التخطيط والتفاوض والمبادرة الفردية في الأعمال التجارية ، هذه الإمكانيات التي من شأنها أن توفر للمنطقتين مكاناً لائقاً في اقتصاد الشرق الأوسط .

ولكن العلاقات الشخصية والمالية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين بقية انحاء الشرق الأوسط تظل ذات أهمية كبيرة ، رغم أن من الصعب تحديدها كمياً بصورة دقيقة . والصلات العائلية تتواصل بين فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الكويت والعربية السعودية ومصر بالإضافة إلى الأردن . وقد التمس بعض العمال أعمالاً في الأردن لتعويض تلك التي فُقدت في اسرائيل خلال انكماش عام ١٩٧٥ في الاقتصاد الاسرائيلي . ويظل العمل في أماكن اخرى في الشرق الأوسط ، والتحويلات الناتجة عن ذلك والتي تتدفق إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، عناصر هامة في الوضع الاقتصاديّ .

وتكاليف الأمد الطويل الناتجة عن القيود المفروضة على الاتصال الاقتصادي مع بقية الشرق الأوسط والناشئة عن الوضع الراهن هي تكاليف افتراضية بقدر ما تتضمن خلق نماذج للتجارة والتعاون الاقتصاديّ تتخطّى النماذج التي وجدت حتى الآن . غير أنه إذا استمرت سرعة التوسع الاقتصاديّ في كل أنحاء الشرق لأوسط عند معدّل نشيط ، وإذا مرت المنطقة بعملية تحوّل هيكلي ، فإن تكاليف الأمد الطويل الناتجة عن العزلة يمكن أن ترتدي بالتالي أهمية متزايدة بالنسبة للمنطقتين .

وفيما يتعلق باسرائيل فإن نتائج الأمد الطويل التي تتضمنها الشبكة الاقتصادية الناشئة تُعَدّ متنوعة . وعلى مرّ الزمن ، ستواصل الأرباح في التدفق من سوق محمية ومتوسعة للمنتجات الاسرائيلية ، ولكن الاعتماد على العمل الفلسطيني يمكن أن ينطوي على نتائج اجتماعية خطيرة بصورة متزايدة .

وفيما يتعلق بالأردن فمن المحتمل أن يعني استمرار الوضع القائم أنه حتى اذا تم الاحتفاظ بالتجارة وبقية العلاقات سالفة الذكر ، فإن الأهمية الاقتصادية النسبية للعلاقة مع الضفة الغربية ستستمر في التقلص . فالميول الواضحة منذ عام ١٩٦٧ سوف تتعمّق ، والعلاقات التجارية ، التي كان يمكن في ظل أوضاع أخرى توقع أن تكون هامة بصورة متزايدة بالنسبة للضفة الشرقية بسبب الجوار والروابط الاقتصادية الموروثة ، ستظل عديمة الأهمية نسبياً ، كما أن هناك ، في الوضع كما ظل قائماً منذ عام ١٩٤٨ ، تكلفة اقتصادية مستمرة تتمثل في افتقار الأردن إلى منفذ ملائم إلى البحر الأبيض المتوسط وفي اضطراره إلى الاعتماد بدلاً من ذلك على مينائه الجنوبي ، العقبة ، للوصول بحراً إلى العالم الخارجي .

ويؤكد الفلسطينيون الذين يرفضون اية مساومة سياسية من شأنها ان تمنح الشرعية لفكرة دويلة للضفة الغربية وقطاع غزة ان هذه الدولية ستكون غير قابلة للحياة اقتصاديا، ومعرضـة للسيطرة الاقتصادية من جانب الجارين الاسرائيلي والاردني الاكثر قوة، ومعرضة بالتالي لنوع من الركود من شأنه ان ينحرف بصفة دائمة بالقضية الفلسطينية وهناك اولئك النقاد الاسرائيليون لفكرة الدويلة والذين سيسلمون بان امكانية السيطرة من جانب الاقتصادين المتفوقين المجاورين امكانية فعلية، ولكنهم ينتهون الى ان هذه الامكانية ذاتها ستمثل احد التشوهات التي ستدفع مثل هذا الكيان السياسي بصورة لا يمكن تفاديها الى تحررية وخصومة لا تلينان ضد احد او كلا جاريته الكبرين.

كما ينبغي ان نضيف كتوضيح اخير ان المجالات الاقتصادية لا تنظم لدعم الرؤى طويلة الأمد فحسب. انها ترتبط ايضا بالمجادلات الخاصة بالأمد القصير. وعندما كشف وزير الدفاع الاسرائيلي شيمون بيريز في اواخر عام ١٩٧٥ النقاب عن صيغة جديدة لمشروعه المفضل منذ وقت طويل والذي يمنح الادارة الذاتية المحلية لفلسطينيي الضفة الغربية، قال النقاد الاسرائيليون ان الفكرة لا تنسجم مع الفرضيات الجوهرية للاحتلال، ويجادل النقاد قائلين ان فلسطينيي الضفة الغربية المتمتعين بالادارة الذاتية يمكنهم ان يتجهوا في الحال نحو اقامة سلطتهم الخاصة الى درجة يمكن ان تتحدى سيطرة اسرائيل على العمليات التجارية التي تدر عوائد للضفة الغربية، مثل جمع التعرفات الجمركية والضرائب عند جسور نهر الاردن.

والبراهين الاقتصادية لا ترتدي نفس الاهمية بالنسبة لكل خط من خطوط التحليل السياسي هذه.

كما أن الفرضيات الاقتصادية ليست مبررة تماماً في كل الحالات . ومن البديهي أن بعض هذه الفرضيات مهلهلة وببساطة محابية للذات . والواقع أن تنوّع هذه البراهين والتناقضات الجلية للكثير منها تقوم بتأكيد أن بعض البراهين الاقتصادية غالباً ما يتم وضعها على أساس الوقائع الاقتصادية بصورة أقل مما يتم وضعها على أساس الحدود التاريخية والسياسية والأيديولوجية .

وتقودنا هذه الملاحظات العامة إلى ثلاثة اسئلة بشأن النموذج الاجمالي للتطورات الاقتصادية التي عولجت في هذه الدراسة .

الأول : أية عناصر من عناصر هذه الصورة الجديدة للارتباطات الاقتصادية منذ عام ١٩٦٧ هي الأكثر اهمية من حيث النتائج التي تنطوي عليها بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ؟ إن الاهتمام المعّمق بالمستقبل السياسي لهاتين المنطقتين ، وتفاعل المصالح السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية ، والآراء السياسية والتحليلية المتباينة إلى حدّ بعيد بشأن البعد الاقتصادي لتسعة اعوام من السيطرة الاسرائيلية ـ كل هذه الأشياء تكشف أهمية الوصول الى تقدير حول ما هو أساسيّ وما هو ثانويّ في الصورة الاقتصادية الاجمالية التي رسمناها في هذه الدراسة .

الثاني : ما هي المصالح الاقتصادية الذاتية النابعة من هذه التطورات طوال الأعوام التسعة الماضية والتي من الملائم أن يتم النظر إليها ـ من وجهة نظر كلٍ من النظم الاقتصادية ذات الصلة ـ بوصفها مصالح هامة ينبغي السعي وراء تحقيقها في المستقبل ، وكيف يمكن لهذا السعي أن يؤثر على الشبكة العريضة من الارتباطات التي نشأت خلال السيطرة الاسرائيلية ؟

الثالث : ما هي الانطباعات والتقديرات التي يمكن التوصل اليها على أساس اقتصادي حول براهين « القابلية الاقتصادية للحياة » التي سوف تستمر ، بكل جلاء ، في البروز بشكل أهم في الحديث والجدل السياسيين بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ؟

تقييم للآثار الاقتصادية الرئيسية

هناك سمتان رئيسيتان تحدّدان العلاقة الاقتصادية التي نشأت بين اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ـ نموّ سوق للعمل المحلي في اسرائيل ، ونموّ سوق للسلع الاسرائيلية في المنطقتين . ومن الناحية الكمية ترجح كفة هذين التطورين على كل الآثار الأخرى ، التي ظلت في الأمد القصير على الأقل ثانوية بالمقارنة معهما .

وقد تم الاحتفاظ بصلات اقتصادية بين الضفة الغربية والأردن . وإلى مدى أقل بين قطاع غزة والأردن . وبسبب سياسة الجسور المفتوحة ، استمرت التجارة ـ وبصفة خاصة تصدير الضفة الغربية للسلع الزراعية والمنتجات المصنّعة بشدّة من حيث أهميتها النسبية . وقد استمرت روابط نقدية ومالية كبيرة بين الضفة الغربية والأردن ، مشكّلة الاستثناء الرئيسي لنموذج ما بعد ١٩٦٧ السائد والذي يتميز بالعلاقات الأكثر احكاماً بصورة مطردة بين المنطقتين والاقتصاد الاسرائيلي .

آثار قصيرة الأمد

بعض اثار الأمد القصير واضحة جلية . فالعلاقات الاقتصادية التي تم خلقها بين اسرائيل والمنطقتين منذ عام ١٩٦٧ كان له اثر انتشاريّ هائل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مولداً معدلاً مرتفعاً لنمو الدخل بالنسبة للفلسطينيين ، وجاذباً إلى العمالة النشيطة العمال العاطلين في السابق . وبالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي أيضا ، كان لنموذج التجارة وللوصول إلى العمل الرخيص فائدة كبيرة .

كما أن تكاليف الأمد القصير قابلة للادراك أيضاً . فقد عانت بعض قطاعات اقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة من النتائج المباشرة للاحتلال الاسرائيلي ـ على سبيل المثال ، التجارة السياحية في الضفة الغربية . ومن الأصعب أن نثبت بصورة مقنعة أن انسحاب العمل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل كانت له ، في حدّ ذاته ، نتائج سلبية مباشرة على الاقتصاديين المحليين . غير أن من الجليّ أنه لا بدّ قد خلق ، حتى في الأمد القصير ، مشكلات بالنسبة لبعض القطاعات .

كما أن العلاقة المتغيرة بين الأردن والضفة الغربية كانت لها بدورها تكاليف ومزايا قصيرة الأمد . وكان أهمها خسارة الدخل السياحي ، الذي كان يمثل قبل عام ١٩٦٧ مصدراً هاماً للعملة الأجنبية للأردن . ولأن كلا الضفتين الشرقية والغربية للأردن ما قبل ١٩٦٧ كانتا متخلّفتين صناعياً ، فإن التكاليف المباشرة بسبب تشوش الأسواق الداخلية والناشىء عن تقسيم البلاد كانت أقل مما كان يمكن أن يحدث في حالة اقتصاد اكثر تعقيداً ، لا سيما وأن تدفق المنتجات الزراعية والقائمة على الزراعة من الضفة الغربية إلى الأردن تم الاحتفاظ به بعد عام ١٩٦٧ . كذلك فإن الانقطاع لم يكن مكلّفاً ، من وجهة نظر الضفة الشرقية ، بالقدر الذي توقعه بعضهم ، ويعود ذلك جزئياً إلى أن الاستثمار السابق لعام ١٩٦٧ كان مركّزاً في الضفة الشرقية . ومن الناحية العملية ، سار الاقتصاد

كيف نمت هذه الشبكة من الصلات وان نحلل تطورها المحتمل، فإن تقييم مزايا ونواقص هذه العمليات الاقتصادية بعيد عن ان يكون ميسوراً، في الممارسة وفي النظرية على السواء.

ملاحظات:

تساعد دراسة الابعاد الحاسمة للسيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة على ابداء ملاحظات عديدة:

ادخلت التطورات الاقتصادية التي تؤثر في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، ادخلت بصورة تراكمية عناصر هامة جديدة في الصورة الاجمالية. وقد شهدت الأعوام التي مضت منذ عام ١٩٦٧ نشأة شبكة جديدة من المصالح الاقتصادية، ونموذج جديد للاعتماد الاقتصادي المتبادل، ومزيج جديد من المزايا والاعباء فيما بين النظم الاقتصادية الاربعة - اسرائيل، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والاردن. هناك، بعبارة اخرى، امر واقع اقتصادي جديد، وطائفة جديدة من التوقعات بشأن ما يتضمنه استمرار ذلك.

الأمر الواقع

ومزيج جديد من ردود الفعل القوية المرحبة بـ أو المقاومة لتلك النتائج بين الاطراف المعنية بصورة اكثر مباشرة. وفي عام ١٩٦٧، كان من الممكن ان تدار - وقد أديرت في الواقع - مناقشة مكثفة حول مرغوبية هذا المستقبل السياسي او ذاك للمنطقتين، دون الاشارة الى النتائج الاقتصادية لتلك التغيرات المتوقعة. ان ذلك لم يعد ممكنا - رغم انه يظل صحيحا ان العوامل الاقتصادية لا تحدد بصورة حاسمة ايا من الخيارات السياسية للاطراف او استعدادها للتسامح مع بدائل سياسية مستقبلية.

ليس هناك اي تغير ذي شأن في الوضع السياسي للمنطقتين يمكن ان يجري الان بجدية التفاوض عليه، او ان تفكر فيه اسرائيل من جانب واحد، دون لفت الانظار الى مضاعفاته الاقتصادية. بل ان تأييد الامر الواقع يتضمن نتائج اجتماعية - اقتصادية غير مواتية ليس بالنسبة للمنطقتين فحسب، بل كذلك بالنسبة لاسرائيل. وعلى احد الطرفين، اذا كانت اسرائيل تعتزم التحرك نحو ضم المنطقتين فإن هذه المقتضيات لا بد من مواجهتها، والا على الطرف الآخر، اذا كان للمنطقتين ان تتحركا نحو اية درجة من الحكم الذاتي السياسي او الاستقلال، فسوف تدخل الفرص والمعوقات الاقتصادية الناشئة في الحسابات السياسية، واذا تحدثنا ببساطة، فان الرهانات والاشباعات ومصادر القوة والمظالم، الاقتصادية المتصورة او الفعلية والتي تميز الان الوضع الاقتصادي لم تكن موجودة في صورتها الراهنة في عام ١٩٦٧. ولا بد من ادخال اعتبارات جديدة في الحسبان اذا كان على السلطات المسؤولة في النظم الاقتصادية الاربعة ان توضح وتدافع عن مصالحها الذاتية الاقتصادية في مواجهة الآخرين. وستكون هناك ضغوط وحوافز متعارضة: للابقاء على شبكة العلاقات الاقتصادية في شكلها الراهن من الناحية الجوهرية، او لتغييرها بصورة هامشية، او لاعادة توجيهها بصورة جذرية. وقد جرى فعلا التعبير عن الخيارات الخاصة بهذا او ذاك من هذه الاتجاهات في البرامج السياسية للاطراف المعنية. واذا نظرنا فقط من زاوية الوضع الافضل للضفة الغربية وقطاع غزة، فان الحكم الذاتي السياسي او الاستقلال سيخلق مجالا جديدا للسعي وراء تحقيق المصالح الذاتية الاقتصادية. وكلما كان ذلك

المجال واسعا، فسوف تتسع امكانيات قبول او رفض او تطويع الميراث الاقتصادي للاعوام التسعة السابقة، والأعوام الثمانية والعشرين السابقة في واقع الامر.

وكما ان المصالح الاقتصادية قد اصبحت بصورة متزايدة جزءا من الواقع الفعلي الجديد الذي يواجه اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والاردن، فان الاسس المنطقية الاقتصادية بدورها زحفت بصورة متزايدة الى الجدل السياسي بشأن ما هو ممكن ام لا، مرغوب فيه ام لا، موقف حصيف ام لا، في اي مستقبل سياسي.

والواقع ان هناك طائفة خادعة من المنظورات حول القرائن الاقتصادية لمختلف النتائج السياسية. وفي معرض الدفاع عن الاستيلاء الاسرائيلي على الضفة الغربية في عام ١٩٦٧، الح بعض المحللين على ان اسرائيل لم تقم كما تتهم، بتحطيم الآمال الاقتصادية للاردن عن طريق بتر القسم الاكثر انتاجية في المملكة. وتنطوي هذه الحجة على ان الاردن، على العكس من ذلك، ربما كان حتى في وضع افضل اقتصاديا بدون الضفة الغربية - التي لم يحدث قط ادماجها في الاردن باي حال. ولتعزيز المطالب التي دعت بعد عام ١٩٦٧ الى ان الضفة الغربية ينبغي ان تظل مرتبطة اقتصاديا باسرائيل او ان تتم اعادة الحاقها بالاقتصاد الاردني - دون ان تصبح مستقلة في اي من الحالتين - انطلقت وجهات النظر الموالية لاسرائيل والموالية للاردن على حد سواء من الفرضية القائلة بان ضفة غربية منفصلة او كيانا سياسيا يجمع الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكنهما ان يكونا قابلين للحياة من الناحية الاقتصادية، هذا ما قاله الناطقون الاسرائيليون والاردنيون على حد سواء في كثير من الاحيان. ومن جهة اخرى، يلح انصار قيام كيان مستقل على ان قابلية الحياة الاقتصادية انما هي ثمرة السياسات والموارد الاقتصادية - وليست قدرا ساكنا او ثابتا من المقدرات الاقتصادية الفطرية. ويذهب بعض انصار الفلسطينيين الى ما هو ابعد من ذلك. فهم لا يحاولون فقط ان يبرهنوا ان قابلية الحياة ممكنة عن طريق بعض العلاقات الاقتصادية «الطبيعية» مع النظم الاقتصادية المجاورة والاقتصاد العالمي كذلك، بل يحاولون ايضا ان يبرهنوا ان السيطرة السياسية من جانب اسرائيل والاردن لا يمكن تجنبها عن طريق كيان فلسطيني مستقل يتألف من الضفة الغربية وقطاع غزة الا اذا كان هذا الكيان مستقلا اقتصاديا عن كل من الاقتصادين الاسرائيلي والاردني.

ويلح بعض الفلسطينيين، الذين يتناولون الوضع معترضين على النضال المتواصل لتحقيق الاهداف القصوى، على ان احد الاعتراضات على تحقيق دولة ديمقراطية علمانية في كامل فلسطين التاريخية يتمثل في ان الطائفة الفلسطينية داخل هذه الدولة سوف تقع حتما تحت السيطرة الساحقة للتفوق الاقتصادي للطائفة اليهودية، ولهذا تواصل هذه الحجة قائلة انه سيناسب الفلسطينيين تماما ان تكون لهم دولة منفصلة خاصة بهم جنبا الى جنب مع اسرائيل، على الاقل حتى يكون في المستطاع تكوين مقدرات اقتصادية وتكنولوجية اقدر على المنافسة. وهنا ايضا فلسطينيون سلموا بان دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع اسرائيل يمكنها ان تكون قابلة للحياة، غير انهم يذهبون الى ابعد من هذا مؤكدين ان دولة كهذه ينبغي الا تتحاشى التداخل الاقتصادي مع الاقتصاد الاسرائيلي - بل يتعين عليها ان ترحب به على اساس شروط سياسية بعينها.

وتسلم اقسام من الرأي العام الاسرائيلي والفلسطيني على حد سواء، وان كانت تستخلص استنتاجات مختلفة، بالفرضية القائلة ان اي كيان فلسطيني مستقل لن يكون قابلا للحياة اقتصاديا

إقامة صلات تجارية محميّة مع اسرائيل والتضييق الشديد (في حالة الأردن) والإلغاء (في حالة مصر) لقنوات الاستيراد السابقة ، أصبح الاقتصاد الاسرائيلي المصدر الرئيسي للواردات . وبعض هذه الواردات ، بدورها ، واردات اسرائيلية من بقية أنحاء العالم ، إمّا تم دمجها في منتجات اسرائيلية أو أعيد شحنها إلى المنطقتين في الشكل الذي تم استيرادها فيه .

وقد استمرت تجارة تصدير الضفة الغربية وقطاع غزة الى الضفة الشرقية وبقية انحاء العالم منذ عام ١٩٦٧ ، غير أن قسماً متزايداً من الصادرات ذهب الى الاقتصاد الاسرائيلي إما لكي يتم استهلاكها في اسرائيل أو لتصبح جزءاً من تجارة التصدير الاسرائيلية. وقد اصبحت اسرائيل في وقت واحد الشريك التجاري المسيطر بالنسبة للمنطقتين والوسيط التجاري أيضاً بينهما وبين السوق العالمية . وقد وفرت الضفة الغربية وقطاع غزة سوقاً متسعة ومحمية للمنتجات الاسرائيلية ، وبمقتضى الحواجز الجمركية الاسرائيلية يجد الزبائن في المنطقتين وصولهما الى سلع ما وراء البحار ضيق النطاق .

ومن الصعوبة بمكان أن ندّعي أن اقتصاديْ الضفة الغربية وقطاع غزة يحققان مزايا من كونهما مرتبطين بالاقتصاد الاسرائيلي عبر الصلات التجارية . وبسبب المستويات المرتفعة للتعرفات الجمركية الاسرائيلية ، يضطر زبائن الضفة الغربية وقطاع غزة إمّا إلى أن يدفعوا أسعاراً مرتفعة مقابل الواردات من الخارج أو أن يقوموا بشرائها من مورّد اسرائيلي مرتفع التكلفة . ومع ذلك فإن مستويات الحماية الجمركية المرتفعة ليست لها سوى فائدة ضئيلة لمنتجي الضفة الغربية وقطاع غزة ، ذلك أنهم كوضع نموذجيّ ليسوا في مركز جيد للتنافس مع المصادر الاسرائيلية للإمداد .

والمزايا التجارية الناتجة عن الارتباط تجنيها - بصفة رئيسية - اسرائيل . وقد استفادت بعض المشاريع الاقتصادية العربية من التعاون مع الشركات الاسرائيلية في قطاع أعمال المقاولات من الباطن ، كما كانت بعض هذه المشاريع قادرة عل ى بيع منتجات متخصصّة الى الزبائن العرب في اسرائيل . كما استفاد الزبائن بوجه عام من الوصول إلى المنتجات الزراعية الاسرائيلية المدعمة ، رغم أن من الأرجح أن يكون هذا على حساب الزراعة المحلية ، وعلاوة على ذلك فحيث أن إعانات الدعم الاسرائيلية قد رُفعت مؤخراً عن بعض المواد لفرض شدّ الأحزمة على مواطني اسرائيل ، فقد تقلصت المزايا التي كانت تتحقق للمقيمين في المنطقتين .

وقد ظل نموّ الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضيق النطاق للغاية . ونظراً للمنافسة من جانب المنتجات الاسرائيلية ، وتكاليف العمل متزايدة الارتفاع ، وغياب أية سياسات محدّدة لتشجيع الصناعة ، فليس هناك أيّ مبرر لتوقع أيّ تغيّر في هذا القطاع . كيف يمكن تقييم التكاليف المستترة لهذا الغياب للنمو الصناعي : وهل يمثل هذا الغياب توقف إمكانية النمو ؟ أو هل يقوم بتعزيز اللاتوازن الهيكلي في الاقتصاد او تجري المبالغة في امكانية التنمية الصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة من جانب منتقدي السياسة الاسرائيلية ؟

أمّا تكلفة الأمد الطويل الإضافية ، وربما الاكثر جدّية للنموذج التجاري بالنسبة لمشاريع الضفة الغربية وقطاع غزة فهي فقدان إمكانية توسيع الأسواق خارج اسرائيل . ورغم أن سياسة الجسور المفتوحة قد حافظت على تدفق للتجارة عبر نهر الأردن ، فقد كان هذا التدفق ذا أهمية نسبية متناقصة للاقتصاديين المحليين . وينبغي أن نسلّم بأن الحجم المحدّد للامكانيات التجارية الخارجية السابقة هو

مسألة حدس . أمّا النمو طويل الأمد للتجارة مع الشرق الأوسط فسوف يتوقف هو ذاته على النموذج المحلّي للاستثمار والتنمية الصناعية والتجارية .

الصلات المالية

والواقع أن الصلات المالية من الأصعب تتبّعها فالبنوك التجارية البريطانية والعربية التي كانت تعمل في المنطقتين قبل عام ١٩٦٧ تم إغلاقها بعد فرض السيطرة الاسرائيليةمباشرة ، ولم يتم قط تعويضها بنجاح ببنوك اسرائيلية . ورغم مستوى الترابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الاقتصاد الاسرائيلي من خلال سوق العمل ومن خلال التجارة ، احتفظت المنطقتان بدرجة كبيرة من الاستقلال الماليّ . وقد فعلت المنطقتان هذا من خلال الصلات المالية الخاصة المستمرة مع الأردن وبقية أنحاء الشرق الأوسط ، والصلات النقدية المستمرة مع الأردن من خلال تداول الدينار في الضفة الغربية ، وبعض الارتباطات المالية المستمرة بين الحكومة الأردنية والضفة الغربية . ورغم حركة التجارة والعمل بين المنطقتين واسرائيل ، لم يكن هناك أي شيء من قبيل حركة مشابهة للرأسمال في أيّ من الاتجاهين . وقد ظل الاستثمار الاسرائيلي العام والخاص في مشاريع التنمية الاقتصادية الخاصة بالمنطقتين ثانوياً - لأسباب سبقت الاشارة إليها . ولم يستخدم فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة النظام المصرفي الإسرائيلي إلاّ بدرجة محدودة للغاية .

وقد نشأ وضع نقدي غير اعتيادي داخل الضفة الغربية استمر الدينار فيه في التداول، جنبا إلى جنب مع الليرة الاسرائيلية، كنقود قانونية. ولهذا تشترك الضفة الغربية في نظامين نقديين مختلفين، نظام اسرائيل ونظام الأردن، ولكن هذا مجال يصعب فيه بصورة خاصة ان يتم بأي قدر من الدقة وتحديد ماذا يحدث، ورغم ان التقديرات التقريبية متاحة بالنسبة لكمية العملة الاردنية المتداولة في الضفة الغربية، لا تتوفر سوى معلومات ضئيلة بشأن الشكل الذي يحتفظ به المقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة بأصولهم المتراكمة.

وبالاضافة الى تقييم اثر الصلات التي نشأت حتى الان، من الضروري ايضا ان يؤخذ في الحسبان الغيابات الهامة في الصلات، التي كان من المكن توقعها في احوال اخرى. ويمثل الافتقار الى حركة رأس المال الاسرائيلي الخاص الى المنطقتين، والذي سبقت الاشارة اليه قدرا بالغ الأهمية على درجة الاندماج الاقتصادي بين اسرائيل والمنطقتين. وكانت الارتباطات بين الصناعة الاسرائيلية والمنطقتين من خلال حركة العمل او من خلال المقاولات من الباطن اكثر من كونها من خلال انشاء مصانع جديدة مملوكة لاسرائيل في المنطقتين. وكان هذا يعني ان الاثر الخارجي على الهيكل الاقتصادي الداخلي للضفة الغربية وقطاع غزة كان اقل مما كان يمكنه ان يكون في حالة وجود تعرض للاستثمار الاسرائيلي. او بالاحرى، الاجنبي.

وعندما نأخذ ارتباطات العمل والارتباطات السلعية والمالية معا، يصبح من الواضح ان شبكة متنوعة، وكثيفة في اغلب الأحوال، من الصلات الاقتصادية قد نمت منذ عام ١٩٦٧ بين النظم الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل والاردن. والقصة التفصيلية لهذه التفاعلات معقدة، كما ان الحياة الاقتصادية في المنطقة قد تأثرت بصورة شاملة. ورغم ان من الميسور نسبياً ان نصف

سوق عمل مختلفة عالية التنظيم ، وأيّ فرص استثمار تظهر أمام مستثمري الاقتصاد الفقير تكون محصورة إلى حدّ كبير داخل دائرة ضيقة من الأنشطة التي تلعب دوراً تكميلياً للمشروعات الاقتصادية الاكثر خبرة والأفضل تنظيماً لدى الاقتصاد الأغنى .

وعلاوة على ذلك ، ففي هذا السياق المحدّد ، لم يكن لدى الاقتصاديين الاكثر فقراً ـ والمفتقرين إلى السيادة ، بالطبع ـ أية إمكانية لاستخدام أدوات السياسة التقليدية من قبيل التعرفات الجمركية أو تعديلات أسعار التبادل لخدمة أهدافهما الاقتصادية . ونظراً لعجزهما عن تعديل قرارات السياسة العامة أو عملية سير السوق بهدف الوفاء بالاحتياجات المحلية ، تأثر اقتصادا الضفة الغربية وقطاع غزة بالتعرفات الجمركية الاسرائيلية ، وتعديلات اسعار التبادل ، والسياسة المالية والنقدية ـ الموضوعة بالضرورة للوفاء باحتياجات الاقتصاد الاسرائيلي . وقد اضطرت المنطقتان إلى أن تكونا المتلقينْ السلبيينْ لآثار التطورات في اقتصاد اسرائيلي متعرّض لضغوط تضخمية كبيرة وما يرتبط بها من تخفيضات لقيمة العملة .

وهناك ملاحظة تحذيرية تتعلّق بأثر النموّ الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة . فالفكرة القائلة أن النموّ الاقتصادي والتوّسع في الدخل وفرص العمل يقلّلان التوتر الاجتماعي والأساس التحتي للصراع السياسي بطريقة مباشرة هي فكرة مفرطة في التبسيط ويتعذر الدفاع عنها في هذا كما في غيره من الأوضاع المشحونة سياسياً . فالوعي والتعبئة السياسيان، وكذلك تبلور الأماني الوطنية ، من المحتمل أن تعقب فترات التوسع الاقتصادي والمستويات المتغيّرة للتوقع والثقة مثلما تعقب فترات الركود . وباختصار ، لا يمكن استخلاص أية استنتاجات سياسية بسيطة من أيّ تحليل للتطورات الاقتصادية في المنطقتين منذ عام ١٩٦٧ . كما أنه ليست هناك أية استنتاجات سياسية جديرة بالثقة يمكنها أن ترتكز بصورة كلية على تقديرات تخصّ الطابع الاقتصادي أساساً ـ مهما تكن مدروسة جيداً من النواحي الاقتصادية الفنية .

والاطار المستخدم هنا لتشخيص العلاقات المركّبة التي تربط الآن اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ، يميز ثلاثة ارتباطات ذات أهمية فائقة تعمل من خلال أ) سوق العمل ب) سوق السلع جـ) التدفقات والصلات المالية . وحول كل بُعد من هذه الأبعاد ، يمكن تلخيص الاتجاهات العريضة بإيجاز.

سوق العمل

تتصدر سوق العمل هذه القائمة لسببين على حد سواء : لأن حركة العمل كانت العامل الاقتصادي الاكثر درامية في الصورة بكاملها منذ عام ١٩٦٧ وبسبب أهميتها الاجتماعية الكامنة الكبيرة .

وخلال أعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ تمتع الاقتصاد الاسرائيلي بفترة من النمو المتواصل ، الذي أدّى بعد عام ١٩٦٩ إلى سوق عمل ضيقة . وبعد فترة أوّلية وجيزة كانت مستويات البطالة الاسرائيلية فيها مرتفعة بما يكفي لتثبيط السياسات التي يمكن أن تسمح بانتقال الشغيلة من المنطقتين للتنافس على الأعمال النادرة ، تغيّرت صورة العمالة الاسرائيلية ، وجرى بصورة متزايدة جذب العمل الرخيص من الضفة الغربية ومن قطاع غزة الى الاستخدام في إسرائيل . وقامت هذه العملية بنقل الفلاحين شبه

المستخدمين والشغيلة العاطلين من المنطقتين إلى الاقتصاد الإسرائيلي عند الطرف الأدنى من السلّم الاقتصاديّ بوصفهم أعضاء في الطبقة التي تقوم بالعمل اليدويّ ، وفي نفس الوقت ، وجد أفراد الفئات الاقتصادية الوسطى في مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة أنفسهم داخل مجال أضيق من الفرص الاقتصادية وفي احتياج ناتج عن ذلك إلى أن يجدوا أدواراً اقتصادية جديدة فيما يتعلق بنموذج التنمية الاقتصادية الذي تسيطر عليه اسرائيل في المنطقتين . وفيما يتعلق بالفلسطينيين الذين تلقوا تعليماً أفضل ، فإن غياب وظائف حكومية كاملة يضيق إلى حدّ ما فرص العمالة التي كان من الممكن أن تكون متاحة في اوضاع مختلفة ، رغم أن البيروقراطية التي تديرها اسرائيل والقائمة في المنطقتين ، وكذلك بيروقراطيات الأونروا UNRWA ، يشغلها موظفون فلسطينيون بصورة كاملة تقريباً . وتدل المعطيات المتاحة حول الاقتصادين دلالة كاملة على أن دخل الأجور الذي يتم كسبه في اسرائيل كان المصدر الرئيسيّ لنموّهم الاقتصادي في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ . كما انتقل فلسطينيون من المنطقتين ، وأساساً أولئك الذين كانوا اكثر مهارة وتعليماً بصورة كبيرة ، انتقلوا بأعداد كبيرة قبل وبعد عام ١٩٦٧ على حدّ سواء إلى أعمال في أجزاء أخرى في الشرق الأوسط ، وأوروبا ، وشمال وجنوب أمريكا(٣) .

والواقع أن نتائج اقتصادية واجتماعية عديدة لارتباطات سوق العمل في هذه مثيرة للجدال . فكما سبق أن أشرنا ، تمتع فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة العاملون في اسرائيل بزيادة في الدخل ، كبيرة في أغلب الأحوال ، فوق ما كان يمكن كسبه في المنطقتين . وفيما يتعلّق بهؤلاء العمال ، المركّزين في القسم الأقلّ تميّزاً في سوق العمل الإسرائيلية ، يمكن المضيّ الوقت أن يبرز إلى أقصى حدّ الجوانب السلبية للتخصّص في دور الطبقة العاملة الفقيرة في المجتمع الاسرائيلي كما يمكنه أن يكون شديد الوطأة بصورة متزايدة على المزايا الاقتصادية المباشرة للدخل المرتفع . ثانياً ، يهدّد الانسحاب الجماعي للعمل من المنطقتين ذاتهما بخلق مشكلات للاقتصاد المحلّي ، مثلاً ، عن طريق ترك المشاريع المحلية في مواجهة ندرة العمل والضغط على مستوى الأجور المحلّي . وسيكون أقصى احتمال بعيد الأمد بالنسبة للاقتصادين المحليين أن يجري الهبوط بهما إلى دور مهجع للعمل اليدويّ ولتعميق الانحراف الناشيء في هيكل ومهارات قوة العمل الفلسطينية . ثالثاً ، تشتد وطأة العبء الاقتصادي على كاهل أولئك الأفراد من السكان الذين تواجههم الأسعار متزايدة الارتفاع ـ والتي تحفزها جزئياً تكاليف العمل متزايدة الارتفاع ـ لكن الذين لا يتمتعون لسبب أو آخر بفرص عمل أفضل . ويندرج في هذه الفئة كثير من المتعلمين بصورة أفضل . وأخيراً ، فإن التعرّض الدوريّ للعمال الفلسطينيين القادمين من المنطقتين لفقدان العمل في حالة حدوث انكماش عام في الاقتصاد الاسرائيلي هو احتمال أصبح واضحاً بصورة جلية تماماً عندما اتجه الاقتصاد الاسرائيلي بصورة أعمق إلى الدخول في حالة الركود في عام ١٩٧٥ . والواقع أنه ، نظراً للهيكل القطاعي والمهني المركّز للعمال المتنقلين ، وكذلك ضعفهم التنظيمي ، من المحتمل أن يكون التأثير المحليّ لأيّ ركود في اسرائيل مبالغاً فيه ـ بل يتم النظر إليه ، في رأي بعض المقيمين ، على الأقل ، على أنه اكثر جدية أيضاً بسبب ارتفاعات الأسعار المحلية كنتيجة للتضخم في اسرائيل .

سوق السلع

تقدم العلاقات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة عبر تجارة السلع نموذجاً مميّزاً للمناطق الأقل تطوراً والمنطقتان في المقام الأول منتجتان للسلع الزراعية ومستوردتان للسلع الصناعية . ومع

اعتبارات سياسية وأمنية : وأخيراً ، لعبت العوامل السياسية والأمنية دوراً مّا في تشكيل السياسات الاقتصادية لاسرائيل إزاء المنطقتين . فالتجارة عبر الأردن ضيقة النطاق ، جزئياً بسبب رغبة اسرائيل في السيطرة على كل المعاملات التجارية عبر الجسور لأسباب سياسية وأمنية . كما أن إحجام رجال الأعمال الاسرائيليين عن تحقيق وجود في المدن العربية في المنطقتين ينشأ ، جزئياً ، عن عدم اليقين فيما يتعلّق بمستقبلها السياسي . أمّا انعدام استثمار عام واسع النطاق من جانب الحكومة الاسرائيلية في أيّ من الضفة الغربية أو قطاع غزة فيرتكز ، جزئياً ، على الرغبة في تحاشي انطباع عن « الضمّ الاقتصادي »، ولتحاشي وضع تكون فيه المنطقتان عبئاً ضرائبياً صافياً كبيراً على مواطني اسرائيل ، ولتحاشي القيام بفرض قرار على كامل مسألة المستقبل السياسي للمنطقتين ـ وهي مسألة حاسمة تماماً في السياسة الاسرائيلية .

تفسيرات اقتصادية متعارضة :

والارتباط الاقتصادي الذي تطور بين اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة هو من نوع من شأنه أن يكون في أية أحوال مصدراً لخلاف جدّي ـ بصرف النظر تماماً عن الخلاف الماثل في صميم وضع مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالصراع العربي الاسرائيلي برمّته . وتتمثل المشكلة ، بالطبع ، في أن « الوقائع » الاقتصادية غالباً ما تكون هي ذاتها موضوع اختيار وادراك وتفسير . والبراهين المتعارضة حول نموذج العلاقات الاقتصادية التي تربط اسرائيل الآن بالمنطقتين الأقل تطور لا تنشأ عن الصراعات المحدّدة للمصلحة الحقيقية فحسب ، بل تنشأ كذلك عن خلافات اكثر عمومية في مجال التحليل الاقتصادي والاجتماعيّ . وهناك في الواقع نموذجان مختلفان تماماً قيد الاستعمال . وقد أثر كلا النموذجين في التقييمات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك في المناقشات الخاصة بالدور الذي طمحت اسرائيل تقليدياً إلى أن تلعبه اقتصادياً في الشرق الأوسط .

وقد اتجهت التطورات الاقتصادية في المنطقتين إلى أن تجعل هذين النموذجين المتعارضين في مركز الاهتمام الشديد . وبمجرّد أن أقامت السياسة العامة الاسرائيلية البيئة الملائمة ، أضفت قوى السوق المحركة على العملية الاقتصادية الناتجة طبيعيّة ومنطقاً ظاهرين يمكنهما أن يروقا بسهولة للاقتصاد بين الكلاسيكيين الجدد ، التقليديين . وقد استجابت عوامل اقتصادية كثيرة لامكانيات التسويق التي وفرتها الاختلافات في توافر الموارد بين اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ـ العمل ، ورأس المال ، والمهارات ، والمواهب الطبيعية ، وهلمجرا . وبسبب حجم فوارق الأجور ، عملت قوى فعّالة بصورة خاصة من خلال أسواق العمل . وتتطابق التبادلات النا شئة مع توقعات مستمدة من نظرية التجارة ، ويمكن أن يبدو أن النمو المرتفع في المنطقتين يبرّر الاستنتاج القائل أن التبادلات قد جلبت فوائد متبادلة للشركاء . ولكن المبادىء المعنية لم تكن واضحة المعالم ـ مثلما لم تكن ، على سبيل المثال ، في الجدل البريطاني في أوائل السبعينات حول العضوية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية . ذلك أن النتائج الاقتصادية لمثل هذه العلاقات الاقتصادية الإقليمية أو العالمية ، بما في ذلك تلك التي نشأت منذ عام ١٩٦٧ بين اقتصاد اسرائيل واقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة ، تحتاج إلى التقييم في ضوء عدد من الفرضيات الاقتصادية العامة .

ومن شأن ترتيب لسوق مشتركة أو اتحاد جمركي أن يحوّل اتجاه التجارة ، مقيماً تبادلات داخل نطاق الترتيب على حساب تطور محتمل أو علاقات محتملة مع مناطق خارجه . والسلع الغالية

التي يتم انتاجها داخل نطاق السوق قد يتعيّن شراؤها ، بدلاً من سلع بأسعار السوق العالمية الأرخص . وكثيراً ما احتج ممثلو المناطق الأقل تقدماً بأن المزايا الموجودة داخل الأسواق المشتركة تتدفق بصورة غير متناسبة إلى العضو الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية ، في غياب سياسات تصحيحية فعّالة .

وتعتمد الصناعة ، المعتمدة إلى حدّ كبير على السوق الداخلية ، على الحماية وتتمتع بوفورات النطاق التي يتم جنيها من السوق الموسّعة . كما أن التنمية الصناعية في المنطقة الأقل تقدّما تضيّق نطاقها المنافسة الآتية من العضو الاكثر تقدّما من الناحية الصناعية . وخصوصاً حيثما تكون السوق الإجمالية صغيرة ، تميل الصناعة إلى الانجذاب نحو المراكز القائمة للأنشطة الصناعية . وحتى إذا كانت المشاركة في مثل هذا الترتيب هي المزية الصافية لمنطقة من المناطق ، فالوضع النموذجيّ هو أن المزايا لن يجنيها أولئك الذين يتحملون التكاليف . ومهما تكن الفائدة الإجمالية أو « الوسطية »، فسوف تظهر مجموعات خاصة تجني مزية اكبر أو تعاني خسارة اكبر من المفترض في الوضع النموذجيّ ، وقد تتكاتف من أجل أو ضدّ الاندماج وفقاً لذلك .

والنتائج الاقتصادية يمكن أن تكون عميقة أيضاً ، وإنْ طفيفة جداً في بعض الأحيان ، في المدى الطويل بالنسبة لهيكل الاقتصاد والمجتمعات المعنية . وهكذا يمكن للتجارة أن تعزّز الشروط الأصلية التي خلقت الميل إلى التخصص ، هذا الميل الذين يمكن أن تكون له أضرار في الأمد الطويل . والكتابات التي تدور حول التخلّف تشمل ، مثلاً ، على مجادلات مكثفة فيما يتعلق بأخطار التخصص في دائرة ضيقة من المنتجات السلعية الأوّلية . ومن الجائز أن يكون للتخصص في الإمداد بالعمل اليدوي أخطار اكبر أيضاً .

وإذا تحدثنا بالعبارات الاكثر عمومية فإن علاقات السوق غالباً ما لا تكون بين أنداد . وغالباً ما يكون اللاتناسق هو الأكثر وضوحاً عندما يواجه أحد الاحتكاريين عدداً ضخماً من الزبائن ويكون قادراً على أن يسيطر لصالحه على ميزات الأفضليـة في العلاقة التجارية ، بشدة ، إلى طرف أو آخر من طرفي الصفقة التجارية ، ولهذا فإن صفقات السوق غير الخاضعة للرقابة ستكون مواتية بصورة خاصة لأحد الطرفين .

حالة الضفة الغربية وقطاع غزة :

ترتدي هذه الفرضيات الاقتصادية العامة أهمية خاصة في سياق الحديث عن الضفة الغربية وقطاع غزة . فهما إلى حدّ كبير اقتصادان زراعيّان ، يتكونان من وحدات اقتصادية صغيرة وقوة عمل غير منظمة وعلى مستوى منخفض من التطور التكنولوجي ، ويرتبطان باقتصاد منظم للغاية يتميز بقطاع صناعيّ كثيف الحماية الجمركية وبمستوى معقد من التكنولوجيا . صحيح أن الآثار التوسعية الفعالة يمكن أن تفيد الاقتصاد الأفقر في الوضع النموذجي . ففي الأمد القصير ، تتسع فرص العمالة ، وترتفع الدخول ، وتتسارع معدلات النموّ كنتيجة للاتصال مع الاقتصاد المتقدّم ـ حتى مع التسليم بإمكانية أن مثل هذه الفعالية يمكن أن تكون مؤقتة بدلاً من أن تكون دائمة . وفي الأمد الطويل ، يمكن أن يكون للوصول إلى تكنولوجيا اكثر تقدماً تأثير إيجابي على الانتاجية . ولكن الاقتصاد الفقير يجد نفسه أيضاً يعمل كسوق محتكرة للمنتجات الصناعية للاقتصاد الاكثر تطوراً ، وتتلقى منتجاته الزراعية حماية أو دعماً تافهين ، ويشكّل عماله الجماعة الاكثر تعرضاً للاعتداءات في

الاسرائيلي ، والفرص الاقتصادية التي وفرها الوصول إلى المنطقتين ، والاعتبارات السياسية أو الأمنية التي شكّلت السياسة الإجمالية لاسرائيل إزاء المنطقتين ، وانقسامات الرأي داخل القيادة الإسرائيلية فيما يتعلق بمستقبل هاتين المنطقتين(١) .

وكانت القرارات الأكثر حسماً بين قرارات هذه السياسة هي السماح بالعمل العربي الآتي من المنطقتين في الاقتصاد الاسرائيلي وتشجيع استخدامه ، لفتح أسواق المنطقتين لتدفق المنتجات الإسرائيلية وللسماح ببيع السلع الآتية من المنطقتين في اسرائيل ، بطريقة محدودة ومحكومة في بداية الأمر ، وبطريقة اكثر تحرّراً فيما بعد وإنْ ظلّت مقيدة بضوابط دقيقة الاختيار . وكان الأثر العمليّ لهذه القرارات هو تعريض اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة لقوى السوق الجبارة النابعة من الاختلاف في مستويات الأجور والهيكل الاقتصادي بين المنطقتين واسرائيل ، وهي قوى كانت تفعل فعلها أساساً من خلال سوق العمل وسوق السلع .

ومن وجهة النظر هذه ، نتجت سرعة واتجاه التغيرات الاقتصادية التي جرت منذ ١٩٦٧ عن قرارات تستهدف تحرير وتعزيز وتشكيل قوى السوق هذه ـ ليس في ظل شروط دعه يعمل laissez-Faire ، بل تحت تأثير اعتبارات السياسة العامة المسيطرة في كل من اسرائيل والأردن . وقد قامت اسرائيل بتحديد اتجاه وضبط قوى السوق الأساسية رغم أنها ، في نفس الوقت ، حددت بقسوة دور الاستثمار العام ومشاريع التنمية الشاملة في المنطقتين . وعلاوة على ذلك ، عملت العوامل السياسية والتجارية على تحديد الاستثمار الاسرائيلي الخاص في المنطقتين . وقد وضع الأردن سياسات استهدفت حماية مصلحته الاقتصادية الذاتية الخاصة ، ووضع الأردن موضع التنفيذ سياسات المقاطعة العربية الهادفة إلى منع الاتصال التجاري بين اسرائيل والعالم العربي . وفرضت اسرائيل قيوداً تجارية على جسور نهر الأردن « المفتوحة » إسميّاً . ومن جهة أخرى ، سمحت اسرائيل باستمرار الروابط النقدية والمالية الأردنية مع الضفة الغربية . وكلّ هذه العوامل ، باشتراك مع السياسات الأردنية ، نظمت المحيط الاقتصادي طوال فترة السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد نشأت أهم النتائج الاقتصادية لسيطرة اسرائيل عن الارتباطات الجديدة بين المنطقتين والاقتصاد الاسرائيلي ، بسماته الاقتصادية المختلفة للغاية . وفي عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ، على سبيل المثال ، قُدّر ناتج الفرد باسرائيل على أنه اكبر عشر مرات من ناتج الفرد في الضفة الغربية . وقد استفادت اسرائيل على مدى العقدين السابقين من إدخال مقادير ضخمة من رأس المال ، وهو أحد العوامل المؤدية إلى معدل نموّ مرتفع للغاية في الناتج القومي . ورغم أنه عانى من ركود حادّ في عامي ١٩٦٦و ١٩٦٧ ، دخل الاقتصاد الاسرائيلي ، بعد حرب ١٩٦٧ ، في فترة أخرى من الازدهار الذي استمر حتى عام ١٩٧٤ . فقط هبط مستوى البطالة من مستوى الركود البالغ ١٠,٤ في المائة في عام ١٩٦٧ ، إلى ٥و٤ في المائة في عام ١٩٦٩ ، ثم إلى ٣و٠ في المائة في عام ١٩٧٢و ١٩٧٣ ، وخلق الازدهار شروط الندرة في سوق العمل الإسرائيلي .

وخلال الخمسينات والستينات لم يحقق الناتج الإجماليّ نموّا فحسب ، بل تحوّل هيكل الاقتصاد الإسرائيلي أيضاً . فالزراعة أصبحت باطراد معقدة تكنيكياً وكثيفة رأسمالياً . والقطاع الصناعي الضخم والمعقد والمتمتع بحماية قصوى في اسرائيل أنتج دائرة واسعة من السلع الصناعية . وبحلول

عام ١٩٥٩ ، أسهمت الأنشطة الصناعية والتشييدية باكثر من ثلث الناتج القوميّ الصافي ، بينما أسهمت الزراعة ب ٧ في المائة لا غير . وإذا عقدنا مقارنة ، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاديات فائض عمل تتميز بنموّ صناعي ضئيل ومستويات استثمار منخفضة . وفي عام ١٩٦٩ كانت الزراعة في المنطقتين لا تزال تساهم بـ ٣٧ في المائة من الناتج المحليّ الإجمالي بينما أسهمت الصناعة والتشييد بـ ١٣ في المائة لا غير .

لقد أدخلت حرب ١٩٦٧ هذين النظامين الاقتصاديين اللذين كانا قد انفصلا على مدى قرابة عقدين من الزمان في تجاور وثيق . ورغم أنه ليس هناك أيّ قياس تاريخيّ دقيق ينطبق على هذا الوضع ، هناك أمثلة متعددة عن علاقات اقتصادية وثيقة نشأت بين مناطق مرتفعة الدخل وكثيفة رأس المال وبين مناطق ذات فائض عمل . ويمكن لهذه الأمثلة أن تشمل العلاقات التاريخية بين ايرلندا والمملكة المتحدة ، أو بين جزر الهند الغربية والمملكة المتحدة ، أو بين جنوب ايطاليا وبقية أنحاء أوروبا ، أو بين مناطق أفريقيا الشمالية والاقتصاد الفرنسيّ ، أو بين بويرتوريكو والولايات المتحدة . وتشترك العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة في بعض السمات مع الروابط الاقتصادية التي نمت بين المناطق الغنية والفقيرة في أنحاء كثيرة من العالم ـ وإنْ كانت الأوضاع السياسية فريدة . ورغم أن هناك من النواحي الاقتصادية بالمعنى الدقيق عدداً من السمات الاستثنائية التي تتميّز بها علاقات اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة ، فمن الواجب أن يكون عقد المقارنات حذراً . وهناك أربع سمات مميزة للوضع من الأهمية بمكان .

عامل جغرافي : والسمة المميزة الأولى هي مجرّد العامل الجغرافي الذي يتمثل في المسافات القصيرة بين مراكز السكان . فقد سمح بالانتقال اليومي أو الأسبوعي ـ وهذا الانتقال غير قانوني ولكنه واسع الانتشار ـ إلى اسرائيل من جانب فلسطينيِّي الضفة الغربية وقطاع غزة . ولم يستلزم استخدامهم في إسرائيل هجرة فعلية ـ وهي هجرة تحرّمها اسرائيل ، على أيّ حال . وكانت المسافات القصيرة تعني أيضاً أن الاقتصاد الاسرائيلي يمكنه أن يبيع في الضفة الغربية وقطاع غزة بنفس السهولة التي يمكنه أن يبيع بها في اسرائيل ذاتها(٢) .

سرعة الانتقال : تتمثل سمة بارزة أخرى في أن النموذج الجديد للتداخل الاقتصادي نشأ بصورة سريعة للغاية . فبعد أن بدأت المنطقتان من نقطة الانفصال الاقتصادي الكليّ عن اسرائيل ، أصبحتا الآن عند نقطة صار فيها ارتباطهما باسرائيل الاتصال الاقتصادي الخارجي المسيطر . ولأن إنتقالهما كان مفاجئاً للغاية ، فإن بعض نتائجه الدقيقة وبعيدة الأمد لم تملك بعد الوقت الكافي لتحقيق نفسها . ومن المرجّح ، على سبيل المثال ، أن معدلات النمو المرتفعة التي تم تحقيقها حتى الآن لا يمكن الاستمرار بها من خلال نفس الآليّات (الميكا نيزمات) الاقتصادية لأن هذه المعدّلات تنعكس في الديناميكيات الاقتصادية للانتقال اكثر مما تنعكس في أداء يمكن الاستمرار به على مدى فترة أطول .

الاحتكار الاسرائيلي للسلطة : تتمثل سمة مميزة ثالثة في أن اسرائيل مارست سيطرة كليّة وكاملة على اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة . وبهذا المعنى كان توازن السلطة في مجال صياغة السياسة الاقتصادية مشابهاً لذلك الذي كانت تمارسه سلطة استعمارية على منطقة لا تتمتع بالحكم الذاتي . ولم يشترك فلسطينيّو الضفة الغربية وقطاع غزة في العملية السياسية التي وضعت السياسات الاقتصادية الرئيسية المؤثرة فيهم أو التي أشرفت على التحقيق الإجمالي لهذه السياسات .

اشـارات :

(١) An excellent study of the immediate post- 1967factors at work within Israeli politics and their effect on early economic decisions is Ann Mosely Lesch, Israel's occupation of the West Bank: The First Two Years (Santa Monica, California: The Rand corporation, 10), pp. 21- 36.

(٢) علـى سبيل المثال ، لا تزيد المسافة بين نابلس وتل أبيب عن خمسة وثلاثين ميلاً فقط . وتبعد الخليل حوالي خمسة وخمسين ميلاً عن تل أبيب ، وتبعد غزة عن تل أبيب خمسة وأربعين ميلاً . بل إن المسافات بين القدس والمركزين الرئيسيين في الضفة الغربية نابلس والخليل أقل من ذلك ، ثلاثـون وعشرون ميلاً على التوالي .

(٣) للمزيد من التفاصيل انظر

Nabil Shaath, «High Level palestenian power» Journal of palestine studies (1971-72): 80-95; and lafi Jaafari, «The Brain Drain to the United States: The Migration of Jordonian and palestenian professionals and students» Journal of palestine Studies 3 (1973- 74): 199- 131.

(٤) Vivian Bull, The West Bank- is it Viable? (Lexington, Massachusets: D.C. Heath and company, 1975), p.12.

(٥) المصدر السابق pp. 12-13

(٦) Eliyaho Kanovsky, The Economic Impact of the Six- day was (New York: Praeger, 1970). pp. 424-425.

(٧) المصدر السابق p.422

استفتاء

القوى العاملة في المناطق المحتلة ووسائل استيعابها

اجرت مجلة صامد الاقتصادي الاستفتاء التالي الذي كان من المقرر نشره في العدد ٥٥ الذي اعتمد محوراً له « الطبقة العاملة في فلسطين »، ولكن تاخر وصول بعض الاجابات حال دون نشره في العدد المكرس له .

ويهدف هذا الاستفتاء الى معالجة واحدة من القضايا الجوهريـة والاستراتيجية في المناطق المحتلة وهي تسرب العمالة العربية الى مرافق العمل الاسرائيلية وما يتركه هذا التسرب من اثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسكانية في الأرض المحتلة ومن اثار ايجابية على البناء الاقتصادي والعسكري الاسرائيلي .

وما هي افضل السبل للعودة بالعمال العرب الى مرافق العمل العربية واعادة هذه الفعاليات الهامة اقتصادياً واستراتيجياً الى مواقعها في مواجهة الاحتلال بدلاً من الانخراط في خدمة اهدافه ومخططاته .

وقد تضمن الاستفتاء السؤال التالي :

- ما هي الوسائل - في رأيكم - التي تكفل اعـادة استيعاب العمالة الفلسطينيـة التي اضطرت في ظروف صعبة سابقة للعمل في المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية في مجالات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات ، وكيف يتسنى لنا ان نعمل على اعادة امتصاص هـذه العمالة والحيلولة دون مشاركتها في الاقتصاد الاسرائيلي في المستقبل ؟

نامل ان تشمل الاجابة تشخيصاً للمشكلة والحلول التي تقترحونها لذلك .

وقد تلقت المجلة اجابات الاساتذة : مهدي العبيدي ، عبد الجواد صالح ، د . محمد الصمادي ، د . وليد مصطفى ، عمر علي ، صلاح تيم .

ويتبين من استقراء أولي للاجابات ان هناك اتفاقاً على ضرورة توفير مرافق العمل اللازمة لاستيعاب هؤلاء العمال وعلى ضرورة الاهتمام بقطاع الخدمات والقطاع النقابي وقطاع الاسكان وقطاع التعليم لما يتركه تحسين هذه القطاعات وتوجيهها من اثار ايجابية على جذب العمال العرب وتثبيت وجودهم في الأرض المحتلة .

وقد تفاوتت الايجابات ما بين الغوص في التفاصيل الدقيقة واقتراح بعض المشاريع الصناعية او الزراعية المحددة كما فعل الأخ صلاح تيم وبين الحديث في العموميات والأسس والأهداف الاستراتيجية كما فعل الأخ عبد الجواد صالح . في حين اعطى الدكتور الصمادي اجابته مقومات البحث العلمي الشامل حيث تناول ابعاد المشكلة بالأرقام ثم عرض للحلول والاقتراحات التي يراها مناسبة في مختلف القطاعات .

ومن الواضح ان معظم الأخوة المشاركين في الاستفتاء التقوا حول الاقتراحات التالية :

١ ـ دعم القطاع الزراعي واعطاء الريف مزيداً من الاهتمام واتاحة المجال امام المزارعين لاستغلال اراضيهم بالطاقة القصوى سواء عن طريق تقديم القروض الزراعية لهم او تقديم التسهيلات العربية اللازمة لتسويق اكبر قدر ممكن من انتاجهم .

٢ ـ دعم القطاع الصناعي بكل انواعه عن طريق تقديم القروض او تشجيع الاستثمارات العربية أو الأجنبية في داخل الأرض المحتلة أو اقامة صناعات كبيرة ، وفي الوقت نفسه يجب أن تتوخى عملية دعم هذا القطاع ان يتوجه الدعم للعامل وصاحب العمل وأن يشمل الغالبية وليس الأفراد وأن يضع مقدموا الدعم في اعتبارهم ان الغاية هي الصمود وتثبيته واستيعاب العمال وليس الربح .

٣ ـ دعم النقابات العمالية وتحسين اوضاعها بما يمكنها من استيعاب كل العمال العرب وتنظيمهم وتوجيههم وتحويلهم الى طاقات وطنية مع ضرورة ايلاء قطاع غزة اهتماماً خاصاً بسبب ضعف الحركة النقابية فيه .

٤ ـ دعم قطاع الخدمات ومشاريع البنى التحتية ومن ذلك مشاريع الاسكان المختلفة ومشاريع المجالس البلدية والقروية ، وتنبع أهمية دعم هذا القطاع وتنشيطه لما يوفره من فرص عمل متنوعة ومن خدمات تشجع على الصمود .

٥ ـ اشارت اكثر من اجابة الى ضرورة اعادة الاهتمام بالصناعات التقليدية والبيتية وتشجيع عودة الأيدي العاملة النسائية الى ممارسة مثل هذه المهن والصناعات لما ينطوي عليه ذلك من مردودات ايجابية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وعلى الصعيدين النفسي والأخلاقي .

٦ ـ اشارت بعض الاجابات الى أهمية خلق الحواجز النفسية بين المواطن العربي والصناعات ومرافق العمل الاسرائيلية ، كما اشارت اجابات اخرى الى أهمية الاعتماد على مفاهيم المقاطعة العربية في هذا الصدد على صعيد المناطق المحتلة نفسها ، وفي الوقت نفسه أكدت بعض الاجابات على أهمية فتح الأسواق العربية دونما قيد او شرط امام المنتوجات الزراعية والصناعية العربية القادمة من المناطق المحتلة .

وبعد،فإن من الضرورة بمكان ان يصار الى بلورة ورقة عمل محددة استناداً الى مجمل التوصيات والمقترحات التي تمخض عنها هذا الاستفتاء وأن توضع هذه الورقة بين ايدي المسؤولين في اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود للاسترشاد بها اثناء معالجة هذا الموضوع الحيوي والاستراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي .

ونقدم فيما يلي الاجابات مرتبة وفقاً لابجدية الأسماء :

عبد الجواد صالح :عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

تنطلق استراتيجية المشروع الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني من انكار وجوده السياسي ، واعتبار تواجده على أرضه الفلسطينية مجرد فترة عابرة يجب انهاؤها بأسرع وقت ، لاستكمال فكرة الدولة العبرية الصافية بدون اقليات ، تشوه بنيان « المجتمع » الصهيوني الجديد .

وبدون الاسترسال في الوسائل التي استخدمت منذ ١٨٨٠ لتحقيق تلك الأهداف ، ففي عام ١٩٦٧ عندما لم تتمكن اسرائيل من تهجير الشعب الفلسطيني سكان بقية فلسطين التي احتلتها في ذلك العام لجأت الى تحويل سكان الريف الفلسطيني الذين يشكلون حوالي ٧٠٪ من مجموع السكان الى طبقة من العمال غير المهرة ، وذلك بهدف ابعادهم عن ارضهم ، وتغييبهم عن علاقات العمل السابقة ، وبالتالي عن مجتمعهم وحصر تلك العلاقات ، بالنوم ، في قراهم ، وذلك للتسهيل امام هؤلاء العمال فكرة وعملية الهجرة من الداخل ، خلال ازمات اقتصادية او أمنية مفتعلة ، او حقيقية ، وخلق الأجواء القمعية التي يصبح من شبه المستحيل العيش في الأراضي المحتلة . وتحويل العمل في الأرض، بعد طول الغياب ، الى عمل غير مجد ، وذلك للتخلص من هذه الأرض ، بالبيع ، بعد ان اصبحت عبئا اكثر مما هي مورد للرزق .

ولقد ضمنت هذه الاستراتيجية الصهيونية ليس تحييد الأكثرية من بين المائة وثلاثين الف عامل ونيف فحسب،بل استطاعت ان تحولهم الى احتياط من الطاقة العمالية ، للتعويض عن غياب الطاقة العمالية اليهودية اثناء الأزمات والحروب مع الدول العربية المحيطة بها . وقامت الطاقة العمالية الفلسطينية ، بتعويض النقص الذي جابهته مشاريع التوسع الاستيطانية من العمالة « العبرية » مع العلم ان تغطية ذلك النقص تم على حساب القطاعات الانتاجية الفلسطينية .

نحو استراتيجية مضادة :

اذا كان هناك تفكير جدي بوضح استراتيجية مضادة لتعبئة كافة الطاقات الفلسطينية لخلق قاعدة ذاتية صلبة ، تستحوذ على اهتمام قومي ، ينطلق من مسؤولية تاريخية في مواجهة المشروع التوسعي الصهيوني ، اذا كان هذا التوجه ما زال له مكان على الرزنامة العربية ، فان مثل هذه الاستراتيجية لا بد ان تهدف الى ما يلي : ـ

١ ـ العمل على تحقيق ما يمكن تحقيقه في مجال تنمية المقاطعة العربية للانتاج الاسرائيلي.

٢ ـ تحقيق هدف استقلال الطاقة العمالية عن السوق الاسرائيلية .

٣ ـ اعادة استيعاب اكبر عدد ممكن من هذه الطاقة العمالية الفلسطينية للعمل على الأرض الفلسطينية .

٤ ـ نسف سياسة الاهمال تجاه الريف الفلسطيني ، والقرية الفلسطينية ، والفلاح الفلسطيني التي تزامنت وكافة عهود انظمة الحكم المختلفة التي تنظر الى هذا القطاع الضخم كمجال حيوي لتحصيل الضرائب وتجنيد الجيوش بدون تقديم الخدمات التي من شأنها تخفيف المعاناه التي كان وما يزال الريف الفلسطيني يعانيها .

٥ ـ الاهتمام الموضوعي بالقطاع الزراعي ليقف في مواجهة الزراعة الاسرائيلية المدعومة ماديا ، واعطاء هذا القطاع الأولوية في البحث والدراسة ، ومن ثم الاستثمار الكافي فيه ، من أجل تطويره ، وزيادة رقعة الأراضي المستصلحة ، والأراضي المروية ...الخ .

٦ ـ العمل على تشكيل حواجز ذاتية ، نفسية وعقائدية ، وسياسية ضد السياسات الاقتصادية الاسرائيلية ، ومن أهمها اغراق الأسواق الفلسطينية بالانتاج الاسرائيلي ، ومقاومة الأوامر العسكرية والتحايل عليها والتي تهدف الى تجميد الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية وحرمانها من معدلات النمو الطبيعية .

٧ ـ العمل على فتح اسواق عربية واجنبية لتصريف الانتاج الزراعي لضمان حد ادنى من الجدوى الاقتصادية للعمل في القطاع الزراعي .

٨ ـ العمل على مسح للقطاعات الاقتصادية « الفلسطينية » الأخرى كالصناعة ، والخدمات ، والتجارة .. الخ ، وذلك من أجل العمل على تطويرها ، وتوسيع امكاناتها الحالية لاستيعاب المزيد من العمال .

وتنبع أهمية التركيز على القطاع الزراعي لأن تطوير هذا القطاع يمكن ان يتم بحرية اكثر من القطاع الصناعي ، حيث يحتاج الأخير الى موافقة السلطات المبدأية والأولوية لأي عمل صناعي ، بينما يمكن للفلاح العودة الى ارضه ، وتطويرها بدون تلك الموافقة . ويجب الأخذ بعين الاعتبار ان هذا ايضاً لن يطول ، اذ ان الأمر العسكري رقم ١٠١٥ مثلا والذي يحرم زراعة شجرة مثمرة واحدة بدون موافقة الحاكم العسكري المسبقة ، لم ينفذ بعد . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان الاستثمار في القطاع الزراعي يأخذ اقل حجما منه في الصناعة ، مثلا ، وخاصة اذا كان الهدف الرئيسي هو استيعاب اكبر عدد ممكن من العمال .

خلفيات تاريخية :

لقد عولج موضوع العمالة في المؤسسات الاسرائيلية من خلال توجهين : احدهما ينطلق من اعتباره خيانة (بغض النظر عن الحاجة القصوى لمورد رزق ، وبالتالي البقاء في الأرض العربية) وتوجه اصحاب هذا الرأي الأيدولوجي ، الى مواجهة ظاهرة العمل في المؤسسات الاسرائيلية بمقاومته بالقوة العسكرية . (انزال العمال من الباصات ، وتوبيخهم ، ثم حرق الباصات التي كانت تنقلهم ، واحيانا ضرب هذه الباصات) .

وثانيها ، اعتبار هذا العمل بالفعل خيانة ، ونقض للمقاطعة العربية ، لكن في حالة ايجاد فرص عمل اخرى في القطاعات الوطنية ، بديلة للعمل ، في القطاعات الصهيونية وضمان تنفيذ حملات توعية لمخاطر العمل في المؤسسات الاسرائيلية وابعاده ، وقد عمل اصحاب الرأي الثاني ومنهم من كان على رأس المجالس البلدية ، وكانوا في مواجهة يومية لقضايا الناس من ناحية وابعاد العمل في المؤسسات

الاسرائيلية ، وقد اتخذ اصحاب الرأي الثاني مبادرات ذاتية ، تعتمد على الامكانات المادية المحلية ، لايجاد فرص عمل لكل العمال . ونجحت هذه المبادرات في استيعاب مئات العمال ، كما نجحت في منع اي عامل او عاملة في بعض المناطق من العمل في المؤسسات الاسرائيلية .

لقد فشلت كافة المحاولات الاسرائيلية لاقناع العاملين في المؤسسات الفلسطينية بالعمل في المؤسسات الاسرائيلية وباغراءات مالية اكثر بكثير مما كان يحصل عليها هؤلاء العمال في مؤسساتهم الوطنية . وبعد فشل تلك المحاولات ، حاول الحاكم العسكري التحقيق مع بعض رؤساء المجالس البلدية بهدف الضغط عليهم وارهابهم بحجة انهم يقومون بتهديد العمال حتى لا يعملوا في المؤسسات الاسرائيلية . ثم قام الحكم العسكري بعد فشل تلك الضغوط بفتح مشاغل اسرائيلية في القرى الفلسطينية (لتصنيف الريش لصناعة الأوسدة واللحف) لاغراء العاملات الفلسطينيات باجر هو ضعف ما كن يتناولنه في المؤسسات الوطنية ، وقد فشلت ، ايضا ، هذه المنافسة الاسرائيلية .

بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وفي اوج ارتفاع الروح المعنوية ، اضرب العمال العرب عن العمل في القطاعات الانتاجية الاسرائيلية المختلفة ، مما خلق مشكلة نقص غير عادية في العمال نتيجة التعبئة العامة للجندية مما ادى الى خسارة تلك القطاعات خسائر تقدر بملايين الدولارات ، وقد كانت وفود العمال تحاور القيادات الوطنية في الداخل لايجاد فرص عمل كافية ، بنصف الأجرة ، التي كان يتقاضاها العامل من عمل عبر حدود احتلال ١٩٤٨ للتوقف وللأبد عن العمل في المؤسسات الاسرائيلية .

تلك التجارب الماضية ، تؤكد امكانية الاحتفاظ بالطاقة العمالية لصالح مجتمعها قد نجحت في السابق ، ويمكن ان تنجح في المستقبل ، بل لا بد للعمل من أجل ان تنجح ، ان اعادة ١٣٠ الف عامل ، جندي ، الى ارضهم ، يشكل اهم سياج ، لحماية تلك الأرض .

على انه لا بد من اتخاذ عدة خطوات قبل الشروع في هذا المشروع الطموح ، أهمها توحيد التنظيمات الشعبية ، كاتحاد النقابات العمالية ، ولجان المرأة ، والشبيبة ، والعمل التطوعي .. الخ ، ومن ثم العمل على تنظيم هيئة قيادية وطنية شجاعة وشريفة ، ومن ثم قيادات محلية ، منطقية ، وقروية ، لتأخذ على عاتقها تنفيذ وتحقيق عودة الاف العمال ، وبالتدريج ، الى احضان الأرض الطيبة .

وبعد : فلا بد من مواجهة الاستراتيجية الصهيونية في استيعاب الطاقة العمالية الفلسطينية ومصادرة الأرض ، بهدف تفريغ فلسطين من الفلسطينيين ، ومن أجل ذلك لا بد من الاستفادة من التجارب التي واجهت بها مؤسسات الداخل الاستراتيجية الصهيونية ، والقيام بدراسات علمية تهدف الى وضع استراتيجية مضادة (آخذة بعين الاعتبار الوضع تحت نير الاحتلال) تهدف الى استنباط وسائل تقليدية ، وتطوير صناعات تحويلية ، والتركيز على الريف الفلسطيني ، الذي اهمل في السابق لتمكينه من استيعاب العمال وخريجي الجامعات ، واستصلاح الأرض ليتحول ١٣٠ الف عامل الى ١٣٠ الف حارس يشكلون الى جانب اخوتهم العاملين في المؤسسات الوطنية سياج الوطن الحقيقي .

عمر علي : باحث في دائرة الابحاث في البنك المركزي ـ عمان

نشأت مشكلة توجه العمال العرب للعمل في اسرائيل بسبب انعدام فرص العمل في الضفة الغربية وتأثير السياسة والممارسات الاسرائيلية على العرب وتوجيههم للعمل في اسرائيل لابعادهم عن الأرض وزيادة اعتمادهم على اسرائيل واستغلالهم للعمل بأجور اقل من الأجور المدفوعة للاسرائيليين مما يساعد اسرائيل على تخفيض نسبة التضخم وكذلك يتم تشغيل العمال العرب في الأعمال الدنيا ، ويمكن تلخيص اسباب المشكلة بما يلي : ـ

١ ـ ضعف البنية الاقتصادية في المناطق المحتلة بشكل عام مما يؤدي الى تضاؤل او انعدام فرص العمل الجديدة وقصورها عن استيعاب الأعداد المتزايدة من المواطنين الذين يصلون سن العمل .

٢ ـ ضعف المدخرات بسبب قلة الموارد ، وكذلك ضعف سبل تجميعها الأمر الذي يمنع استثمارها في مشاريع جديدة .

٣ ـ يمكن القول ان هناك أحجاما من قبل أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار أموالهم في مشاريع صناعية وزراعية وتجارية نتيجة لضغوط سلطات الاحتلال الاقتصادية كالضرائب الباهظة على المنشآت الاقتصادية ، ونتيجة لحالة غموض المستقبل واستمرار الاحتلال الاسرائيلي .

٤ ـ التغير الهيكلي الذي تسعى اسرائيل الى فرضه من تحويل السكان من الزراعة الى الصناعة ، ومصادرة اراضي المواطنين او منعهم من استغلالها .

٥ ـ نجاح سلطات الاحتلال في السنوات الاولى من الاحتلال من جذب اعداد من العمال العرب للعمل في اسرائيل بسبب الفروق بين الأجور السائدة في الضفة والسائدة في اسرائيل وانقطاع امكانات العودة لهؤلاء الى العمل في الضفة بعد ركود وانحسار الاعمال في الضفة بسبب الاجراءات الاسرائيلية .

الحلول المقترحة :

١ ـ في مجال الزراعة : ـ دعم المزارعين في الضفة والقطاع دعما اكبر حتى ولو مكنهم الدعم من استغلال اراضيهم لتعود عليهم بالتكلفة فقط ويكون الدعم من العرب القادرين مباشرا، بحيث يستغني الفلاح عن الاغراءات الأخرى التي تدفعه لترك ارضه دون استغلال ولا يوفر الفرصة للعدو لمصادرة الأراضي بحجة عدم استغلالها .

٢ ـ دعم المواطنين بتوفير الحد الأدنى لاعالة كل عامل عربي يضطر لترك بيته وبلده للعمل في اسرائيل .

٣ ـ الضغط على وكالة الغوث للاستمرار في تقديم خدمات الاعاشة .

٤ ـ البحث عن مؤسسات دولية وتشجيعها على تقديم الدعم العيني للمواطنين في الأراضي المحتلة .

٥ ـ التحرك في كل المجالات الدولية لتأسيس صناعات في الضفة والقطاع لتوفير فرص العمل .

٦ ـ دعم الصناعات القائمة ولو كانت تعمل بخسارة لاستمرار توفير فرص العمل للمواطنين ويبرر هذا الدعم الضرائب الباهظة التي تفرض على الصناعيين العرب دون وجود التأمينات وانواع الدعم الأخرى التي يتلقاها الصناعيون في اسرائيل مما يعرض الصناعة في الأراضي المحتلة الى الاندثار .

٧ ـ تقديم القروض المتخصصة (الزراعية ، الصناعية ، الاسكان) للافراد والجمعيات في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي من شأنها زيادة استقلالية المواطنين وتثبيتهم في الأراضي المحتلة ، من قبل مؤسسات التمويل الأردنية بالدعم العربي ، او مؤسسات التمويل العربية المختلفة .

٨ ـ البحث عن الدعم الدولي لتشجيع المواطنين في المناطق المحتلة لتأسيس بنوك محلية تجارية او تعاونية او شركات مالية ليتسنى تجميع الأموال لاقامة المشاريع .

صلاح تيم : رئيس قسم الصناعة بوزارة شؤون الأرض المحتلة :

فيما يلي بعض الوسائل المقترحة مرتبة حسب الأولويات والأهمية والامكانات المتاحة او التي يمكن تتوفر في المدى القريب وهي على النحو الآتي : ـ

أ) تنشيط الأسواق العربية المحلية في الأراضي المحتلة وفي قطاع البناء الأساسي ضمن هدف محوري وهو المحاولة ما امكن فك التشابك القائم بين فعاليات الأراضي المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي ، من خلال الوسائل الاتية : ـ

١) تأسيس صندوق ادخار لعمال الأراضي المحتلة وتوفير سيولة نقدية لهذا الصندوق ، على أن يسهم كل عامل مشترك في هذا الصندوق بمبلغ رمزي ثم يتولى هذا الصندوق او الجهة التي ستموله انشاء ضواحي اسكان شعبي لمن ليس له ارض او بيت ملك ، وكما هو معلوم فان صناعة البناء من اكثر الصناعات استيعاباً لقوة العمل في مختلف المجالات المهنية .

٢) تشجيع النقابات المهنية على انشاء صناديق ادخار خاصة بها والمساهمة في تحويلها بشكل جزئي كنقابة الأطباء ، الصيادلة ، المهندسين .. على اقامة مجمعات سكنية لاعضائها ، ومجمعات تجارية مكاتب او عيادات تخصصية .

٣) تمويل اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في استكمال تقديمها قروض اسكان لمن يملك ارضاً ورخصة بناء .

٤) اعتماد سياسة تكاملية في توفير مدخلات منتجة محلياً ما امكن ذلك في قطاع البناء وتنشيطه وخاصة في المنتجات الأساسية .

٥) توجيه النقابات المهنية والتجمعات السكانية وبشتى الوسائل المتاحة التعامل مع المنتجات العربية فقط والحد ما امكن من الاستهلاك الكمالي والتظاهري وخاصة بالنسبة للسلع الاسرائيلية .

ب) ايجاد صندوق خاص لتحويل قروض القطاع الزراعي خاصة اعادة زراعة الأراضي البعلية بالحبوب ، وانشاء مطاحن بسيطة في القرى كي تغطي حاجة المزارعين من الخبز الذي من المفروض ان ينتج في منازلهم وتركيز اهمية الأمن الغذائي المحلي ، وتتطلب هذه العملية دراسة كيفية استغلال الأرض بشكل امثل ومتى يجب استخدام الآليات وكيفية استيعاب اكبر عدد من الخريجين في هذا القطاع واين يمكن تركيز محطات التجارب وانواع المشاتل وما الى ذلك من الأمور التي تحتاج الى تخطيط مسبق .

ج) تشجيع وتمويل اقامة صناعات كبيرة مساهمة تنتج المواد الأولية مثل صناعة المواد الأولية اللازمة لصناعة الصابون والمنظفات الكيماوية.فمثلاً يمكن انشاء مصنع خاص لتحليل ملح الطعام الخام (كلوريد الصوديوم) الى مركباته الأساسية الكلور والصودا الكاوية (هيدروكسيد الصوديوم) والتي تكون نسبة عالية منهما ومن مركباتهما من مدخلات صناعة الصابون النابلسي والمنظفات الكيماوية بالاضافة الى احتياجات بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة من مادة الكلورين لمعالجة المياه . وهنالك امثلة أخرى كثيرة كصناعة طينة الخزف التي تتوفر تربتها الأساسية في الضفة الغربية وتشكل مدخلات اساسية وبنسبة كبيرة جداً لمصانع الخزف التسعة عشر في الضفة الغربية والتي يمكن تطويرها بعد ايجاد اتحاد لها الى صناعة السيراميك والصيني . وهنالك عدد كبير من الأمثلة على اقامة صناعة المواد الأولية .

المهم ان مثل هذه الصناعات تستخدم اعداداً كبيرة من العمال وتنشط قطاعات النقل والخدمات ويتبع لها صناعات مشتقة عديدة .

د) تنشيط محاولات تسويق فائض الانتاج الزراعي والصناعي للضفة الغربية وقطاع غزة عبر الجسور او عبر خط العريش في البلدان العربية المجاورة شريطة الاعتماد على المدخلات المحلية او المستوردة وهذا يتطلب ايضاً الاسهام في محاولات اعادة فتح ميناء غزة لتمكين المستورد والمصدر العربي من فك ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي .

هـ) الحلول مكان الشركات الاسرائيلية التي تبرم عقود عمل مع مشاغل الخياطة والأحذية والطوب والبلاط والأشغال المعدنية وذلك من خلال تكليف شركات مسجلة في الخارج (اوروبا) ان تكون البديل المبرم للعقد والسوق بنفس اسلوب الشركات الاسرائيلية الوسيطة والتغاضي عن شهادة المنشأ للمنتجات النهائية والتي هي شهادة منشأ اسرائيلية . وحالياً تقوم شركات المانية وفرنسية عبر الوسطاء اليهود بالتعاقد مع عدد كبير من مشاغل منطقة نابلس وطولكرم في قطاع الخياطة على تجهيز منتجات لصالحهم ثم يتم تسويقها في اوروبا .

و) نشر الصناعة المنزلية ما امكن.فهناك عدد كبير من الصناعات التي يمكن ان تجهز في المنازل بادوات بسيطة عدا الخياطة والتريكو وهذا الموضوع من الأهمية التي قد تستوعب معظم الفتيات والنساءالعاملات في مصانع الاحتلال وتحمي المجتمع العربي في الأراضي المحتلة من التفسخ الاجتماعي بسبب عمل الفتيات في مؤسسات الاحتلال وبالتالي احجام الشباب عن الزواج منهن .

ز) اقناع واستقدام شركات اجنبية أو اقامة فروع لها في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمشاركة او بالتوكيل وذلك من أجل تغطية واقامة مبادرات الاستثمار التي تستلزمها عملية النشاط الاقتصادي المتكاملة ، وقد يمكن التوصل مع بعض الشركات خاصة اليابانية الى بيع خبرة معينة في الصناعات التي من المتوقع ان تحتل مستقبلاً مرموقاً في الحياة الاقتصادية وهي صناعة الأقراص المغنطة (Chipps) ولوازم الكومبيوتر وما يتبعها من احتياجات ، المهم في هذه الصناعة انها منزلية وتحتاج الى مستوى عالٍ من الخبرات والتكنولوجيا بمعنى انها تسهم ايجابياً في رفع انتاجية العامل في الأراضي المحتلة وتسهل عليه عملية نقل التكنولوجيا .

وأخيراً فان ما ورد اعلاه مجرد اقتراحات ، ويعتمد تنفيذها على مدى جدية الجهة المنفذة وعلى الظروف السائدة اثناء التطبيق كما يعتمد كذلك على ما سيتبع هذا الاستفتاء من دراسات قابلة للتطبيق

د . محمد الصمادي :

مدير دائرة البحوث الاقتصادية/ الجمعية العلمية الملكية/ عمان

عملت اسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة باستمرار وبطريقة منظمة على تمزيق اقتصاديات المناطق المحتلة حتى لا تعود قادرة على الصمود بأي شكل من الاشكال . ولكن يمكن لنا أن نحددها باتجاهين يعتمد كل منهما على الآخر ، ويتداخلان بشكل كبير :

١ ـ الاتجاه الاول وهو الأكثر شمولا واتساعا ، هو تحويل مسار اقتصاديات المناطق المحتلة لترتبط كليا بالاقتصاد الاسرائيلي في شكل من أشكال التبعية التي لا مثيل لها في تاريخ السيطرة الاستعمارية . ويتمثل ذلك ، بشكل رئيسي ، بربط كافة وسائل الاتصالات والمواصلات والخدمات مع مثيلاتها في اسرائيل ، اقامة المستوطنات في الضفة والقطاع ، تحويل مسار تجارة المناطق المحتلة وربطها تماما بالاقتصاد الاسرائيلي ، وفتح باب العمل لسكان المناطق المحتلة في اسرائيل .

٢ ـ الاتجاه الثاني وهو تدمير قطاعي الصناعة والزراعة بشكل تدريجي ومنظم من خلال تدمير قاعدة الموارد في هذين القطاعين سواء المادية أو البشرية . وكما هو معلوم ، فان قطاع الزراعة على وجه الخصوص ، يمثل فيما يمثله ، أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها استقرارا في اقتصاد الضفة الغربية . وبالتالي ، فان تدمير هذين القطاعين يشكل الأساس لانهيار اقتصاد المناطق المحتلة .

وانطلاقا من هذا الفهم للسيطرة الاستعمارية الاسرائيلية على مقدرات المناطق العربية المحتلة ، سأتطرق في البداية الى استعراض لهذين الاتجاهين بشكل سريع ، ومن ثم انتقل لتأثير ذلك ونتائجه على هيكل القوى العاملة العربية في المناطق المحتلة . وسأتطرق في هذا المجال الى أثر العمل العربي في اسرائيل على القوى العاملة في اقتصاد المناطق المحتلة ، أهداف اسرائيل الكامنة وراء ذلك ، وأخيرا سأخلص الى ماهية القنوات التي يمكن من خلال تنشيطها واستخدامها استيعاب القوى العاملة العربية في الوطن المحتل .

أولا : تحويل مسار اقتصاديات المناطق المحتلة وتبعيتها للاقتصاد الاسرائيلي :

لا بد في البداية من التأكيد على أن كلمة (تنمية) لا تدخل في قاموس الادارة العسكرية الاسرائيلية للمناطق العربية المحتلة ، بل العكس فمنذ الاحتلال حاول الاسرائيليون تحقيق بعض التحسينات الطفيفة في مستوى المعيشة بدل تنمية طويلة الأجل وباقية . ولعل الاستراتيجية الاسرائيلية في هذا المجال تلخص في أوضح صورها الفقرة التالية[1] :

« نحن (الاسرائيليون) ينبغي ألا نطور اقتصاد المناطق ، ولكن يجب ألا نمانع التحسين في مستوى المعيشة . لأن التنمية ستسبب منافسة السلع الاسرائيلية . وبحصولهم على الاستقلال الاقتصادي ، فان العناصر المخربة ستحصل على قوة سياسية تمكنها من الوصول الى هدفها في اقامة

دولة فلسطينية ـ وهو أمر يشكل خطرا أمنيا لاسرائيل . ان حدا معقولا من مستوى المعيشة يمكن أن يتحقق من خلال العمل في اسرائيل ، والذي من زاوية ، سيزيد الاعتماد على اسرائيل ، ومن زاوية اخرى ، سيذيب الطموحات الوطنية . ويجب أن يعزز الاعتماد الاقتصادي من خلال ربط الشبكات مع اسرائيل (الطرق ، الكهرباء ، لاتصالات ، والمياه)، واجبار المناطق على استخدام الموانىء الاسرائيلية فقط للمستوردات والصادرات »[1].

ومما لا شك فيه ، أن مثل هذه العبارة تفسر ، الى حد كبير ، توجهات وأهداف السياسة الاسرائيلية المرحلية ، اضافة الى أنها تؤكد النوايا الاسرائيلية للاحتفاظ بالمناطق العربية المحتلة وضمها من خلال ربطها ربطا محكما بالاقتصاد الاسرائيلي . فالتبعية الاقتصادية والاعتماد الكامل على الاقتصاد الاسرائيلي يحقق الكثير من الاهداف السياسية للاسرائيليين .

وتأكيدا لما تقدم ، فقد سيطرت اسرائيل على تجارة الضفة الغربية الخارجية . وأزالت كافة الحواجز أمام تجارة الضفة الغربية للتأكيد على ضرورة أن تكون غالبية مستوردات الضفة الغربية من السوق الاسرائيلية . ومن ناحية أخرى ، يتم منع كافة السلع المنتجة في الضفة الغربية والتي تنافس المنتجات الاسرائيلية من الدخول للاسواق الاسرائيلية ، ولعل أقرب مثال على ذلك ما يتعلق بالمنتجات الزراعية والتي تمنع من الدخول الا اذا كان هنالك حاجة ماسة اليها . بل أكثر من ذلك هنالك اتجاه متعاظم الى أن يتم مناولة كافة الصادرات والمستوردات للضفة الغربية بواسطة المؤسسات الاسرائيلية ، الامر الذي يحول القيمة المضافة من التجارة الخارجية الى الجانب الاسرائيلي[2] .

وتشير الأرقام المتاحة الى أن أكثر من ٩١٪ من مستوردات الضفة الغربية قد جاءت من اسرائيل (مقابل ١,٢٪ من الاردن)، ومن ناحية أخرى استقبلت اسرائيل ما يزيد على ٧٧٪ من مجمل صادرات الضفة الغربية في الوقت الذي صدّر الى الاردن ٢٢٪ في نفس الفترة . ومن الطبيعي والحالة هذه أن تكون نتيجة فائض الميزان التجاري لصالح اسرائيل ويحول من ناحية أخرى من عجز مماثل في تجارة الضفة الغربية مع الاردن .

وفي قطاع الزراعة ، الذي يمثل كما أسلفنا أحد القطاعات المنتجة والتي تقدم فرص عمل لسكان المناطق المحتلة ، وأكثر من ذلك يمثل ارتباطهم بالأرض ، فتشير الأرقام الى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي للضفة الغربية من ٣٩٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٦٪ عام ١٩٨٢[3] . وفي الوقت الذي تم فيه احداث بعض الزيادة في الانتاجية ، الا أن ذلك تم من خلال تخفيض حجم القوى العاملة في هذا القطاع وزيادة الاعتماد على المدخلات الزراعية الاسرائيلية . ولكن التحول الحقيقي الذي يؤدي الى تنمية حقيقية لا يتم الا من خلال تغييرات هيكلية تعتمد على ديناميكية التنمية في المناطق المحتلة ذاتها . ويعتمد هذا بالضرورة على عوامل ذاتية داخلية للانتاج تتضمن توسعا أفقيا وعموديا في الموارد الزراعية في المناطق المحتلة ، وبالتحديد بالأرض ، والمياه ، ورأس المال والقوى العاملة المؤهلة . وحتى تنجح السياسة الاسرائيلية في تدمير هذا القطاع الهام تدريجيا فقد جمدت سلطات الاحتلال الموارد الزراعية المتاحة للمواطنين العرب ، جنبا الى جنب مع السيطرة الاسرائيلية على مكامن النمو في هذا القطاع . ويقول ميرون بنفنيستي في هذا المجال ما معناه « لقد سمح للزراعة العربية بالنمو طالما أن هذا النمو لا ينافس أو يتداخل مع المنافع الاسرائيلية ، أو يضع عبئا ماليا أو اقتصاديا على النظام الاسرائيلي »[4] .

ولعل أهم جوانب السياسة الاسرائيلية المتبعة هنا هي ، تحديد النمط الزراعي لتحييد منافسة السلع العربية لمثيلاتها الاسرائيلية ، منع المزارعين العرب من الحصول على الائتمان من مؤسسات التمويل المتخصصة في الاردن ، تحديد ومنع استخدام موارد المياه بما فيه منع حفر الآبار وتقنية استغلال القائم منها ، اجتذاب العمال الزراعيين العرب للعمل في اسرائيل ، المصادرة المستمرة للاراضي العربية والذي منع أي توسع أفقي للاراضي الزراعية ... الخ .

أما القطاع الصناعي ، فمن أجل تنفيذ الاستراتيجية الاسرائيلية التي تعتمد على « التكامل والاحتواء » فلم يشهد هذا القطاع أي تقدم يذكر . وقد اعتمدت السياسة الاسرائيلية منذ بداية عهد الاحتلال الى ايقاف أي مستوى من النمو في هذا القطاع ، واستخدمت لذلك كافة الادوات المتاحة لديها : منع تدفق رأس المال الى هذا القطاع من الدول العربية ، ولم يسمح بأي ائتمان مصرفي ، أو هبات أو مساعدات من الداخل ، اجتذاب العمال الصناعيين العرب للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي ، اغلاق كافة منافذ التوزيع أمام الانتاج الصناعي العربي للمناطق المحتلة ، منع اعطاء أي تراخيص لصناعات جديدة ، وأخيرا لم تقم بأي بنية تحتية تذكر تمكن هذا القطاع من النهوض . ولكن على الجانب الآخر للمعادلة أقامت العديد من الصناعات ذات الكثافة ـ الرأسمالية العالية وبتكنولوجيا متقدمة في المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع . وأبلغ اشارة على ذلك انشاءها حتى نهاية عام ١٩٨٣ ست مناطق صناعية في الضفة الغربية بما مساحته ١٢٦٠ دونما[5] . وتقدم لهذه الصناعات كل ما يمكنها تقديمه من الأرض العربية ورأس المال والحماية الكاملة للمنتجات بما فيه حرية الدخول لأسواق المناطق المحتلة ذاتها .

ليس الهدف هنا استعرا ض كافة الاجراءات الاسرائيلية ونتائجها على اقتصاديات المناطق العربية ، ولكن مجرد هذه الاشارة السريعة لما تم في هذه القطاعات يشكل مدخلا لما حصل ويحصل لهيكل القوى العاملة في المناطق المحتلة . فمما لا شك فيه ، ان هذه الممارسات والسياسات والقيود قد أدت ، فيما ادت اليه ، الى تغيير في هيكلية سوق العمل في المناطق المحتلة ، وهو ما سنتعرض له فيما يلي :

ثانيا : هيكل القوى العاملة في المناطق المحتلة وآثار السياسات الاسرائيلية :

لقد شكلت الممارسات والسياسات الاسرائيلية عوامل ضاغطة بحيث وضعت قيود اساسية على المصادر الاقتصادية والبشرية ، وكانت في محصلتها تسعى لتحقيق أمرين :

١ ـ تهجير أكبر عدد ممكن من السكان العرب الى خارج المناطق العربية المحتلة . ويظهر ذلك جليا اذا اخذنا بعين الاعتبار أن عدد سكان الضفة الغربية على سبيل المثال كان في العام ١٩٦٧ نحو ٩٧٧ ألف مواطن[6] وبدأت اسرائيل سيطرتها على الضفة بعد ان هجرت من يقارب من ٣٠٠ ألف مواطن . وتشير الاحصاءات الاسرائيلية في الوقت الحاضر الى ان عدد سكان الضفة الغربية باستثناء مدينة القدس هو ٧٤٧,٥ ألف مواطن[7] ، وبنفس الوقت يقدر عدد سكان القدس العربية بـ ١٠٠ ألف مواطن ، أي ان المجموع العام هو ٨٤٧,٥ ألف مواطن . وهذا بالتالي يقل عن سكان الضفة الغربية في ١٩٦٧ بنحو ١٣٪ تقريبا .

٢ ـ دفع قسم من القوى العاملة العربية الى سوق العمل الاسرائيلي لغاية كسب معيشتها . وكما هو واضح في الجدول رقم (١) كانت المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء مدينة

القدس العربية) تستوعب نحو ٨٨,١٪ من مجموع القوى العاملة العربية البالغة حينئذ نحو ١٧٣ ألف عامل ، الا أن الممارسات والقيود المشار اليها وغيرها ، أدت فيما أدت اليه الى تناقص تلك النسبة الى ٦٤,٥٪ عام ١٩٨٢ بل أكثر من ذلك ، ان عدد العمال المشتغلين في الضفة والقطاع بصورته المطلقة قد تناقص في الفترة ذاتها من ١٥٢,٧ ألف عام ١٩٧٠ الى نحو ١٤٣,٦ ألف عام ١٩٨٢ ، أي أنه كان هنالك تناقص في مدى استيعاب سوق العمل في المناطق المحتلة بما نسبته نحو ٥٪ تقريبا . ويعتبر ذلك بحد ذاته مؤشرا خطيرا يعتبر أكثر دلالة على ما آلت اليه الاوضاع في اقتصاديات المناطق المحتلة ، ويدل دلالة اكيدة على ان ما تتبجح به اسرائيل من نمو في المناطق المحتلة ما هو الا نمو شكلي وليس حقيقي ، وعليه بقي سوق العمل الاسرائيلي يستوعب كافة الزيادات في حجم القوى العاملة العربية . ولذلك ارتفع عدد العاملين العرب في اسرائيل في نهاية عام ١٩٨٢ الى نحو ٧٩ ألف عامل ويشكل ذ لك أكثر من ثلث القوى العاملة العربية في المناطق المحتلة اونحو ٣٥,٥٪ ، بعد ان كان فقط نحو ٢٠ ألف عام ١٩٧٠ أو ما نسبته ١١,٩٪ .

جدول رقم (١)

المشتغلون في المناطق المحتلة حسب مكان العمل ١٩٧٠ـ ١٩٨٢

سنوات مختارة

السنة	المجموع العام في الضفة والقطاع			في اسرائيل	
	بالالف	بالالف	٪	بالالف	٪
١٩٧٠	١٧٣,٣	١٥٢,٧	٨٨,١	٢٠,٦	١١,٩
١٩٧٥	٢٠٥,١	١٣٨,٦	٦٧,٦	٦٦,٣	٣٢,٤
١٩٧٩	٢١٢,٤	١٣٨,ـ	٦٥,ـ	٧٤,١	٣٥,ـ
١٩٨٠	٢١٥,٧	١٤٠,٦	٦٥,٢	٧٥,١	٣٤,٨
١٩٨١	٢١٥,٩	١٤٠,١	٦٤,٩	٧٥,٨	٣٥,١
١٩٨٢	٢٢٢,٩	١٤٣,٦	٦٤,٥	٧٩,١	٣٥,٥

المصدر : Bank of Israel, Statistical Abstract of Israel 1983, Tables XXVII/ 20, XXVII/21, pp. 780 — 781.

وبالرغم من كبر حجم ونسبة القوى العاملة العربية في سوق العمل الاسرائيلي ، الا أن هذه الارقام لا بد وأن تأخذ ببعض التحفظ لأكثر من سبب :

١ ـ أن تلك الارقام لا تشمل العمال من مدينة القدس العربية .

٢ ـ ان هذه الارقام تشمل فقط العاملين من خلال الاقنية الرسمية من خلال مكاتب العمل

الاسرائيلية وتظهر بالتالي في الارقام الرسمية . وتقدر السلطات الاسرائيلية ان ما بين ٢٥ـ ٣٠٪ من عملية الاستخدام تأخذ مجراها خارج اطار مكاتب العمل الرسمية .

ان أهم ما يمكن قراءته من خلال هذه الارقام ليس حجمها وأبعادها فقط فيما تحقق للسياسة الاسرائيلية الموجهة لتدمير اقتصاديات المناطق المحتلة فقط ، بل ان ذلك يعني ان حالة التبعية المطلقة والاعتماد الكامل على سوق العمل الاسرائيلي يؤكد على ان أي خلل في الاقتصاد الاسرائيلي سيكون له أثار مدمرة على المواطنين العرب وعلى مستوى التشغيل في المناطق المحتلة . اضافة الى ان وجود هذه الأعداد من القوى العاملة العربية في السوق الاسرائيلية كان دائما على حساب مساهمتهم في تنمية اقتصادهم العربي .

ولعل ذلك يتضح بصورة اكبر اذا لاحظنا ان المشتغلين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية المحتلة على سبيل المثال قد انخفض من ٤٣ ألف عامل عام ١٩٧٠ ليصل الى ٣١ ألف عامل عام ١٩٨٢ (جدول رقم ٢) وبالتالي فقد تغير خلال هذه الفترة الزمنية توزيع العاملين حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة . فالى جانب ذلك الانخفاض الكبير في حجم العمالة في القطاع الزراعي ، بقي عدد العاملين في قطاعي الصناعة والبناء يتراوح في مكانه تقريبا ، وارتفع بنفس الوقت عدد العاملين في الخدمات الاخرى على حساب القطاعات الانتاجية لا سيما الزراعة والصناعة . ومن ناحية أخرى ، كان عدد العاملين العرب في قطاع البناء الاسرائيلي بشكل رئيسي وهو القطاع الذي يعزف عن العمل فيه العامل الاسرائيلي نظرا لمشقته ، يزداد بصورة كبيرة وكذلك في القطاع الصناعي ليصل الى نحو ٣٠ ألف عامل مساويا بذلك مجموع العاملين في القطاع الزراعي كاملا في الضفة الغربية .

ولا بد في هذا المجال من الاشارة الى انخراط القوى العاملة العربية في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي قد انتفع منها المواطن هناك اسميا ، بعد ان حرم من فرص عمل في اقتصاده الوطني . ففي الوقت الذي حقق فيه المواطن زيادة في دخله الاسمي نتيجة العمل في اسرائيل (حيث وصل دخله الى نحو ١٣٩٠ دولار عام ١٩٨٢) فان معدل دخله الفردي هذا ما زال أقل من معدل دخل الفرد الاسرائيلي البالغ نحو ٥٦٧٣ دولار لنفس السنة (اي اقل بـ ٣٠٪) . وما زال ذلك أيضا أقل من معدل الدخل الفردي في الضفة الشرقية للاردن والبالغ نحو ٢٠٠٠ دولار لعام ١٩٨٢ أيضا . ولعل ذلك يوضح أن دعوى اسرائيل بما جلبه الاحتلال الاسرائيلي للأهل في المناطق العربية المحتلة من تقدم هي دعوى ترفضها الارقام .

ولعل فيما سبق ما يفسر ، ولو جزئيا ، الدوافع الكامنة وراء اشتغال عمال المناطق المحتلة في اسرائيل . لأن الأوضاع الاقتصادية منذ بداية عهد الاحتلال الاسرائيلي تركت لهم خيارين ، كما سبقت الاشارة ، العمل في اسرائيل او الهجرة . والسبب في ذلك عدم امكانية زيادة فرص العمل المتاحة في المناطق المحتلة ذاتها عن استيعاب اعداد جديد من القوى العاملة . اذ لو توفرت فرص العمل هذه الان لما أقدم العديد من العمال العرب على العمل في اسرائيل ، حيث أن أحد عوامل الجذب في بداية سنوات الاحتلال ، بالاضافة الى البطالة في ذلك الوقت ، وجود فارق كبير في معدلات الاجور بين المناطق المحتلة واسرائيل ، الا ان هذه الفوارق بدأت بالتقلص في السنوات الاخيرة الى ان أصبحت فوارق هامشية في بعض القطاعات خاصة في الزراعة والصناعة .

جدول رقم (٢)

المشتغلون من عمال الضفة الغربية

حسب مكان العمل والنشاطات الاقتصادية (باستثناء القدس)

١٩٧٠ـ١٩٨٢ (بالالاف)

السنة	المشتغلون في الضفة الغربية: الزراعة	الصناعة	البناء	اخرى	المجموع	المشتغلون في اسرائيل: الزراعة	الصناعة	البناء	اخرى	المجموع	المجموع العام (بالالاف)
١٩٧٠	٤٢٫٤	١٤٫٦	٨٫٤	٣٤٫٤	٩٩٫٨	٢٫٦	١٫٩	٨٫٤	١٫٨	١٤٫٧	١١٤٫٥
١٩٧٣	٣٠٫٠	١٤٫٤	٦٫٧	٣٦٫٧	٨٧٫٨	٣٫٤	٣٫٤	٨٫٠	٢١٫٩	٣٨٫٦	١٣٣٫٦
١٩٧٦	٣١٫٤	١٣٫٨	٩٫٣	٣٨٫١	٩٢٫٦	٤٫٥	٧٫٨	١٨٫٤	٦٫٤	٣٧٫١	١٢٩٫٧
١٩٧٩	٢٩٫١	١٤٫٧	١٠٫٩	٣٧٫٨	٩٢٫٥	٤٫١	٩٫٥	١٩٫٠	٧٫٢	٣٩٫٨	١٣٢٫٣
١٩٨٠	٣١٫٣	١٤٫٣	١٠٫١	٣٨٫٦	٩٤٫٣	٤٫٠	٨٫٥	٢٠٫٤	٧٫٧	٤٠٫٦	١٣٤٫٩
١٩٨١	٢٨٫٥	١٤٫٧	١١٫١	٣٩٫٢	٩٣٫٥	٣٫٧	٧٫٢	٢١٫٠	٨٫٠	٣٩٫٩	١٣٣٫٤
١٩٨٢	٣١٫٣	١٥٫٥	١٠٫٣	٤٠٫٤	٩٧٫٥	٣٫٩	٧٫٥	٢٢٫٥	٧٫٣	٤١٫٢	١٣٨٫٧

المصدر : مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي ، الخلاصة الاحصائية لاسرائيل ، نشرات متعددة .

ثالثا : الأهداف الاسرائيلية لاستخدام القوى العاملة العربية

تحقق اسرائيل أهدافا متعددة من خلال استخدام القوى العاملة العربية ، ويمكن الاشارة في هذا المجال الى ما يلي :

أ) الهدف الاقتصادي

حقق الاقتصاد الاسرائيلي اضافة جيدة لمعدلات النمو خاصة في بداية السبعينات من خلال استخدام القوى العاملة العربية الرخيصة مقارنة بقوى العمل الاسرائيلية وبالرغم من تضائل الفروق بين معدلات الاجور في النصف الثاني من السبعينات الا ان وجود العمال العرب ما زال يوفر وظائف متعددة للاسرائيلين . يرى فرجون ، على سبيل المثال ، ان القوى العاملة العربية تحقق وظيفتين هامتين للاقتصاد الاسرائيلي كما يلي[٨] :

١ ـ كقطاع عمالي غير منظم في القوى العاملة ، تقدم للاقتصاد الاسرائيلي مدى مهم من المرونة خلال الفترات الصعبة تمكنه من ايقاف الفائض خلال فترات الركود ، وتشغل ايضا خلال فترات الانتعاش ما تحتاج دون أية معوقات ومشاكل مع اتحاد نقابات العمال .

٢ ـ تساهم القوى العاملة العربية في تدعيم موقف البرجوازيين اليهود في القطاع الخاص في مواجهتم مع الصناعات التي يتوفر فيها تنظيم الهستدروت دون أن يقوى الاخير على تحريك القوى العاملة اليهودية .

وبالتالي فان ذلك يحقق مزيدا من الاستقرار في سوق العمل الاسرائيلي ويستخدم العمال العرب كورقة رابحة في الصراع بين أصحاب العمل واتحاد نقابات العمال .

ب) الهدف العسكري :

ان توفر الايدي العاملة العربية قد سهل على سلطات الاحتلال الكثير من مشاكل التعبئة العسكرية شبه الكاملة وذلك بتجنيد قوى الاحتياط العاملة في المجالات الاقتصادية .

اضافة لذلك فان وجود القوى العاملة العربية في اسرائيل لم يخلق أية ضغوط جانبية على الخدمات في اسرائيل كما هي الحال في بقية دول العالم الاخرى. والسبب في ذلك أن غالبية العمال العرب يعودون الى المناطق المحتلة كل يوم . وتشير بعض الدراسات في هذا المجال الى أن ٨٠٪ من العمال من المناطق المحتلة يعودون لبيوتهم كل يوم ، و١٥٪ اخرين يعودون كل أسبوع على الاقل . وبالتالي فهم عمال مسافرون وليسوا مهاجرين[٩] .

ج) الهدف الامني

حاولت اسرائيل بعد الاحتلال مباشرة ايجاد فرص عمل للعمال العرب لتخفيف حدة البطالة في المناطق العربية المحتلة التي تؤدي في طبيعتها الى مقاومة الاحتلال . واستهدفت من خلال ذلك تخفيف حدة التوتر وامتصاص جزء من النقمة العربية من خلال تحسين الاوضاع المادية للافراد من الطبقة العاملة . ويرتبط بذلك هدف اجتماعي اذ ترتب على ذلك خلق فئة جديدة من العمال الشباب القادمين من المناطق الريفية والذين تعودوا على أنماط حياة غريبة جديدة مما يؤدي الى عزلها عن قضاياها القومية .

رابعا : الممارسات و أساليب الضغط لتهجير العمال العرب

بالاضافة الى كافة السياسات المتبعة والتي تهدف أساسا الى تدمير القطاعات الانتاجية في الاراضي العربية المحتلة ، فقد لجأت سلطات الاحتلال الى اتخاذ العديد من الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهادفة الى اضعاف موقف العمال العرب كوسيلة لتهجيرهم وأبعادهم عن أراضيهم . من هذه الاجراءات ما هو موجه للعمال أنفسهم ، بحيث أصبحت علاقة هؤلاء العمال بالاقتصاد الاسرائيلي علاقة تبعية تعكس الاوضاع العامة التي تفرضها سلطات الاحتلال ، ومنها ما هو موجه للمؤسسات الانتاجية ذاتها والتي تنعكس في النهاية على العمال العرب أنفسهم . ويمكن الاشارة هنا الى أهم هذه الاجراءات .

١ - تستمر سلطات الاحتلال بتشغيل الاحداث الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١١ـ١٦ سنة (بالرغم من تحريم اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذلك) . وينتج عن ذلك اضطرار هؤلاء الاحداث للقبول بأجور دنيا من جهة ، وانعكاس ذلك على مستوى الاجور لتبعية القوى العاملة من جهة اخرى . كما يتم استغلال هؤلاء الاحداث من قبل السماسرة الذين يقتطعون نسبا عالية من أجورهم تصل في حدها الادنى الى ١٥٪ . ونتيجة لذلك يرتفع مستوى التسرب من النظام التعليمي في المناطق العربية المحتلة وبالضرورة فان لذلك أبعادا اجتماعية وسياسية لا تبرز بشكل واضح الا مستقبلا .

٢ - تستمر سلطات الاحتلال في تشغيل القوى العاملة غير الفنية ، مما يحدث خللا في سوق العمل في المناطق المحتلة ، خللا من شأنه ان يزيد بازدياد هجرة العمال المهرة والمتعلمين ، الامر الذي سيحدث اختناقات في سوق العمل ولا يتيح بذل أية جهود لاحداث تنمية حقيقية في القطاعات الانتاجية مستقبلا .

٣ - تقوم سلطات الاحتلال بتقييد فرص الاستثمار في المناطق المحتلة عن طريق منع دخول الاموال هناك وتجميدها ، اضافة لعدم وجود تسهيلات بنكية وصعوبة شروطها واجراءاتها في حالة توفر حدها الادنى .

٤ - تمنع سلطات الاحتلال دخول الاموال الخاصة بالبلديات العربية من خلال وضع العراقيل واخضاع تلك الاموال للرقابة الاسرائيلية ، وقد تأثرت نتيجة لذلك العديد من المشروعات الانمائية التي كانت البلديات تنوي انشاءها لا سيما تلك المشروعات التي تخرج عن اطار الدور التقليدي للبلديات المتمثل في تقديم الخدمات .

٥ - تمنع سلطات الاحتلال دخول أموال الجمعيات الخيرية الاجنبية وتستخدم لذلك القرارات الادارية بالموافقة أو عدمها على المشروعات التي تنوي هذه الجمعيات تنفيذها او المساهمة في تنفيذها . وقد أحدث ذلك في غالب الاحيان خللا في وضع اولويات لتنفيذ هذه المشروعات وتأجيل تنفيذها لسنوات عديدة .

٦ - تقوم سلطات الاحتلال باجراءات تعسفية تجاه المواطنين العرب بهدف دفعهم الانتساب الى برنامج التامين الصحي الاسرائيلي . وتكمن خطورة هذا الاجراء في كونه يضفي صبغة شرعية على الاحتلال . اضافة الى تعزيز تبعية المواطنين العرب للسلطات الاسرائيلية . وكونه لا

يوجد مركز صحي واحد في الضفة الغربية مثلا يؤمن التشخيص الكامل نظرا لنقص الكوادر والاجهزة فان من شأن هذا الاجراء ان يجبر المواطنين العرب على التوجه للمستشفيات الاسرائيلية ، ويبقى على الجهاز الصحي في المناطق العربية دون المستوى المطلوب .

٧ - يعاني العمال العرب من اجراءات الفصل التعسفي لا سيما وهم محرومون من الحماية النقابية او السياسية وتحاول السلطات الاسرائيلية على الدوام تدمير نقابات العمال العربية في المناطق المحتلة من خلال اجراءات فرض الرقابة الجبرية على النقابين واعمال المداهمة لمقار النقابات واتلاف محتوياتها .

خامسا : وسائل استيعاب القوى العاملة العربية

من العرض السابق لاوضاع العمال العرب ، يتضح لنا أهمية اتخاذ الخطوات الضرورية لاستيعاب القوى العاملة العربية ، لا سيما وأن أوضاع الاقتصاد الاسرائيلي المتدهورة تحتم بالضرورة ان تكون القوى العاملة العربية كبش فداء لهذه الازمة في ظل الظروف والمعطيات التي تحيط بها ، خاصة وان المعلومات الاقتصادية المتوفرة تشير الى امكانية ان يصل حجم البطالة في الاقتصاد الاسرائيلي مع نهاية هذا العام الى نحو ٨٪ من مجموع القوى العاملة ، وهو ما سيصيب مباشرة القوى العاملة العربية التي تستوعبها حاليا قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي .

من حيث المبدأ ، تنطلق أسس استيعاب القوى العاملة العربية من ضرورة توفير حجم معقول من الاستثمار المبرمج والمخطط له والذي من شأنه تحريك الفعاليات الاقتصادية ، وشأن المناطق المحتلة في ذلك شأن اقتصاديات المنطقة العربية جميعها والتي تعاني حاليا من فترة ركود طالت نسبيا . وبالرغم من وجود بعض قنوات الاستثمار حاليا الا أنها مبعثرة بحيث لا تتيح عملية الترابط القطاعي الضرورية . وأخذا بعين الاعتبار خصوصية الاوضاع في المناطق العربية المحتلة ، فلم يعد كافيا القول بضرورة توفير الاستثمار على أهمية ذلك ، بل لا بد من ايجاد القنوات الاستثمارية المناسبة التي تتيح لهذا الاستثمار ، اذا توفر ، من الوصول الى اهدافه وتحقيق الغاية منه . وانطلاقا من ذلك ، يمكن توجيه التفكير الى محاولات واسعة ، في البداية ، ومن ثم نكون أكثر تحديدا للقنوات المناسبة ضمن كل مجال . من هذه المجالات :

١ - مشاريع البنية التحتية

تشكل مشاريع البنية التحتية ، الخدمية منها والانتاجية ، احدى اهم القنوات التي يمكن من خلالها توفير معدلات معقولة من الاستثمار والتي تساهم بدورها في زيادة حجم استيعاب القوى العاملة وتوسيع سوق العمل في المناطق العربية المحتلة . والمشكلة التي تواجه تنفيذ مثل هذه المشروعات تتمثل في أمرين أساسيين هما توفير التمويل المناسب في الوقت المناسب من جهة ، والحصول على موافقة سلطات الاحتلال على تنفيذ المشروعات وادخال التمويل لها الذي تم الحصول عليه . يضاف الى ذلك بالضرورة تحديد القنوات المناسبة لتحقيق هذين الامرين . ولعل أفضل مجالين لتنفيذ مشروعات البنية التحتية ، ضمن المعطيات التي تحيط بالمناطق العربية المحتلة ، هما مشروعات المجالس البلدية والقروية ومشروعات الاسكان :

١ - ١ مشروعات المجالس البلدية والقروية

طالما أنه لا يوجد في المناطق العربية المحتلة مؤسسات سياسية او ادارية تخطط وتنفذ برامج التنمية المطلوبة ، فان مسؤولية القطاع العام في المناطق العربية المحتلة تقع على كاهل البلديات والمجالس القروية . ومن واجب هذه المجالس تجاوز نشاطاتها التقليدية المتمثلة في تقديم الخدمات ، على أهميتها وضرورتها ، للقيام بالمشاريع الانمائية المناسبة . ومن هنا فانها تمثل احدى أهم القنوات التي يجب من خلالها تحفيز الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المناسبة وخلق فرص عمل جديدة تزيد بدورها عملية دوران الدخل والانفاق وتنشط الدورة الاقتصادية في المناطق العربية المحتلة . والمشكلة التي تواجه المجالس البلدية والقروية ليست فقط ضعف الامكانات المادية ، بل الحصول على موافقة سلطات الاحتلال على تنفيذ المشروعات التي تتقدم بها هذه المؤسسات ، خاصة تلك التي تم توفير قدر معقول من التمويل لها . ولعل مراجعة سريعة لموازنات هذه البلديات تشير الى وجود « فائض وهمي » في بعضها نظرا لعدم تمكنها من تنفيذ المشروعات التي خططت لها ووفرت مصادر تمويلها .

١ - ٢ دعم مشاريع الاسكان

ان دعم مشاريع الاسكان الجماعية والفردية واجب وطني يساهم في تثبيت وتعزيز صمود الاهل في المناطق العربية المحتلة . ولعل هذا القطاع بحاجة الى شيء من التنظيم ، ويمكن ان تعزز أساليب الدعم من خلال جمعيات الاسكان التعاونية . كما يمكن من جهة أخرى ، استخدام قنوات المجالس البلدية والقروية لهذا الغرض بعد بلورة الاساليب المناسبة لذلك .

٢ - دعم القطاع الصناعي والزراعي

مما لا شك فيه أنه لا بد من دعم هذين القطاعين الانتاجيين من خلال خلق صناعات جديدة ودعم الصناعات القائمة حتى تتمكن من الاستمرار والقيام بدورها وعدم الخروج من السوق لا سيما في وجه منافسة السلع الاسرائيلية . كذلك الحال في القطاع الزراعي . ولا بد من الاشارة في هذا المجال بأن الدعم هنا لا يقتصر على تقديم الدعم المادي ، بل لا بد من زيادة الوعي الوطني في المناطق العربية المحتلة بعدم شراء المنتجات الاسرائيلية المماثلة لما هو منتج في المناطق العربية ذاتها . ولا بد من ايجاد أسواق خارجية لمنتجات هذه الصناعات . وبالنسبة للقطاع الزراعي ، لا بد من تنشيط فعاليات هذا القطاع وفتح أسواق جديدة لمنتجاته ودعمه يعتبر من واجبات دعم الصمود وأولوياته ويجب أخذ تهديد منظمة منتجي الخضروات الاسرائيلية باتخاذ الخطوات الضرورية لمنع دخول خضروات الضفة والقطاع الى الاسواق الاسرائيلية على محمل الجد وما يمكن أن يرتبه ذلك من آثار على القطاع الزراعي . ولعل الجمعيات التعاونية الزراعية تلعب دورا أساسيا كاحدى قنوات التوزيع في هذا القطاع ونشاطاته . وأخيرا لا بد من وقفة عربية جادة في وجه مخطط الطرق الاقليمي رقم (٥٠) الذي من شأنه ان يزيد من تدهور هذين القطاعين الهامين من جهة ، اضافة الى أنه يشكل احدى الطرق الخفية التي تستخدمها سلطات الاحتلال الصهيوني لمزيد من السيطرة على الاراضي العربية المحتلة .

ولا بد أيضا في هذا المجال من التفكير بخلق قنوات دولية للاستثمار ، لربما من خلال المشاركة مع مؤسسات دولية تسمح لها سلطات الاحتلال بالاستثمار في المناطق المحتلة حتى نتمكن من توفير التمويل المناسب وفي الصناعات والصناعات الزراعية المناسبة في الوقت المناسب ايضا .

٣ - في مجال التعليم الاكاديمي والتدريب المهني

كما سبق القول ، ان في استمرار هجرة القوى العاملة الفنية الماهرة والمتعلمة ابعادا خطيرة يمكن ان تنعكس سلبيا على أية جهود تنموية في المناطق العربية المحتلة . ولذا فان احداث برامج متكاملة للتدريب المهني يكون للاتحاد العام لنقابات العمال في المناطق المحتلة وأجهزة البلديات دورا في تنظيمها وتنفيذها من الاهمية بمكان .

بالاضافة الى دعم التعليم المهني ، يجب عدم اغفال دعم التعليم الاكاديمي في جامعات المناطق المحتلة . وكذلك هناك حاجة لاستمرار دعم الجامعات لكي تتمكن من التركيز على الفروع الاكاديمية التي تغطي حاجة المناطق المحتلة . ومن الجدير بالتفكير في ادخال دراسة الطب بفروعها وتخصصات الطب المساعد والهندسة الزراعية والهندسة بفروعها أيضا . ويحتاج اتخاذ أي قرار بهذا الخصوص الى دراسة جدوى دقيقة على المستويين الكلي والجزئي . وبالاضافة الى ما تقدم ، يجب الاستمرار في دعم خريجي الجامعات لتعزيز صمودهم في المناطق المحتلة .

٤ - النقابات المهنية وغير المهنية والانشطة الاجتماعية

ان على النقابات المهنية وغير المهنية واجبا أساسيا في تنظيم القوى العاملة العربية ما أمكنها ذلك ، لكنها أيضا عليها واجب اخر في التوعية الوطنية . وحتى يمكنها القيام بهذه المهام على أكمل وجه لا بد من دعمها من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال في المناطق العربية المحتلة . ولعل من المناسب في هذا المجال انشاء صندوق خاص لدعم نشاطات النقابات المهنية تصرف أمواله بمعرفة الجهات المعنية .

الهوامش

(١) Meron Benvenisti : The West Bank Data Project . A Survey of Israel's Politics. (American Enterprise Institute for Public Research, Washington and London 1984. p.12.

(٢) UN. Conference of Trade and Development, Document No. TD/B 870, 20 August 1981

(٣) منظمة العمل الدولة ، أوضاع العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة .

(٤) Meron Benvenisti op cit p. 14

(٥) Ibid.p17

(٦) دائرة الاحصاءات العامة ، **النشرة الاحصائية السنوية** ، ١٩٦٨ جدول رقم (١).

(٧) مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي ، الخلاصة الاحصائية لاسرائيل ، ١٩٨٣ .

(٨) Immanuel Farjoun, Palestinian Workers in Israel Areseve Army of Labour. Tel Aviv, July 1979

(٩) Raphael Meron, Economic Development in Judea Samaria and the Gaza District Economic Growth and Structural Change 1970 1980 of Israel Research Dept. May 1983 p.6

مهدي العبيدي : امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

تلقيت مع الشكر كتابكم المتضمن طلب الاجابة على السؤال التالي « ما هي الوسائل في رأيكم التي تكفل اعادة استيعاب العمالة الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ٦٧ ، والتي اضطرت في ظروف صعبة سابقة للعمل في المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية في مجالات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات وكيف يتسنى لنا ان نعمل على اعادة امتصاص هذه العمالة والحيلولة دون مشاركتها في الاقتصاد الاسرائيلي في المستقبل ». بحيث تشمل الاجابة على تشخيص المشكلة والحلول المقترحة لذلك .

وفي الوقت الذي نشكر فيه ثقتكم بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لمعالجة هذا الموضوع يسعدنا ان نوضح ان هذا الامر قد اولاه المجلس اهمية خاصة في كافة انشطته الاقتصادية باعتباره يشكل نقطة ارتكاز رئيسية لصمود شعبنا العربي في فلسطين ولارتباط ذلك ايضا بسياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية باعتبارها ظاهرة خطيرة تهدف الى ضم جميع الاراضي العربية بلا استثناء تحقيقا لاطماعها التوسعية وتنفيذا لبرنامج الحركة الصهيونية لخلق ما يسمى بـ (اسرائيل الكبرى)

وانطلاقا من هذه الابعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحكم هذا الموضوع تبنى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في جميع دراساته وقراراته دعم صمود اهلنا في الاراضي العربية المحتلة ومنها القرار رقم/ ٧٨٠/د/٣١ في ١٩٧٨/٦/٧ « فقرة خامسا » والخاص بدعم التجارة الوطنية الفلسطينية .

ناهيك عن المتابعة الدورية لهذه الظاهرة الخطرة في تقاريرنا الدورية للمجلس حيث افرزنا بابا خاصا لاقتصاديات الكيان الصهيوني واثر ذلك على صمود شعبنا في الاراضي العربية المحتلة اضافة الى سياساته الاقتصادية التعسفية . كذلك لمسنا ان هذا الموضوع كان مجال بحث واستقصاء من قبل كافة المنظمات العربية المتخصصة ونود الاشارة الى مؤتمر العمل العربي في دورته العادية الثالثة عشرة والتي عقدت في بغداد خلال الفترة من ٤ ـ ٨٥/٣/١٤ . حيث تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية « دائرة التنظيم الشعبي » بدراسة للمؤتمر حول حركة الاستيطان في المناطق المحتلة واثرها على القوى العاملة الفلسطينية تضمنت تحليلا وافيا لعناصر الموضوع مكان البحث حيث شملت ما يلي :ـ

١ ـ مقدمة
٢ ـ سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية
٣ ـ اهداف الكيان الصهيوني الاستيطانية
٤ ـ المستوطنات
٥ ـ اثر الاستيطان على القوى العاملة الفلسطينية
٦ ـ وضع الايدي العاملة الفلسطينية
٧ ـ القوى العاملة الفلسطينية في القطاعات المحتلة
٨ ـ التدريب العمالي
٩ ـ ملاحق

وقد تمت مناقشة هذا الموضوع واتخذت القرارات المناسبة بشأنه لمتابعة واستمرار تقديم تقارير سنوية من قبل مكتب العمل الدولي حول اوضاع العمال العرب في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى طبقا لقراري مؤتمر العمل الدولي في عام ٨٠،٧٤ ولمتابعة ما يطرأ من مستجدات ومتغيرات تستوجب صدور قرارات جديدة من قبل مؤتمر العمل الدولي . اما في اطار العمل الاقتصادي العربي المشترك فاننا نؤكد على استمرار الدعم الكامل للانشطة الاقتصادية التي تحقق وتدعم التصاق الانسان العربي في ارضه المحتلة ووطنه فلسطين مع العمل العربي الموحد لتوفير كافة امكانيات الصمود والمواجهة ضد سياسة تفريغ الارض من سكانها الاصليين التي يسعى الكيان الصهيوني على تطبيقها على السكان العرب . وفي رأينا ان هذا الدعم اكثر ما يتمثل في المجالات التالية :ـ

١ ـ دعم العاملين في القطاع الزراعي لضمان التصاقهم بهذا القطاع الام وعدم اجبارهم على التحول الى قطاعات اخرى يسهل التحكم بهم من خلالها وذلك عن طريق تشجيع استيراد وتصريف منتجاتهم في الاقطار العربية .

٢ ـ توفير الدعم الكامل لسياسة التعليم والتدريب لابناء شعبنا في الاراضي العربية المحتلة بمختلف الوسائل .

٣ ـ توفير الدعم الكامل لكافة الخدمات الاجتماعية والصحية والتي يمكن ان تخفف عن كاهل المواطن العربي في الاراضي العربية المحتلة .

٤ ـ تشجيع الصناعات التقليدية التي تعتمد على الانتاج الزراعي والتي لم تزل تتمتع بمميزات تسويقية في اسواق الاقطار العربية كصناعة الزيوت والصابون والانسجة القطنية والصوفية .

٥ ـ تطبيق مبدأ الاعفاء الكامل للسلع الزراعية والصناعية التي يكون منشؤها ومصدرها المواطن العربي والاراضي العربية المحتلة وتقديم الدعم لبعضها الذي يواجه منافسة حادة .

والامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اذ تستذكر الوسائل المشار اليها كادوات لمواجهة سياسات الكيان الصهيوني في فلسطين فانها لا تألوجهدا في كافة انشطتها في دعم صمود اهلنا في الاراضي العربية المحتلة بمختلف الوسائل المتاحة الى ان تتحقق العودة الكاملة لشعبنا لارضه ووطنه فلسطين .

د . وليد مصطفى : باحث في مكتب منظمة التحرير / عمان

حصل في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الاحتلال الاسرائيلي وما عاناه من احتلال استيطاني ـ كولونيالي ، تغيراً جذرياً في البنية الاجتماعية الاقتصادية للسكان ، بحيث أدى الالحاق الاقتصادي وضرب القطاعين الانتاجين الزراعي والصناعي العربي في المناطق المحتلة ومصادرة الأراضي واقامة المستوطنات الى نمو الطبقة العاملة في المناطق المحتلة بشكل كبير على حساب القطاع الزراعي بشكل خاص ، واصبحت الطبقة العاملة تشكل في بداية عقد الثمانينات ما يعادل ٢١٪ من سكان الضفة والقطاع كان حتى نهاية ١٩٨٤ يعمل منهم في اسرائيل ما يقارب ١١٠ ـ ١٢٠ الفاً

وقد طرأ منذ نهاية ١٩٨٤ وفي النصف الأول من عام ١٩٨٥ تحولاً جذرياً على العمالة العربية في اسرائيل . حيث أدى استفحال الأزمة الاقتصادية في الكيان الصهيوني نتيجة السياسة التوسعية العسكرية الى انتشار البطالة بين صفوف العمال العرب لترتفع وتصل نسبتها حسب تقديرات اولية ميدانية الى ٥٠٪ مع بداية شهر أيار ١٩٨٥ .

من هنا فان السؤال المطروح الآن لمحاولة علاج أمور العمالة العربية في اسرائيل يجب ان يأخذ بعين الاعتبار عامل البطالة الذي سيستفحل في ظل كافة المؤشرات التي تبين ان الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية لا زالت في عنفوانها . ذلك ان التقليصات في الميزانية الاسرائيلية لمحاولة تجنب الأزمة تطال بالأساس القطاعات التي تعمل فيها غالبية العمال العرب وهي البناء والخدمات .

فيما يتعلق بالحلول المقترحة لمعالجة قضايا العمالة العربية،نحن نعتقد انها مرتبطة ايضاً بشكل وثيق مع العمالة العربية في المناطق المحتلة نفسها في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات المهنية والتعلمية والصحية وغيرها ، ومن ثم فان الحلول يجب ان تطال الجانبين لانهما يكملان بعضهما .

اما بصدد وسائل حل قضية العمالة فيمكن الاشارة الى :

١ - قبل طرح حل ما او تبني مشروع ما في المناطق المحتلة ، يجب ان نهتم بأن يكون هذا المشروع موجهاً لفك عملية الالحاق الاسرائيلية للاقتصاد المحلي وفرض التبعية عليه ، اخذين بعين الاعتبار دائماً أن الاحتلال الاسرائيلي معني بضرب القاعدة المادية للاقتصاد الفلسطيني ، هذه القاعدة التي لا بد من توفرها من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

٢ - علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً أنه في ظل غياب سلطة وطنية وهيمنة محتل يهمه أن تبقى المناطق المحتلة سوقاً لاستهلاك انتاجه الزراعي والصناعي (٩٠٪ من حجم التبادل الخارجي للمناطق المحتلة هو مع اسرائيل) فان هذا الاحتلال سيستمر بوضع العقبات والعراقيل أمام كل محاولة للنهوض بالاقتصاد المحلي في وجه الهيمنة المطلقة للاقتصاد الاسرائيلي . ومن ثم فمن المفروض أن تتم هذه المحاولات بأقل ضجة اعلامية ممكنة وبعد دراسة تفصيلية للقوانين والأوامر العسكرية المطبقة في المناطق المحتلة من أجل دراسة الثغرات التي يمكن العبور منها والتعرف على المحاذير التي تعفينا من الوقوع في الخطأ .

٣ - يجب ان لا يكون عامل الربح والخسارة هو العامل الأهم في اتخاذ قرارنا بدعم هذا المشروع او ذاك في الداخل . بالطبع هذا لا يعني اهمال هذا العامل ، ولكن يجب اعطاء الاعتبارات السياسية الأخرى من تثبيت اهل الأرض فوق ترابهم ومساعدتهم للتصدي للهجوم الاقتصادي الاسرائيلي ، الأولوية عند قرار الدعم .

٤ - اذا كان الهدف من دعم الداخل هو التصدي للاحتلال ، فلا بد اذن من الانتباه بأن يكون هذا الدعم موجهاً مباشرة أو بشكل غير مباشر للغالبية العظمى للسكان ، الذين هم المعنيون اساساً بالصمود والدفاع عن الأرض . وليس من مصلحتنا العامة أبداً دعم أفراد فقط ، لأن هذا الدعم سرعان ما يتحول الى مصلحة ذاتية توقع صاحبها تحت ضغوط مختلفة عليه ان يأخذها بعين الاعتبار ، وقد يكون عدم استفزاز الاحتلال لديه واحداً منها .

٥ - عند اقرار مشروع ما او توجه ما في الدعم علينا أن ندرسه بتفاصيل مع من يعنيهم الأمر في الداخل وان نكلف من هو قادر على الدراسة بالقيام بالبحث التفصيلي والمستفيض لهذا المشروع أو الاقتراح والامكانيات لذلك متوفرة ، فهناك ١٣ الف جامعي عاطل عن العمل في المناطق المحتلة وهناك ما يزيد عن ١٧ جامعة وكلية جامعية متوسطة يدرس فيها اكثر من ١٢ الف طالباً ، باستطاعتها ان تكرس جزءاً من ابحاثها وجهدها لتغطية جانب الدراسة للمشروع المعين ، أو باقتراح مشاريع اخرى بالتعاون الوثيق مع الطرف المعني .

٦ - الغالبية العظمى للسكان في المناطق المحتلة (بالذات الضفة الغربية) وبالتالي الأيدي العاملة ، قاطنة للريف ومن ثم لا بد من البحث عن مشاريع صغيرة موجهة لتطوير الريف . على الأقل العودة للاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالاستهلاك الغذائي . وبالتالي يؤكد بعض الخبراء الزراعيين العرب على ضرورة دعم المزارع الصغيرة للانتاج الحيواني « دجاج ، ارانب ، اغنام ، ابقار .. » ولا بد وأن يساعد هذا الاتجاه في العودة من جديد لاستغلال الأرض ويعوض عن البطالة التي اخذت تنتشر بشكل واسع في الداخل وبين صفوف سكان الريف .

٧ - دعم النقابات وتشجيعها لاقامة مشاريع خاصة بها ، يشرف عليها العمال انفسهم ، وتكون فوائدها عائدة لهم ، كي تتطور هذه المؤسسات وتتسع ، في النفس الوقت التي تكون حامية لهم في ظل الأزمات الاقتصادية والبطالة .

٨ - تحسين ظروف النقابات والعمل النقابي في المناطق المحتلة والمساعدة على توحيده ولفظ كل ما يعرقل تقدمه ، حتى تستطيع النقابات في الداخل استقطاب اكبر عدد من العمال في عضويتها ، فالملاحظ حتى الآن أن العمل النقابي في قطاع غزة معطل تماماً بسبب من الاحتلال الاسرائيلي وكذلك بتقصير فاضح من قياداته ، اما العمل النقابي العمالي في الضفة الغربية فقد تم شقه عام ١٩٨١ ، مما أثر كثيراً على فعالية العمل النقابي فيها ، حيث لم يتجاوز عدد العمال المنضمين لنقاباتهم الثلاثين الفاً في نهاية ١٩٨٤ . وهي نسبة ضئيلة بالنسبة للعدد الكلي للعمال . ولا زالت نسبة المنضمين للنقابات من العمال العرب العاملين في اسرائيل قليلة .. بينما لا يستطيع أحد ان ينكر أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه النقابات فيما لو استقطبت غالبية العمال ، في مجالات مختلفة ، بما فيها البحث عن مخارج عبر التنظيم للقضايا العمالية كالبطالة والتشغيل واقامة مشاريعها الخاصة .

٩ - تشجيع النقابات لاقامة الجمعيات التعاونية العمالية الاستهلاكية التي يمكنها ان توفر حاجيات العمال وعائلاتهم بما يتوافق ودخل العمال ، ويكون هدف هذه الجمعيات الاساسي دعم الانتاج المحلي في وجهة منافسة الانتاج الاسرائيلي .

١٠ - تطوير وتشجيع اشكال العمل التطوعي التي اخذت تنمو بشكل واسع في المناطق المحتلة ، وابعادها عن روح التنافس الفئوي والغاء التمييز في مساعدتها . ففي المناطق المحتلة الآن أشكال متعددة من العمل التطوعي ، منها ما يأخذ طابع المساعدة المباشرة بالعمل في المزارع والحقول والطرقات والقرى والمدن والانشاء والتعمير ، ومنها ما يأخذ طابع لجان الاغاثة الطبية ، حيث يتجول الأطباء والممرضون في المناطق النائية والفقيرة يحاربون الأمراض والأوبئة

ومنها ايضاً لجان الاغاثة الزراعية حيث يقوم المهندسون الزراعيون بتقديم النصح المباشر في سبيل تطوير اشكال الانتاج الزراعي .

ان العمل التطوعي في ظل الاهمال المتعمد من قبل سلطات الاحتلال والمضايقة والمنافسة والحصار يمكن ان يسهم ، خصوصاً في قطاع الزراعة في دعم وتطوير الانتاج المحلي - بتقديم المساعدات الفعلية في مواسم البذر والرعاية والحصاد ، وسيساعد في عودة الفلاح لأرضه .

١١- تشكل المرأة العاملة في المناطق المحتلة نسبة ٣٠٪ من مجموع الأيدي العاملة ، مما يبين ان المرأة وفي الريف أيضاً قد انخرطت في صفوف الأيدي العاملة ، وهذا يتطلب تشجيعاً ودعماً خاصاً في تنمية وسائل الانتاج التي تستخدم المرأة بشكل واسع وتوسيع شبكات الرعاية بالأطفال وحضانتهم ، وتطوير ودعم الحركة النسائية الفلسطينية على طريق وحدتها .

١٢- دعم وتطوير رأس المال المحلي في المناطق المحتلة ، وذلك بدعم الصناعة القائمة والتي تعاني من المنافسة الاسرائيلية الشديدة ، وتشجيع التعاون بين فروع الانتاج الصناعي وتطويرها وتوسيعها لاستخدام ايد عاملة اوسع . وفي نفس الوقت تصريف جزء من انتاجها في السوق العربي المجاور وتسهيل تصريفه .. على أن يطال هذا الدعم العاملين في هذه المؤسسات ايضاً ، وليس صاحب العمل لوحده . فنحن معنيون في ظل ظروف الاحتلال اولاً بالصمود الحقيقي للجميع ، صاحب العمل والعامل ، وطالما ان صاحب العمل يتلقى مساعدات كبيرة فان واجبه الأساسي ان يوجه الجزء الأكبر من الربح الناتج عن هذه المساعدات لا لجيبه الخاص ، كما هي عادة كل صاحب رأسمال ، وانما لدعم المصلحة العامة . وهذا حق ، فهو يتصرف بأموال عامة تدعمه . ويؤسفنا في هذا المجال ان نثبت ان الدعم السابق لأصحاب رؤوس الأموال المحلية في الداخل ، ذهب بالأساس لجيوبهم الخاصة .. بل ان العديد منهم يتأرجح امام ابتزازات الاحتلال وقد ذهب البعض منهم ابعد من ذلك واخذ يعلن عن بضاعته ويروجها عبر الاذاعة الاسرائيلية باللغة العربية .

وثائق

حظر النفط العربي على اثر حرب تشرين الأول ١٩٧٣

(١)

قرار وزراء البترول العرب الكويت، ١٧ تشرين اول (اكتوبر) ٧٣

اجتمع وزراء البترول العرب في الدول الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ ٢١ رمضان ١٣٩٣ هـ الموافق ١٧ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٣ م، لدراسة استخدام النفط في المعركة الدائرة حاليا بين العرب واسرائيل وبعد تدارس الامر من جميع جوانبه، قرروا ما يلي:

بما ان الهدف المباشر للمعركة التي تدور رحاها حاليا، لتحرير الاراضي العربية المحتلة في حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لقرارات الامم المتحدة.

وبما أن امريكا هي المصدر الاول والرئيسي لقوة اسرائيل التي مكنتها من غطرستها والاستمرار في احتلال اراضينا، وبما ان الدول الصناعية الكبرى تسهم بشكل او بآخر في بقاء الوضع الراهن رغم ان عليها مسؤولية عامة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة.

وبما ان الوضع الاقتصادي في كثير من الدول العربية المنتجة للبترول، لا يبرر زيادة انتاجها البترولي وهي اذ تفعل ذلك انما تقابل حاجة المستهلكين من الدول الصناعية الكبرى التي تلتزم من جانبها بالتعاون معنا لتحرير اراضينا، لو رغبت في تعاوننا معها خارج النطاق الذي توجبه علينا مصالحنا الاقتصادية الذاتية.

لذلك فان المجتمعين يقررون ان يتناقص الانتاج البترولي لكل دولة عربية مصدرة للبترول فورا، بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن خمسة بالمائة (٥٪)، تبدأ من الشهر الاول من رقم الانتاج الفعلي لشهر سبتمبر (ايلول) ثم تبدأ من الشهور التالية مستوية الى رفع الانتاج المخفض من الشهر السابق، وهكذا حتى تقرر المجموعة الدولية على اسرائيل التخلي عن اراضينا المحتلة، او يصل الانتاج المخفض لكل دولة على حدة الى الحد الذي لا يسمح معه اقتصادنا بمزيد من التخفيض دون اخلال بواجباتها المحلية والعربية.

ومع ذلك فان الدول التي تساند العرب مساندة عملية فعالة او تتخذ اجراءات هامة ضد

اسرائيل لحملها على الانسحاب فانها لن تضار من تخفيض الانتاج وسوف يستمر تزويدها بالبترول كما كان قبل التخفيض من الانتاج واحدة لكل دولة فان ما ينال الدول المستهلكة المختلفة منها قد يتزايد بمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الاسرائيلي، ويوصي المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار، بان تنال امريكا اكبر تخفيض وذلك حسب استيرادها مع كل دولة على حده من البترول الخام ومشتقاته والمواد الهيدروكربونية، وشبه ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض ويوصون بان يؤدي ذلك الى قطع امدادات امريكا بالبترول من كل دولة على حدة منفذة لهذا القرار.

(٢)

قرار وزراء البترول العرب الكويت، ٤ نوفمبر ١٩٧٣

عقد وزراء البترول العرب اجتماعا يوم الاحد ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٣ بمدينة الكويت لتدارس تنفيذ القرار الذي اتخذوه في اجتماعهم الاول المنعقد في ١٧ تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٣ بمدينة الكويت، وتقييم نتائج تطبيقية في الفترة السابقة ورغبة منهم في ايضاح بعض النقاط الواردة فيه واستكمال بعض الجوانب المتعلقة بتطبيقه، وقرروا ما يلي:

اولا :-أ - ان يحظر تصدير البترول الخام والمنتجات البترولية وسائر المواد الاخرى الهايدروكربونية الاخرى الى الولايات المتحدة الامريكية والى هولندا، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة، وان يخفض من انتاج كل بلد للكمية المقابلة (كانت هذه توصية في القرار السابق واصبحت قرارا).

ب - ان يكون تخفيض الانتاج فورا بنسبة ٢٥٪ من متوسط انتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣ لكل دولة عربية على حدة بما في ذلك شبه معدل التخفيض الناجم عن الفقرة (أ).

جـ - ان يخفض الانتاج لكل بلد في شهر ديسمبر (كانون اول) بنسبة ٥٪ عن معدل انتاج شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٣، تنفيذا للقرار السابق.

ثانيا: توجيه شركات النفط العاملة مع الدول العربية المنتجة، الى تطبيق قرار التخفيض، بطريقة متكافئة بين الدول المستهلكة غير المقاطعة وان تحذر من عواقب التمييز ضد الدول الصديقة على الاخص.

ثالثا: التوصية بان يوكل الى وزراء الخارجية في الدول العربية المنتجة، المنفذة لهذا القرار، امر تحديد معايير تعريف البلدان الصديقة، ووضع قائمة بها، مع مراعاة المواقف الايجابية الاخيرة التي اتخذتها الدول الافريقية والاسلامية الصديقة وذلك بالدرجة الاولى، ومراعاة مواقف البلدان الاشتراكية، بالنسبة للدول التي تتعامل معها.

رابعا: تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن المملكة العربية السعودية والجزائر وليبيا والكويت، لمتابعة تنفيذ هذه القرارات، وخاصة المتعلق منها بالتخفيض وحظر التصدير.

خامسا: تكليف السيدين الوزيرين: بالعيد عبدالسلام وزير الصناعة والطاقة الجزائرية، واحمد زكي اليماني وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، بالقيام بجولة عبر العواصمالعربية لشرح وجهة النظر للدول العربية المنتجة والمواقف الذي اتخذته في الميدان النفطي كما قرر الوزراء العرب المجتمعون ان يعقدوا اجتماعا في المستقبل، حسب الحاجة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات.

(٣)

بيان صحافي لوزراء البترول العرب فينا، ١٨/نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٣

اجتمع وزراء البترول العرب في مدينة فينا

يوم ١٨/١١/١٩٧٣ في سلسلة من اجتماعاتهم التي عقدوها من وقت لآخر للنظر في الاجراءات التي يتخذونها لتطبيق قرارهم في ١٧/١٠/٧٣ وتقديرا للموقف السياسي الذي اتخذته دول السوق الاوروبية المشتركة في بيانها حول مشكلة الشرق الاوسط، فقد تقرر ان يوقف التخفيض المقرر لشهر ديسمبر (كانون اول) وقدره خمسة بالمائة بالنسبة لاوروبا فقط على ان يكون التخفيض بعد ذلك على جميع الدول (غير المستثناه) بنسبة ٥٪ لشهر يناير (كانون الثاني)، وذلك من مستوى انتاج شهر ديسمبر (كانون الاول) هذا وتستمر المقاطعة كما تقرر على كل من الولايات المتحدة وهولندا.

(٤)

القرار الخاص بالبترول الصادر عن مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر، ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣

ثالثا: في المجال الاقتصادي:

نظرا لما للاقتصاد من اهمية في المعركة ضد العدو، وما تستلزمه من استخدام جميع الاسلحة التي يمتلكها العرب وحشد جميع الطاقات التي تدعم القرارات القتالية، فان المؤتمر يقرر ما يأتي:

١ - تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتكليف المجلس الاقتصادي العربي بوضع المنهاج التنفيذي لضمان تحقيق ذلك.

٢ - الاستمرار في استخدام النفط سلاحا في المعركة على ضوء قرارات وزراء النفط العرب، وربط حظر تصدير النفط لأية دولة بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة، وتكليف لجنة المتابعة لوزراء النفط بمتابعة تنفيذ هذه المقررات ومقررات وزراء النفط المتعلقة بنسب التخفيض. وذلك على ان يجري تنسيق بين هذه اللجنة ولجنة وزراء الخارجية لدول النفط في كل ما يتعلق بتطور مواقف الدول الاجنبية من القضية العربية.

٣ - ضرورة دعم وتأمين الصمود في الاراضي العربية المحتلة

٤ - قيام الدول العربية باعادة تعمير ما دمرته الحرب لما لذلك من اثار على المجهود الحربي ورفع الروح النضالية او القتالية لدول المواجهة.

(٥)

قرار وزراء البترول العرب، الكويت، ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣

اجتمع وزراء البترول العرب وممثلوهم، الموقعون على هذا القرار، في مدينة الكويت يوم السبت ١٤ ذي القعدة ١٣٩٣هـ الموافق ٨ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٣م.

وبعد الاضطلاع على قرارهم الصادر في ٢/١٠/١٣٩٢هـ الموافق ١٨/١١/١٩٧٣م الخاص بوقف التخفيض المقرر لشهر ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٣م وقدره ٥٪ بالنسبة لدول السوق الاوروبية المشتركة عدا هولندا، بحيث يستمر التخفيض بعد ذلك على جميع الدول غير المستثناه، بنسبة ٥٪ لشهر يناير (كانون الثاني) وذلك من مستوى انتاج ديسمبر (كانون الاول) واتخذوا القرار التالي.

١ - اذا تقررت الموافقة على الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧م وفي مقدمتها القدس، وبمقتضى جدول زمني توقع عليه اسرائيل وتضمن امريكا تنفيذه، يرفع حظر التصدير عن امريكا مع بداية تنفيذ برنامج الانسحاب وتقرر عندئذ نسبة التخفيض او ينقص عن النسبة الحقيقية السائدة وقت رفع الحظر لتزويد الدول المستهلكة بالبترول، وتسري نسبة التخفيض عندئذ على امريكا، شأنها شأن اوروبا وبقية دول العالم.

٢ ـ متى تم الاتفاق على الجدول الزمني للانسحاب، يجتمع وزراء البترول العرب، المنفذون لهذا القرار لوضع جدول زمني يعود بمقتضاه، الانتاج تدريجيا الى مستواه في سبتمبر ١٩٧٣م. وذلك بشكل متناسب مع مراحل الانسحاب.

٣ ـ تعطي الدول الافريقية والاسلامية الصديقة كامل كميات العقود المتعاقد عليها ولو اقتضى الامر زيادة الانتاج بنفس النسبة التي تكفل تغطية حاجياتها المحلية، على ان يتأكد من عدم امكانية اعادة التصدير الى الدول المحظور تصدير البترول اليها.

(٦)

قرار وزراء البترول العرب، الكويت، ٢٤ـ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣

يؤكد المجتمعون هنا ما سبق ان قرروه في اجتماعهم الاول بالكويت في ٢١ رمضان ١٣٩٣هـ، الموافق ١٧ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣م، بالا تضار الدول الصديقة للعرب من تخفيض الانتاج وان تكون هناك تفرقة بين الصديق والمحايد، ومن يقوم باعمال ضارة ضد مصلحة القضية العربية والنضال العربي.

وقد لاحظ المجتمعون ان التزايد الطبيعي للاستهلاك العالمي من جهة، يقابله النقص العام في الانتاج من جهة اخرى، قد زاد من قوة فاعلية القرار حتى أصاب اولئك الذين لا ترغب الدول العربية في تعرضهم لأزمة، مما يستدعي النظر في حالتهم ـ كل على حدة ـ لتزويدهم بحاجتهم الفعلية الحقيقية ضمن حد جديد للانتاج، وبالشكل الذي لا يتسرب معه البترول العربي الى جهات مقاطعة او مخفض عليها، او يسهل احلال بترول غير عربي محله، اذا زادت نسبة التزويد عن الحاجة الفعلية من المصادر العربية.

وقد لاحظ المجتمعون المواقف السياسية اليابانية والحالة الاقتصادية المتردية فيها، مما يستدعي النظر اليها بصفة خاصة تحميها من الانهيار، وتشجعها على المزيد من تلك المواقف الودية، واتخاذ خطوات اكثر فعالية وجدية.

واستدعى انتباه المجتمعين التحول الواضح في الرأي العام الامريكي من القضية العربية، وتزايد العدد الذي يناصرها من اعضاء مجلس الشيوخ والنواب الامريكيين، والدلائل التي تشير الى جدية الحكومة الامريكية في العمل على الوصول الى حل سلمي للمشكلة.

وقد لاحظ المجتمعون بارتياح كبير النتائج التي ترتبت على رحلة مبعوثيهم، الجزائري، والسعودي والثمرة التي جنتها القضية العربية منها، مما يدعوهم ـ ضمن الاسباب الاخرى السالف ذكرها ـ الى تعديل قراراتهم السابقة، استمرارا في سياستهم المتبعة في المرونة ومواجهة الظروف والاحوال المتغيرة، وذلك باتخاذ القرار التالي ليطبق حتى يظهر من الاسباب ما يدعو الى تغييره بالتخفيف او التشديد.

اولا: يزداد الانتاج في الدول العربية المنفذة لهذا القرار بنسبة ١٠٪ لتصبح نسبة التخفيض من انتاج سبتمبر (ايلول) ١٥٪ بدلا من ٢٥٪.

ولا تطبق نسبة التخفيض السابقة المقررة لشهر يناير (كانون الثاني) وقدرها ٥٪ وتبدأ الزيادة المذكورة ابتداءا من شهر يناير كانون الثاني، ١٩٧٤، وتطبق حتى اتخاذ قرار آخر.

ثانيا: تزود الدول الصديقة والتي اصابها ضرر واضح من الاجراءات البترولية، بحاجتها الفعلية من البترول مع مراعاة ما يأتي:

١ ـ ان يتم ذلك في حدود الانتاج المسموح به داخل كل دولة منفذة لهذا القرار على حدة .

٢ ـ ان تؤخذ الضمانات التي تمنع تسربه الى البلاد الاخرى مقاطعة او مخفض عليها.

٣ ـ الا يؤدي ذلك الى احلال البترول العربي محل بترول آخر كانت الدولة الصديقة تزود به من جهات غير عربية.

ثالثا: تزود اليابان للاسباب الواردة بديباجة هذا القرار بما لا يقل عما كانت تستورده فعلا في سبتمبر ١٩٧٣ مع مراعاة الشروط الواردة في البند الثاني من هذا القرار، وان يطلب منها اتخاذ مواقف سياسية اقوى مما اتخذته تقديرا منها للاهتمام العربي بحاجتها لحماية اقتصادها من التدهور.

رابعا: تزويد بلجيكا بمستورداتها البترولية عن طريق ميناء روتردام، بعد اخذ الضمانات الكافية بعدم تسربه الى السوق الهولندية، وان تعامل معاملة الدول الصديقة.

خامسا: يطلب من الحكومة الجزائرية ان تقوم بعملية التنسيق في تطبيق البند الثاني من هذا القرار على الدول الافريقية.

(٧)

قرار وزراء البترول العرب، فينا، ١٨ مارس (آذار) ١٩٧٤

اجتمع وزراء البترول العرب في مدينة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية بتاريخ ١٣ صفر ١٣٩٤هـ الموافق ١٣ مارس ١٩٧٤.

وواصلوا اجتماعاتهم، بعد ذلك بمدينة فينا يومي الاحد والاثنين الموافقين ١٧، ١٨ مارس (آذار) ١٩٧٤.

واستمعوا الى التقرير الشفوي الذي قدمه كل من وزير البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية، ووزير الصناعة والطاقة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والذي يتضمن بيانا بنتائج الجزء الثاني من رحلتهما التي شملت اسبانيا، ايطاليا، وجمهورية المانيا الاتحادية واليابان.

واطلعوا على التحليلات السياسية التي قدمها الوزيران، المبنية على المحادثات التي اجروها مع المسؤولين في البلدان المذكورة.

واستعرض الوزراء المجتمعون الوضع السائد في الشرق الاوسط، وعلى ضوء التطورات الاخيرة في المنطقة، آخذين في الاعتبار نتائج العمل المتوالي المشترك المتخذ بالقرارات السابقة التي اصدرها وزراء البترول العرب.

ودرس الوزراء بتعمق نتائج الاجراءات البترولية العربية، بغية تقييمها على ضوء الهدف الاساسي منها، وهو لفت نظر العالم الى القضية العربية وخاصة المسؤولين في الدول الغربية والرأي العام فيها، وذلك من اجل خلق الجو الملائم المؤدي لتحقيق الجلاء الشامل عن جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. ولاحظ الوزراء بارتياح، ان الاجراءات البترولية العربية قد سجلت اول مرة عملاً ـ لا قولاً ـ التضامن العربي حول هدف حيوي للامة العربية بأسرها، وهو عمل ساهم ـ بشكل جدي وفعال ـ في اشعار الرأي العام العالمي ـ وخاصة الغرب ـ على ادراك اهمية العالم العربي كمصدر لازدهار اقتصاده وحمله بالتالي على استشعار المطالب المشروعة للامة العربية.

وقد لاحظ الوزراء المجتمعون ان تطورا واضحا قد طرأ لمصلحة القضية العربية، نتيجة الاجراءات البترولية من خلال انعزال اسرائيل تدريجيا، او في شكل مواقف سياسية تدين بصراحة السياسة التوسعية ومن هذه المواقف ما اتخذته المجموعة الاوروبية، ثم ما اعلنته اليابان وبلجيكا، وايطاليا، وجمهورية المانيا الاتحادية وبالاضافة الى تلك البلدان، فان ثمة بلدان أخرى كانت تتخذ مواقف معادية للعرب، بدأت تخفف من حماسها التقليدي غير المشروط لاسرائيل وتجدر الاشارة في هذا الصدد، الى ما

يصدر من مختلف الاوساط المسؤولة بالولايات المتحدة الامريكية، وبشكل متفاوت عن ضرورة اتخاذ سياسة امريكية اكثر توازنا في الشرق الاوسط واتجاه العالم العربي.

ويبدو من خلال الأحداث أن السياسة الامريكية اصبحت تتسم ، منذ وقت قريب ، باتجاه جديد نحو النزاع العربي الاسرائيلي ، وهو اتجاه ـ لو تأكد وامكن تثبيته فسوف يؤدي الى ان تتخذ امريكا موقفاً اكثر تمثلياً مع مبادىء الحق والعدالة اتجاه الأراضي العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة .

ان الوزراء المجتمعين يدركون تماما الأهمية الاستراتيجية للبترول كوسيلة لتوطيد العلاقات وتطويرها مع بلدان العالم ، وأن استخدامه بصورة ايجابية قد يؤدي الى نتائج ذات فعالية ، تماثل نتائج استخدامه بصورة سلبية ، وقد تفوقها .

وانهم يعيدون التذكير بالاهداف التي وراء اجراءاتهم البترولية يأخذون بعين الاعتبار ان المعركة مع اسرائيل للجلاء الكامل عن الأراضي المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تجتاز مرحلة جديدة تملي اليقظة والحذر، وتحتم مواصلة الجهود المشتركة لدفع عجلة الاحداث في الطريق الذي بدأت تسلكه لتحقيق الهدف العربي المنشود . وانهم ، اذ يأخذون بعين الاعتبار للتصريحات والمواقف الرسمية لحكومتي ايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية ، بشأن الجلاء الكامل عن الأراضي العربية المحتلة ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وانهم اذ يسجلون التأكيدات الأمريكية بالسعي للوصول في امد قريب الى تسوية عادلة ومنصفة للقضية العربية من شأنها ان تحقق الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة .

وهم يقررون : ـ

اولا : ـ تعامل ايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية معاملة البلدان الصديقة ، وتؤمن احتياجاتها من البترول ضمن حدود الانتاج العربي مع مراعاة الا يحل البترول العربي المصدر محل بترول غير عربي ، كان سيصدر اليها ، ليوجه الى بلد مقاطع ، او خاضع للتخفيض .

ثانياً : ـ يرفع حظر البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية على ان يعاد النظر في هذا القرار شأنه شأن القرارات الأخرى في اجتماع يعقده وزراء البترول العرب في القاهرة في اول يونيو حزيران) ١٩٧٤ .

ثالثاً : ـ يرفع انتاج كل بلد عربي للحد الذي يمكنه من تنفيذ هذا القرار .

(ان الوزراء العرب المجتمعين وهم يتخذون هذه القرارات لصالح ايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة اخرى، قصد تشجيع البلدان التي ابدت استعدادا وارادة للعمل من أجل حل عادل للقضية العربية ، انهم يؤكدون تدعيمهم لكافة البلدان العربية في معركتها العادلة ، الى ان يتاح الى الجمهورية العربية السورية ، في المرحلة الحالية ، ايجاد مسلك يدفع بالسير الى تحرير اراضيها والى أن يتم الجلاء عن كامل الأراضي العربية المحتلة .

ان الوزراء العرب المجتمعين لحريصون على التأكيد بأن اسرائيل هي وحدها المسؤولة عن سياستها العدوانية ، مسؤولية الآثار التي عانت منها البلدان التي وقع عليها الحظر ، او تضررت من تخفيض الانتاج . كما ان اسرائيل هي وحدها المسؤولة عن القرار الذي اتخذته البلدان العربية المنتجة بابقاء انتاجها عند مستوى ادنى من احتياجات السوق .

وان اسرائيل سوف تتحمل مسؤولية خطيرة ، اذا ما أدى التطور اللاحق للاحداث الى حمل العرب على اتخاذ اجراءات اشد لمواجهة الوضع ، بالاضافة الى ما سوف تتخذه الامة العربية من طاقات اخرى لخوض معركة المصير) .

بيان صحافي لوزراء البترول العرب ، القاهرة ، ١٠ تموز (يوليو) ١٩٧٤

اجتمع وزراء البترول العرب يوم ٢٠ جمادي الثاني ١٣٩٤هـ الموافق ١٠ يوليو (تموز) ١٩٧٤م بالقاهرة، ونظروا في مسألة الحظر البترولي الذي كان مفروضا على هولندا وتعبيرا عن اهتمام الدول العربية بالكيان الأوروبي الموحد، وتقديرا منهم للعلاقات التي يراد انشاؤها بين الأمة العربية والمجموعة الأوروبية ، فقد قرر وزراء البترول العرب بالاجماع ، رفع الحظر عن هولندا .

تقارير

الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر العمل العربي - بغداد

عقدت في بغداد في الفترة من ٤ - ١٤ اذار ١٩٨٥ الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر العمل العربي بمشاركة وفد من منظمة التحرير الفلسطينية ، وممثل عن مؤسسة صامد وهو الاخ صائب بامية الذي انتخب ممثلا لفريق اصحاب الاعمال في مجلس الادارة .

وقد تضمن جدول اعمال المؤتمر احد عشر بنداً نستعرضها فيما يلي بايجاز :

اولاً تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي : ويتكون هذا البند من قسمين هما :-

تقرير المدير العام وعنوانه « ٥ سنوات بين الواقع والطموح في مسيرة منظمة العمل العربية » (١٩٨٠ - ١٩٨٥).

وتقرير المدير العام عن انشطة منظمة العمل العربية فيما بين الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للمؤتمر (١٩٨٤ - ١٩٨٥).

القسم الاول :

لم يكن موضوع تقرير المدير العام لهذه الدورة فنياً كما كانت عليه العادة في المؤتمرات السابقة ، ولكنه كان تسجيلا موجزاً للنشاطات والانجازات التي تحققت خلال السنوات الخمس الماضية (١٩٨٠ - ١٩٨٥) وذلك تقديرا منه لخصوصية هذا المؤتمر وأهمية الموضوعات المطروحة على جدول اعماله ، وبشكل خاص موضوع تطوير هياكل منظمة العمل العربية .

وقد اكد المدير العام ان المرحلة التي يتناولها التقرير تعتبر بجميع المقاييس من أخطر وأدق المراحل الزمنية التي قطعتها منظمة العمل العربية ، ففي عام ١٩٧٩ تقرر النقل المفاجىء والسريع لمقر المنظمة من القاهرة الى بغداد ، وقدمت الحكومة العراقية مشكورة مبلغ مليوني دولار للمنظمة بالاضافة الى كافة وسائل الدعم والمساندة المادية والادبية ، كما احتضن الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العراقي مقر المنظمة لمدة عام كامل وقدم لها كل الخدمات المتوفرة لديه ، ووقفت الدول الاعضاء موقف الداعم والمؤازر للمنظمة . وركز التقرير على دور مجلس الادارة في تحمل مسؤوليته بعزم ومسؤولية واتخاذ القرارات الهامة التي تقتضيها المرحلة لضمان استمرار المنظمة وقيامها بدورها ، ثم انتقل التقرير الى تقييم

مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة (بغداد ، مارس/ آذار ١٩٨٠) واصفا اياه بمؤتمر الامل والتحدي .. مؤتمر الثقة والتجديد . وأشار الى ان نجاح هذا المؤتمر شكل قفزة نوعية في تاريخ منظمة العمل العربية وفتح المجال امامها لتبدأ فترة جديدة في مسيرتها بعد أن استعادت ثقتها بنفسها ودعم وتأييد الدول الاعضاء لها والتفاف أطراف الانتاج حولها ، مما عزز قدرتها على مواصلة مسيرتها وتحقيق طموحات وتوجهات المؤتمر العام .

مجمل التحديات والمشاكل التي واجهت منظمة العمل العربية :

اولا - نقل المقر :

أولى التحديات التي واجهت المنظمة كانت نقل مقرها من القاهرة الى بغداد بكل ما ترتب على عملية النقل من تبعات ، وأشاد التقرير بالموقف القومي للحكومة العراقية الموقرة لاحتضانها مقر المنظمة في بغداد وتقديمها كل ما تحتاجه من دعم مادي وادبي وكذلك تأثيث المقر الجديد لمكتب العمل العربي .

ثانيا - في المجال المالي :

أ - تعرضت المنظمة الى حالة حرجة من العسر المالي اثر عملية النقل .

ب - تراكم المتأخرات على بعض الدول الاعضاء لسنوات متعددة وتأخر بعض الدول في تسديد مساهماتها السنوية ، مما ادى الى عدم توفر السيولة النقدية الكافية لتنفيذ البرامج والانشطة .

ثالثا - المجال التنظيمي والاداري :

شخص التقرير أهم الظواهر السلبية في المجال التنظيمي والاداري في النقاط التالية :

١ - لم يكن بالمكتب ادارة عامة بالمفهوم الذي وضعه النظام ، حيث لم يكن للمديرين العامين المساعدين اختصاصات محددة ، أو مسؤولية مضبوطة في تسيير العمل بمكتب العمل العربي .

٢ - اختصاصات الادارات في المكتب لم تكن واضحة ودقيقة .

٣ - انعدام التنسيق والتخطيط بين الادارات وبينها وبين المؤسسات الخارجية .

٤ - اتسمت نظم العمل واللوائح المعمول بها في المنظمة بالنقص والقصور .

٥ - كانت معظم الوظائف الفنية شاغرة نتيجة لعدم التحاق الموظفين المصريين بمقر عمل المنظمة الجديد .

القسم الثاني :

محاولات التصدي لهذه التحديات والمشاكل :

في ظل هذه المجموعة من التحديات والمصاعب والمشاكل التي واجهت منظمة العمل العربية وهي تستقبل حقبة الثمانينات بعد النجاح الذي احرزه مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة (بغداد ١٩٨٠) وبعد تعيين مديرها العام الجديد ، واستئناف نشاطها ، انتقل التقرير الى المحاولات المتعددة التي بذلت للتصدي لهذه التحديات والمشاكل سواء من جانب المدير العام أو من قبل المؤتمر العام ومجلس الادارة وذلك على النحو التالي :

١ - العمل على بناء قواعد سليمة من التفاهم والتعاون بين المدير العام والمديرين العامين المساعدين لتشكيل ادارة عامة منسجمة تعمل متضامنة ومتكافلة .

٢ - تنظيم العلاقة بين الادارة العامة ومديري الادارات والمكاتب والمؤسسات الخارجية وفق تنظيم اداري محكم لترسيخ

اسلوب العمل الجماعي وتأكيد مبدأ المسؤولية المشتركة .

٣ - الحرص على اقامة علاقات طيبة قائمة على الثقة والتعاون الكاملين بين الادارة العامة لمكتب العمل العربي ومجلس الادارة .

ثانياً : النظر في قرارات وتوصيات مجلس الادارة :

١ - طبقا لنص المادة الثانية فقرة (١) من نظام العمل بمجلس الادارة قام المدير العام لمكتب العمل العربي بدعوة مجلس ادارة منظمة العمل العربية الى الاجتماع في ثلاث دورات عادية فيما بين دورتي المؤتمر (الثانية عشرة والثالثة عشرة).

٢ - عملا بنص المادة الاولى (ثانيا) من نظام العمل بمجلس الادارة ، يقوم المجلس برفع تقرير سنوي الى المؤتمر العام يتضمن الاقسام التالية :

القسم الاول : المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من المؤتمر العام بشأنها .

القسم الثاني : المسائل التي يرى مجلس الادارة انها تتطلب توجيهات من المؤتمر العام بشأنها .

القسم الثالث : المسائل المعروضة على المؤتمر العام للعلم والاحاطة .

ثالثاً متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام السابق :

يتناول هذا البند عرضا لكافة القرارات التي اصدرها المؤتمر العام في دورته العادية الثانية عشرة « بغداد ، مارس/ اذار ١٩٨٤ » ومدى تنفيذها مع بيان خطوات ومراحل التنفيذ وذلك على النحو التالي :

١ - قرارات نافذة حكما بمجرد صدورها .

٢ - قرارات نفذها مكتب العمل العربي بحكم اختصاصاته .

٣ - قرارات نفذها مجلس الادارة بحكم صلاحياته والتفويض الممنوح له من قبل المؤتمر العام .

رابعاً : المسائل المالية والموازنة :

ويتضمن هذا البند الموضوعات التالية :

اولا : الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ١٩٨٣/١٢/٣١ وتقرير هيئة الرقابة المالية .

ثانيا : مشروع خطة منظمة العمل العربية لعام ١٩٨٦ .

ثالثا : مشروع موازنة منظمة العمل العربية لعام ١٩٨٦ .

رابعا : الخطوط العريضة للخطة البعيدة المدى (حتى عام ٢٠٠٠) ومشروع الخطة المتوسطة المدى لمنظمة العمل العربية (١٩٨٦ - ١٩٩٠).

خامسا : الوضع المالي للمنظمة .

سادسا : مذكرة بشأن لائحة بدل السفر ونفقات الانتقال .

سابعا : مناقلات في موازنة مكتب العمل العربي والمؤسسات المنبثقة عن المنظمة .

خامسا : تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

ينقسم هذا البند الى جزئين :

الجزء الاول :

تقرير لجنة الخبراء القانونيين عن نتائج اعمال دورتها السادسة (بغداد ٤ - ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٤) ويشتمل هذا التقرير على :

اولا - متابعة تطبيق الاتفاقية العربية رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل .

أ - متابعة التقارير السنوية .

ب - متابعة الرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين .

ثانيا - متابعة تطبيق الاتفاقية العربية رقم ٣ لسنة ١٩٧١ بشأن المستوى الادنى للتأمينات الاجتماعية .

- متابعة التقارير السنوية .

ثالثا - متابعة تطبيق الاتفاقية العربية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن تنقل الايدي العاملة .

أ - متابعة التقارير السنوية

ب - متابعة الرد على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين .

رابعا - متابعة تطبيق الاتفاقية العربية رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني .

- متابعة التقارير السنوية .

الجزء الثاني :

ويشتمل على معلومات عن عرض الادوات القانونية العربية على السلطات المختصة في الدول العربية وفقا لنظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية والادوات القانونية التي تتوفر فيها شروط العرض .

أ - اتفاقيات العمل العربية من ١ الى ١٤ .

ب - توصيات العمل العربية من ١ الى ٥ .

سادسا : مذكرة المدير العام حول الدورة (٧١) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف ، حزيران ١٩٨٥)

وتنقسم هذه المذكرة الى ثلاثة اجزاء :

الجزء الاول : يتناول اعمال الدورة ٧١ لمؤتمر العمل الدولي من حيث (زمانها ، مكانها ، جدول اعمالها ، معلومات موجزة حول بنود جدول اعمالها).

الجزء الثاني : يتناول متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل الدولي المتعلقة بالمسائل التي تهم المجموعة العربية وبوجه خاص قرارات مؤتمر العمل الدولي لعامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ بشأن انتهاك السلطات الصهيونية للحقوق والحريات النقابية وآثار سياسة الاستيطان على أوضاع العمال العرب في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى وآخر ما وصلت اليه لجنة تقصي الحقائق الموفدة من مكتب العمل الدولي.

الجزء الثالث : قضايا اخرى متعلقة بمنظمة العمل الدولية وتهم المجموعة العربية (المجموعة الآسيوية ، تطوير الهياكل .. الخ).

سابعاً استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية :

١ - ادرج مؤتمر العمل العربي في دورته العاشرة (بغداد ، مارس/ اذار ١٩٨٢) هذا الموضوع ضمن جدول اعمال دورته الحادية عشرة (عمان ، مارس/ اذار ١٩٨٣) وذلك لمناقشته مناقشة عامة .

وقد عقد مكتب العمل العربي ندوة هامة في بغداد خلال الفترة من ٢ - ٦ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٨٢ وكان موضوعها « استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية » شارك فيها ٥٧ مندوبا عن اطراف الانتاج الثلاثة في معظم البلدان العربية وعن بعض وزارات التخطيط والتربية والمنظمات العربية والدولية المتخصصة . وكانت حصيلة هذه الندوة مجموعة من الدراسات وتقريرا مفصلا احتوى على تحديد اللبنات الاساسية لاستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية .

٢ ـ ناقش مؤتمر العمل العربي في دورته الحادية عشرة (عمان ، مارس / اذار ١٩٨٣) ضمن البند العاشر من جدول اعماله ، مشروع استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية ، مناقشة عامة . واستندت الوثيقة المقدمة الى المؤتمر في تلك الدورة الى مجموعة من الدراسات الاساسية والقطرية كانت قد قدمت في ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية .

وقد ساهم المؤتمر في اثراء الوثيقة المقدمة اليه بمجموعة من الافكار والتوجيهات العامة ، ووافق على الخطوات التنفيذية المقترحة لاستكمال مشروع الاستراتيجية ، وفوض مجلس ادارة منظمة العمل العربية اقرار تفاصيل المشروع ومراحله التنفيذية .

٣ ـ ناقش مؤتمر العمل العربي في دورته الثانية عشرة (بغداد ، مارس/ اذار ١٩٨٤) ضمن البند السادس من جدول اعماله ، مشروع استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية ، مناقشة اولى ، وقد استندت الوثيقة التي اعدها مكتب العمل العربي حول هذا الموضوع الى نتائج اجتماع خبراء الاستراتيجية الذي عقد بتونس خلال الفترة ٢٨-٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٨٣ ، وشكل المؤتمر لجنة من بين اعضائه لمناقشة هذا البند ، كما قرر اعتماد توصيات هذه اللجنة (بقراره رقم ٤٦٩) الآتي نصها :

١ ـ تثمن الوثيقة في مضمونها العام وعناصرها الاساسية وتقدير الجهد المبذول في اعدادها من قبل مكتب العمل العربي .

٢ ـ تكليف مكتب العمل العربي باعادة صياغة مشروع الاستراتيجية في ضوء ملاحظات اللجنة سواء العامة منها أو الجزئية مع الاستفادة بما يتاح له من بيانات ومعلومات حديثة حول القوى العاملة العربية وتنميتها.

٣ ـ ادراج استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية ضمن بنود جدول اعمال مؤتمر العمل العربي في دورته القادمة لمناقشتها مناقشة ثانية واقرارها بصيغتها النهائية على ان يقترن ذلك بتكليف مكتب العمل العربي باعداد خطة عربية لتنمية القوى العاملة العربية تجسد مرامي الاستراتيجية .

٤ ـ يشكل مشروع استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية البند التاسع من جدول اعمال مؤتمر العمل العربي في دورته الحالية (مناقشة ثانية)، وتمشيا مع توجهات مؤتمر العمل العربي في دورته الاخيرة فقد دعا مكتب العمل العربي فريقا من الخبراء للاجتماع بتونس خلال الفترة ٢٧ ـ ٣٠ اغسطس / آب ١٩٨٤ لدراسة الملاحظات التي ابداها المؤتمر العام على وثيقة الاستراتيجية والنظر في امكانية دمجها في هذه الوثيقة، ثم كلف خبيرين بعد ذلك لاعادة صياغة وثيقة الاستراتيجية واعدادها في صورتها النهائية دون المساس بجوهرها مع الاخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات التي ابداها مؤتمر العمل العربي ومجلس الادارة بهذا الشأن.

ثامناً : عناصر الاستراتيجية :

تتكون وثيقة مشروع استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية المعروضة على المؤتمر من الأقسام السبعة التالية:

اولا ـ مقدمة .
ثانيا ـ تنمية القوى العاملة العربية ، العوامل المؤثرة والتحديات .
ثالثا ـ واقع القوى العاملة العربية .
رابعا ـ المنطلقات .
خامسا ـ الاهداف .
سادسا ـ السياسات والبرامج .
سابعا ـ المؤسسات والاليات .

ويمكن تلخيص هذه العناصر بايجاز في الآتي :

ـ القسم الأول : تناول تحديد المفهوم العام لاستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية وعلاقتها بالمواثيق والاستراتيجيات العربية الاخرى ومفهوم التنمية وعلاقتها بعنصر العمل ومستلزماتها وخاصة تعبئة الموارد البشرية العربية .

ـ القسم الثاني : عالج التحديات الخارجية التي تواجه الامة العربية من تجزئة وتبعية وتخلف والتي تنعكس آثارها السلبية على واقع القوى العاملة العربية ، وبالاضافة الى هذه التحديات الخارجية تواجه القوى العاملة العربية بعض التحديات الداخلية الذاتية من فتوة قوة العمل وانخفاض مردود العمل ونقص معدل المشاركة وخاصة للمرأة وانخفاض مستوى التكوين المهني.

القسم الثالث : يتعلق بواقع القوى العاملة العربية وأبرز سماتها من انخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي ، وتضخم في القطاع الزراعي، وانخفاض انتاجية عنصر العمل ، وعدم الاخذ بالاساليب التكنولوجية الحديثة ، بالاضافة الى مجموعة من الاختلالات في التوزيع المهني والنوعي والى وجود بعض مظاهر الهدر وسوء الاستخدام للطاقات البشرية العربية من بطالة وهجرة عربية الى الخارج وهجرة اجنبية الى المنطقة العربية ، والى قصور اجهزة ونظم اعداد القوى العاملة العربية ، كما تعرض هذا القسم الى تقييم الانجازات التي تحققت في مجال تنمية القوى العاملة والى استشراف مستقبلها .

ـ القسم الرابع : حدد المنطلقات الاساسية الثلاثة لهذه الاستراتيجية ، وهي : المنظور القومي ، والتكامل والاتساق مع الاستراتيجيات العربية الاخرى ومواجهة مشاكل القوى العاملة النابعة من واقعها الحالي ، واستمدت هذه المنطلقات من المواثيق التي اقرت في اطار العمل العربي المشترك ومن المبادىء العامة التي تحكم امكانية تنمية القوى العاملة في اطار قومي .

ـ القسم الخامس : حدد اهداف الاستراتيجية ، وهي من نوعين :

اهداف عاجلة وأهداف طويلة الأجل . وقد انصبت الاهداف العاجلة على معالجة السمات الهيكلية للقوى العاملة ومن أهمها زيادة مساهمة المرأة في العملية الانتاجية ومواجهة البطالة والاهتمام بالعمالة الريفية ورفع الكفاءة الانتاجية للعامل العربي وترشيد استخدام القوى العاملة العربية ، بينما تناولت الاهداف طويلة الاجل العناية بتنمية القوى العاملة العربية حتى نهاية العقد الاول من القرن المقبل .

ـ القسم السادس : تناول تحديد بعض السياسات والبرامج التي يسمح بتنفيذها لتحقيق اهداف الاستراتيجية المنشودة ، وهي ايضا مقسمة الى سياسات وبرامج عاجلة وسياسات وبرامج طويلة الاجل وفق تقسيم الاهداف وأولوياتها .

ـ القسم السابع : ويعنى بالاجهزة التي سوف تكون مدعوة للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية أو بعض أجزائها ، سواء ضمن اطار منظمة العمل العربية أو خارجة في المجال العربي المشترك أو المؤسسات القطرية.

والامر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بما يلي :

١ ـ النظر في اقرار مشروع استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية .

٢ ـ توجيه مدير عام مكتب العمل العربي لاعداد خطة لتنمية القوى العاملة العربية.

٤ ـ تخصيص الاعتمادات اللازمة لتنفيذ اعداد الخطة خلال عام ١٩٨٥ ، كتخصيص استثنائي وخلال عام ١٩٨٦ ضمن اعتماد اضافي لخطة مكتب العمل العربي .

تاسعاً : تطوير هياكل منظمة العمل العربية :

أولا : اصدر مؤتمر العمل العربي في دورته الحادية عشرة (عمان مارس/ آذار ١٩٨٣) القرار رقم ٤١٦ الذي تضمن تفويض مجلس الادارة بتشكيل لجنة ثلاثية التكوين من بين اعضائه تكون مهمتها ما يلي :

١ ـ اعداد تقرير شامل عن نتائج وانجازات منظمة العمل العربية منذ تأسيسها مع تشخيص العوامل والظروف التي حالت دون تحقيق برامجها وخططها طبقا لاهدافها المرسومة في الدستور .

٢ ـ اعداد تقرير تقييمي عن الواقع الحالي لمنظمة العمل العربية اداريا وماليا وتنظيميا مع تحديد المتغيرات الكمية والنوعية .

ثانيا ـ اصد ر مجلس ادارة منظمة العمل العربية في دورته الثالثة عشرة (بغداد ، ابريل/ نيسان ١٩٨٣) قرارا بتشكيل اللجنة الثلاثية للقيام بهذه المهام .

٢ ـ تولي مكتب العمل العربي تهيئة كافة المستلزمات والمعلومات والبيانات واعداد الدراسات وخصصت اللجنة فريقا من السكرتارية الفنية لمعاونة اللجنة في انجازها للمهام الموكلة اليها .

٣ ـ تدارس مجلس الادارة في دورته العادية الثامنة عشرة (بغداد ، ديسمبر/ كانون الاول ١٩٨٤) التقرير العام للجنة الثلاثية واتخذ بشأنه القرار التالي :

ـ اعتماد التقرير الخاص بنتائج اعمال اللجنة الثلاثية حول تطوير هياكل منظمة العمل العربية ومرفقاته .

ـ احالة التقرير ومرفقاته الى المؤتمر العام في دورته الثالثة عشرة لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأنه .

ثالثا : ـ

١ ـ يحتوي التقرير العام للجنة الثلاثية على الموضوعات التالية :

ـ مراجعة لدستور ونظم العمل بمنظمة العمل العربية .

ـ دراسة حول دورية انعقاد مؤتمر العمل العربي .

ـ مراجعة مهام وصلاحيات واختصاصات مجلس الادارة والمدير العام والمديرين العامين المساعدين .

ـ الضوابط الدستورية لكيفية محاسبة المسؤولين المنتخبين بمكتب العمل العربي .

ـ برنامج التعاون الفني .

ـ الاوضاع المالية للمنظمة ومقترحات تأمين موارد ثابتة ومتنوعة المصدر .

ـ تقييم تجربة منظمة العمل العربية في مجال اتفاقيات وتوصيات العمل العربية .

ـ التنسيق والتعاون بين المنظمة وجامعة الدول العربية والمنظمات والهيئات المتخصصة العاملة في نطاقها .

ـ مراجعة الهيكل التنظيمي لمكتب العمل العربي .

ـ نظام تقييم العاملين بمنظمة العمل العربية .

ندوة تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي ـ عمان

بالتعاون بين مركز دراسات الوحدة العربية الذي تأسس في لندن عام ١٩٧٧ من اجل استكمال الملامح الفكرية الاساسية للمشروع الحضاري القومي الى الوحدة العربية ، وبين مؤسسة عبد الحميد شومان التي تأسست في عمان عام ١٩٨٠ لدعم البحوث العلمية العربية في مختلف ميادين المعرفة وتوفير الاجهزة العلمية والمخبرية اللازمة للمؤسسات العلمية العربية ، ودعم نشر الابحاث والدراسات الهادفة الى تطوير المجتمع العربي ، شهدت العاصمة الاردنية عمان مؤخرا « ندوة تهيئة انسان العربي للعطاء العلمي».

اليوم الاول :

وقد بدأت جلسات هذه الندوة ببحث قدمه الد كتور اسامة امين الخولي المستشار الاول في معهد الكويت للابحاث العلمية تحت عنوان « العلم والعطاء العلمي » وتحدث فيه عن القيم العلمية الخلقية والانسانية والابداع العلمي ، وقال ان هناك خمسة عوائق تقف اليوم في وجه اطلاق طاقات الابداع العلمي العربي ومن هذه العوائق : الاستمرار في محاكاة نمط حياة غريب وهو الامر الذي يفضي في النهاية الى قناعة بأن هذا الخيار الامثل للتقدم وهذه المحاولة الميئوس منها للحاق بالركب وبسرعة ربما كانت واحدة من أهم الدوافع لاتباعنا نمطاً محدداً في نقل التكنولوجيا لم يتغير طوال اكثر من قرن ، ثم ان الابداع الذاتي سعيا وراء نمط يقود الى حياة جديدة تشكيل مجتمع متعلم وعالم بما يجري على ارضه وحوله ، وهذا الاقناع لا يمكن ان يتحقق في مجتمع ما زال ينظر الى العلم نظرة الانسان البدائي للسحر ، هذا وتلا البحث استعراض ورقة عمل للدكتور عصام النقيب حول دور العلم في التنمية والتغيير في المجتمعات المتقدمة والى اي مدى يقوم العلم بهذا الدور في الوطن العربي ، وكيف يمكن ادخاله في صلب الحركة الانمائية والتغييرية في الوطن العربي .

ثم قدم الدكتور انطوان زحلان استاذ الفيزياء في الجامعة الامريكية في بيروت بحثا حول الانتاج العلمي العربي بهدف تقديم مسح شامل للعطاء العلمي العربي وتقويمه وبيان حدوده وانجازاته وخصائصه ، وقال ان هناك ٧١ جامعة ومليوني خريج في الوطن العربي ، والمشكلة في زيادة عطائهم ترتبط بمشكلة تغيير البيئة المؤسساتية والاجتماعية والثقافية ،

واضاف ان الحقول المحايدة سياسيا في الوطن العربي كالهندسة تشهد رخاء اكثر مما تشهده بعض المجالات حيث تعيق حرية الانسان ومراقبة الصحف والمنشورات وغيرها من الاجراءات علمية الخلق والابداع .

جلسات اليوم الثاني :

جلسات اليوم الثاني من هذه الندوة استهلت ببحث للدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في القاهرة حول الاسرة والمجتمع والابداع في الوطن العربي ، وعرف المحاضر الابداع بأنه استجابة مستحدثة واكثر جدوى وفعالية في البيئة الاجتماعية او الطبيعية ، ويتجلى في هذه الاستجابة التعبير عن النفس بتلقائية تخلو من الاتباعية للمعايير السائدة في مجال معين والتغلب على ضغوط الامتثال والمحاكاة وقال ان المجتمع العربي يهدر امكاناته الابداعية بنفس الصورة التي يهدر فيها امكانياته المادية والاجتماعية والبشرية الاخرى ، واشار الى بعض العوامل الايجابية التي يمكن ان تغير الصورة العامة القائمة وهي الخبرة التاريخية العربية والخبرة المعاصرة لمجتمعات اخرى في العالم الثالث والتغير الملحوظ في بنية الاسرة العربية والزيادة الكمية في حجم التعليم والقاعدة الثقافية .

ثم قدم الاستاذ خليل محشي من دائرة التربية وعلم النفس في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية بحثا حول التربية المدرسية والعطاء العلمي في الوطن العربي قال فيه ان هذا العطاء لن يتم الا من خلال ربط الانسان العربي بمجتمعه وخلق الوعي لديه حول قضايا ومشكلات تنمية هذا المجتمع وتزويده بالمعرفة والمهارات الملائمة للواقع الذي يعيش فيه ولاحتياجاته ،ولكي تنجح التربية في الاقطار العربية لا بد من اعادة توجيهها واعادة صياغة اهدافها بحيث تصبح المدرسة مكانا للتعليم ولبناء الشخصية الملائمة بدل ان تظل مؤسسة لتحضير الطلبة للامتحانات الرسمية ولمنح الشهادات كبطاقة دخول للقطاع الحديث ، واضاف ان الاصلاح التربوي يجب أن يبدأ في المدرسة وداخل يد المعلم الواعي لاحتياجات تنمية مجتمعه والمؤمن بأن التعليم الملائم للتنمية هو الذي لا يمكن حصره بين جدران غرفة الصف وداخل ادوار المدرسة .

نزيف العقول العربية :

ثم قدم الدكتور عدنان بدران رئيس جامعة اليرموك بحثا حول دور التعليم العالي ومراكز البحوث العربية ، ولا يتأتى ذلك الا من خلال معالجة اسباب هجرة الكفاءات والمتمثلة في العوامل الاقتصادية وتحقيق ذات العالم والباحث في مجتمعه وتهيئة الوسائل والمناخ العلمي العربي ، واعطاء العالم والباحث حرية الفكر والرأي وتوفير الحد الادنى من الاستقرار النفسي والذهني للعلماء العرب وفهم حرية التنقل والاتصال ، واقتراح الباحث تنشيط حركة الترجمة والتأليف العلمي واعادة النظر في المناهج التعليمية وزيادة الاتصال بين الجامعات ومراكز البحوث ودعم تطوير برامج الدراسات العليا للعمل على اعداد جيل من الباحثين ، وزيادة المبالغ والمخصصات المرصودة في موازنات مؤسسات التعليم العالي ، وانشاء شبكة معلومات والعمل على توفير المناخ المناسب للعلماء والباحثين واطلاق حريتهم الفكرية والعلمية .

تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي :

ثم قدم الدكتور علي عيسى عثمان الخبير في شؤون الفكر الاجتماعي والتربية بحثا حول المؤسسات التعليمية غير التقليدية وتهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي الى ان تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي وتحقيق اهداف التربية له يشترط بناء وتطوير انظمة تربوية تقوم

على معرفة اثار البيئة العربية في تشكيل وتنمية قدرات الانسان العربي الادراكية والعقلية ، وتغيير الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى اخرى تقوم على احترام الانسان واشراكه في حياة المجتمع العامة ، وانشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا الحديثة الى البلاد العربية .

كما تناول الدكتور مسارع حسن الراوي المشرف على قطاع التربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس دور المؤسسات التعليم غير التقليدية في العطاء العلمي وفي تكوين العقلية العربية وقدم عدة تساؤلات حول ماهية التعليم ومؤسسات التعليم غير التقليدية ودواعي الاخذ بها كالتفجر المعرفي والثورة التكنولوجية والحركات الاجتماعية والثورات السياسية وقصور الانظمة التعليمية القائمة .

معهد للدراسات العلمية التربوية :

وشارك سمو الأمير حسن ولي عهد الاردن في جلسات اليوم الثالث لهذه الندوة حيث دعا في مداخلته الى المشاركة في الحوار من أجل انشاء معهد للدراسات العلمية التربوية يقوم على تنمية التجانس الفكري والنوعي في البلاد العربية والى اجراء اتصالات ثنائية للتربويين الراغبين في الحديث عن الموضوعات المهمة التي تنطلق من دور الدولة في التهيئة للانطلاق العلمي في دولهم وقال ان الاردن بدأ فعلا في اجراء مثل هذا الحوار مع مصر خلال ندوة افاق التعاون العلمي الاردني المصري التي عقدت في الاردن خلال شهر نيسان الماضي ، ودعا سموه ايضا الى الفصل الاساسي بين البحث العلمي والدراسات العلمية عن الجامعات وبين الحديث عن تهيئة الانسان للعطاء العلمي وقال :

ان النمط التربوي العربي المعاصر لم يخرج بصورة النموذج في بلد عربي ما ولذلك فانه من الصعب التحدث عن هذا البلد او ذاك اذا لم يكن هناك تجانس في التفكير .

جلسات اليوم الثالث :

وكانت ورقة العمل الاولى التي تم تقديمها في بداية جلسات اليوم الثالث للدكتور نبيل دجاني استاذ الاعلام في الجامعة الاميركية في بيروت وهي تتحدث عن دور وسائل الاعلام في تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي .

وجاء فيها ان مشكلة الاعلام في وطننا العربي تنبع في الاساس من عدم وجود خطط وسياسات واضحة تربط بين مختلف المؤسسات الاجتماعية ، ومن بينها وسائل الاعلام ، وبين اهداف المجتمع ككل ، وان التغير أو التحديث في وسائل الاعلام هو تغيير اجتماعي يتطلب خططا اجتماعية ، واشار الباحث الى ان المهمة الاساسية لاقطار الوطن العربي هي اشراك الشعب بصورة اكثر فاعلية في القضايا الاجتماعية والوطنية وزيادة مهارة الافراد ومعرفتهم وتعزيز ارتباطهم ببعض في اطار القطر الواحد ومساعدتهم على اكتشاف هويتهم الحضارية والشخصية في سعيهم نحو التنمية الوطنية .

وسائل الاعلام والعطاء العلمي :

ثم قدم الدكتور حسن صعب الاستاذ في الجامعة اللبنانية والأمين العام لندوة الدراسات الانمائية في بيروت ورقة عمل أخرى حول وسائل الاعلام والعطاء العلمي للانسان العربي ، تحدث فيها عن وسائل الاعلام كقرائن لحضارات جديدة وثورة للتواصل الحضاري وتساءل هل هي مأزق أم مأثرة انمائية جديدة ، وهل يكون الكمبيوتر ذاتنا الثانية ، وهل تكون التكنولوجيا الاعلامية بديلة للمؤسسة التربوية ، والتكنولوجيا الاعلامية كمشاركة للمؤسسات التربوية ، حيث حدد العلماء

المختصون اربع مراحل لمشاركة التكنولوجيا في التربية وهي مرحلة المشاركة بالتكنولوجيا التقليدية ، وظهور الكتب المطبوعة ، ومرحلة ظهور الأدوات السمعية والبصرية واستعمال التعليم المبرمج ومختبرات اللغات والحاسبات الالكترونية .

وحول دور الدولة في تهيئة الانسان العربي توجيها وتخطيطا تحدث الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن عن ضرورة ربط العلم كمعرفة بالتكنولوجيا كقدرة لأن الهدف ليس مجرد العطاء العلمي بل اكتساب قدرة تكنولوجية تستخدم في احداث تطوير وتنمية في المجتمع وأضاف أن النقاش لم يعد يدور حول المفاضلة بين العلم والتكنولوجيا ، فكلاهما مطلوب بقدر ، بل ان الانماء بصورته الشاملة يحتاج بالاضافة الى معارف أخرى في القيم والمثل والاهداف والسلوكيات ، وقال ان اهم العوامل التي اثرت في تحديد دور الدولة العربية في السنوات الأخيرة ارتفاع اسعار النفط وما تلاه من عوائد نقدية ، اما الدول العربية الأخرى فشهدت ظاهرة هجرة العمالة الى الدول النفطية وازدياد حجم المدخرات التي تحققها العمالة ، وفي هذه الفترة بالذات دخلت الدول الصناعية الكبرى في أزمة كساد اقتصادي تميزت بازدياد نسبة التعطل بين العمال وانخفاض معدلات التضخم ، الا ان هذه الأزمة لم تمنع الدول الصناعية من التوسع الكبير في التسلح والانفاق ، وفي البحث عن المكامن النفطية خارج الدول العربية .

في اليوم الرابع والأخير من هذه الندوة عقدت جلسة مفتوحة تحت عنوان (نظرة مستقبلية .. ما العمل) شارك فيها كل من د . اسامة الخولي ، وانطوان زحلان ، ود . صبحي القاسم . د . عبد السلام المجالي ، د . محمد صفوري ، د . مصطفى خوجلي ، د . عادل ثابت ، اعقبتها مناقشة تحدث فيها معظم المشاركين في المؤتمر وابدوا اراءهم وتعليقاتهم .

وقدم خلالها كل من الدكتور فخر الدين الداغستاني رئيس الجمعية العلمية الملكية والدكتور محمد الصمادي مدير دائرة البحوث الاقتصادية في الجمعية بحثا حول السياسة العلمية والتكنولوجية استعرض فيه ملامح الاقتصاد الاردني ومحاولات الاردن لوضع سياسة للعلم والتكنولوجيا نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما ، مع بيان لجوانب الوضع الحالي واتجاهات المستقبل ، واستعرض الباحثان ايضا مؤشرات وخصائص الاقتصاد الأردني ومحاولات الاردن وضع سياسة للعلم والتكنولوجيا نظرا للعلاقة الوثيقة بينهما وبيان جوانب الوضع الحالي واتجاهات المستقبل .

وكان البحث الاخير في هذه الندوة للاستاذ فرانشيسكو ساغاني مدير مجموعة لتحليل للتنمية في البيرو تحت عنوان التطورات الحديثة وافاق العلم والتكنولوجيا في اميركا اللاتينية ، وهو يؤكد على مجموعة متنوعة من المسائل التي تتصل بالطلب الاجتماعي على النشاط الابداعي العلمي والتكنولوجي وهي الابداع والقهر السياسي ، الابداع والتعاون الاقليمي ، والتغير التكنولوجي والخيال العلمي .

وبعد فقد قدمت هذه الندوة بما فيها من بحوث ودراسات علمية اضاءات لهذا الاشكال الذي يواجه الوطن العربي ، وهو اشكال استيعاب العلوم والدخول الجدي في عصر التكنولوجيا ، وكيفية تخطي الهوة الراهنة على هذين الصعيدين من اجل اللحاق بركب الدول المتقدمة .

وكنا نتوقع ان تقوم الجنة المشرفة على هذه الندوة باستخلاص خطوط عريضة تقدم على شكل توصيات او بيان ختامي بحيث تشكل في نهاية المطاف دخلا لهذا الموضوع الحيوي .

خ . س

كتب

النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات

سيطر العرب على نفطهم في السبعينات ، فصححوا اسعاره وجنوا بذلك عائدات ضخمة ، وتضاعفت تجارتهم الخارجية وعلاقاتهم بالبلدان الصناعية المتقدمة ، واستخدم القسم الأكبر من العائدات في استيراد سلع الاستهلاك والانتاج وخدماتهما . وتوجه معظم الرصيد الى الأسواق المالية الغربية . وتشير جميع الدلائل الى ان النفط العربي سيظل مصدراً رئيسياً للطاقة لحقب مقبلة .

فهل حققت هذه « الفورة النفطية » للعرب فرصة ملائمة لوضع قدراتهم الاقتصادية في خدمة قضية فلسطين بحزم وفاعلية ؟

تحاول هذه الدراسة التي قام بها الدكتور يوسف الصايغ الاجابة على هذا التساؤل ضمن الأفق الزمني القصير ، فالمتوسط ، فالطويل ، في اطار تحليل يبدأ ساكناً ثم يصبح حركياً .

تقع هذه الدراسة في ٥٥ صفحة من القطع المتوسط ، وقد صدرت ضمن سلسلة « اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية »، ورقة ، رقم ١٧ .

وتشتمل الدراسة على اربعة اجزاء :

الجزء الأول يتعرض **للأسئلة الأساسية الواجب طرحها** وابرزها :

١ ـ ما هو المطلوب من النفط ؟ ماذا يعني بقدرة النفط على خدمة القضية الفلسطينية والمصالح القومية العربية ؟

٢ ـ ما هي التوقعات التي على اساسها يقوم الاعتقاد بقدرة النفط بالمعنى المعتمد ؟

٣ ـ ما هي الآلية التي يعتقد عادة انها تؤدي الى المطلوب ؟

٤ ـ ما هي العوامل الفاعلة ايجاباً وسلباً ، او دعماً وردعاً ، بالنسبة لقدرة النفط على القيام بما يتوقع منه ؟

٥ ـ ما هي شروط توفر هذه القدرة ، في ضوء الحصيلة النهائية لفعل هذه العوامل وتفاعلها ؟

في هذا الجزء من الدراسة يحاول المؤلف الاجابة على الأسئلة الثلاثة الأولى ، اما الاجابة عن السؤالين الرابع والخامس فستكون في الأجزاء الثاني والثالث والرابع من هذه الدراسة .

١ ـ بالنسبة للمطلوب من النفط فانه يمكن تصور ثلاثة اغراض يمكن للنفط ان يحقق احدها في خدمة القضية الفلسطينية : وهي :

أ ـ غرض التحرير الكامل للتراب الفلسطيني ، بالاضافة الى تحرير الأراضي العربية غير الفلسطينية المحتلة .

ب ـ غرض تحرير الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وحصول الفلسطينين على حق تقرير المصير على ارضهم وفيها .

جـ ـ غرض تحرير جزء من فلسطين يضم المساحة المخصصة لاقامة « الدولة العربية » الذي نص عليه قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وهنا يرى المؤلف ان هناك فريقين ، لكل منهما تصوره الخاص لتحقيق هذه الأغراض من خلال نظرته لدور النفط في هذا المجال ، الفريق الأول ويقول بجدوى استخدام النفط كجهاز ضغط مباشر لتحقيق الغرض المنشود ، بينما يقول الفريق الثاني بعجز النفط عن ان يقوم بدور اساسي فاعل ومباشر في تحقيق غرض التحرير وذلك بسبب العجز الذي يشكو منه النفط كجهاز ضاغط ، وبسبب عدم استعداد معظم الدول المعنية لاستخدام النفط بشكل يتمكن معه من اداء دور اساسي فاعل في عملية التحرير.

٢ ـ اما جواب السؤال الثاني حول التوقعات في قدرة النفط على خدمة قضية فلسطين فيمكن ان تقوم على ثلاثة اسس هي :

أ ـ استمرار الأهمية النسبية العالية للنفط بين مختلف انواع الطاقة وقدرته على منافسة بدائل الطاقة سعراً ومزايا تكنولوجية .

ب ـ استمرار الأهمية النسبية العالية للبلدان العربية المصدرة للنفط خاصة للبلدان الصناعية المتقدمة ذات الاقتصاد الرأسمالي .

جـ ـ وبالرغم من توقع فائض في عرض النفط من جهة ، وتوقع ازدياد استخدام مصادر طاقة بديلة من جهة اخرى ، فان العالم الصناعي الغربي سيظل يعتمد على النفط العربي في المدى الزمني المعتمد ـ اي في الثمانينات بل التسعينات كذلك ـ وان ذلك سيتيح للدول المصدرة للنفط استخدام النفط كجهاز أو آلية ضغط سياسي .

٣ ـ واما عن التساؤل الثالث : كيف يمكن للنفط ان يستخدم بحيث يصل العرب الى الغرض المطلوب ، اي ما هي آلية وصيغة هذا الاستخدام فهناك خمس آليات او صيغ لهذا الاستخدام هي :

أ ـ النفط كمصدر تمويل للتسلح العربي من اجل تحقيق المطالب المتصلة بفلسطين .

ب ـ النفط كآلية ضغط اقتصادي ، سياسي يمكن ممارسته من أجل تحقيق المطالب .

جـ ـ النفط كممول ومحرك لعملية انماء عربي حقيقي وشامل من شأنه ان يمكن العرب من الصمود امام الضغوط السياسية الغربية ، وان يشكل قاعدة صلبة للأمن القومي وللقدرة على النضال المسلح .

د النفط كمدخل اساسي في السعي لتحقيق الأمن القطري والقومي ، خاصة في قطاعات الصناعة ، بما فيها الصناعات العسكرية والغذاء .. وان يقوم مفهوم الانماء على تهيئة الحاجات البشرية والتكنولوجية في الوطن العربي .

هـ ـ واخيراً ، النفط كعامل ميسر للعمل العربي المشترك والتكامل الاقتصادي ،

وهو عامل يعتبر اساسياً في توفير القدرة على العمل من اجل تحرير فلسطين وبلوغ الأهداف المرجوة .

اما الجزء الثاني من الدراسة فيدور حول تحليل « **العوامل المتداخلة في قدرة النفط العربي على القيام بدور فاعل بالنسبة لقضية فلسطيني في المدى الزمني القصير**.» ويأتي ليجيب على السؤال الرابع المطروح في بداية البحث . يبدأ المؤلف هذا الجزء من الدراسة بمعطيات متعددة حول الطاقة والنفط وموقع الدول العربية من اوضاع الطاقة في العالم .

بعد ذلك ينتقل الى التعرف الى هوية العوامل الرئيسية المتداخلة المؤثرة في قدرة النفط على القيام بدور فاعل في خدمة قضيته فلسطين تحقيقاً لغرض تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

وقد صنف العوامل الى فئتين :

اولاهما ، ينظر اليها من زاوية النظر العربية ، سواء اكانت ايجابية الأثر او سلبيته .

والثانية ، ينظر اليها من زاوية النظر الغربية ايضاً بصرف النظر عن اثرها الايجابي او السلبي . ومن ثم قام بوضع العوامل في فئتيها بشكل جدول مثبت في نهاية الدراسة ، متضمناً محاولة لتعيين ناتج تفاعل كل من العوامل من الجانب العربي مع كل من العوامل من الجانب الغربي واعطى ، رمزاً للناتج الداعم لاستخدام النفط في خدمة القضية الفلسطينية باشارة (✓) وللناتج الرادع باشارة (×) ، اما الناتج الحايد لا ايجاباً ولا سلباً فرمز اليه باشارة (٥) ثم ذكرت هذه العوامل من الزاويتين :

أ ـ العوامل من زاويه النظر العربية وهي :

١ ـ الأخذ بمبدأ التحكم بحجم الانتاج في اطار السيادة الوطنية ، وربط الحجم بالحاجات الوطنية والقومية وبالمسؤوليات الدولية .

٢ ـ الأخذ بمبدأ حجب النفط او تقنين انتاجه وتصديره لاغراض سياسية .

٣ ـ ربط تسعير النفط بالعوامل الاقتصادية المتعددة ذات الصلة ، وفيها عدم تجدد المورد النفطي واقتراب شبح نضوبه خلال عقود قليلة ، وارتفاع اسعار بدائل الطاقة .

٤ ـ تصور العرب لسرعة تطوير بدائل طاقة منافسة للنفط وتخوفهم من ذلك .

٥ ـ عمق وصدق الاهتمامات السياسية الفاعلة بالنسبة لفلسطين .

٦ ـ الحاح الحاجة للسلاح وتصور العرب لضرورة ربط استيراده والحصول عليه بتصدير النفط .

٧ ـ الحاح الحاجة للغذاء المستورد « والانكشاف الغذائي » وكون مصدر القسم الاكبر من الاستيراد الغذائي بلداناً غربية غير اوروبية .

٨ الحاح الحاجة للتكنولوجيا المتقدمة بشكليها : السلع والمعدات الترسملية (التكنولوجيا الصلبة) والخدمات التكنولوجية (التكنولوجيا الطرية) .

٩ ـ قوة انماط الاستهلاك الجديدة المسرفة وتأصلها تدريجياً ، وبالتالي دخول بلدان وشرائح اجتماعية متعددة عصر « الاستهلاكية » .

١٠ ـ ضرورة تأمين سلامة وسيولة

الاحتياطي المالي العربي الموجود في الأسواق المالية الغربية .

١١ - مصداقية التهديد العسكري الاميركي للنفط العربي كما يشعر بها او يقيِّمها مصدرو النفط .

١٢ - استمرار ثقة معظم المسؤولين العرب بجدوى الاقتصار على العمل السياسي الدبلوماسي الاعلامي في سبيل القضية الفلسطينية .

١٣ - تقييم المسؤولين العرب المعنيين لطبيعة وحجم ومداهمة الخطر السوفياتي على النفط .

١٤- مدى الاستعداد الصادق لدى الدول العربية للعمل المشترك المتصل والكثيف في مختلف الميادين .

١٥ - قدرة المسؤولين على اسكات أو اضعاف القائلين بالنضال والمجابهة (ومن عناصرها استخدام النفط) وذلك في غياب الحرية وازدياد فاعلية الكبت والاغراء المادي

ب - العوامل من زاوية النظر الغربية .

١ - موقع الشركات النفطية الغربية في سلسلة عمليات الانتاج والتصدير ومدى الاطمئنان الغربي الى قدرتها على التخلص من قيود العرب ، ان فرضت على الانتاج والتصدير .

٢ - قدرة الغرب على استخدام بدائل للنفط بأسعار منافسة (أو بأسعار مرتفعة ولكن لفترة قصيرة محددة وبكميات تعويضية وافية) تتمتع بميزات تكنولوجية ملائمة .

٣ - طول فترة استخدام النفط كوسيلة ضغط ، أو تصور طول الفترة المتوقعة.

٤ - تصور او ادراك الغرب لمدى صدق اهتمامات العرب الفاعلة بفلسطين واستعدادهم للمجابهة والتضحية من اجلها .

٥ - قدرة الغرب على استخدام تصدير الغذاء والتكنولوجيا والسلاح كأداة ضغط معاكس على العرب ومعرفة المحللين الاستراتيجيين الغربيين ان العرب يدركون قدرة الغرب هذه .

٦ - قدرة الولايات المتحدة على استخدام الأموال العربية كأداة ضغط على العرب وقابليتها لذلك اذا استخدم العرب النفط في ضغطهم عليها .

٧ - تقييم الولايات المتحدة للحلول السياسية التي تطرحها، وهي محصورة ضمن اطار اتفاقية كامب ديفيد المرفوضة من الأغلبية العربية ومصداقية هذه الحلول بالنسبة للمحللين الاستراتيجيين وصانعي القرار .

٨ - تقييم الغرب لقدرة العرب على العمل المشترك المتصل والكثيف والفعال

٩ - تقييم الغرب لمحدودية دور الجماهير والقوى المناضلة في جو الكبت العربي العام او جو الرشوة المادية التي تمارس مع ضعاف النفوس فتلهيهم بالمكاسب المادية الآنية عن القضايا والمصالح القومية .

بعد تحليل العوامل بين هاتين الفئتين (من الزاوية العربية والأخرى من الزاوية الغربية) ، ينتقل المؤلف الى النظر في كيفية تفاعل هذه العوامل فيما بينها ، ويخرج بمحصلة التحليل ضمن الاطار الساكن للعوامل الفاعلة منظوراً اليها ضمن الأفق الزمني القصير ، وهل يستطيع العرب ان يتوقعوا في نهاية الأمر اثراً ايجابياً قوياً للنفط اذا استخدم

في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تم احتلالها خلال حرب ١٩٦٧ ، حيث يؤكد أن استخدام النفط كآلية ضغط سياسي في المدى القصير (اي دون العامية) وذلك بحجب النفط عن الولايات المتحدة ومن يقف موقفها من الدول الصناعية الغربية لفترة اقلها ستة شهور ، لا يمكن ان يتم استناداً الى عملية بحث وتحليل علمية وعقلانية وممحصة ، واذا تم الاستخدام بفضل اندفاعة عاطفية ، فان بامكان الخصم اجهاض فاعليته ، كما انه سيحمل في طياته اخطاراً واضراراً ضخمة تجعله في الواقع آلية مؤذية لمن يمتلكونها .

ذلك هو نصف الاستنتاج فقط يقدمه المؤلف في هذا الجزء من الدراسة ، ويكمله النصف الثاني ، حيث يشير الى أن استخدام النفط يمكن ان يتم بدون اخطار واضرار مضادة ضخمة تقع على العرب اذا توفرت عدة شروط جوهرية وحيوية ممكنة التحقيق ولكن تحقيقها يتطلب وضع التحليل في اطار حركي يدخل سياق المدى الزمني المتوسط ، اي المدى الذي يمتد من سنتين الى خمس سنوات ، وهذا ما جاء في الجزء الثالث من الدراسة وهو :

« **الشروط اللازمة والكافية لامكان وجدوى وضع النفط في خدمة القضية الفلسطينية في المدى الزمني المتوسط**

وهذه الشروط هي :

١ - تخفيف التركيز في الاعتماد على الولايات المتحدة كمصدر للتسلح العربي ، والى المدى الممكن الاستغناء عن هذا الاعتماد .

٢ - معالجة الانكشاف الغذائي الذي يعني حاليا الاعتماد بنسبة كبيرة على مستوردات المواد الغذائية في جميع الأقطار العربية ، لذا ينبغي تحقيق الاكتفاء الذاتي . القومي في المدى الطويل ضمن اجراءات تشمل وضع المخططات والسياسات وتوجيه التثميرات في اطار التطور والعمل العربيين المشتركين ، الآيلة الى تكوين مخزون غذائي من السلع المستوردة والمنتجة محلياً يكفي لاستهلاك سنة على الأقل .

٣ - مجابهة الاعتماد المفرق على التكنولوجيا المستوردة من الولايات المتحدة ، ويشمل هذا الاعتماد التكنولوجيا الصلبة والطرية ، وهو اعتماد يحتمل جداً أن يستغل في حال حدوث مجابهة نفطية بقطع الامدادات والخدمات التكنولوجية عن البلدان النفطية المعنية ، بل عن المنطقة العربية بأكملها .

٤ - تأمين سلامة وسيولة الاحتياطي المالي العربي الموظف في الأسواق المالية الاميركية والغربية الأخرى .

٥ - توفر الارادة السياسية العربية للمجابهة في سبيل احقاق الحق العربي الفلسطيني واستخدام النفط كاحدى ادوات المجابهة .

٦ - نجاح الجماهير العربية في انتزاع مقدار ملموس من الحرية السياسية وفي ممارسة هذه الحرية بشكل تستطيع معه ان تعبر عن قناعاتها ومواقفها وان تصبح الجماهير قوة ضغط فعالة على الحكومات لتحملها على اتخاذ مواقف وانتهاج سياسات تخدم القضية الفلسطينية .

هذه هي الشروط التي ينبغي العمل على توفيرها دون ابطاء او تردد لانها حيوية ولا بد منها لتمكين العرب من دخول مسيرة المدى الطويل بالمزيد من الاطمئنان . وهذا ما تحدث عنه الجزء الرابع من الدراسة وموضوعه : **النفط في خدمة قضية فلسطين في المدى الزمني الطويل** » ، حيث يسمح بفضل المهلة

الزمنية التي يتيحها الى خلق الظروف التي يمكن داخلها تحرير رقعة اكبر بكثير من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وحماية الحق العربي الفلسطيني وتوطيده . وفي هذا الجزء ينتقل الى حيز من التحليل ليس فيه للنفط دور مباشر ، اي بالتحكم في انتاج النفط وتصديره او حجبه ، وانما يقع الاعتماد فيه على النفط كمدخل اساسي في عمليات ثلاث اساسية هي :

١ - الانطلاق بمسيرة التنمية المستقلة الشاملة والعميقة من اقتصادية واجتماعية تصحح الخلل المتفاقم من التوازن الأنمائي الواقع حالياً .

٢ - الانطلاق بمسيرة تحقيق الأمن القومي الذي يجعل الأمن القطري ممكناً ويدعمه ويكمله .

٣ - الانطلاق بمسيرة العمل العربي المشترك لكي توفر حالة من التعاون المنسق الصادق والبعيد المدى تنتهي بالتكامل فالاندماج العضوي للسياسات العربية وللقدرات الاقتصادية والعسكرية .

هذه المسيرات الثلاث تشكل اجزاء فاعلة ومتفاعلة في نظام متكامل يستطيع النفط العربي بفضلها ان يوظف في خدمة القضية الفلسطينية في الثمانينات اذا استخدم ضمن تصورات وسياسات ومخططات وبرامج سليمة في انطلاق مسيرات الانماء والأمن والتكامل. والى هذا المدى لا بد وأن نشدد على الاعتراف بوجود مواطن ضعف خطيرة في معظم الفهم الرسمي والخاص بهذه المسيرات، وعلى التطور السلبي المشاهد منذ عام ١٩٧٣، حيث ادى استخدام النفط في دعم هذه المسيرات الى المزيد من الضعف والخلل وبالتالي الى عجز النفط عن دفع عملية تحرير فلسطين قدماً، هذا ولو ان النفط لا يقوم بنفسه بدفع عملية التحرير اذ هو لا يتمتع بقدرة ذاتية خارجة عن قدرة القيادات السياسية والجماهير الشعبية، وانما هو يدفع العملية بشكل غير مباشر بفضل صيرورته مدخلاً مركزياً في حركة الانطلاقات الثلاثة: الانماء والأمن والتكامل.

ولعل من المناسب ان نعدد اوجه الخلل الأساسية في التصور السائد لعملية الانماء والأمن والتكامل لكي تتضح بالمقابل وجهات التصحيح اللازم ومحتواه:

بالنسبة للانماء:

١- المبالغة بأهمية النفط اذا لم يؤد اساساً الا الى توفير الموارد المالية لا القدرة الانتاجية الذاتية .

٢ - ارتفاع درجة الاعتماد على الخارج في استيراد التكنولوجيا ، في حين انها في النهاية اكثر طولاً وكلفة من اكتساب القدرة الذاتية التكنولوجية غير نشر التعليم وتعميقه .

٣ - اشتداد دمج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد الصناعي المتقدم .

٤ - قيام اعتماد مضلل على المال بدل قدرات الانسان العربي والانبهار بأحجام العائدات النفطية الضخمة بالرغم من تآكل قيمة الدولار .

٥ - تزايد النزعة الاستهلاكية خاصة الجانب الظهوري الترفي فيها .

٦ - تزايد حجم القطاع الخارجي تزايداً ينذر بانكشاف خطير تجاه العالم الخارجي .

٧ - الانكشاف الغذائي الخطير .

٨ - وهن خلقية العمل والتباعد بين الجهد والمردود الى مدى واسع لدى شرائح اجتماعية اقتصادية معينة في معظم الأقطار العربية وخاصة المصدرة للنفط .

٩ - الهدر في الموارد المالية .

١٠- ضآلة مساهمة القطاعات السلعية عدا النفط بسبب الخلل في بنية معظم

الاقتصادات العربية الى جانب ارتفاع مساهمة مجموعة قطاعات الخدمات .

١١- خسارة الريف لنسبة كبيرة من عناصره النشيطة ضمن نمط سكاني يتبدل دون سياسة رشيدة توجهه .

١٢- اتساع الفجوة الانمائية بين الأقطار العربية وداخل كل منها خاصة الأقطار النفطية .

بالنسبة للأمن:

اما علاقة النفط بالأمن القومي ، فانه يشكل ايضاً حالة من البلبلة والوهم، والمطلوب اجراء تصحيح للسلبيات التالية:

١ - وهم شراء الأمن : تكديس السلاح ومشاهدته يصدأ وهو عاطل عن العمل ، بالاضافة الى عدم تحديد العدو الحقيقي الواجب استخدام السلاح ضده ، لذا لا بد من استيراده ضمن مخطط مدروس وفي حدود الحاجة .

٢ - وهم مقايضة المصالح، حيث يؤمن العرب للغرب مطالبة النفطية في حين لا تؤمن المطالب السياسية للعرب.

٣ - وهم كون النفط سلاحاً عربياً بقطع النظر عن ضعف الرغبة العربية والارادة العربية في استخدامه .

بالنسبة للعمل العربي المشترك والتكامل : -

لقد ادى بروز عهد النفط منذ خريف ١٩٧٣ الى تكثيف بعض اوجه التعاون الاقتصادي العربي وقيام مقدار من التكامل وذلك بتكوين مشاريع عربية مشتركة وتكثيف المساعدات المالية وتزايد حركة القوى العاملة ، الا ان هذه التدفقات المالية والبشرية لا تزال دون الطموحات العربية . ومن الواجب اجراء عدد من التصحيحات بالنسبة للتكامل ، للنفط دور ملموس فيها ، كما يتضح باختصار من اوجه الخلل التالية :

١ - وضع معظم التركيز على العمل العربي المشترك في حقل الاقتصاد في حين ينبغي ان يشمل الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والسياسة والأمن الاستراتيجي .

٢ - بالنسبة لاهمية العمل الاقتصادي بالذات ، واهمية المشاريع المشتركة ، ينبغي التوجه أيضاً الى التحام القدرات الانتاجية بين الأقطار العربية على اساس تصور متكامل للاهداف وللاولويات من قطاعية وبرامجية .

٣ - عدم ربط العمل الاقتصادي المشترك بالعمل السياسي والأمني الا ظاهرياً .

٤ - التخلص من الاعتقاد بأن دور النفط على صعيد العمل العربي المشترك الهادف للتكامل الوثيق ليس سوى توفير التمويل اللازم للمشاريع المشتركة .

٥ - وجوب اعادة النظر بنمط العلاقات العربية - الدولية بحيث يصار الى اعادة ترتيب هذه العلاقات على النحو الذي يأخذ بالاعتبار في الأساس المصلحة العربية .

« استنتاجات عامة ختامية : -»:-

يختتم المؤلف دراسته بأبرز الاستنتاجات التي خرج بها من التحليل في الاجزاء الأربعة السابقة وهي :

١ - ان مسألة حسم دور النفط بالنسبة لقضية فلسطين بل مجرد بحثها اصبحت الآن اكثر تعقيداً بكثير مما كانت عليه قبل عام ١٩٧٣ لاسباب موضوعية ، واخرى ذاتية تتعلق بالجانب العربي والجانب الغربي .

٢ - ان دور النفط لا يمكن ان يفهم بمعزل عن الغرض المتوخى تحقيقه من استخدام

النفط، وان الأغراض يمكن ان تصعد وتهبط في سلم الطموح بصعود او هبوط وفاعلية وصدق الاستخدام.

٣ - ان دور النفط ينبغي ان يظل مرتبطا بحقائق اقتصاديات النفط والطاقة وابرزها استمرار حاجة البلدان الصناعية الكبرى للنفط المستورد واستمرار البلدان العربية المصدرة كأكبر كتلة تصدير في العالم لسنوات عديدة مقبلة.

٤ - ان التحليل الساكن في المدى الزمني القصير المنطلق من الوضع العربي الراهن المتميز بضعف الارادة العربية يؤدي الى الاستنتاج بعدم امكان استخدام النفط كرادع او عامل تأثير سياسي في حدود حجبه عن الولايات المتحدة ومن يساند موقفها السياسي من قضية فلسطين.

٥ - ان الانتقال الى التحليل الحركي في المدى الزمني المتوسط يشير الى امكان استخدام النفط كآلية ضغط سياسي واستخدامه بفاعلية مرجحة في تحقيق غرض الحد الأدنى الذي هو انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي جرى احتلالها عام ١٩٦٧ وحصول الفلسطينيين على حق تقرير المصير في ارضهم.

٦ - ان التحليل يشير الى عدم امكان صيرورة النفط مدخلاً للتنمية الحقيقية والأمن الحقيقي والتكامل الحقيقي الا خلال المدى الزمني الطويل وبعد استيفاء الشروط المتعلقة بتصحيح انماط التنمية والأمن والتكامل.

٧ - ان الانتقال الى استخدام النفط كجهاز ضغط فعال في المدى المتوسط او كمدخل انمائي ، امني ، تكاملي فعال في المدى الطويل لا يمكن ان يتم الا عبر عملية تثقيف اقتصادي اجتماعي سياسي سلوكي تهدف الى قيام مجتمع نضال لا مجتمع استهلاك مبدد للموارد .

٨ - ان عملية التثقيف هذه لايمكن ان تنهض بها القيادات القائمة في معظم الأقطار العربية بتوجهاتها الفكرية والسياسية ..

٩ - ان منطق التحليل الذي يوصل الى هذه الدائرة المغلقة يشير الى ان كسر الدائرة لن يتم بمسعى ذاتي من معظم القيادات القائمة وبرضاها وانه بحاجة الى نضال الجماهير العربية المنظمة لأنه يعد كثيرا لمستقبل الانماء والتحرير والعدالة والوحدة .

وفي ختام هذا العرض ، يتضح مدى اهمية هذه الدراسة ، حيث تعتبر مرجعاً علمياً واضافة جديدة واثراء للمكتبة العربية ، كما انها تفيد الدارسين والعاملين في مجال النفط .

وبالرغم من صغر حجم الدراسة ، الا ان الكاتب قد وفق في الاجابة على جميع الأسئلة المطروحة والتي تدور حول دور النفط في خدمة القضية الفلسطينية .

الا ان بعض المعلومات جاءت مكررة في مواقع مختلفة من الدراسة ، وربما اقتضتها : احيانا طبيعة الموضوع كما تفتقد الدراسة لذكر المصادر والمراجع التي تم الرجوع اليها . غير ان ذلك لا يقلل من أهميتها ومن كونها من الدراسات الريادية الهامة في هذا الموضوع .

أمل عبد القادر شحادة

النفط العربي والقضية الفلسطينية

هذا الكتاب في الحقيقة عبارة عن كتيب صغير لا تزيد صفحاته عن ٢٣ صفحة ، ومع ذلك فان محتواه من ذلك النوع من الكتابة الذي يمكن وصفه بالمختصر المفيد ، وهو يتحدث عن الدور المفترض للنفط العربي في صراعنا مع اسرائيل اي عن استخدام النفط كسلاح في المعركة .. او بالاحرى عن فشلنا في هذا المجال .

لقد تغيرت أشياء كثيرة منذ صدور هذا الكتاب قبل ست سنوات ، وحتى الان فقد توقف تماما كل حديث عن « سلاح النفط » وذلك بعد ان ارتد هذا السلاح الى صدورنا .. ولم يعد أحد يطالب بتأميم النفط ، إذ انه ليس من المعقول ان نطالب بتأميم ما هو مؤمم ، !وليس هناك الان من يطالب بضرب المصالح الامريكية في المنطقة . اذ ان الذين رفعوا هذا الشعار اصبحوا اليوم مشغولين بقضايا اخرى مختلفة . ولم تعد الدول الغربية تطاردنا وتلاحقنا للحصول على « نفطنا » بل اصبحنا نحن الذين نلاحق ونطارد الاخرين لاقناعهم بشراء ما لدينا من نفط لكي نحصل على المال الضروري - لا لدعم دول المواجهة - بل لاستكمال المشاريع الفخمة الضخمة التي نصت عليها خطط التنمية الخمسية .

وينقسم الكتاب الى مقدمة وثلاثة أقسام هي: ١) العلاقات التاريخية بين النفط والصراع العربي الاسرائيلي وموقف الدول المنتجة من استعمال النفط سلاحا في خدمة القضية الفلسطينية . ٢) النفط مصدر قوة ام مصدر ضعف ؟ ٣) شروط استعمال النفط في النزاع العربي الاسرائيلي وفي مجابهة ضغوط الغرب . إعادة التوفيق بين المنطق الاقتصادي والمنطق السياسي .

ويستهل المؤلف كتابه بالاشارة الى التماثل بين جنوب افريقيا واسرائيل : فقد أقيمت الاولى في منطقة غنية بالذهب ومواد اولية اخرى يحتاجها الغرب وأقيمت الثانية في منطقة غنية بالذهب الاسود او النفط ... وهي مادة يحتاجها الغرب أيضا . وبالفعل فقد اظهرت التطورات اللاحقة ان هناك ترابطا وثيقا بين الثروة النفطية العربية وبين التطورات في القضية الفلسطينية .. وان كان « يصعب في بعض

الاحيان اظهار الخيوط التي تحكم هذا الترابط بدقة ووضوح ».

العلاقات التاريخية بين النفط العربي والصراع العربي الاسرائيلي :

يستعرض المؤلف في هذا الجزء من الكتاب ما يمكن تسميته بالعامل النفطي في الحروب العربية ـ الاسرائيلية وما دار من جدل بين العرب حول كيفية استخدام النفط في المعركة . وبشأن هذه النقطة الاخيرة انقسم العرب الى فريقين : فريق يطالب باستخدام النفط مباشرة في المعركة ـ اي بقطعه عن الدول التي تؤيد اسرائيل ـ وفريق اخر يطالب باستخدامه بطريقة غير مباشرة اي باستخدام عوائده لدعم المجهود الحربي العربي ضد اسرائيل .. وقد انتهى الامر بانتصار وجهة النظر الاخيرة .

وكانت اول مرة يكتشف فيها الانسان العربي العادي اهمية النفط في الصراع ضد اسرائيل اثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ أو ما يعرف بحرب السويس . فقد ادى اغلاق قناة السويس وتفجير انابيب النفط التي تمر عبر سوريا الى خلق أزمة نفطية في أوروبا وبالتالي الى دحر المعتدين الثلاثة (بريطانيا ، فرنسا واسرائيل).

وعلى ضوء هذه التجربة شبه الناجحة كان من المتوقع ان يشهر العرب سلاح النفط بفاعلية اكبر فيما لو كررت اسرائيل والدول الغربية عدوانها على العرب .. الا ان ذلك لم يتحقق رغم تكرار العدوان في عام ١٩٦٧ ثم في عام ١٩٧٣ . ويعود ذلك اساسا الى أن الدول العربية المنتجة للنفط لم تكن متحمسة لاستخدام النفط سلاحا في المعركة وذلك اما خوفا من انتقام الدول الغربية منها واما لأنها بدأت تستمرىء حياة الدعة مع تزايد عائدات النفط .

وهكذا استقر الرأي في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم عام ١٩٦٧ (والذي انعقد في اعقاب حرب عام ١٩٦٧) على استخدام النفط بطريقة غير مباشرة في المعركة .. اي بتقديم جزء من عوائد النفط الى دول المواجهة مع اسرائيل . لذلك فان حظر تصدير النفط خلال حرب عام ١٩٧٣ لم يكن خطرا جزئيا فحسب ، بل انه كان ايضا خطرا شكليا . وكل ما في الأمر ان الدول العربية المنتجة للنفط والتي عملت بالحظر وجدت « ان الظروف تسمح باتخاذ بعض الاجراءات المؤقتة والجزئية ».

وقد تلاحقت التطورات في الميدان النفطي في عقد السبعينات : فقد تم تأميم معظم الشركات النفطية الغربية وارتفعت اسعار النفط وتدفقت الاموال على شكل سيل جارف الى الدول العربية المنتجة للنفط ، وراحت هذه الدول تستثمر مبالغ ضخمة في الصناعات المتصلة بالنفط (بتروكيماويات ، مصانع تسييل الغاز ، ناقلات أنابيب نفط ، مرافىء) كما أصبحت الدول العربية تقدم المساعدات لافريقيا وتقدم القروض لاوروبا ... ومقابل ذلك حصلنا على أصوات (في الامم المتحدة) وبيانات وقرارات وما شابه ذلك .

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد توقف الحديث على الصعيد الرسمي حول استعمال النفط سلاحا لخدمة هذه القضية ، وتحولت الدول العربية الى محاولة استخدام بعض الفائدة من خلال مساواة الغرب على كمية الانتاج ومستوى الاسعار . فقد حاولت السعودية مثلا الحصول على تنازلات من الغرب بهذا الشأن مقابل موافقتها على رفع معدلات انتاجها من النفط والحيلولة دون ارتفاع اسعاره. على كل حال فاننا نعرف الان ان هذه السياسة قد انتهت بالفشل .

وبذلك يكون النفط قد لعب دورا متواضعا في معركتنا ضد اسرائيل والقوى المساندة لها . وكانت هذه نتيجة متوقعة اذا اخذنا في الاعتبار واقع التخلف الاقتصادي والسياسي للعالم العربي .. وحالة التشتت الناجمة عن التجزئة واستمرار الانانيات الاقليمية ».

هل النفط مصدر قوة ام مصد ر ضعف :

يقول المؤلف : ان النفط العربي اصبح الى حد بعيد مصدر ضعف وتبعية زائدة تجاه البلاد الصناعية الغربية . ويقول في موضع اخر : ان الثروة النفطية أحدثت اختلالات اقتصادية واجتماعية (في البلدان العربية) يصعب القضاء عليها كما انها طورت اشكالا جديدة من التبعية جعلت مصير العالم العربي مرتبطا اكثر من اي وقت مضى بمصير العالم الغربي .. اي نفس العالم الذي احتضن الصهيونية منذ نشأتها !

ولكن كيف أصبحنا بوجود النفط اكثر تبعية للغرب ؟ الجواب هو أننا وصلنا الى هذا الحال من خلال طريقين : اولهما تكديس اموال النفط الفائضة عن الحاجة (حاجة الدول المنتجة للنفط) في الدول الغربية وهو ما نسميه بالتبعية المالية . وثانيهما استيراد ما يسمى بـ « التكنولوجيا المتقدمة »، اي مصانع البتروكيماويات المعقدة ومصانع تسييل الغاز وما شابه ، وهو ما نسميه بالتبعية التقنية . وقد حلا للبعض منا ان يسمى كل ذلك بالتصنيع . وبما ان هذه الصناعات تتسم بالتعقيد وبما اننا نفتقر للقوى العاملة المدربة ولمراكز البحث العلمي ، لذلك فاننا سوف نبقى نعتمد ولأمد طويل على الخبرة الاجنبية .. اي على الخبرة الغربية . ويعني ذلك اننا وضعنا انفسنا بانفسنا رهائن في ايدي الغرب صانع اسرائيل وحاميها . ويعني نقل التكنولوجيا بهذه الطريقة السهلة اننا قتلنا الحوافز اللازمة لخلق القوى العاملة المدربة المبدعة .

ثم ان التكنولوجيا التي استوردناها باهظة الثمن ، وقد دفعنا المليارات من اجل الحصول عليها .. وقد تم ذلك غالبا على حساب القطاع الزراعي .. فاذا بانتاجنا الزراعي يتراجع . واذا بنا نزداد اعتمادا على الدول الغربية للحصول على المواد الغذائية .. الخ

ويجدر بنا هنا ان نقدم للقارىء وللمهتمين باقامة صناعة في العالم العربي .. تعريف التكنولوجيا كما ورد في هذا الكتاب . يقول التعريف : « التكنولوجيا ليست شراء الالات ، بل هي التعلم بالممارسة الذاتية وبصورة مستمرة كيفية صنع الالات وتصميمها » ثم يقول : « ان استيراد الالات لا يفيد من الناحية التكنولوجية الا عندما يصبح المجتمع قابلا من الناحية العلمية والتطبيقية لاستضافة الالة بنجاح ، اي تشغيلها على المستوى المطلوب وصيانتها بالامكانات الذاتية واعادة انتاجها جزئيا اوكليا باستخدام المهارات المحلية».

وبالمناسبة فان الدول العربية تأتي في المؤخرة بين دول العالم من حيث نسبة الاموال المخصصة للبحث العلمي والتطوير . ويمكن القول بأن الثروة النفطية لعبت دورا معوقا في هذا المجال .

شروط استعمال النفط في النزاع العربي ـ الاسرائيلي :

بالرغم من كل الظروف المثبطة للعزيمة ، الا ان المؤلف ما يزال يأمل بامكان استخدام النفط وتسخيره في المعركة ضد العدو الاسرائيلي ولكن الامر يتطلب اولا تحقيق الاستقلال الاقتصادي اي تطوير الامكانات الذاتية بطريقة مستقلة . ثم يقدم المؤلف بعض المقترحات التي يراها كفيلة بوضع حد « لمأساة ضياع النفط

العربي ». ولكن هذه الاقتراحات تأتي ضعيفة وغير متماسكة . فهو يقترح مثلا تقديم تنازلات للدول الغربية في مجال النفط مقابل الحصول على ضمانات منها بشأن تسوية النزاع العربي الاسرائيلي . وردا على ما كان النفط العربي يتعرض له من استنزاف فقد اقترح المؤلف التوجه نحو الرأي العام الغربي .. لتبيان الضرر الذي تتحمله الدول النفطية من جراء معدلات التصدير المرتفعة » على كل حال فقد اعترف المؤلف بنفسه بان مقترحاته تتسم بالمثالية .

وفيما يتعلق بالنقطة الاخيرة ـ اي استنزاف النفط العربي ، فقد حدثت تطورات ايجابية خلال السنتين الاخيرتين حيث انخفض انتاج النفط العربي كما نعرف جميعا . ولكن الفضل في ذلك لا يعود الى خشية الرأي العام في الدول الغربية من استنزاف ثروتنا الوحيدة حاليا ، بل انه يعود الى عوامل اخرى مختلفة . فقد خفضت الدول الصناعية استهلاكها من النفط ولاسباب خاصة بها هي ثم ان دولا عديدة مثل المكسيك والصين وانجلترا والنرويج وغيرها اصبحت دولا مصدرة للنفط . ومهما يكن من امر فاننا نبيع حاليا كمية من النفط اقل بكثير مما كنا نبيع قبل خمس سنوات . ولعل في هذه الحقيقة بعض العزاء لمؤلف هذا الكتاب ولكل الحريصين على إطالة عمر ثروتنا النفطية

عبد القادر أحمد

صامد
SAMED

ملف صامد

- بيان لـ « صامد » حول الاعتداءات على المخيمات
- صامد في معرض طوكيو الدولي
- مباحثات فلسطينية سياسية واقتصادية في تايلاند
- فلسطين في معرض قبرص الدولي العاشر

بيان صادر عن مؤسسة « صامد »

حول الإعتداءات على المخيمات الفلسطينية في بيروت

في سياق المذبحة التي يواجهها شعبنا الفلسطيني في مخيمات صبرا - شاتيلا - برج البراجنة - تواجه معامل ابناء شهداء فلسطين « صامد » وعمالها من ابناء الشهداء والجرحى والمتضررين من اجلها ذات المصير الذي يواجهه شعبنا الصامد الصابر في مخيمات البطولة والصمود .

ففي بدء الغزوة الفاشية الشرسة على مخيماتنا واجهت « صامد » - معامل ابناء الشهداء (وهي المؤسسة المسجلة رسميا في لبنان)، النهب والتدمير بلا ادنى شعور او تقدير لدورها الانساني في التخفيف من آلام ابناء شعبنا واسر شهدائنا وتوفير فرص العمل الكريم لهم ، وقد قتل الكثير من عمالنا وعاملاتنا ، كما خطف عدد كبير منهم لا يعرف مصيرهم حتى الان .

ومن المؤسف ان يتم ذلك بعدما واجهت معامل « صامد » نفس الاسلوب في مخيمات - عين الحلوة - الرشيدية - البرج الشمالي - القاسمية - المية ومية الدامور - الناعمة - عند الغزوة الصهيونية الفاشية على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٨٢ ، مما يكشف هذه الاعتداءات المتمثل بتدمير المخيمات الفلسطينية بشريا وماديا بمن فيها وما فيها وهو ما يجري بالفعل .

ان مؤسسة « صامد » معامل ابناء شهداء فلسطين وهي تواجه من عناصر حركة « أمل » ومن عناصر اللواء السادس والثامن للجيش اللبناني ما واجهته على يد الصهاينة عام ١٩٨٢ . تهيب بجميع الفلسطينيين والوطنيين اللبنانيين ان يقفوا صفا واحدا في مواجهة المؤامرة الطائفية العنصرية الفاشية الامبريالية على الشعب الفلسطيني ومخيماته في لبنان وبالتالي مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية قيادة ووجودا ومصيرا . وتؤكد في الوقت ذاته لشعبنا الفلسطيني في لبنان ولجماهير الشعب اللبناني ورفاق الخندق والمصير ، انها ستبقى وفية لمبادئها واهدافها التي رسمت لها بنضالاتها الاجتماعية المتمثلة في :

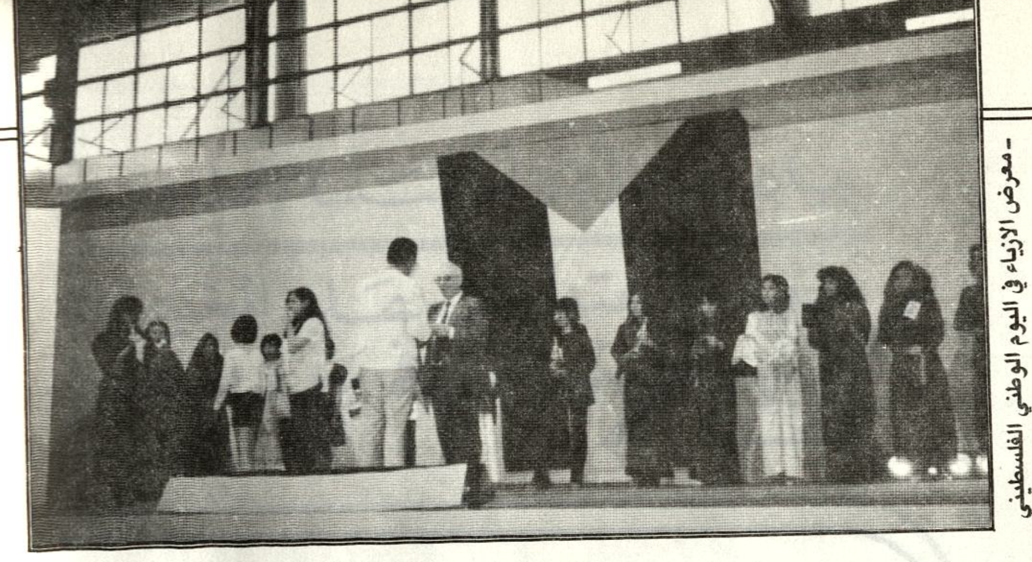


١ - تدريب وتأهيل وتشغيل ابناء شهداء الثورة الفلسطينية والمحتاجين للعمل وتامين فرص العمل الكريم لهم بغض النظر عن جنسياتهم وانتماءاتهم الدينية والمذهبية .

٢ - توفير فرص العمل للعمال الفلسطينيين واخوانهم الذين يعانون من فرص العمل .

ان مؤسسة « صامد »، معامل ابناء شهداء فلسطين، وهي الجمعية اللبنانية المسجلة والمعتمدة ، رغم كل ما واجهت ، ستعيد بناء ذاتها بذات اصرار الثورة والعزيمة وفاء للشهداء والقضية والثورة وابناء الشهداء والجرحى من فلسطينيين ولبنانيين ، مؤكدة انها وكما هو معروف المؤسسة الاقتصادية والانتاجية الوحيدة التي بقيت على ارض لبنان تعمل رغم ما عانته وواجهته من خسائر ودمار على ايدي الصهاينة سنة ١٩٨٢ وعلى ايدي عملائهم من الانعزاليين سنة ١٩٨٣ وعلى ايدي العملاء المقنعين الجدد من حركة امل اليوم . لان هدفها المتمثل بالجانب الاجتماعي هو الاساس وان عدد عمالها البالغ ١٥٠٠ عامل وعاملة/ في بيروت وحدها من لبنانيين وفلسطينيين هو القضية النضالية الاجتماعية الانسانية التي تدافع عنها

ان مؤسسة « صامد » معامل ابناء شهداء فلسطين تهيب بجميع القوى الوطنية والاسلامية اللبنانية وجميع القوى الانسانية والمنظمات والانظمة العربية ان تهب للوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني في لبنان الذي يواجه مؤامرة لا تقل خطورة وشراسة عن مثيلاتها ، بل هي امتداد للمؤامرة التي بدأت باجتياح الجنوب ولبنان سنة ١٩٨٢ ، وهي مؤامرة تضرب اللبنانيين والفلسطينيين معا ، بل هي موجهة الى الامة العربية كلها .


ـ معرض الأزياء في اليوم الوطني الفلسطيني

صامد في معرض «طوكيو» الدولي

في الثالث والعشرين من نيسان الماضي، تم افتتاح معرض «طوكيو» التجاري الدولي السادس عشر. وقد استمر المعرض أسبوعا كاملا، وشاركت فيه خمسون دولة من دول العالم، وتردد على المعرض خلال أيام اقامته نحو اربعة ملايين زائر.

وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية للمرة الاولى في هذا المعرض، وعرضت منتجات مؤسسة «صامد» (جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين) في الجناحين المخصصين لفلسطين على ارض المعارض «هارومي» في طوكيو، وشملت المعروضات الاشغال اليدوية والمطرزات واشغال الصدف والحفر على خشب الزيتون وغيرها من الاعمال التي تبرز التراث الشعبي الفلسطيني.

والملفت للانتباه ان فلسطين والمغرب وتونس هي الدول العربية الوحيدة التي شاركت في هذا المعرض بالاضافة الى جامعة الدول العربية.

لقد كانت مشاركة منظمة التحرير في هذا المعرض حدثا هاما، حيث انها المرة الاولى التي تشارك فيها بمعرض دولي في احدى الدول الصناعية الكبرى، اضافة الى ان هذا المعرض كان محط اعجاب وتقدير المواطن الياباني وزوار المعرض من الوفود الاجنبية ومن الجنسيات المختلفة.

وقد كانت طريقة العرض ملفتة للانظار، وتصدرت المعروضات الازياء الشعبية الفلسطينية بألوانها الزاهية وجماليتها الملفتة للانظار والأعمال الحرفية واليدوية الفلسطينية من

صناعات الأرض المحتلة ومؤسسة «صامد».

وقد دعي الوفد الفلسطيني الى حفل الافتتاح الكبير الذي حضره جميع سفراء الدول المعتمدة في اليابان ورؤساء الوفود التجارية والاقتصادية الزائرة ومدراء الاجنحة المشاركة في المعرض. وكان الوفد الفلسطيني تشكل من الاخوة ابو علاء، بكر عبدالمنعم (مدير مكتب م.ت.ف في طوكيو) د. سمير ايوب مدير «صامد» في لبنان، احمد بن بيلا مندوب الاعلام الفلسطيني الموحد، فاضل طبيلة مدير قسم التسويق في «صامد».

كما شارك في الوفد الفلسطيني كل من الأخت/ ام العبد زوجة الاخ بكر عبدالمنعم بالزي الفلسطيني وساكيبا والعاملون اليابانيون في مكتب م.ت.ف في «طوكيو».

وتميز الوفد الفلسطيني داخل قاعة الافتتاح الكبرى وحفل الاستقبال الذي اقامه وزير التجارة بارتداء الحطة الفلسطينية التي كانت ملفتة للانظار.

استمر المعرض خلال الفترة من ٢٣/٤ـ٣٠/٤/١٩٨٥ وكان الجناحين الفلسطينيين المتواجدين في قاعتين مختلفتين محط اعجاب وتقدير جميع زوار المعرض والصحافيين اليابانيين والاجانب.

وقد تناولت غالبية الصحف اليابانية الكتابة عن مشاركة م.ت.ف في هذا المعرض الدولي الهام.


ـ في حفل افتتاح المعرض

اليوم الوطني الفلسطيني:

وضمن فعاليات الجناح الفلسطيني في معرض «طوكيو» الدولي، اقيم اليوم الوطني الفلسطيني في قاعة المؤتمرات في معرض طوكيو الدولي.

وقد رفع العلم الفلسطيني في صدر القاعة وتعالت الاناشيد الوطنية الفلسطينية في القاعة وترددت اصداؤها في ارجاء المعرض الدولي من خلال مكبرات الصوت المنتشرة في ارجائه.

وقد ابتدأ الحفل باقامة عرض للأزياء الشعبية الفلسطينية شارك فيه فريق من العارضات الهواة من مختلف الجنسيات قدمن الملابس الشعبية الفلسطينية



بألوانها الزاهية وتصاميمها البديعة التي نالت اعجاب الحضور، وقامت العارضات بتمثيل عرس فلسطيني شعبي وقدمن الهدايا للعروس، وكلها تعبر عن التراث الفلسطيني الزاخر بمعاني الخير والجمال.

وتبع العرض اجراء قرعة حيث فاز نحو (٢٥) من الحضور قدم لهم الأخ ابو علاء والاخ بكر عبد المنعم الهدايا والجوائز من منتوجات «صامد» والارض المحتلة من التراث الشعبي الفلسطيني.

وبعد انتهاء عرض الازياء اقام الاخ الدكتور بكر عبد المنعم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في «طوكيو» حفل استقبال بمناسبة اليوم الوطني الفلسطيني تكريما للوفود المشاركة والضيوف قدمت فيه المأكولات الشعبية الفلسطينية.

وقد خصت الصحف اليابانية باللغتين اليابانية والانجليزية، الجناح الفلسطيني بالاعجاب والتقدير وتابعت نشاطات الوفد الفلسطيني في العاصمة «طوكيو» مشيدة بكفاح الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير وطنه ونيل حقوقه المشروعة.

ومن الجدير بالذكر ان عددا كبيرا من اعضاء لجان مناصرة فلسطين ومراسلي الصحف ووكالات الانباء العالمية وبعض الشخصيات البرلمانية اليابانية ومدراء الاجنحة المشاركة في معرض طوكيو الدولي قد شاركت في هذا الاحتفال الذي كان عرسا فلسطينيا حقيقيا في مدينة «طوكيو» باليابان.

وفي اليوم الثاني تناولت الصحف اليابانية وبالصور هذا الاحتفال، كما اذاع التلفزيون الياباني فقرات منه.

وقد أوغر مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية صدر السفارة الاسرائيلية في اليابان التي قدمت احتجاجا رسميا لوزارة الخارجية اليابانية حول مشاركة م.ت.ف والانشطة التي قامت بها خلال فترة المعرض واعتبرت ذلك تحولا في موقف اليابان من منظمة التحرير الفلسطينية والقضية الفلسطينية.

نشاطات الوفد الفلسطيني في اليابان

○ مؤتمر صحفي للأخ ابو علاء:

بتاريخ ٢٤/٤/٨٥ عقد الأخ ابو علاء مؤتمرا صحافيا في مقر بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في «طوكيو» بحضور الاخ / د. بكر عبد المنعم ممثل منظمة التحرير في العاصمة اليابانية في «صامد» والاخ/ د. سمير ايوب مدير فرع «صامد» في لبنان والاخ فاضل طبيلة.

وحضر المؤتمر رؤساء تحرير ومحررو الصحف اليابانية والاجنبية ومراسلو وكالات الانباء العالمية، الذين بلغ عددهم نحو ٢٣ صحفيا.

كما حضر المؤتمر كذلك مراسل وكالة A.D.N في المانيا الديمقراطية، وقد شدد الاخ ابو علاء في مؤتمره الصحفي على أهمية الحضور الفلسطيني في معرض «طوكيو» الدولي، وقال: ان هذا الحضور هو تجسيد للحضور الفلسطيني السياسي على الساحة الدولية، وهي المرة الاولى التي تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية في معرض تجاري دولي يقام في احدى الدول الصناعية الكبرى في العالم.

وتحدث الاخ ابو علاء عن مؤسسة «صامد» ونشاطاتها وانجازاتها خلال السنوات الماضية منذ تأسيسها في عام ١٩٧٠ فقال: انها تضم الآن ٤٢ مركزا انتاجيا و ٣٢ مركزا تجاريا موزعة في مختلف الدول الافريقية والاوروبية



ـ ندوة حول الاوضاع الفلسطينية الراهنة

والاشتراكية بالاضافة الى الدول العربية. ويعمل حاليا في مشاغل «صامد» (٦٧٥٠) عاملا ٨٠٪ منهم من ابناء الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من اجل تحرير فلسطين.

واضاف الاخ/ ابو علاء ان اهمية مشاركة فلسطين في معرض طوكيو الدولي تعود الى حرص منظمة التحرير الفلسطينية على تعريف الشعب الياباني على التراث الشعبي الفلسطيني الذي تحاول اسرائيل عبثا الاستيلاء عليه وتشويهه.

وتحدث الاخ/ ابو علاء بصفته عضوا في المجلس الثوري لحركة فتح وعضوا في المجلس الوطني الفلسطيني والمستشار الاقتصادي لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عن الاتفاق الاردني الفلسطيني المشترك والتفسيرات الفلسطينية الملحقة بهذا الاتفاق، فقال ان هذا الاتفاق يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني:

١ ـ الحق في اقامة دولة مستقلة ضمن اطار كونفدرالي مع الاردن.

٢ ـ حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم.

٣ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

٤ ـ حق منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في اي مؤتمر دولي ضمن وفد عربي مشترك وعلى اساس



ـ لقاء مع السيد مياكي رئيس دائرة الشرق الاوسط في الخارجية اليابانية

المساواة التامة مع الوفود الاخرى في التمثيل.

واكد الاخ/ ابو علاء في المؤتمر الصحفي ان السلام في فلسطين هو شرط اساسي لتحقيق السلام في العالم وان السلام الحقيقي والوحيد هو الذي يعطي الفلسطينيين حقهم الكامل في تقرير مصيرهم وطالب بعقد مؤتمر دولي للتوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية وندد بالسياسة الاميركية المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني والداعمة بلا حدود للعدوان الاسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية.

وشرح الاخ / ابو علاء الوضع السياسي في المنطقة وخطورة العدوان الاسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني والدول العربية والدعم الامريكي المتواصل لهذا العدوان على المنطقة العربية بشكل خاص والسلام العالمي بشكل عام.

كما تطرق الى العدوان الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني هناك وخطورة هذا العدوان على مستقبل لبنان والسياسة الاسرائيلية التي تهدف الى تقسيمه واقامة دويلات طائفية فيه.

وتناول الاخ ابو علاء في حديثه جولة مورفي التي لم ولن تحقق شيئا على طريق السلام ما دامت الادارة الامريكية على موقفها في دعم العدوان الاسرائيلي



ـ محادثات مع السيد اتسونوميا عضو البرلمان الياباني

والتنكر التام لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والغير قابلة للتصرف وعدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني والتي لا بد ان تكون هي الطرف الاساسي في اي محاولة للبحث عن سلام عادل ودائم في المنطقة.

واكد الاخ ابو علاء ان الكفاح الفلسطيني المسلح هو سبيلنا لتحقيق السلام والعدل، جنبا الى جنب مع تحركاتنا السياسية والدبلوماسية.

وحيا في حديثه موقف الاتحاد السوفيتي لدعمه الثابت والمستمر لحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي نهاية حديثه قال الاخ/ ابو علاء انه يعتزم بمناسبة زيارته الحالية لليابان تجديد الاتصالات مع المسؤولين ورجال الاعمال في اليابان والتي كان قد اجراها في عام ١٩٨١ اثناء زيارته لليابان مع الاخ/ ياسر عرفات، واشار الى انه يأمل في الحصول على مساهمة اليابان في اقامة مشروع مركز تدريب للالكترونيات في لبنان، كما انه سيبحث امكانية ارسال بعثات طلابية الى اليابان لدراسة



ـ السيد اسروجي وزير التجارة الياباني السابق يتحدث في الندوة

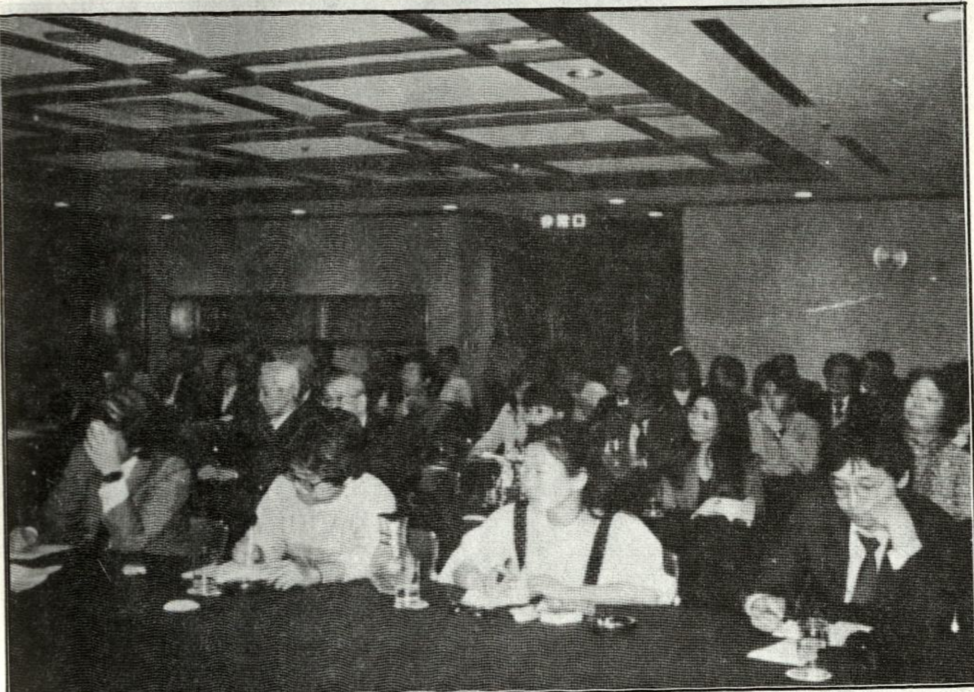
الالكترونيات والتدرب عليها.

كما اعرب عن اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية في تدعيم الروابط الاقتصادية والتبادل التجاري مع اليابان.

بعد ذلك اجاب على اسئلة الصحفيين التي تركزت حول الوضع السياسي ومؤسسة «صامد» ودورها، والوضع الاقتصادي في الارض المحتلة في مواجهة السياسة الصهيونية الاستيطانية التوسعية.

○ مباحثات مع وزارة الخارجية اليابانية:

وقد اجرى الوفد الفلسطيني برئاسة الاخ ابو علاء محادثات مع كبار المسؤولين اليابانيين تناولت مختلف جوانب القضية الفلسطينية والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني الذي تم التوصل اليه مؤخرا، وذكرت مصادر وزارة الخارجية في طوكيو ان هذه المحادثات تجري لاول مرة بين مسؤولين على مستوى رفيع من كلا الجانبين وقد مثل الجانب الفلسطيني في هذه المحادثات الاخ ابو علاء مدير عام مؤسسة صامد» ومثل الجانب الياباني مدير دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية اليابانية السيد/ واسكي مياكي، بحضور الاخ بكر عبدالمنعم مدير مكتب م.ت.ف في



- جانب من الحضور والصحفيين في الندوة

اليابان والاخ د. سمير ايوب واحمد بن بيلا.

وقد اكد المسؤول الياباني مجددا دعم بلاده لنضال الشعب الفلسطيني واعرب عن عزم اليابان تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في الاراضي التي تحتلها اسرائيل وذلك بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

كما اكد السيد مياكي في حديثه للوفد الفلسطيني على النقاط التالية:

١ - ان الموقف الياباني ينطلق من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.

٢ - ان اليابان تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني وترى ان مشاركة م.ت.ف في اي مؤتمر للسلام مسألة ضرورية وهامة.

٣ - ان اليابان سوف تقوم بمناقشة الامريكيين حول مواقفهم من منظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في لقاء قمة بون للدول الصناعية. كما وعد انه سوف يطرح الموضوع بتوسع عند لقائه مع مورفي رئيس دائرة الشرق الاوسط وافريقيا في الخارجية الامريكية والذي سيتم



- مدير شركة ميتسوبيشي بالحطة الفلسطينية

في شهر يونيو عام ١٩٨٥ القادم.

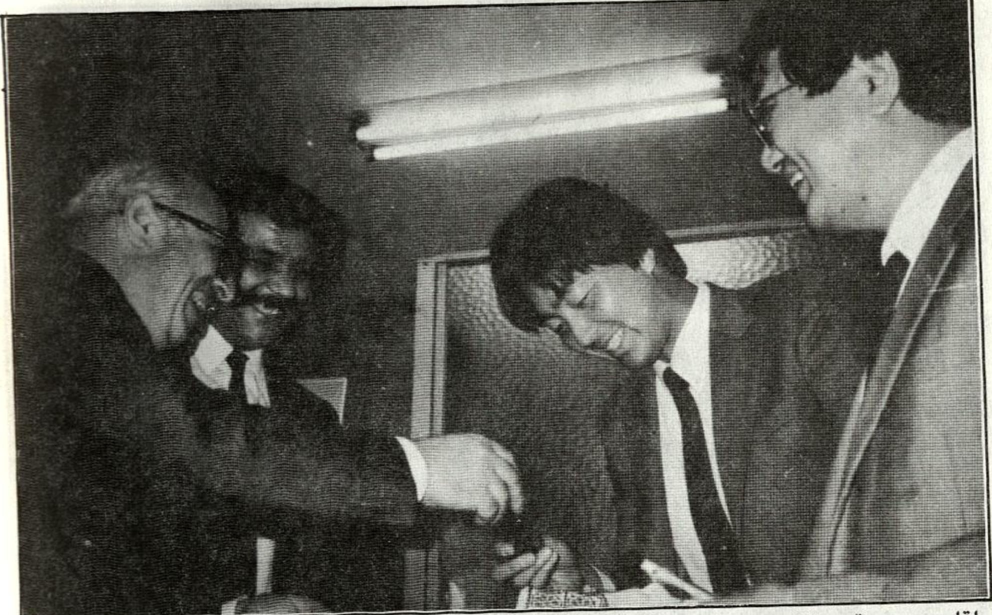
٤ - ستقدم اليابان الدعم للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة عبر قنوات دولية معترف بها، وستشمل اطارات الدعم الجامعات ومعاهد البحث والتدريب المهني والبوليتكنيك. كما ستساهم في دراسات حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة.

٥ - تعتقد اليابان ان الاتفاق الاردني الفلسطيني وكما شرحه الوفد الفلسطيني سيساهم في دفع عجلة السلام في المنطقة.

٦ - وافقت اليابان على استقبال ستة طلاب فلسطينيين في الجامعات اليابانية وستدرس مع الجهات الفلسطينية المختصة كيفية تطوير هذا الدعم بما يتناسب واحتياجات الجانب الفلسطيني.

٧ - اكد السيد مياكي ان وزير الخارجية الياباني سيزور بعض الاقطار العربية خلال شهر يونيو القادم وانه سيسعده ان يلتقي مع القيادات الفلسطينية خلال هذه الجولة.

وفي نهاية اللقاء الذي استمر ساعة



ـ لقاء مع مدير قسم الشرق الاوسط في الخارجية اليابانية

وربع الساعة قدم الاخ ابو علاء هدية للسيد مياكي عبارة عن قطعة من التراث الشعبي الفلسطيني وخارطة فلسطين الذهبية.

وتأتي اهمية هذا اللقاء الفلسطيني ـ الياباني في انه قد عقد قبل اسبوع من انعقاد مؤتمر القمة لزعماء الدول الصناعية السبع الكبرى في بون والذي تشارك فيه اليابان، ومن المتوقع ان يضم جدول اعمال القمة الصناعية موضوعات الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية.

○ لقاء مع لجان مناصرة الشعب الفلسطيني:

في ٢٥/٤/٨٥، اجرى الوفد الفلسطيني لقاء مع لجان المناصرة واصدقاء الشعب الفلسطيني في اليابان من طلبة جامعات وصحفيين وسينمائيين وشخصيات يابانية.

تحدث فيه الاخ / ابو علاء في هذا اللقاء عن الوضع السياسي في المنطقة ووضع م.ت.ف ومؤسسة «صامد».

وقد طالبت لجان مناصرة الشعب الفلسطيني في اليابان «صامد» ان تقيم لها معرضا دائما في طوكيو. وقد وعد الاخ ابو علاء بدراسة الموضوع ليصار الى تنفيذه في اسرع وقت.

○ ندوة في نادي «فلسطين بلادي»:

وفي يوم ٢٦/٤/١٩٨٥ عقدت ندوة موسعة دعا اليها نادي (فلسطين بلادي)



ـ الاخوة أبو علاء وسمير أيوب في زيارة لأحد المصانع اليابانية

في طوكيو، وحضرها السيد اسروجي وزير التجارة الياباني السابق، وعدد كبير من اساتذة الجامعات وكبار الصحفيين وطلبة الجامعات والبرلمانيين اليابانيين والكتاب والسينمائيين وممثلي عدد من الاحزاب اليابانية من اصدقاء الشعب الفلسطيني، كما حضرها كل من سفير العراق، سفير عمان، وسفير الامارات العربية، وسفير السودان.

عقدت الندوة في قاعة المؤتمرات الصحفية في «طوكيو» وقد تحدث الاخ/ ابو علاء في هذه الندوة لمدة ساعتين ونصف حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الارض المحتلة، والسياسة الاستيطانية الاسرائيلية التوسعية التي تهدف لتفريغ الارض المحتلة من سكانها العرب الفلسطينيين، كما تحدث عن الوضع السياسي في منطقة الشرق الاوسط والعدوان الاسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، والاوضاع في لبنان، وتطرق في حديثه الى الحرب العراقية الايرانية وانعكاساتها على الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط واجاب بعد ذلك على اسئلة الحضور.

وقد شارك في هذه الندوة الوفد الفلسطيني: بكر عبدالمنعم، د. سمير ايوب، احمد بن بيلا، وفاضل طبيلة.

○ محادثات مع السيد اتسونومانيا:

وفي يوم ٢٩/٥/١٩٨٥ قام الوفد

الفلسطيني برئاسة الاخ ابو علاء بزيارة النائب البارز في البرلمان الياباني ورجل الاعمال الكبير أتسونومانيا الذي لعب الدور الاساسي والبارز في تطوير العلاقات الفلسطينية اليابانية والذي يعتبر مهندس العلاقات الصينية اليابانية كما انه يرأس جمعية الصداقة اليابانية في الجزائر وزار بيروت ومواقع الثورة والتقى بالاخ ابو عمار اكثر من مرة، وقد تناول الحديث شرح التطورات المستجدة على القضية الفلسطينية والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني.

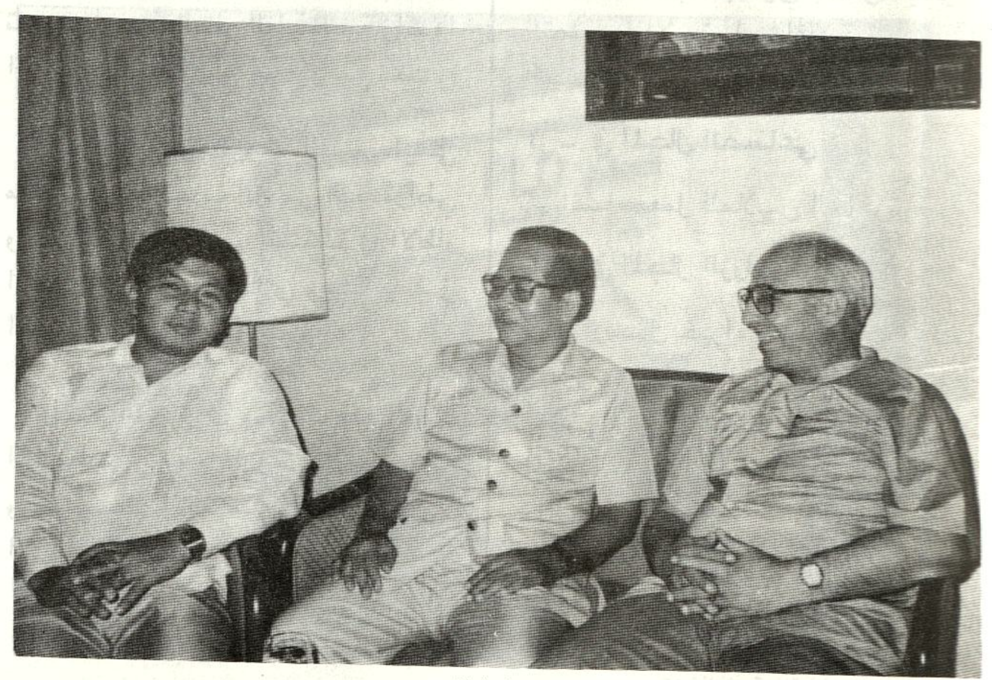
وركز النائب الياباني في حديثه على ضرورة تصعيد الكفاح الفلسطيني المسلح حتى تستطيع كل من اسرائيل والولايات المتحدة ان تغير من موقفها تجاه م.ت.ف والقضية الفلسطينية، وحمل الاخ/ ابو علاء تحياته الحارة للاخ ابو عمار والقيادة الفلسطينية، واكد على مناصرته للشعب الفلسطيني وم.ت.ف، كما اكد انه سيدعم ومجموعة من النواب اليابانيين اعتراف اليابان الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وتحويل مكتب المنظمة في طوكيو الى سفارة.

○ زيارات لمجموعة من الشركات اليابانية:

وخلال اقامته في اليابان قام الاخ ابو علاء والوفد المرافق بزيارة الى عدد من الشركات والمصانع اليابانية الهامة مثل شركة ميتسوبيشي، ميتسودي، برذر، سوني وغيرها في سبيل الاطلاع والتعرف على امكانيات التعاون مع مؤسسة «صامد».

وغادر الوفد الفلسطيني اليابان يوم ٢/٥/١٩٨٥ متوجها الى تايلاند.

مباحثات فلسطينية سياسية واقتصادية في تايلاند



ـ لقاء مع السكرتير العام للحزب الوطني الديمقراطي في تايلند

في الاسبوع الاول من أيار الماضي، توجه الاخ ابو علاء والدكتور سمير ايوب بعد اختتام زيارتهم لليابان الى تايلاند بناء على دعوة من النائب في البرلمان والامين العام للحزب الوطني الديمقراطي (N.O.P) السيد برايون لاجراء محادثات مع المسؤولين التايلنديين واستكشاف امكانيات التعاون مع م.ت.ف.

واثناء اقامته في بانكوك، التقى الوفد الفلسطيني مع كل من وزير الصناعة، ووزير المالية، ومدير عام وزارة الخارجية، كما قام الوفد بزيارة الى مبنى البرلمان حيث تم لقاء مع سكرتارية البرلمان التايلندي. وقد شرح الوفد الفلسطيني للمسؤولين التايلنديين الوضع في المنطقة وتطورات القضية الفلسطينية والموقف

الامريكي المعادي للشعب الفلسطيني والداعم للعدوان الاسرائيلي بلا حدود.

كما طرح الوفد الفلسطيني موضوع افتتاح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بانكوك.

وقد اعرب المسؤولين التايلنديون عن تفهمهم لوجهة النظر الفلسطينية واكدوا ان القضية المطروحة هي موضع بحث.

كما اجرى الوفد الفلسطيني محادثات مع الحزب الوطني الديمقراطي وامكانيات التعاون المشترك في الاطار السياسي والاقتصادي وبما يحقق المصلحة المشتركة للطرفين.

وخلال اقامته في بانكوك قام الوفد الفلسطيني بزيارة الى عدد من المصانع والمؤسسات الاقتصادية والتجارية التايلندية والمشاريع الزراعية.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بمؤسسة «صامد» من جهة والحزب الوطني الديمقراطي من جهة اخرى، جرى البحث في النقاط التالية:

١ - في المجال التجاري:

اقامة مكتب تجاري مشترك يتولى التصدير والاستيراد واقامة المشاريع الصناعية والزراعية المشتركة..

٢ - في المجال الصناعي:

انشاء معمل للملابس الجاهزة

٣ - في المجال الزراعي:

أ - ارسال خبراء تايلنديين لدراسة مشروع «صامد» الزراعي في مالي لزراعة الارز (١٦٠٠) هكتار نظرا لخبرتهم المتفوقة في هذا المجال، ولوجود شركات متخصصة لديهم.

ب - دراسة امكانية اقامة مشاريع زراعية مشتركة.

معرض

«٩٩ قطعة من الصناعات اليدوية في فلسطين»

- واجهة معرض ٩٩ قطعة من التراث

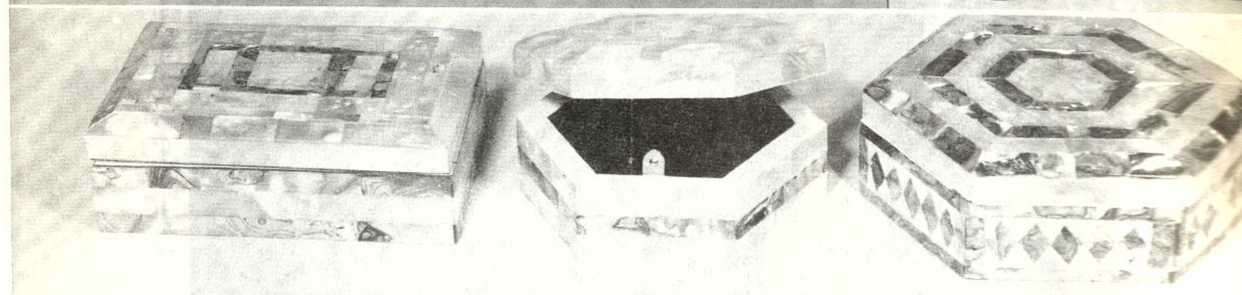
افتتح الأخ بكر عبد المنعم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى اليابان معرض التراث الوطني الفلسطيني في احدى قاعات العرض الفنية في « هيبياسيتي »، وهو من أهم المراكز التجارية في العاصمة اليابانية « طوكيو » ، وذلك ضمن نشاطات مكتب م . ت . ف . بمناسبة ذكرى (١٥) ايار ، يوم التضامن الياباني مع فلسطين ، وذلك بالتعاون مع العديد من منظمات التضامن اليابانية واليابانيين من اصدقاء فلسطين .

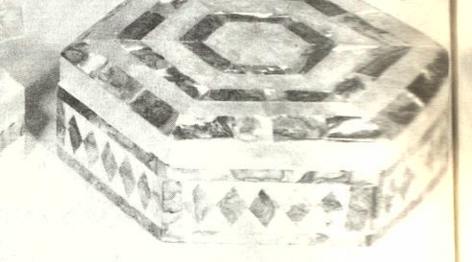
وقد افتتح المعرض تحت شعار «٩٩ قطعة من الصناعات اليدوية من فلسطين» وحوى مايزيد على ٥٠٠ قطعة من الأثواب الوطنية الشعبية والمطرزات

Palestinian Traditional Handicrafts Exhibition, 1985

パレスチナ伝統工芸展 1985

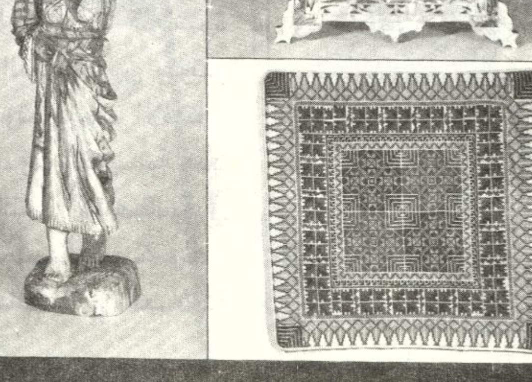
















99の民芸品――パレスチナ



ـ الاخ بكر عبدالمنعم.. وجانب من المعروضات

وأعمال الصدف وخشب الزيتون والخرز من منتوجات مؤسسة « صامد » ومن انتاج فلسطين المحتلة . وقد تميز المعرض بتنوع أعمال التطريز التي اتسمت بالدقة والبراعة وجمال الألوان .

فالى جانب الأثواب الفلسطينية المطرزة ، التي تمثل ازياء المدن الفلسطينية المختلفة ، كان هناك ابداعات جديدة ، كتطريز الحقائب النسائية الصغيرة وملابس الأطفال ، وبعض استخدامات الزخرفة على أغطية المناضد والوسائد التي اتسمت ايضا بالزخم الزخرفي المتقن ذا الألوان الهارمونية ، والى جانب التطريز ، هناك أيضا الأعمال من اشغال الصدف والنحت على خشب الزيتون التي تبرز احدى أهم الصناعات الفلكلورية في الوطن المحتل ، والتي تحكي قصة المعالم التاريخية والأثرية والدينية التي تؤكد ارتباط شعب فلسطين بأرض فلسطين منذ الالاف السنين .

ومن الجدير بالذكر ان المعرض بالكامل كان قد تم عرضه قبل ذلك ولمدة اسبوعين في الفترة من ٥/١ ـ ١٩٨٥/٥/١٢ بقاعة اخرى للفنون في منطقة « ايكي بوكرو » في العاصمة اليابانية ، حيث لقى اهتماما كبيرا من الشعب الياباني ، خاصة الصحافة ، والتلفزيون الذي قام بتغطية الافتتاح في نشراته الاخبارية ، وفي نهاية شهر ايار الماضي ، بدأ المعرض بالتنقل الى مدن يابانية اخرى .

ويقدر المراقبون السياسيون في العاصمة اليابانية ان هذا المعرض يعتبر خطوة اخرى من الخطوات الناجحة التي تكرس الاعتراف الياباني بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني .

القائم بأعمال م.ت.ف يستقبل الرئيس كبريانو في جناح فلسطين

فلسطين في معرض قبرص الدولي العاشر

مساء ٢٤ ايار (مايو) الماضي، افتتح الرئيس القبرصي سبيروس كيبريانو معرض قبرص الدولي في دورته العاشرة التي تستمر حتى السادس من يونيو (حزيران) الجاري، وقد شهد الافتتاح بالاضافة الى قادة الدولة القبرصية عدد كبير من ممثلي الفعاليات الاقتصادية في الجزيرة ورؤساء الاجنحة المشاركة وعدد من الضيوف الاجانب ذوي العلاقة بالمسائل الاقتصادية.

الدورة الحالية هي العاشرة منذ اقامة المعرض عام ١٩٧٦. معرض ٨٥ تشارك فيه ١٤ دولة هي استراليا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ومصر، والمانيا الغربية واليونان وايطاليا واليابان والسويد وسويسرا وسوريا والولايات المتحدة ويوغوسلافيا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويلاحظ غياب المشاركة العربية الفاعلة، وهو ما تكرر في الدورات السابقة، ففي دورة ٨٤ شاركت دولتان - سوريا والسودان - بالاضافة الى م.ت.ف

والدورة الحالية انسحبت منها السودان، ودخلتها مصر.

اما الحضور الفلسطيني فيعتبر من اساسيات المعرض القبرصي. حيث شاركت م.ت.ف. ومنذ المعرض الاول عام ١٩٧٦ وحتى الان بشكل منتظم.

معروضات الجناح الفلسطيني تضم انتاج مؤسسة صامد، ومصنوعات من الارض المحتلة، وخشبيات وصدفيات ولوحات غرافيك للفنان عدنان الشريف، والفنان حسيب الجاسم وملابس مطرزة.

الرئيس القبرصي حرص على زيارة جناح فلسطين، يرافقه رئيس الاساقفة والوزراء.

فلسطين تشارك مع ١٣ دولة اجنبية و ٢١٥ عارضاً قبرصياً لتؤكد الحضور الفلسطيني والصداقة الوطيدة بين م.ت.ف. وحكومة قبرص، وشعبي البلدين.



- معروضات فلسطينية في قبرص



- العلم الفلسطيني يرتفع في المعرض

أخبار صامد

الادارة العامة :

● يعقد المجلس التنفيذي ومدراء الدوائر والفروع اجتماعا موسعا لمناقشة الميزانية العمومية وخطة العمل لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ في مدينة كوناكري - بجمهورية غينيا خلال شهر يوليو / تموز ١٩٨٥ .

وقد رحبت الحكومة الغينية بعقد هذا الاجتماع في كوناكري ، واعربت عن رغبتها باستضافة هذا الاجتماع والكوادر المشاركة فيه وذلك طوال فترة اقامتهم هناك .

● قام الأخ أبو علاء والأخ / ماهر الكرد بزيارة الى جمهورية مصر العربية ، حيث اجروا مباحثات مطولة مع الأخ / د . سلطان أبو علي وزير الاقتصاد والتجارة في جمهورية مصر العربية ، وقد تناولت المباحثات تطوير اعمال « صامد » في مصر واقامة بعض المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية فيها .

وقد اعرب وزير الاقتصاد المصري عن بالغ تقديره لدور « صامد » النضالي والاجتماعي ، واكد على اهتمام مصر بتحقيق المشروعات المقترح ان تقيمها مؤسسة « صامد » في جمهورية مصر العربية .

هذا وقد التقى الأخ / أبو علاء والأخ ماهر مع عدد اخر من المسؤولين ، كما أجروا مباحثات «مع مؤسسة تيم» لاقرار الدراسات التي اعدت لهذا الغرض .

● تلقى الأخ أبو علاء رسالة شكر من السيد الدكتور عبد المحسن زلزلة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ، جاء فيها :

« تلقيت مع الشكر هديتكم الثمينة المتمثلة بكتاب (مؤتمر الملتقى الفكري العربي في القدس) معتزا بهذه المبادرة الأخوية ومشيدا بالجهود الفكرية التي قدمها الأخوة المشاركون في المؤتمر ، واني واثق بأن هذه الدراسات ستكون مرجعا هاما للباحثين عن شؤون التنمية في الأرض المحتلة » .

● قام الأخ / أبو علاء بزيارة الى بولندا في مطلع شهر حزيران الماضي وذلك لاجراء مباحثات مع وزارة التجارة حول اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني

الموقعة بين م . ت . ف وجمهورية بولندا الشعبية .

كما سيحضر الأخ أبو علاء حفل افتتاح معرض بوزنان الدولي الذي تشارك فيه مؤسسة « صامد » للمرة السادسة على التوالي .

● يقوم كل من الأخ ماهر الكرد والأخ جمال سالم ، والأخ محمود العايدي بزيارة الى جمهورية السودان تستهدف :

أ - وضع خطة تطوير مشروع « صامد » الزراعي في مدينة الخرطوم للشروع الفوري في التنفيذ .

ب - افتتاح معرض جديد لمنتوجات « صامد » في مدينة ام درمان » .

جـ - تدقيق ومراجعة حسابات مؤسسة « صامد » (المشروع الزراعي ، المعارض ، المكتب التجاري في السودان) .

د - التباحث مع القيادة السودانية الجديدة حول انشطة « صامد » في القطر السوداني وتطوير هذه الأنشطة .

وقد استقبل وفد « صامد » من قبل مدير مكتب م . ت . ف في الخرطوم الأخ / أبو رجائي الذي يبدي دائما اهتماما ملحوظاً بصامد ويعتبرها جزءاً من مسؤولياته هناك .

وبعد انتهاء زيارته الى السودان ، توجه وفد « صامد » الى جمهورية الصومال . وتستهدف زيارة وفد « صامد » الى الصومال متابعة اوضاع مزرعة « صامد » وتطويرها ووضع خطة لتصدير منتوجاتها من الموز والخضراوات للخارج وكذلك المشاركة في حفل افتتاح معرض « صامد » ومكتبها التجاري في مقاديشو - عاصمة الصومال .

وقد رافق الأخ ابو وائل وفد « صامد » في زياراته وقدم كافة اشكال الدعم لمؤسسة « صامد » .

● انضم الى أسرة « صامد » الأخ / د . يوسف عبد الحق مديرا للدائرة الصناعية في المؤسسة .

ولا يسع اسرة مؤسسة « صامد » الا ان تعرب عن ترحيبها بالأخ الدكتور يوسف ، زميلا ، وكادراً فاعلاً من كوادر « صامد » .

● بناء على ترشيح من الأخ المدير العام لمؤسسة « صامد »، شارك الأخ المهندس عبد الله الحجاوي في ندوة امكانات اقامة المشروعات العربية المشتركة في ميدان التعبئة والتغليف والتعاون العربي في هذا المجال التي عقدت في دبي في الفترة من ٢١ - ٢٤ نيسان ١٩٨٥ .

وقد تضمن برنامج الندوة مجموعة من الدراسات والمحاضرات حول الموضوع المطروح ، اضافة الى القيام بزيارات ميدانية لبعض المصانع في دبي . وفي نهاية الاجتماع اوصى

المجتمعون بما يلي :

١ - الاسراع في اعداد الدراسة القطاعية المزمع اعدادها ضمن فعاليات مشروع المركز الفرعي للتعبئة والتغليف وذلك لبيان الوضع الحالي لصناعة التعبئة والتغليف في الدول العربية .

٢ - التأكيد على أهمية مشاركة الشركات والمؤسسات المستخدمة للعبوات في تمويل المشروعات المشتركة في مجال التعبئة والتغليف .

٣ - حث الدول العربية على توفير التسهيلات والامتيازات للشركات المشتركة التي تقوم بانتاج العبوات ومواد التعبئة والتغليف .

٤ - حث الدول العربية على القيام برصد فرص الاستثمار في مجال صناعات التعبئة والتغليف .

٥ - دعم جهاز التوثيق والمعلومات بمشروع المركز العربي للتعبئة والتغليف .

● على أثر المشاركة الفعالة للوفد الفلسطيني في اجتماعات مجلس وزراء الزراعة العرب في دورة انعقاده الرابعة عشرة في مدينة مقديشو في العاصمة الصومالية ، تلقى الأخ كامل قزاز ممثل صامد والقائم بأعمال ممثلية م . ت . ف في مقديشو البرقية التالية من الدكتور حسن جمعة « المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية :

« يطيب لي وقد انتهت اجتماعات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دور انعقاده العادي الرابع عشر بمقديشو خلال الفترة ١١ - ١٣ ديسمبر (كانون اول) ١٩٨٤ ، ان اتقدم بخالص الشكر والتقدير على مساهماتكم البناءة الجادة في اعمال الدورة مما كان له اكبر الأثر في نجاح اعمالها والوصول بكافة القضايا المعروضة على المستوى القومي والقطري الى قرارات فاعلة وايجابية .

وانني اذ انتهز هذه المناسبة لاعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا على تعاونكم الدائم وعطائكم الموصول لمنظمتكم العربية لأسأل الله ان يوفقنا جميعا الى ما فيه خير امتنا العربية » .

● يقوم كل من الأخوة احمد دعدع وصائب بامية وعاطف ميداني ، بزيارة الى الجمهورية تنزانيا المتحدة تستهدف :

- متابعة تنفيذ اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة بين م . ت . ف وجمهورية تنزانيا .
- متابعة اتفاقية الأسواق الحرة المشتركة بين « صامد » وجمهورية تنزانيا .
- زيارة زنجبار والتباحث مع حكومتها حول اتفاقية السوق الحرة التي تم توقيعها معها .
- تنظيم معرض « صامد » في مدينتي زنجبار ودار السلام ، والاشراف على تجهيزاتها .

- تنظيم معارض الأسواق الحرة في مدينة زنجبار ودار السلام .

ومما هو جدير بالذكر ان حكومة تنزانيا ، وانطلاقا من دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة النضال الوطني ، قد قدمت التسهيلات الجمركية واعفاءات من كافة الضرائب والرسوم على منتوجات « صامد » في جمهورية تنزانيا .

ويتولى الأخ عبد العزيز ابو غوش مدير مكتب م . ت . ف كل الاهتمام والرعاية لمؤسسة « صامد » وأنشطتها في جمهورية تنزانيا كواحدة من اهتماماته ومسؤولياته .

● خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر العمل العربي الذي عقد في بغداد في الفترة ما بين ٤ - ١٤ اذار ١٩٨٥ ، انتخب الأخ صائب بامية مدير « صامد » في الامارات العربية واليمنين ، بالتزكية ، في عضوية مجلس ادارة منظمة العمل العربية عن ارباب العمل .

● بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥ قام الأخ / المهندس الزراعي جمال سالم مدير الدائرة الزراعية في الادارة العامة ترافقة الأخت / المهندسة الزراعية رنا الساكت (رئيسة شعبة في الدائرة) ، بزيارة الى موقع مزرعة فلسطين في العراق والتي تبعد عن بغداد حوالي «٩٠» كم الى الجنوب ، وتقع بالقرب من بلدة العزيزية ، وقد تم الاجتماع مع مدير المزرعة المهندس الزراعي / محمود حسين ، وجرى البحث في موضوع المباشرة في انشاء مزرعة للدجاج البياض بطاقة لا تقل عن ماية الف دجاجة بياضة .

هذا وقد تم تحليل التربة كيماوياً لمعرفة مدى ملاءمتها لزراعة الأنواع المختلفة من الخضروات ، وستقوم الحكومة العراقية مشكورة بتنفيذ عملية استصلاح التربة من بزل وصرف لتجهيزها للزراعة .

وبتاريخ ١٨/٥/١٩٨٥ قام الأخوة جمال ورنا يرافقهم الأخ محمود حسين بزيارة الى كلية الزراعة بجامعة بغداد حيث التقوا بمجموعة من اساتذة الجامعة ، منهم الدكتور فاضل مصلح المحمدي الأستاذ في قسم البستنة ، والدكتور عبد الجليل ابراهيم المرسومي الأستاذ في قسم المحاصيل الحقلية ، والدكتور شاكر مصلح المحمدي ، مدير مركز بحوث الثروة والصحة الحيوانية التابع لوزارة الزراعة . وقد أبدوا جميعا استعدادهم لتقديم اية خدمات واستشارات الى مؤسسة صامد دعماً لها في مسيرتها .

كما قام الأخ بسام ابو غربية بزيارة الى المكتب التجاري في بغداد حيث اجرى مراجعة الحسابات الخاصة بالمكتب التجاري والمزرعة .

هذا ومن الجدير بالذكر ان مدير مكتب م . ت . ف الأخ عزام الأحمد الذي يعتبر نشاطات « صامد » المتعددة الجوانب جزءاً هاماً من مسؤولياته لما تمثله على الصعيد النضالي والاجتماعي ، ببذل مجهودات كبيرة للغاية من أجل انجاح المؤسسة في القطر العراقي الشقيق . وادارة صامد لا يفوتها في هذه المناسبة ان تنوه بالتقدير والشكر للاخ عزام .

● قام الأخ عدنان خميس رئيس الشعبة الفنية لمؤسسة « صامد » في شهر نيسان الماضي بزيارة الى كل من رومانيا والمجر ، وذلك من أجل الاطلاع ومراقبة مراحل انتاج الطلبيات التابعة للمؤسة والتي كان قد تم التعاقد عليها من قبل .

وقد شمل برنامج الزيارة اجتماعات عمل مع بعض المسؤولين في مجال صناعة الألبسة الجاهزة ، وزيارات ميدانية لبعض المصانع المتخصصة في هذا المجال .

وقد ابدى المسؤولون في هذا القطاع اهتماما كبيرا بالزيارة ، مما كان له اكبر الأثر في تسهيل المهمة والاطلاع على كافة الأساليب المتبعة في مجال صناعة الألبسة الجاهزة .

وقد اكد المسؤولون في البلدين على استعدادهم التام لقبول كافة الاقتراحات المتعلقة بتطوير سبل التعاون بين الجانبين ، كما أبدوا استعدادهم للتعاون مع مؤسسة « صامد » في شتى المجالات التي تسهم في تدعيم العلاقات الاقتصادية والفنية بين مؤسسة « صامد » والمؤسسات الاقتصادية المعنية في كلا البلدين .

ومما هو جدير بالذكر ان الأخ محمد شريم « مدير صامد » في رومانيا ـ يبذل مجهودات تستحق كل الشكر والتقدير لتطوير اعمال « صامد » في رومانيا وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية معها بروح المسؤولية الكاملة والحرص وعمق الانتماء الثوري .. وبدعم لا محدود من الأخ خطاب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في رومانيا .

● يجري الاعداد العملي لافتتاح مكاتب تجارية لمؤسسة « صامد » في كل من باريس / فرنسا ، وجنيف / سويسرا .

المكاتب التجارية والفروع :

● في الفترة ما بين ١١ ـ ١٦ نيسان الماضي ، قام الأخ صائب بامية مدير صامد في الامارات العربية واليمن بزيارة عمل الى جيبوتي يرافقه الأخ محمد نصر الله مدير فرع صامد في عدن . وقد انضم الى الوفد الأخ كايد جرادات مدير . مكتب م . ت . ف في جيبوتي .

وقد اجرى وفد مؤسسة صامد الى جيبوتي مجموعة من اللقاءات مع

المسؤولين هناك ، كان من ابرزها :

١ ـ لقاء مع المستشار الفني لوزير الصناعة الدكتور وليد الشريف .

٢ ـ لقاء مع مدير عام وزارة الصناعة بحضور المستشار الفني للوزير .

٣ ـ لقاء مع وزير الزراعة

٤ ـ لقاء مع وزير الصناعة بحضور مدير عام الوزارة والمستشار الفني للوزير

٥ ـ لقاء مع مدير عام وزارة الزراعة ومدير الثروة الحيوانية ومدير المراعي في الوزارة .

٦ ـ لقاء مع رئيس غرفة التجارة .

٧ ـ لقاء مع مسؤوله العلاقات العربية في اتحاد نساء جيبوتي

٨ ـ لقاءات متفرقة مع بعض التجار والمقاولين .

وقد دار البحث في هذه اللقاءات حول سبل التعاون الاقتصادي بين مؤسسة « صامد » من جهة وحكومة جيبوتي من جهة اخرى ، في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة .

وبعد انتهاء الزيارة قدم الوفد الى الادارة العامة في مؤسسة « صامد » تقريراً حول امكانيات التعاون المشترك بين المؤسسة وجمهورية جيبوتي في العديد من المجالات الاقتصادية .

بعد ذلك توجه الأخ صائب الى كل من صنعاء وعدن لمتابعة نشاطات « صامد » الصناعية والتجارية والزراعية في اليمنين

ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك تطوراً ملحوظاً بالنسبة للنشاطات المعارض في اليمنين ، وارتفاعاً متزايداً في حجم المبيعات .

وقد كان لافتتاح معرض تعز نتائج ايجابية على صعيد وصول صامد الى المدينة الثانية في اليمن ، وعلى صعيد حجم المبيعات .

كما قام الأخ صائب بامية بدراسة اوضاع شركة اراكو ، ومصنع الأدوات المنزلية في تعز ، ومزرعة صامد في اليمن .

● قام الأخ/ عبد الحفيظ نوفل ، مدير المكتب التجاري « لصامد » في كوناكري بزيارة الى الاتحاد السوفيتي لتجديد توقيع اتفاقية بيع منتوجات مزرعة « صامد » في كوناكري من الاناناس للاتحاد السوفيتي .

ومما هو جدير بالذكر ان الجزء الأكبر **من انتاج مزرعة « صامد » في كوناكري من الأناناس يصدر الى كل من الاتحاد السوفيتي وفرنسا .**

● قام الأخ /ساتر ذيب ـ المدير المالي لصامد في كوناكري ، والمشرف على حسابات « صامد في غرب افريقيا ، بزيارة الى كل من بيساو ومالي حيث اجرى تدقيق حساباتها ، ثم قام برفع تقريره الى الادارة العامة .

● صادقت حكومة جمهورية مالي على

توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة بين م . ت . ف وجمهورية مالي .

ومن ناحية اخرى ، فقد تم افتتاح معرض « صامد » في باماكو عاصمة جمهورية مالي ، كما يجري الاعداد للشروع في تنفيذ مزرعة « صامد » في باماكو عاصمة مالي التي سيتم استصلاحها وزراعتها بالأرز ، وسيتم التعاون مع عدد من الخبراء التايلنديين في هذا المجال ، كأولى نشاطات مكتب « صامد» في بانكوك عاصمة تايلاند .

● تم تعيين الأخ / ماهر دعدع مديرا للتسويق ومشرفا على الحسابات المالية في مكتب « صامد » التجاري في ايطاليا .
نتمنى للاخ ماهر التوفيق في مهمته .

المشاريع الزراعية :

● في أواخر نيسان الماضي ، اقيم في مزرعة صامد في غينيا بيساو اسبوع التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني . وقد تضمنت فعاليات الأسبوع على عدد من المحاضرات والمهرجانات الخطابية ، كما عرضت مجموعة من الأفلام السينمائية حول القضية الفلسطينية ، اضافة الى القيام بنشاطات رياضية وأيام عمل . وفي نهاية الأسبوع تم تنظيم مسيرة رفعت فيها الملصقات واليافطات التي تعبر عن تضامن الشعب الغيني مع شعب فلسطين . ويوم ١٩٨٥/٤/٢٨ ، ، قام خريجوا الاتحاد السوفياتي في بيساو بيوم عمل في المشروع تضامناً مع الشعب الفلسطيني .

وتأتي هذه الاحتفالات بعد أسابيع من زيارة الرئيس الغيني الى مشروع الصداقة في غينيا بيساو ، حيث عبر عن تضامنه والشعب الغيني مع النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، مؤكدا على ضرورة تطوير وتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية بين م . ت . ف وجمهورية غينيا بيساو .

● صدر قرار بنقل الأخ طالب نزال من غينيا كوناكري الى المركز التجاري الفلسطيني في بغداد . وقبيل مغادرته كوناكري الى مقر عمله الجديد ، قام الأخ طالب مشكوراً بالتبرع ببعض ممتلكاته الخاصة لصالح المشروع الزراعي في كوناكري ، ومنها جهاز تلفزيون ، وفيديو ، ومكيف هواء ، ومذياعين ، وسخان ، ومحول كهرباء ، اضافة الى بعض قطع الأثاث والعديد من القطع الكهربائية الصغيرة .

واذ تقدر الادارة العامة للأخ طالب نزال هذه المبادرة التي تعبر عن صدق الانتماء الى المؤسسة وتقدم نموذجاً من نماذج العطاء لدى كوادر صامد ، فانها تتقدم للاخ طالب بالشكر وتتمنى له التوفيق في مركز عمله الجديد .

● شاركت مؤسسة « صامد » في



ـ زيارة الرئيس الغيني الى مزرعة صامد في بيساو

المعرض الذي اقيم في محافظة « ديبركا » في غينيا كوناكري بمناسبة يوم المرأة العالمي الموافق ٨٥/٣/٨ .

وقد أشرف على اعداد جناح صامد في المعرض الأخ محمد العربي ، وهو أحد الكوادر الغينية العاملة في مشروع مزرعة الصداقة الغينية ـ الفلسطينية في كوناكري .

وكان جناح فلسطين من ابرز الاجنحة المشاركة في المعرض اثارة لاهتمام الزائرين ، سواء من حيث المعروضات ، او التنظيم ، او الادارة .

وقد كان من أبرز زوار جناح فلسطين ، محافظ فوركايا ، ومحافظ ديبركا ، والسيدة قرينة رئيس الجمهورية الغيني التي قدم لها مسؤول المعرض هدية تذكارية من انتاج مؤسسة صامد .

كما كان النشاط الذي أبداه الزميل الغيني محمد العربي (الذي اطلق عليه هذا الاسم لاتقانه اللغة العربية قراءة وكتابة ومحادثة ، ولمدى اخلاصه للقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين) ، سواء أثناء الاعداد اوطوال فترة اقامة المعرض ، التأثير الكبير في انجاح جناح فلسطين .

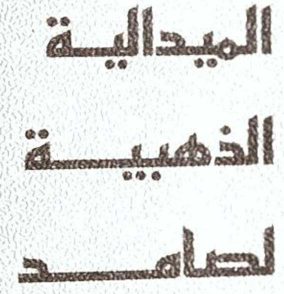
وقد قدم الأخ محمد العربي النموذج الذي يحتذي لتعزيز اواصر الصداقة التي تربط بين الشعب الفلسطيني وشعب غينيا كوناكري .

● سيغادر الأخ المهندس ابو زيد غينيا بيساو خلال الشهر القادم بعد ان انهى عمله في مشروع مزرعة الصداقة في بيساو ، والذي استمر طوال السنوات الخمسة الماضية .

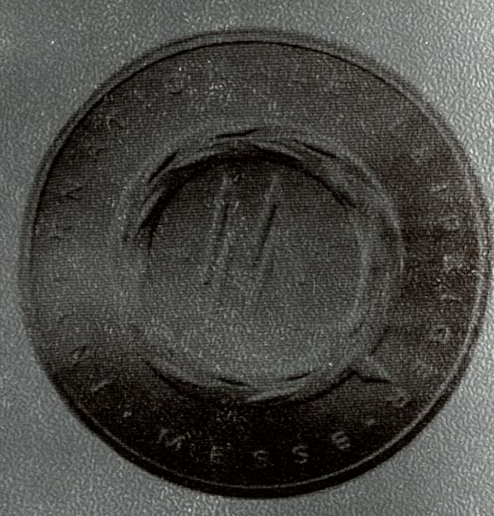
ويكلف الأخ ابو زيد على اعداد تقرير تفصيلي حول تجربته خلال وجوده في المشروع ليستفاد منها لاحقاً .

والادارة العامة لمؤسسة صامد تتوجه بالشكر والتقدير للأخ أبو زيد الذي ضرب المثل في النشاط الانتاجي والحرص على المصلحة العامة طوال فترة عمله في المشروع .

الميدالية الذهبية لصامد







من معرض لايبزيج الدولي